تصوير ابو عبدالرحمن الكردي

زكي شهاب

العراق يحترق

شهادات من قلب المقاومة

منتدي اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

العراق يحترق

زكي شهاب

العراق يحترق

شهادات من قلب المقاومة

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

IRAQ BURNS

Insider Resistance Testimonies

By

Zaki Shehab

First Published in January 2006

Copyright © **Riad El-Rayyes Books S.A.R.L.**

BEIRUT- LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb • www.elrayyes-books.com • www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953-21-239-2

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means electronic mechanical photocopying recording or otherwise without prior permission in writing of the publishers

رسم وتصميم الغلاف: حسن إدلبي

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

المحتويات

إهداء ٩
المقدمة: الماضي يرسم المستقبل ١١
الفصل الأول: في قلب المقاومة ١٧
الفصل الثاني: مقاتلون أجانب ٥٧
الفصل الثالث: الأميركيون في وضعٍ حرج:
١٩٩٠ - ٢٠٠٥ ١٠١
الفصل الرابع: الدناءة الأخلاقية ١٤٥
الفصل الخامس: الاحتلال بأعينٍ عراقية ١٧٥
الفصل السادس: الشيعة والسنَّة والأكراد ودور
القيادة الدينية ١٩٩
الفصل السابع: العراق وجيرانه ٢٣٥

الفصل الثامن: الرابِط الفلسطيني ٢٦٥
الفصل التاسع: المستقبل ٢٨٩
الحوار المفقود ٣٣٩
فهرس الأعلام ٣٤٧
فهرس الأماكن ٣٥٣

إهداء

إلى سمير قصير، الصديق الحميم والصحافي المعروف الذي وصفه الكثير من زملائه بالمدافع الأكثر صخباً وشجاعة عن حقوق الإنسان والديموقراطية في الشرق الأوسط. وقد دفع حياته ثمناً لذلك حينما زرع أعداء تلك القيم قنبلة تحت مقعد سيارته الأمامي في بيروت في الثاني من حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

وإلى أطفال العراق وفلسطين الذين يتطلعون إلى مستقبل أفضل وبيئة أكثر أماناً.

الماضي يرسم المستقبل

كان السفر من بيروت إلى بغداد على متن بساط الريح، الطائرة الصغيرة التي تتّسع لتسعة عشر راكباً، تجربة ممتعة. فبعد مرور ساعتين على بدء الرحلة على متن طائرة نقل يومية بمحرّك مروحيّ تربينيّ من طراز «ميترو س. و. ٤»، طلب منا الربّان الاستعداد للهبوط في مطار بغداد الدولي. ثم أخذنا نحلق عالياً فوق المطار لقرابة ربع ساعة. وقد شرح لي الراكب المتمرس في السفر، الجالس بالقرب مني أننا عرضة لإطلاق نار من متمرّدين يقيمون في المنطقة المجاورة للمطار. لذا ظل الربان على ارتفاع عال حتى أبلغه برج المراقبة أن محاولة الهبوط الحادّ باتت آمنة.

قبل خروجنا من الطائرة ببضع دقائق، أخبرنا الربّان أن المطار تعرّض لهجوم بالصواريخ وأن طائرة وصلت قبلنا بقليل أُجبرت على العودة إلى الأردن، فبدأت أفهم ما الذي كان ينتظرني في العراق.

ازدهار الرشوة في فترة غيابي كان أكثر ما أحزنني ذلك اليوم الواقع فيه ٢٤ كانون الثاني/ يناير، عندما عدت إلى بغداد لتغطية الانتخابات البرلمانية الأولى التي تجري في البلاد منذ عقود. فقد اضطررت إلى دفع المال لمسؤول في الجمارك ليسمح بإدخال حقائبي. كما أن رفيقي العراقيّ لم يستعظم التنازل عن الخمسين دولاراً أميركياً، وهو مبلغ كبير بحسب المعايير المحلية. وقال لي استفهامي منهم عن الأمر، سيؤخِّر مروري لا محالة، ما لم يُصعّبه للغاية.

كان الجوّ متوتّراً. واضطر المسافرون القلائل الوافدون أو المغادرون إلى سلوك الطريق العام التي تصل المطار بمدينة بغداد، المعروفة اليوم باسم « طريق الموت». وكانت سيارتنا من السيارات القليلة العابرة على الطريق. وأكّد سائقنا الخبر الذي نقله لنا الربّان ومفاده أن المطار استُهدف قبل وصولنا بفترة وجيزة. كما أن عدّة قنابل زرعها مسلحون كانت قد انفجرت على جانب الطريق، متسببة بقتل وجرح أفراد دورية أميركية. لذا لا عجب في ألا يصادف المرء قوات أميركية مبتسمة إلا في حالات نادرة. بل يجد جنوداً متوتّرين و حذرين رأوا الكثير من رفاقهم يُصابون بجروح أو يُقتلون في المعركة. ويراوح معدّل عدد قتلى جنود التحالف بين ثلاثة وخمسة يومياً.

غطّت محرّكات سيارات متناثرة جوانب الطريق، مذكّرة العابرين بالتفجيرات الانتحارية المنتظمة التي تستهدف الحاجز الرئيس للقوات الأميركية والشرطة الواقعة عند مدخل مطار بغداد الدولي. سائقنا الذي يقوم بهذه الرحلة يومياً، أعرب عن عدم تصديقه أن قوات التحالف لم تنجح في حماية هذه الطريق الحيوية، التي لا تبعد سوى عشرين دقيقة بالسيارة عن بغداد. فهذه الرحلة تزيد

التحدّيات المروّعة التي تواجه القادة الأميركيين وقوات الأمن العراقية المُشكّلة حديثاً لتوفير الأمن والحماية للبلاد.

اهتمامي بالعراق بدأ منذ ٣٩ سنة، حين كنت في الثامنة من العمر، مقيماً في مخيّم للاجئين في جنوب لبنان، تديره وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدّة والمعروفة بالـ «أونروا». ففي متجر محليّ في مخيّم البرج الشمالي الذي ترعرعت فيه مع إخوتي الثلاثة وأخواتي الأربع، اشتريت مجلّة قديمة - بسبب عدم قدرتي على دفع ثمن مجلة جديدة- واخترت من ركن المراسلة في المجلة مراسلة صبي في مثل سني. وكنت شديد التوق إلى مراسلة صديق لأن اتصالنا بالعالم الخارجي كان شبه معدوم. فاخترت صبيّاً من مدينة تدعى الفلّوجة في العراق. وبقينا على اتصال على مدى أكثر من أربع سنوات، تبادلنا خلالها الرسائل والصور والقصص.

بعد خمسة وثلاثين عاماً، وتحديداً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، زرت الفلّوجة للمرة الأولى حينما تصدّرت الأخبار بسبب المواجهات العنيفة فيها بين القوات الأميركية ومقاتلي المقاومة. وكنت مصمّماً على البحث عن صديقي بالمراسلة الذي تلقّيت آخر رسالة منه وأنا في الثانية عشرة من عمري. لم أذكر سوى اسمه والمدرسة التي استخدم عنوانها في مراسلاته. لذا قررت في الفلّوجة، وهي مدينة المساجد، أن أسأل في أحدها عما إذا كانوا يعرفون مكانه. ومن حسن حظي، تمكن شيخ المسجد من معرفة صديقي، وزوّدني بعنوان سكنه. وبعد بحث استمر يومين، نجحت في الوصول الى منزل شقيقه، الذي بادرت زوجته الى إجراء اتصال هاتفي مع صديقي قبل أن تعطيني سماعة الهاتف. عندما قدمت نفسي باسمي

الأول، استطاع هو أيضاً أن يذكر اسمي وعنواني في المخيّم في لبنان، الذي كان يرسل إليه أخبار الصبا. وفيما كنا نتداول بسرعة أحداث السنوات الفاصلة بين هاتين المرحلتين، بثّ مدركاً لدعمه للمقاومة الغرّة. وأنبأني حدسي أنه على الأغلب، ناشط في إحدى تلك المجموعات.

بعد مرور أكثر من سنة على لقائنا الأول، أردت أن أفي بوعدي بلقائه مجدّداً لدى عودتي إلى بغداد لتغطية الانتخابات. فلجأت إلى مساعدة شخص يُدعى عثمان لمحاولة تحديد مكان صديقي، إذ لم يعد السفر برّاً بمفردي إلى محافظة الأنبار آمناً؛ تلك المحافظة التي كانت الفلّوجة إحدى مدنها الرئيسة. فعلى الرغم من أنني عربيّ، إلا أن التجوال خارج العاصمة بغداد خطر بالدرجة نفسها بالنسبة إليّ وإلى أيّ شخص آخر. إذ كانت قد حصلت حتى الآن، مجموعة عمليات اختطاف لصحافيين أوروبيين وعمّال أجانب من حملة الجنسيات العربية كاللبنانيين والمصريين والمغاربة والسوريين، فضلاً عن عدد لا يعدّ ولا يحصى من العراقيين. ووقع الكثيرون على تلك الطريق، ضحايا عصابات الخطف في إطار سلسلة منافع قائمة في ما بينها، التماساً لفدية يتقاسمونها، كما قُتلت أعداد كبيرة من المخطوفين. ولا أحد يتمتّع بحصانة إزاء هذا الواقع.

أبلغني عثمان أن صديقي بالمراسلة، وهو طبيب، لم يعد يمارس مهنته في عيادته وأن منزله أغلق بألواح خشبية. وشرح جيرانه لوسيطي أن الأميركيين ألقوا القبض على أبنائه الخمسة وأنه هو أيضاً مطلوب. فقد احتُجز ثلاثة من أبنائه في سجن الأنبار وواحد في البصرة فيما سجن الصبيّ الأصغر، أبو بكر البالغ من العمر ست عشرة سنة، في السجن الذي بات شهيراً اليوم، سجن أبو غريب،

بالقرب من بغداد. ولما عقدت العزم مجدّداً على إيجاد صديقي، طلبت من عثمان أن يترك رقم هاتفي لدى أي من جيران صديقي، الذين يمكن ان يقبلوا بتقديم المساعدة. أخيراً، تلقّيت اتصالاً. وأخبرني المتّصل أن صديقي مُنح إذناً بزيارة ابنه الأصغر في سجن أبو غريب، وأنه سيأتي لموافاتي في فندقي في بغداد بعد الزيارة.

كانت ابتسامته المشرقة لا تزال مرتسمة على وجهه لكنه بالكاد كظم غيظه فيماكان يخبرني لي كيف أن أبناءه ـ وأحدهم خرّيج هندسة وآخر طبيب وآخر طبيب أسنان وآخر طالب في كلية الطب وابنه البالغ من العمر ستّ عشرة سنة، الطالب في الصف الثانوي ـ اعتُقلوا استناداً إلى معلومات مغلوطة أُعطيت إلى القوات الأميركية، تتهم الشبّان بالتعاطف مع المقاومة. وكان صديق له قد أخبره عبر الهاتف، وبحضوري، أنه إذا دفع ١٢ ألف دولار أميركي، سيبدي ضابط أميركي استعداده للتدخّل وإطلاق سراحهم. وابتسم صديقي ابتسامة ساخرة وهزّ كتفيه استهجاناً. وعبّرت عيناه عن تعاسته إزاء ما وصل اليه الوضع في العراق.

يلقي هذا الكتاب نظرة معمّقة على هذا الواقع الجديد.

الفصل الأول

في قلب المقاومة

جرى لقائي الأول مع المقاومة العراقية في حرّ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ الخانق ـ وكان نظام صدّام حسين قد سقط قبل شهرين. التقيت بكمال ومحمّد وعبد القادر في مزرعة قريبة من مدينة الرمادي، مركز ما يُشار إليه بـ «المثلّث السنّي».

تحت أشعّة الشمس البرّاقة أواخر فترة بعد الظهر، بدت المدينة في حالة غليان. ترجّلتُ من السيارة عند مدخل السوق الرئيسي المدعوّ سوق المختار ـ وهو سوق جمعة بات الآن سوق أسلحة مزدهراً منذ سقوط النظام. وطُلب مني ألّا أقلق إذا سمعت دويّ انفجارات. فقبل أن يتم شراء أي من أنواع الأسلحة والذخائر، يمكن تجربتها واختبارها في مجال الرمي الموقّت الذي كان على بعد مسافة استراتيجية.

ضجّ الناس بالطلبات موجهين شكاواهم نحوي حين اكتشفوا أنني صحافي. وشرعوا يصبّون جام غضبهم على الولايات المتحدة وقوات تحالفها التي كانت حينئذ قد أودت بحياة مئات المدنيين. وأطلعوني على رايات غطّت جدران «مسجد عبد الملك»، المعروف أيضاً باسم «المسجد الكبير»، وعلى أسماء الذين قتلتهم القوات الأميركية أخيراً في المنطقة والتي كانت مكتوبة على قماش أسود ومثبّتة على حائط المسجد الخارجي. في ذلك اليوم، اجتمع أهل الرمادي في أحد المساجد الكبرى في المدينة لتأبين عمر صادق مخيبر الذي كانت القوات الأميركية قد قتلته الليلة الماضية. وكان مخيبر، المتزوّج حديثاً والبالغ من العمر ٢٩ سنة، أعزل ويقود سيارة مدنية متوجّهاً إلى مصنع المثلّجات الذي يملكه أهله. وكان ذنْبه أنه فشل في التوقف عند حاجز مفاجىء لهذه القوات التي لم تضع لافتة تحذّره والسائقين الآخرين من الخطر القريب. ولم يكن بالإمكان تبرير موته أو تقديم عذر عنه، فثار الناس غضباً. الخسائر المماثلة هي التي تثير استياء مجموعات المقاومة المحلية المتنامية بسرعة حيال ما تعتبره الآن احتلالاً عدائياً.

عرّف رجل في العقد الثالث من العمر كنت قد رأيته آنفاً في المسجد أثناء حفل التأبين، عن نفسه باسم (كامل) وسألني إذا ما كنت مهتماً برؤية المكان الذي قتل فيه الشاب. وافقت على الفور. وما إن وصلنا، حتى تجمّع بضعة أشخاص ما لبثوا أن شكّلوا حشداً غاضباً. كان أحدهم شديد الرغبة في إطلاق تهديداته بالانتقام، محذّراً بأن مقاتلي المقاومة مسلّحون وجاهزون للقتال. فسألت إذا ما كان بالإمكان إجراء مقابلة مع أي من المقاتلين. عندئذ تدخّل كامل مجدّداً ودعاني إلى التعرّف بأعضاء المقاومة التابعين له. في تلك الفترة، كانوا مجهولين وحديثي التنظيم، لكن اليوم نشاطاتهم

تتصدّر الأخبار الدولية. وقد أخبرني كامل أن المجموعة تشنّ عملياتها انطلاقاً من ضواحي الرمادي.

كنا قد نوينا القيام برحلة العودة الممتدّة على سبعين ميلاً تلك الليلة سالكين الطريق التي تصل الرمادي ببغداد والتي كانت معرضة يومياً لهجمات المقاومة وقطّاع الطرق على حد سواء. فأخذني سائقي العراقي، أبو حسن، جانباً لينبّهني إلى ضرورة مغادرة المدينة قبل حلول الظلام. إذ كان الأميركيون قد فرضوا حظر تجوّل يبدأ في الساعة العاشرة مساءً وكان أي مسافر بعد ذلك الوقت عرضة لإطلاق النار. حينئذ أدركت خطر التواجد في هذه المنطقة، على حياتي وحياة سائقي على حد سواء. كانت رحلة العودة بالسيارة إلى بغداد ستستغرق أكثر من ساعة، وإضافة إلى منع التجوّل الأميركي، كنا سنواجه خطر الوقوع ضحية اللصوص الناشطين على هذه الطريق المزدحمة التي تصل بغداد بالحدود الأردنية والسورية.

صممت على انتهاز فرصة لقاء أعضاء «مجموعة» المقاومة، فقررت البقاء في المنطقة بدلاً من العودة إلى بغداد كما كان مخططاً له. وحين سألت عن فندق يمكننا المبيت فيه، أنّبني كامل، على الطريقة العربية، قائلاً إن نزولنا في أي مكان آخر غير منزله سيكون إهانة له. وكان أبو حسن لا يزال قلقاً، مشدّداً على ضرورة عودته للمبيت في بغداد مع أفراد عائلته، إذ لم يبلغهم بأنه لن يعود الليلة. ووعدني بالعودة إلى الرمادي ليأخذني صباح اليوم التالي، فتواعدنا على اللقاء في الساحة الرئيسة في وسط المدينة ورحل.

كان أبو حسن شديد الحرص على المحافظة على نظافة سيارته، وما إن صعدت إلى سيارة كامل القديمة من طراز «شيفروليه»، بمقاعدها

الممزّقة ومنافضها الطافحة حتى وجدت نفسي أتذكّر أبو حسن وحرصه على سيارته. مررنا أمام الفرات الذي حدّه حاجز تفتيش أميركي مهجور من جهة ومدخل مشدّد الحراسة من جهة أخرى. وعُرّف عن الراكب الآخر في السيارة باسم «عبد الكريم»، الذي كان رجلاً قليل الكلام وحليق الرأس، بعمر كامل تقريباً، تميّز بشارب سميك كالذي يتباهى به كل رجال هذه المنطقة بشكل نموذجي. وفيما حرّك كامل عجلة القيادة بيد واحدة، أشار بالأخرى التي كانت تحمل سيجارة إلى أحد قصور صدّام حسين العديدة، شارحاً أنه أصبح الآن المقرّ العام للقوات الأميركية في الرمادي. وقد أعيدت تسميته Camp Blue Diamond أو «معسكر الماسة الزرقاء». وبات المقرّ الجديد الموقّت للفوج المدرّع الثالث من «فورت كارسون» في كولورادو. وقد تعرّض «معسكر الماسة الزرقاء» لهجمات مستمرة إما من سيارات عابرة بسرعة أو بقذائف هاون من عيار ٦٢ ملم تُطلق من المزارع المحيطة. كانت تلك الهجمات تُشنّ بشكل شبه يوميّ.

حقول البندورة والباذنجان التي عبرناها، ظلّلتها أشجار نخيل مثقلة بحملها، وفيما حرِص كامل، صاحب النكتة البارع على تسليتي وعبد الكريم خلال الرحلة، شرح لنا أن الرمادي اكتسبت غناها في القرن التاسع عشر بفضل موقعها الاستراتيجي كمحطة سفر على طريق قوافل الجمال المربحة الممتدة من بغداد إلى دول المشرق، أي فلسطين ولبنان وسورية. وروى لنا قصصاً عن القرى التي مررنا بمحاذاتها، المعروفة محلياً بأسماء القبائل الرئيسة المقيمة فيها. بعد حوالى ثلث ساعة، انعطفنا عن الطريق الرئيسة وتوجّهنا إلى قرية صغيرة. ولما تملّك القلق كاملاً من أن تتساءل عائلته عن وصول رجل غريب إلى ديارهم لقضاء الليل، سألني ما إذا كنت أمانع

القول إننا صديقان قديمان لم يرَ أحدنا الآخر منذ بعض الوقت، في حال بدأ إخوته أو والده بطرح أسئلة غريبة. فطمأنته.. وركنّا السيارة على إحدى الطرقات الفرعية لمنحي الوقت اللازم لأخفي آلة التصوير خاصتي، ثم ودّعنا عبد الكريم. وتابعنا المسير إلى مزرعة توزّع في أرجائها حوالى ١٥ منزلاً، تعود ملكيتها كلها إلى أقارب كامل. ولم نشهد أي عابر آخر للطريق ذلك المساء، لكن كان بوسعنا سماع أزيز طوافة أميركية تطنّ فوق رأسينا.

في وقت سابق من ذلك اليوم، كانت القوات الأميركية قد فرضت حصاراً على قرية مجاورة. فقد أوكلت إليها مهمّة إلقاء القبض على إمام مسجد القرية، بعد اتهامه بتحريض المصلّين على الانضمام إلى صفوف المجموعات الجهادية الإسلامية التي تقاتل لتحرير البلاد. ووصف لي كامل كيفية استخدام القوات الأميركية لمكبّرات صوت، مطالبة باستسلام الإمام. وأطلق قنّاص عراقيّ النار من طرف القرية على أحد الجنود الأميركيين الذي كان متمركزاً وراء رشّاشه في جيب من طراز «هامفي». فتوفّي الجنديّ لاحقاً.

بعدما أخفيت آلة التصوير في مكان آمن، تابعنا المسير إلى منزل كامل داخل القرية؛ في الحوش المحميّ ببوّابة حديدية وأسوار عالية تميّز هذه المنطقة والمجتمع العربي عامّةً. فالخصوصية هامة، لذا بُنيت المنازل بشكل لا يسمح للجيران برؤية قاطنيها، لا سيّما النساء منهم. وقد تقاسم كامل الذي كان في الثلاثينيات من العمر، المتأهل والأب لولدين، المنزل مع أهله وأخوين متزوجين أكبر منه سنّاً. ثم سبقني ليُخطر عائلته بنزول ضيف عليهم تلك الليلة. كانت النساء في المنزل وحدهنّ، فبادرن إلى تحضير صالة الاستقبال المعروفة بـ «الديوانية»، إذ كان الرجال من الأقارب والضيوف

وأعضاء القبائل المسافرين يسترخون ويتسامرون فيها، ويرتشفون القهوة والشاي بالنعناع.

ما إن وصل أخوة كامل ووالده حتى توجهوا لأداء صلاة العشاء. وفيما كانوا يقومون بواجبهم الديني، خرجت إلى الحديقة. كان الهدوء المخيّم على المنطقة يقطعه أذان المسجد وأصوات الرعاة الذين كانوا ينادون ماعزهم. حينما عدت إلى المنزل، كان العشاء جاهزاً وموضوعاً على الأرض، على مشمّع فاقع الألوان. وكانت الوجبة مؤلفة من طبق «دولما» عراقي تقليديّ، أي أوراق عنب وكوسى وباذنجان وبصل محشوّة بالأرز واللحم ومخلوطة برب الرمان، تُقدَّم مع لبن طازج ودبس. خلال المائدة، لم يتمحور الحديث حول الحرب بل حول الأخبار السيئة في السوق ذلك اليوم. فقد اخذ ابن أخ كامل بعضاً من منتجات مزرعتهم ليبيعها، لكن الأسعار انخفضت انخفاضاً دراماتيكياً نتيجة معدّل البطالة المرتفع.

يشعر سكان محافظة الأنبار بالفخر لانتمائهم إلى بعض القبائل الأكثر نفوذاً في البلاد، ويتميّز قادتها بالصلابة. وقد جرت العادة أن يعملوا كموظّفين حكوميين أو في الجيش؛ وتبوأ عدد كبير منهم مناصب نافذة داخل هذه المؤسسات. لذا فإن حلّ الجيش والوظائف المدنية بعد سقوط النظام، الذي استتبع فقدانهم النفوذ والدخل، أثار سخطهم.

اقترح كامل أن نخرج للتنزه في الحديقة ونتحدّث بعيداً عن مسامع أفراد عائلته. قال لي أنه كان شرطياً سابقاً فقَد عمله حين سقط النظام. وأنه يمضي وقته الآن في تنظيم أعضاء مجموعته الذين أملتُ بأن أجري مقابلات معهم. ثم أكّد لي مجدّداً أن عبد القادر،

وهو أحد المقاتلين المسؤولين عن ترتيب لقائنا، كان في طريقه إلينا.

كان محور حديثنا ونحن نرتشف الشاي الأخضر، الوضع الأمني المتدهور في البلاد. فقد بات الخروج بعد هبوط الظلام في بغداد أو سلوك الطرق الرئيسة التي تصل المدن العراقية الرئيسة بعضها ببعض مجازفة حمقاء. قاطعنا صَفير، لم يلبث أن تلاه ظهور عبد القادر الذي كان على ما يبدو ينتمي إلى أحد فروع عشيرة كامل الكبيرة، لكنه حرص على أن لا ينبّه بقية أفراد عائلة كامل إلى وجوده. طلب منه كامل الانتظار بضع ثوان، ثم حمل بحذر الحقيبة التي احتوت آلة التصوير التي تخصني وخرجنا من المنزل عبر بوّابة خلفية أفضت بنا إلى الحقول. لحسن حظي، كان القمر بدراً فأنار لنا طريقنا. الدوريات الأميركية المارّة بأضوائها الكاشفة أجبرتنا على اتباع خطى كامل من دون كلام. في نهاية المطاف، بلغنا بيتاً صغيراً عند طرف المزرعة. دقّ كامل برفق على الباب، وكان بداخله خمسة رجال تراوحت أعمارهم بين العشرين والأربعين سنة، وقد لفّوا رؤوسهم بأوشحة عراقية لم تكشف سوى عن أعينهم وارتدوا ملابس تنوّعت بين البذلات الرياضية والجلاّبيات[١]. وقُدّمتُ إلى رجل يدعى محمّد، وصفه كامل بأنه القائد. واعتذر عن عدم تعريفي بالآخرين، قائلاً إن لا جدوى من إعطاء أسماء مستعارة.

دُعيتُ إلى افتراش الأرض مع الرجال، مُحاطين بأسلحة ضمّت قنابل يدوية ومسدّسات ورشاشات من طراز «كلاشنكوف» وقذائف مضادة للدروع من طراز «أر.بي.جي ـ ٧» ومدفع هاون صغيراً من عيار ٦٢ ملم. بدأت أشعر بالتوتّر وحتى الخوف، إذ إن اكتشاف أمرنا لم يكن صعباً، وذلك سيؤدي الى مواجهة مع القوات الأميركية. وبما أن المنطقة كانت خاضعة لحظر تجوّل صارم، كنتُ

أنتهك القانون. ما أكّده محمد لي، أن مقاتليه ليسوا من فلول البعثيين، بل هم وطنيون يعتبرون صدّام حسين مسؤولاً عن إدخال الأميركيين إلى العراق، ويأملون أن يؤدي اعتقال قوات التحالف لصدّام إلى انتفاء العلاقة بين هذا الأخير وحركة المقاومة، بشكل نهائي وحاسم.

بعد انقطاع التيّار الكهربائي بسبب التقنين. أضاء مصباح يعمل على الكاز الغرفة، أبلغ بعض أفراد المجموعة محمّداً بتحرّكات القوات الأميركية ذلك اليوم في الجوار. وفصّلوا له معدّل عدد الجنود الأميركيين في كل قافلة سلكت الطريق المؤدّية إلى هذه الضاحية من الرمادي ومدى انتظام الدوريات. وقد سُئل محمد عن مركز شرطة محدّد، فأجاب بأن المزيد من المراقبة كانت ضرورية لكلا الهدفين، أي القوافل الأميركية ومركز الشرطة. مع عودة التيار الكهربائي، رحّب بي محمّد رسمياً في اجتماعهم باسم المجموعة ودعاني إلى المباشرة بإجراء مقابلتي.

سألته متى برزت فكرة إنشاء تنظيم لمقاومة الأميركيين للمرة الأولى؟ فأجاب أن ذلك بدأ بعد وصول القوات الأميركية إلى البلاد مباشرة، مضيفاً: «أسّسنا هذه الجبهة الوطنية بعشرة أشخاص. ثم شرّعنا أبوابها لاستقبال المزيد من الأشخاص. وبمساعدة المخلصين والمؤمنين بقضيتنا، توسّعنا إلى حد بات فيه لدينا قواعد أو خلايا في كل أنحاء العراق.

«ينضمّ إلينا أناس من كل الفئات الاجتماعية. ومن لا يستطيع أن يقاتل يدعمنا مادّياً. وليس لدينا أية صلات البتّة بنظام صدّام. كما أننا مدرّبون أفضل تدريب، إذ شارك معظمنا في الحرب الإيرانية –

العراقية، لكن مجنّدين شباناً يطلبون منا التدرّب من فينة لأخرى. ونحن نميل إلى إقامة دورات تدريب حين نجتمع كمجموعة لكي يجيد كل واحد منا استخدام أسلحة العناصر الأخرى في حال أصاب أحدهم مكروه. ولدينا قواعد في البصرة والموصل وبغداد وفي خمس مدن في محافظة الأنبار[٢]، هي القائم و حديثة وعانة وهيت والفلّوجة والرمادي. والتنسيق الكامل قائم بين تلك المجموعات والقواعد المختلفة».

سألته: « هل لديكم صلات بأية مجموعات مقاومة أخرى تقاتل الأميركيين؟» فردّ بالقول: «لم يكن لدينا أية صلات بها من قبل، بعكس اليوم. لبعض المجموعات خلفيات إسلامية وانتمى بعضها إلى حزب البعث فيما تألّفت مجموعات أخرى من أعضاء جماعة «فدائيي صدّام»، لكننا تنظيم وطنيّ مستقلّ. أحياناً، حين يكون علينا تنفيذ عملية ونحتاج إلى مساعدة إضافية في مجالات معيّنة، كتزويدنا بالدعم اللوجستي أو تخبئة بعض من عناصرنا بعد الهجمات، عندئذ ننسّق مع مجموعات أخرى».

في الأيام الأولى، شنّ الأميركيون «عملية عقرب الصحراء» و«ضربة شبه الجزيرة» و«عملية أفعى اللبلاب» وعملية «جبل الصودا» ذات التسمية الغربية، لسحق المقاومة الناشئة. لكن الوضع تفاقم.

أنشأ أبو مصعب الزرقاوي، الناشط الأردني قاعدة قوية في الفلّوجة، بالقرب من الرمادي؛ هذه المدينة التي التقيتُ فيها للمرة الأولى بعناصر مجموعة من المقاومة. وقد ترقّى الزرقاوي في صفوف «القاعدة» فـ «شرّفه» أسامة بن لادن بمنحه لقب «أمير القاعدة في بلاد ما بين النهرين» (بالإشارة إلى نهري دجلة والفرات). ونجح

«رجال بن لادن في العراق» بتجنيد مئات من العراقيين، ما لم يكن الآلاف منهم، إضافة إلى عدة مئات من المقاتلين من دول عربية أخرى كسورية والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن والأردن وفلسطين.

هاجمت القوات الأميركية مدينة الفلّوجة والمناطق المحيطة بها في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بغية التغلّب على قوة المقاومة المتنامية هذه، فدمّرت معظم المنازل في المدينة وأجبرت سكانها على إيجاد الملاذ الآمن في مخيّمات بديلة موقّتة أو في مبان مدرسية هجرها الطلاّب والمدرّسون.

أردتُ أن أعرف كيف واجهت المقاومة الهجمات الواسعة النطاق التي شُنّت عليها. فأجابني محمّد: «إذا أراد المرء أن يهاجم هدفاً، والهدف صغير، يجب أن يبذل جهوداً أكبر لبلوغه، لكن إذا كان الهدف كبيراً، يسهُل إيجاده. بالتالي، كلما زاد عدد القوات الأميركية في منطقتنا، سَهُل علينا استفرادها ومهاجمتها».

سألته: «يقول عراقيون كثر تحدّثت معهم في بغداد إن المقاومة توقع ضحايا مدنيين أكثر من الأميركيين أو من قوات التحالف حتى. فما رأيك بذلك؟»

أجاب محمّد بسرعة: «لا أوافقهم الرأي. فالعراقيون الذين يقتلهم مقاتلونا عملاء للأميركيين. فهم مترجمون أو رجال شرطة عراقية ينفّذون مهمّات بالنيابة عن قوات التحالف».

«إذاً أي نوع من الهجمات تتوقّعون شنّها في المستقبل؟».

كان ردّ محمّد فورياً: «كل أنواع الهجمات، وسنستخدم كل الوسائل المُتاحة لنا».

انتهت المقابلة في ساعات الصباح الأولى. ولم يكن من مجال للشك في قوّة التزامهم بقضيتهم الهادفة إلى تحرير العراق من محتلّيه الحاليين. سألني محمّد إذا ما كان يستطيع تلاوة بيان لإذاعته. في تلك الفترة، كان ذلك البيان المتلفز الأول الصادر عن مجموعة وُصفَت جماعياً بـ«المقاومة العراقية». ووُجّهَت الرسالة إلى «الرئيس جورج بوش وحلفائه» من «جبهة القيادة الوطنية». وجاء فيها ما يلي:

«لقد وعدنا شعبنا بإرسال جثث جنودكم إلى ديارها، الواحدة تلو الأخرى ردّاً على الهجمات الإرهابية العشوائية التي تشنّها القوات الأميركية والتي يُقتَل فيها أبرياء ويُهان المسنّون. وعاهدنا الله بأن تكون الهجمات التي سننفّذها في المستقبل أكثر إيلاماً وحدّة من تلك التي سبق وشُنّت. وبعون الله، ومساعدة عناصر المقاومة الأشراف الذين لا يمتّون بأية صلة بنظام صدّام حسين السابق أو بأي انتماء له، سوف ننجح. مرةً أخرى، ندعوك إذا كنت جادّاً في تأمين سلامة جنودك، إلى مغادرة بلادنا فوراً، وإلا انتقمنا لكل عراقيّ قُتل أو أُهين ولكل منزل نُهب. ويجب أن تعرف أن العراقيين باتوا الآن مدركين كل الإدراك للكذبة الكبيرة التي طالعتهم بها والقائلة إنكم أتيتم لتحرير العراق من الديكتاتورية».

بعد انتهاء البيان، أمر محمّد رجاله بالاستعداد لتنفيذ مهمّتهم التالية. وقال لي: «ستكون على الرحب والسعة إن أردتَ تصويرها». لم أكن متأكداً مما إذا كان يمزح، لكن كامل أنقذ الوضع بالقول إننا

يجب أن نعود إلى منزله قبل أن يُقلق غيابنا أي فرد من أفراد عائلته. فعدتُ وكامل أدراجنا عبر الحقول. ومررنا بامرأة حيّاها كامل، لكنه حرص على عدم رؤيتها إياي لتفادي الأسئلة المحرجة. كان الليل شديد الحرارة والرطوبة، وما إن وصلنا إلى البيت، حتى بادر الى سؤالي حول إذا ما كنت أرغب بالنوم في حديقة المنزل، مؤكداً لي عدم وجود بعوض.

خلال نومي في العراء، خيّم سكون غريب على الليل، لم يقطعه سوى هدير الآليات الأميركية المدرّعة وطوّافاتها الحائمة في السماء من وقت لآخر، ونباح كلاب المزرعة لدى اقتراب الدوريات منها. وحين استذكرت تلك الأمسية لاحقاً، أدركتُ أنني كنت فعلاً في ميدان معركة. كنت بضيافة مقاتلين شاركوا في هجمات يومية على القوات الأميركية. فشعرتُ على الصعيد المهنيّ، بابتهاج لكوني أول من صوَّر هؤلاء الرجال الذين توعّد الرئيس جورج بوش بـ«اقتلاعهم من جذورهم وتدميرهم». لكنني شعرتُ بقلق عميق لئلا يكتشف أحدهم ما عرفته من هؤلاء الناشطين. إذ لم أكتف بالخروج خلال ساعات حظر التجوّل مع رجال قصدوا قتل جنود من قوات التحالف فحسب، بل امتلكت أيضاً معلومات عن هويتهم ومكان تواجدهم من شأنها أن تكون بالغة الحساسية بالنسبة إلى الأميركيين.

استفقتُ على تحرّكات سكان البيت الصباحية الباكرة استعداداً للصلاة وفوجئت برؤية والد كامل يرتدي بذلة شرطة. أبلغني كامل أن والده على علم بنشاطاته كعنصر من عناصر المقاومة. وكان أخوه الأكبر ضابطاً سابقاً سُرّح من الجيش بعد سقوط النظام. وكان على علم بحياة كامل السريّة ولم يعارضها، لكن هذا السر كُتم عن

والده وأخيه الآخر بهدف حمايتهما. اتُّخذ هذا الإجراء الوقائي تحسّباً في حال اكتُشفَت خليّة المقاومة وألقت قوات الاحتلال القبض على عناصرها.

تناولنا فطوراً من حواضر المنزل مؤلَّفاً من «اللبنة» المصنعة منزلياً والبيض المقليّ والجبنة البلدية، جالسين في الحديقة الأمامية التي ازدادت حرارة تحت أشعّة الشمس الصباحية الباكرة. وبعد شكر مضيفيّ على ضيافتهم، استعديت للرحيل مع كامل الذي نبّهني إلى ضرورة الانحناء داخل السيارة حتى لا يراني أي من الجيران. وقدنا السيارة حوالى ثلث ساعة حتى وصلنا إلى قصر صدّام حسين، واجتزنا من هناك الجسر القائم فوق نهر الفرات ودخلنا الرمادي.

تابعنا طريقنا مجتازين مكاتب حكومية مختلفة، بما فيها المجلس الإقليمي ومركز الحاكميّة ومقرّ عام الشرطة التي خضعت كلها للسيطرة أو الحماية الأميركيتين. إلا أن ذلك لم يمنع الموظّفين في تلك الإدارات من التعاطف مع المقاومة. فقد كان التخلّص من قوات الاحتلال شغل معظمهم الشاغل.

في سوق الرمادي الرئيسي، فيما كنت أجول بانتظار وصول سائقي من بغداد، اشتريت صحيفة من كشك أحاط به عدد من سكان المنطقة، ارتدوا دشداشات تقليدية واعتمروا كوفيّات. ولا شك أنني بدوت غريباً أو ربما تعرّفوا إليّ بصفتي صحافيّاً زار ذلك المكان قبل يوم، فتقدّم مني شاب جديّ المظهر، عارضاً عليّ بيعي شريط فيديو. وادّعى أن الشريط يتضمّن هجوماً على القوات الأميركية، صوّره أحد عناصر المقاومة. وفيما كنت أتبادل أطراف الحديث مع أحد الشبان، مرّت أمامنا قافلة أميركية. وقد رفرفت أعلام أميركية

على هوائيات سيارات جيب الـ«هامفي»، فيما أدار جنود يعتمرون خوذات ويضعون نظارات واقية غطّت وجوههم، رشّاشاتهم استعداداً لأي طارئ. كان بوسعي أن أرى أن القافلة أثارت توتّراً كاملاً، لذا ختمتُ حديثي مع بائع شريط الفيديو بسؤاله عن ثمن شريطه. فأجاب من دون أي تردّد: «مائتا دولار أميركي». وبما أنني لم أكن متأكداً من الشريط غير المُشاهَد ونظراً لسعره الباهظ، رحلتُ صفر اليدين.

أشعرتني عودة سائقي سالماً بالارتياح، فاقترحت على كامل أن يركن سيارته القديمة من طراز «شيفروليه» للانتقال إلى سيارة أبي حسن المغسولة والمنظّفة حديثاً. وكان كامل متحمّساً لأن أزور شيخاً من قبيلة الدُليمي، يعيش في سامرّاء[٣].

سأل الشيخ: « لمَ يتعرّض الأميركيون للهجوم؟». ثم بادر إلى الإجابة عن سؤاله قائلاً: «لأنهم يهينون الناس، بتخليعهم المداخل والأبواب لدخول المنازل وضربهم الأزواج أمام زوجاتهم وأولادهم وتكبيلهم بالأصفاد. كل ذلك يولّد مرارة وحقداً، ويدفع الناس إلى العنف انتقاماً». اذ لا يمكن الاستخفاف بمعنى الشرف في المجتمع العربيّ. فهو ليس مفهوماً مرّ عليه الزمن بل شرعة احترام يدير الناس حياتهم اليومية استناداً إليها. لذا، ذكّرتُ الشيخ بالعقوبات التي أنزلها النظام السابق بهم فأجاب: « أن يهيننا عراقيّ خير من أن يهيننا غرباء وكفرة».

في ديوانية الشيخ، انضمّ إلينا رجل، وبعد أن اكتشف أنني صحافيّ، عرّف عن نفسه بصفته مجاهداً يدعى عبد السلام، وأقرّ بملء إرادته بأنه من أعضاء المقاومة الإسلامية. فسألته عن رأيه

بالدعوات إلى الجهاد التي أطلقها صدّام حسين، الذي كان حينئذ فارّاً. وقد وردت تلك الدعوات على أشرطة فيديو أُرسلَت إلى محطّات تلفزة عربية قبل إلقاء القبض على القائد المخلوع. فأجاب قائلاً: «كانوا يكذبون بشأن تنفيذهم رغباته بغية ابتزاز المزيد من المال منه». بالفعل، من الشائع أن عدداً كبيراً من الموالين لصدّام لجأوا إلى الكذب والتملّق لكسب رضاه، ثم المطالبة بالمكافأة المعروضة لقاء تسليمه. وتابع عبد السلام قائلاً: «إننا ننفّذ عمليات بمساعدة أمّتنا ودعمها، ويمكنني أن أؤكّد لك أن أميركا ستُهزَم إن شاء الله، شأنها شأن أي قوى عظمى أخرى». وقد أشار بذلك إلى انسحاب الاتّحاد السوفياتي من أفغانستان، فأعطى جوابه فكرة واضحة عن عقلية المقاومة. «لم تأت القوات الأميركية إلى هنا لتطيح بصدّام حسين بل لتسحق الشعب العراقيّ. العراق للعراقيين، لكننا الآن بلد محتلّ. ما يحصل مخز وغير أخلاقيّ. تحدَّثْ مع الناس في أي مكان في البلاد، وسيخبروك أن القوات الأميركية تحطّم الأبواب من دون أي اعتبار لمن في الداخل. إنهم يأخذون المال ويهاجمون الناس ويسرقون كل ما تملكه الحكومة ليضعوا أيديهم على ثروة العراق. لذا يجب أن ندافع عن عراقنا العظيم الذي وُلدنا فيه والذي نحن مستعدّون للموت من أجله».

حرص رجل طويل القامة وقويّ البنية، في أوائل العقد السادس من العمر، على الإصغاء إلى حديثنا، ممسّداً شاربه الضخم. وقد عرّف عن نفسه باسم الشيخ صالح قبل أن يقدم نفسه على أنه أيضاً ينتمي إلى الحركة الإسلامية المتنامية بسرعة في منطقة سامرّاء. أخبرني بشيء من الفخر أنه شارك في هجمات على القوات الأميركية بعد أن اتّخذت مقراً عاماً لها في مدينته. وكان كثيرون من رفاقه، ممن كانوا بعمره أو حتى أكبر سنّاً، قد قاتلوا إلى جانب

أحفادهم المراهقين. «بعون الله سننتصر، وستنجح المقاومة في إجبار الأميركيين على الانسحاب ـ تماماً كما فعلوا في فييتنام. نملك مخزوناً كبيراً من الأسلحة، كما أننا تدرّبنا خير تدريب». وضحك الشيخ صالح حين تذكّر أن الأميركيين طالما عزوا الهجمات التي تعرّضوا لها إلى مناصري صدّام.

ذكّرني تعليق الشيخ صالح ذلك باتّصال تلقّيته في «فندق فلسطين» في وسط بغداد في منتصف شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، من حازم السامرّائي، أحد أصدقائي العراقيين الذي يمتلك مكتبة في وسط لندن. وكان قد رافقني إلى العراق قبل شهر من اتصاله، على متن الطائرة المدنية الأولى المتجهة من لندن إلى بغداد، بعد الإعلان عن انتهاء العمليات العسكرية. كنا برفقة الشريف علي بن الحسين، ابن أخ الملك فيصل الثاني الذي قُتل هو ومعظم أفراد العائلة المالكة في مجزرة في أحد القصور إثر حصول انقلاب في تموز/يوليو ١٩٥٨. وكان الشريف حينئذ قد بلغ السنتين من العمر فقط وأُخرج فوراً من البلاد. وها هو يعود بشكل مثير للعاطفة ليعيش في العراق بصفته الفرد الأول في العائلة المالكة الذي يقوم بذلك منذ مقتل عائلته.

كان حازم يتّصل من هاتفه عبر الأقمار الصناعية ليخبرني أنه كان في طريقه إلى مسقط رأسه، سامرّاء، وأنه شهد للتو كميناً نصبه مقاتلون في المقاومة لقافلة أميركية. وشدّد على أنني سأتمكن من تصوير الحطام المحترق إذا وصلت إلى هناك في غضون أقلّ من نصف ساعة. فاتصلت بمصوّري وسائقي، أبي حسن، وهرعنا إلى مكان الحادث الذي تجمّع فيه مئات من أهل المنطقة والمارّة لمشاهدة النيران تلتهم دبّابة من طراز «هامفي» وشاحنة عسكرية. بموازاة

حرارة اللهب المتصاعد، كانت حرارة الطقس في ذلك اليوم الحارق من حزيران/ يونيو قد تجاوزت ١٢٢ درجة فهرنهايت. أحاط بنا شهود شرحوا لنا أن مجموعة من المقاومين اختبأت إلى جانب الطريق وهاجمت دبّابة الـ«هامفي» من الخلف بقذيفة مضادة للدروع من طراز « أر. بي. جي - ٧» وقاذفة صواريخ، حتى احترقت. ثم تبع مقاتلان الشاحنة على درّاجة نارية، مطلقين عليها قنبلة حارقة. وسرعان ما وصلت طوّافات، حلقت على علوّ منخفض لتفريق الحشود التي أمنت غطاء للمتمرّدين لتمكنهم من الفرار من المنطقة قبل أن تتم السيطرة على النيران، ونُقل ضحايا الهجوم جوّاً.

سامرّاء، مدينة الشيخ، مشابهة للرمادي من حيث الحجم وتقع في واد خصب يبعد ستين ميلاً شمالي بغداد، على ضفاف نهر دجلة في العراق. وهي اليوم مدينة يغطيها الغبار، لكن القبّة الذهبية والأخرى الزرقاء الآجر اللتين تميّزان المقامين المشرفين على المدينة تذكّران بأيام مجدها السابقة حين كانت عاصمة الخلافة الإسلامية. وقد كانت سامرّاء إحدى المناطق القليلة ذات السيطرة السنيّة والتي عاشت معاناة في ظلّ حكم صدّام حسين، لأن المدينة وقبائلها كانت المنافسة الإقليمية لتكريت، مسقط رأس صدّام.

تابع الشيخ شرحه لسبب دفع سامرّاء ثمناً باهظاً قائلاً: «أُعدم عدد كبير من الضبّاط الرفيعي المستوى وقادة قبائل وأعضاء فاعلون في حزب البعث أو سُجنوا. وكان معروفاً أن صدّام يكره مدينتنا إلى حد أنه حرمنا حتى من الخدمات الأكثر ضرورةً التي تحتاج إليها مدينة لتبقى».

سألته عن احتمال وجود أي نوع من التنسيق بين مجموعات

المقاومة المختلفة، لا سيّما في ما يتعلّق بتنفيذ الهجمات. فقال: «يُصدر أخوة لنا الأوامر. والتنسيق يكون كبيراً إذا صادف تنفيذ العملية في مناطق تعمل فيها خلايا مقاومة أخرى تنتمي إلى حزبي. لكننا نوحّد أيضاً جهودنا مع المجاهدين المنتمين إلى مجموعات أخرى تنشط خلاياها في منطقة محدّدة».

وحول التعليق على النقد الموجّه إلى المقاومة لاستهدافها أقسام شرطة أو قوافل في مناطق مكتظّة قُتل فيها عدد كبير من المدنيين، قال الشيخ صالح إن تحذيرات تُنشَر في بغداد ومدن أخرى، طالبةً من المواطنين العراقيين الابتعاد عن قوات الاحتلال والدبّابات المصفّحة. وأردف قائلاً: «بهذه الطريقة تستطيع خلايانا المقاتلة تنفيذ عملياتها الاستشهادية من دون إلحاق الأذى بالمدنيين. بيد أننا لن نشعر بالذنب إذا قُتل أي من مواطنينا المتعاملين مع الأميركيين أو العاملين معهم».

أردنا العودة من سامرّاء إلى الفلّوجة فاخترنا سلوك الطريق القديمة التي تصل إلى الأردن وسورية في الشرق. وامتدت دور جميلة على جانبي الطريق، ويستطيع المرء رؤية خزانات نفط ضخمة منحها نظام صدّام لقرى متعدّدة لشراء ولائها، بغية التغلّب على المصاعب الناجمة عن العقوبات التي فرضتها هيئة الأمم المتّحدة. وشكّلت بقايا معدّات عسكرية من قاعدة الحبانية الجوية شاهداً على حقبة ولّت. فالطائرات المقاتلة من طراز «ميغ»، والطوافات الروسية الصنع، أعلاها الصدأ وتهشم بعضها فيما دمر البعض الآخر القصف الذي تعرضت له القاعدة الجوية الهامة، لكن الأميركيين الذين بنوا أسواراً محصّنة وأبراج مراقبة عالية، هجروها اليوم. شعرنا بالقلق ونحن نسلك هذه الطريق. فبسبب قُرب القاعدة الأميركية، كان السائقون

يجدون أنفسهم عالقين وراء قوافل أميركية طويلة وبطيئة التحرّك. وبغية الهروب بعيداً عن هذا الهدف الواضح لأي مقاتل من المقاومة على طول الطريق، كانت السرعة في القيادة ضرورية لتجاوز القافلة بسلام. فالكثيرون ماتوا بهذه الطريقة بعد أن علقوا بين النيران المتقاطعة.

الفلّوجة الواقعة على ضفة الفرات الشرقية هي ثاني أكبر مدينة في محافظة الأنبار بعد الرمادي، وهي تُعرَف باسم ثان هو «مدينة المساجد» أو «مدينة القبائل». ويُروى أن في المدينة والقرى المحيطة بها حوالى مئتي مسجد، وأن بعضاً من القبائل الأهم في العراق استقرّت فيها. وقد بنت الطبقة الغنية في الفلّوجة معظم المساجد؛ بعد أن كدّست ثروتها قبل الحكم البعثيّ بفترة طويلة. وبرزت هذه الطبقة من الأثرياء لأن المدينة بُنيَت على أرض خصبة، والتسمية معناها بالعربية «الأرض الخضراء». على مرّ القرون حصد سكّان المنطقة مكافآتهم. فخلال الحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة على صدّام حسين، أمّن تهريب النفط إلى أسواق الأردن وسورية القريبة دخلاً مربحاً. وقد تغاضت الحكومة عن هذه النشاطات غير المشروعة التي مارستها قبائل مرتبطة بصدّام وضباط رفيعو المستوى في الشرطة.

تُعتبَر الفلّوجة مدينة محافظة للغاية، كما أن مدارسها الدينية وعلماءها ذائعو الصيت، إلى ما وراء الحدود العراقية. وخلال فترة تبوّء صدّام حسين سدّة الحكم، فجّر أهل الفلّوجة دور السينما التي شجّعها النظام على الازدهار، وفجّروا متاجر بيع الخمور والموسيقى وشرائط الفيديو؛ تماماً كما فعل الطالبان في أفغانستان. لكن في العقد الأخير من حكم صدام حسين، باشر هذا الأخير بحملة

دينية، بعكس موقفه العلمانيّ السابق. فشجّع الناس على البحث عن الله وعدّل العلَم العراقي ليتضمّن كلمتي «الله أكبر!». إلا أن الفكرة أعطت عكس النتائج المرجوّة لأن الإسلاميين السلفيين، وهم مجموعة إسلامية متزمّتة، كانوا قد تغلغلوا في هذه البيئة المتديّنة للغاية. حاولت الحكومة العراقية أن تقمع هذه الظاهرة الدينية بإغلاق مساجدهم وطرد أي جنديّ وضابط في الجيش انتمى إلى هذه المجموعات. لكن ما إن سقط نظام صدّام حسين حتى انبثقت المقاومة من صفوف السلفيين ومن القبائل أيضاً.

في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، فتح عناصر من الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين النار على تظاهرة في الفلوجة، ما أدى إلى مقتل خمسة عشر شخصاً. وأخبرني أحد المسنّين في الفلوجة ما جرى، فأوضح أن المشاكل بدأت حين اعترضت مُدرّسة لدى أحد جنود مشاة البحرية الأميركية على تحويل مدرستها إلى قاعدة عسكرية. وعلى ما يبدو، خرج تراشق الكلام عن السيطرة فأجبر الجندي المرأة على الانبطاح أرضاً، ما أثار غضب طلاّبها وشبّان آخرين كانوا يراقبون ما يحصل. فنشب عراك بينهم. ثم دوّت طلقات نارية أدّت إلى مقتل المُدرّسة وعدة طلاّب ورجلين عراقيين وجنديّ أميركيّ. وقد ادّعى بعض الذين شهدوا الحادث أن النيران الأميركية هي التي قتلت الجنديّ لا محالة، ذلك أن العراقيين لم يكونوا مسلّحين.

بعد صلاة الظهر في اليوم نفسه، مرّت العائلات المفجوعة أمام مسرح إطلاق النار مردّدة: «الله أكبر! الله أكبر!»، وداعية للانتقام. وكان جنديّ أميركيّ قد فتح النار مُردياً سبعة عشر شخصاً آخرين. ورفض الأميركيون السماح بنقل الجثث قبل ذلك المساء، مما عنى أنها دُفنت من دون مراسم التشييع التقليدية. لذا إذا أعدنا النظر في

ما جرى في الماضي، وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام بالكاد ذكرت الحادث، كانت هذه المواجهة الشرارة التي أشعلت نيران حركة التمرّد في الفلّوجة.

حين يُقتَل فردٌ من قبيلة، تقضي التقاليد بالثأر لمقتله. في هذا الجوّ، أصبحت الدعوات إلى الجهاد ـ لا سيّما بعد صلوات الجمعة ـ مألوفة. فاعتقل الأميركيون الشيخ جمال شكّور، إمام مسجد الفلّوجة الكبير، إضافة إلى أفراد من عائلته؛ ما أثار غضب سكان المدينة. وقد رُسمَت في كل أنحاء المدينة صور للإمام تحمل شعارات تطالب الأميركيين بتحريره. وتحدّث أتباعه علناً عن شنّ هجمات انتقامية، ليس بسبب اعتقال الشيخ فحسب، بل لأن الجنود الأميركيين دخلوا المسجد بجزماتهم العسكرية أيضاً؛ وهذه إهانة مروّعة في الإسلام.

كانت الأسلحة متوافرة للجميع، ومعظم العراقيين متدرّبون أفضل تدريب على استخدامها. وكان الذين شنّوا الهجمات فعلاً شبّاناً إسلاميين. لكن عناصر من النظام السابق أو أنصار صدّام حسين نزلوا إلى الشوارع، متظاهرين بصخب وملوّحين بلافتات تحمل صور صدّام حسين وكأنهم أرادوا بذلك أن ينسبوها إليهم.

كان هذا الصدام بين القوات الأميركية وأهل الفلّوجة مختلفاً عن أية صدامات أخرى في الحرب العراقية. إذ كانت حرباً قبلية أكثر منها حركة مقاومة. فانعدام فهم الأميركيين لتقاليد المنطقة وعاداتها المعقّدة، إضافة إلى معاملة الجنود السيئة للقبائل، فجّر الوضع الذي لم يعد بإمكان سكّان الفلّوجة تحمّله. وتساءل القادة الأميركيون المتعاقبون عن سبب تلقّيهم ردّة الفعل السلبية هذه مع أنهم ظنّوا

أنهم يقدّمون المساعدة في مجالات ترميم المدارس وتوفير مضخّات المياه وفتح عيادات وما شابه ذلك.

كان للأنظمة السابقة في العراق، حتى قبل نظام صدّام حسين، تفاهم غير مكتوب مع زعماء العشائر وفّر للأخيرين بعض السلطة والاستقلالية في مناطق نفوذهم. وحين تعرّض الأميركيون للهجوم، ردّوا باعتقال كل من صادفوه بدلاً من استشارة زعيم العشيرة المسؤولة. ودفع حادث الفلّوجة عشائر بأسرها إلى مناصَبة العداء للأميركيين. وخلال مواجهات في المدينة، قتلت القوات الأميركية أربعة أشخاص من عشيرة «البوعريسة». وألقي القبض على زعيم العشيرة الذي اتُّهم بتشجيع رجاله على مقاتلة الأميركيين، إضافة إلى اعتقال أربعة من أبنائه. فكانت النتيجة أن تحوّلت العشيرة بأكملها إلى وحدة مقاتلة.

عمليات تفتيش المنازل الليلية التي قامت بها دوريات القوات المتحالفة والمستندة إلى معلومات سريّة قدّمها عملاء بحثاً عن عناصر من المقاومة، غيّرت نمط حياة الناس، لا سيّما في مناطق محافظة للغاية في وسط العراق. وقد حوّلت الحواجز العشوائية على الطرقات وعمليات تفتيش المنازل التي غالباً ما استندت الى معلومات غير دقيقة، حوّلت الوضع من سيىء إلى أسوأ. كما أن التصرّفات غير اللائقة حضارياً، كتفتيش الجنود للنساء، مثلاً، والعقوبات الجماعية، زادت من نفور السكّان وساعدت في ترسيخ الدعم الشعبي للمقاومة.

مُثنّى حارث الضاري، الناطق باسم هيئة العلماء المسلمين في العراق، قال إنه كان لهذه الحوادث تبعات خطيرة على النساء. إذ

شعرنَ بالقلق من اقتحام غرباء منازلهنّ في منتصف الليل واعتقالهم أزواجهنّ وإجبارهنّ على الخروج إلى الشارع في ملابس نومهنّ، وقد بتن ينمن بكامل ملابسهنّ، خائفات. وشدّد الضاري على أن تصرّفات القوات الأميركية هذه زعزعت ثقة الشعب العراقي بها. وحاول أشخاص كثر أن يثبتوا أن ذلك كان السبب الرئيس وراء انتشار المقاومة. وقد ولّد ذلك، مقترناً بإجراءات أمنية متزايدة، جوّاً من الاستياء والإحباط. وفاقم الأمر ازدياد معدّل البطالة المتنامي وارتفاع الأسعار المعطّل للوضع؛ وبالتالي بدا تعزيز قوة المقاومة السبيل الوحيد لإجبار المحتلّين على مغادرة البلاد.

في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، دعاني تكريتيّ مرموق إلى غداء في مزرعة خارج تكريت. وكان مضيفي، وهو صلاح عمر العلي، قد تبوأ سابقاً بعضاً من المناصب الأرفع في حزب البعث التابع لصدّام، بما فيها منصبا وزير الإعلام وممثّل العراق في الأمم المتحدّة. وبسبب خلافات خطيرة مع صدّام، أُجبر على الذهاب إلى المنفى في لندن حيث أسّس تنظيماً لمعارضته أطلق عليه اسم «حركة الوفاق العراقية». فحظّر صدام حسين على أفراد عائلته الذين ظلّوا في العراق شغل وظائف حكومية مدفّعاً إياه ثمن معارضته النظام. وقد عاد صلاح عمر إلى العراق بعد فترة وجيزة من سقوط النظام ودعا إلى حفل غداء جمع كل زعماء عشائر المنطقة لمناقشة إمكانية الحؤول دون تحوّل تكريت إلى ميدان معركة بين القوات الأميركية ومقاتلي المقاومة من أنصار صدّام.

التقيت بصلاح عمر العلي بعد يوم شُنَّ فيه عدد من الهجمات على القوات الأميركية، فتميّز الجوّ بالتوتّر. وهال زعماء العشائر مشهد النهب والقتل الجماعيّ في مدينتهم والقرى المجاورة. وشرح

لي أحدهم أنهم أنشأوا قوة قوامها حوالى عشرة آلاف رجل، وزّعوهم في المناطق المحيطة لمنع المقاتلين الأكراد بشكل رئيس واللصوص من دخول مدينتهم. ونُظِّمَت عدة اجتماعات بين زعماء عشائر وقادة أميركيين والقيادة الكردية التي مثّلها جلال طالباني في ذلك الوقت.

ثم تحدّث زعماء العشائر مع قادة البعث وبعض أقرباء صدّام في تكريت لإقناعهم بعدم تحويل المنطقة إلى ساحة قتال. بالمقابل، وعد الزعماء بأن يتسلموا المدينة شرط أن يتفرّق أنصار صدّام كـ«فدائيي صدّام» ووحدات من جيشه، الذين كانوا قد انتقلوا إلى تكريت، للسماح بدخول القوات الأميركية إلى المدينة من دون أي استفزاز. وهذا ما حصل بالضبط. وأصدر زعماء عشائر تكريت بياناً ذكّروا فيه العراقيين بأنهم دفعوا ثمناً باهظاً لتصرّفات صدّام. فقد أُعدم الآلاف أو سُجنوا، ووحدها عائلة صدّام المباشرة استفادت من السلطة التي مارسها في العراق لأكثر من ثلاثين سنة. لهذا السبب، سقطت تكريت من دون طلقة نارية واحدة بدلاً من تحمّل المعركة الدامية المُتوقَّعة.

عادةً، يُشار إلى تكريت على أنها مسقط رأس صدّام حسين، لكن المقاطعة سُمّيَت أيضاً باسم أسطورة القرن العشرين التاريخية، صلاح الدين الأيوبي، المعروف في الغرب باسم Sal-adin.

فقد استولى هذا المحارب الكرديّ وسلطان مصر على القدس من الصليبيين، وأمّن له الظفر الإسلاميّ الناتج من ذلك مكاناً في كتب التاريخ. وافتخر صدّام حسين ببداياتهما المشتركة وغالباً ما قارن نفسه بصلاح الدين. وأمر بتنفيذ لوحات جدارية تصوّره على صهوة

جواد أبيض، في محاكاة للمحارب العظيم وهو يقود فرسه إلى المعركة.

على الطريق الرئيسة المؤدية إلى مدينته، توقّفت لألتقط بعض الصور لقصر آخر من قصور صدّام حُوّل إلى قيادة عسكريّة أميركيّة. وكانت مجموعة تضم حوالى اثني عشر شاباً عراقياً قد أنهت مباراة كرة قدم. فأحاطوا بي وسألوني عما كنت أقوم به هناك، واستناداً إلى طريقة كلامهم، بدا واضحاً أنهم كانوا مثالاً لأنصار صدّام حسين. وبدأ أحدهم، ويدعى وليد، الذي تكهّنت أنه كان في أواخر العشرينيات من العمر، باتّهام وسائل الإعلام بعدم الإعلان عن عدد الهجمات الكبير الذي شنّوه على القوات الأميركية في منطقتهم، على الرغم من الإصابات الكثيرة التي وقعت. ووصف هجوماً شُنَّ قبل بضعة أيام في وضح النهار على مركز للشرطة ، قُتل فيه أو جُرح ما لا يقلّ عن خمسة جنود أميركيين. وحين أصرّيت على أن يعطيني معلومات عن المجموعة التي ينتسب إليها، ابتسم وقال إنهم كانوا من أنصار صدّام حسين. وحين سألته إذا ما كان سكّان تكريت يؤيّدون مجموعته، أجاب أن التجنيد كان سهلاً لأن الناس مستاؤون من طريقة تفتيش الجنود الأميركيين غير اللائقة لمنازل الناس ولأنهم يسرقون أموالاً من المنازل التي يداهمونها بحجة التفتيش عن عناصر المقاومة، الأمر الذي سمعته في عدّة مناسبات.

انضمّ رفيق وليد، وهو شاب يسير على عكّازين، إلى الحديث قائلاً: «لمَ لا تمضي الليل هنا لترى بأمّ العين كيف ندافع عن أنفسنا ضد الأميركيين حين نهاجم مقرّاتهم العامة أو حواجزهم على ضفّة النهر».

طلبت من وليد أن يعطيني عنوانه في حال احتجت إلى إجراء

مقابلة أخرى معه، فأعطاني تعليمات مُبهَمة بالذهاب إلى سوق غير بعيدة عن الملعب والسؤال عنه. ولما اتجهنا بالسيارة نحو الطريق المرتفعة سالكين طرقاً فرعية بغية تفادي ازدحام السير الناجم عن حاجز عشوائي أقيم وسط السوق، صادفنا حاجزاً آخر أقامه جنود مشاة البحرية الأميركية. وكان أربعة عراقيين جالسين أرضاً، مُحاطين بكميّات كبيرة من الذخائر والقاذفات المضادة للدروع من طراز «أر.بي.جي». فطلب الجنود بطاقات هويتنا ثم لوّحوا لنا بالتقدّم. وقد لاحظت وجود كتابات متنوّعة كُتبَت حديثاً على الجدران، نبّهت الأهل إلى ضرورة إبعاد أولادهم عن الجنود الأميركيين. فيما هدّدت شعارات أخرى العملاء الذين استمرّوا بالعمل لحساب قوات التحالف الأميركية، إما كمترجمين أو كعمال في مجمّعاتهم أو قواعدهم. كما هنّأت كتابات أخرى صدّام حسين والمقاومة بينما هدّدت أخرى أصحاب المتاجر التي تبيع سلعاً للأميركيين. وبالفعل، أصيب أحد المطاعم الصغيرة التي زرناها بقنبلة يدوية، الليلة الفائتة لأن العاملين فيه قدّموا ساندويشات لجنود أميركيين.

على الرغم من كل ذلك، شهدت تكريت حركة تجارية مزدهرة. إذ انغمس الجنود الأميركيون في الإنفاق للتمويه عن أنفسهم خلال تنفيذ مهمّتهم. وقد بدأوا بالإحساس أن وجودهم في العراق سيطول. وأشار أصحاب المتاجر إلى مبيعات لم يسبق لها مثيل في ما يتعلّق بالآلات الكهربائية، وبالكاد استطاع المصنع الذي أنتج مكعّبات الثلج أن يلبّي الطلب على هذه الأخيرة بسبب الحرارة الشديدة التي تجاوزت الـ ١٢٠ درجة فهرنهايت ذلك الصيف. وشعر أحد تجّار مكعّبات الثلج الذي تعامل مع القوات الأميركية بتوتّر شديد بعد تلقّيه تهديدات من عناصر مجموعة مقاومة. فقضى

التكتيك الذي اعتمده برفع سعر مكعّباته الثلجية بهدوء، آملاً أن يثبّط ذلك همّة زبائنه الأميركيين. لكنهم رفضوا دفع السعر المُضخَّم وأصرّوا على تسعيرته المعتادة. وحين اقترب بائع الثلج من قائدهم لشرح السبب، أُلقيَ القبض عليه مع ابنه واحتُجز لعدّة أيام.

قرّرتُ قضاء الليلة في تكريت كما اقترح صديق وليد. فقمت بزيارة أحد أخوة صلاح عمر، وكان أستاذاً في جامعة صلاح الدين، وقد عرض عليّ النزول في بيته إذا احتجت إلى المبيت في المدينة. وفيما انتظرت ومضيفي العشاء في حديقة منزله الخلفية التي أطلّت على القصر الذي سبق أن صوّرته، سمعنا دويّ عدّة قذائف من مدافع هاون تناهى إلى مسامعنا من الحقول، في الجانب الآخر لنهر دجلة. ففكّرت في الحال أن ذلك كان صنيعة وليد ورفاقه. فقد أُطلقَت ثماني قذائف هاون على المقرّ العام الأميركي. مشاة البحرية الأميركية استخدموا تكتيكاً مشابهاً لتكتيك جيمس بوند. فانزلقوا على حبال متدليّة من طوّافات واستخدموا دبّابات ثقيلة لتحطيم بوّابات محصّنة والعبور منها وأرسلوا مشاة لتفتيش المنازل تفتيشاً مفاجئاً فيما تولّى قنّاصةٌ المراقبة من على أسطح المنازل. لكن على الرغم من مستوى التدريب العالي الذي خضعت له القوّات الأميركية، أبدى مقاتلو المقاومة أمثال وليد شجاعةً لافتة.

كنت تواقاً لاكتشاف إذا ما كان وليد شارك في الهجوم بمدافع الهاون، فتوجّهت صباح اليوم التالي إلى السوق التي يمكنني إيجاده فيها كما أكّد لي. وبعد أن استعلمت عن الأمر في عدّة متاجر دون جدوى، سمعني رجل بالصدفة ودلّني همساً إلى القرية التي يعيش فيها وليد. توجّهنا إلى الجسر الممتد فوق نهر دجلة ـ الذي حمل آثار معركة التحرير الأخيرة في تكريت ـ ووجدنا أنفسنا

عالقين في ازدحام سير. إذ كانت عمليات تفتيش أميركية دقيقة توقف قوافل سيارات طويلة. وقد سبّب التفتيش المبالغ فيه غيظاً في صفوف السائقين الذين تذمّروا بصخب.

أخيراً، بلغنا قرية صغيرة قريبة من الضفّة اليسرى لنهر دجلة ، طرقاتها غير معبّدة وتحدّها أشجار ليمون حامض. وفيما دنونا من مجموعة صغيرة من المنازل إذا برجل في الأربعينيات من العمر يسرع إلى الجانب الآخر من الطريق، مسلّحاً ببندقية حربية من طراز AK-47 . وحين أدرك أننا لسنا من القوّات الأميركية، بدا واضحاً أنه ارتاح، فسألته إذا كان يعرف شاباً باسم وليد. نفى معرفته به، لكن فيما كنا نتابع المسير في الشارع صادفنا رجلاً آخر دلّنا من دون تردّد إلى منزل بسيط أحاط به بستان أشجار ليمون حامض. كان الباب مفتوحاً في حرّ النهار، وفيما كنت أوجّه تحية إلى من في المنزل، وجدتُ نفسي في مواجهة شابّ في عمر المراهقة تذكّرت أنه كان في مباراة كرة القدم اليوم السابق. كان أحد أخوة وليد. ابتسم إقراراً بالتعرّف بي وقال إن أخاه لم ينم في البيت تلك الليلة. كما قال إن قريتهم والحقول المحيطة بها شهدت تحرّكات كثيفة للجيش الأميركي بعد إطلاق قذائف هاون على مركز القيادة الأميركية الليلة الماضية. تطوّع أخو وليد لمساعدتي في البحث عنه، لكن فيما أوشكنا على المغادرة، طوّقت القوات الأميركية سيارة سائقي، أبي حسن، وبدأت تطرح عليه أسئلة عبر مترجمهم. إذ أرادوا أن يعرفوا ماذا كنّا نفعل في المنطقة، فشرحت لهم أنني أبحث عن صديق يعيش في الجوار، مُشيراً إلى شقيق وليد. وبدا واضحاً أنهم كانوا يحاولون تحديد المسؤول عن الهجوم الذي نُفّذ ضدّهم الليلة الفائتة والذي شهدته ومُضيفي. ولما أرضاهم ردّنا، سمحوا لنا بالمغادرة، ولم يكن لدينا خيار سوى أن نعود أدراجنا

مجتازين الجسر. فانضممنا إلى قافلة أخرى من السيّارات سلكت الاتّجاه المعاكس، وامتدّت على مسافة أكثر من ميل، بينما نفّذ شبّان من المشاة الأميركيين عمليات تفتيش واسعة النطاق. لم أجد وليد قط، كما أنني لم أكتشف إذا ما كانت الميليشيا التي ينتمي إليها مسؤولة عن عملية القصف بمدافع الهاون تلك. لكن لما كانت قريته مشتبهاً بها وما كان بالإمكان إيجاد وليد في أي مكان، لم أستطع إلا أن أشكّ بالأمر.

بيد أن شقيق وليد عرّفني بقريبه الذي يعيش في ضواحي تكريت. ولم تكن مدينة صدّام إلّا كما تصورّتها. فعلى الرغم من قصورها الفخمة، كانت الطرقات مجرّد دروب ضيّقة، وانطبعت صورة في ذهني لمنطقة فقيرة، منازلها بسيطة ومصنوعة من الطين. وكان عمل الجرّافات الذي انهمك به الأميركيون لإزالة كل الأشجار على طول ضفّة النهر يشغل بال قريب وليد. فقد اقتُلعَت أشجار نخيل ورمّان وليمون حامض قديمة للحؤول دون أن يستخدمها مقاتلو المقاومة كغطاء لشنّ هجماتهم. وقد باتت المنطقة تُعرَف محلياً باسم «ممرّ الأر. بي. جي– ٧» ـ تيمُّناً بالقنابل الصاروخية الدفع التي أصبحت سلاح المقاومة العراقية المُختار بعناية.

كان قريب وليد أيضاً من أنصار صدّام حسين الأوفياء، وشرح سبب نجاح عمليات المقاومة المحليّة الكبير ضدّ الأميركيين، قائلاً: «يمكننا أن نذوب في الحشود من دون أن يكتشفنا أحد، ونلقى دعماً كبيراً من جانب السكّان المحليين وعشائرهم. وتتنوّع خلايانا بين مجموعات تضمّ خمسة إلى ثمانية عناصر، حسب الهدف. فالخلايا الصغيرة تضمن استمرار المقاومة في حال اعتقلتهم القوات الأميركية. نعرف أنهم يستطيعون اقتلاع المجموعات، استناداً إلى

معلومات يتلقّونها من عملاء أو بتعذيب مقاتلي المقاومة المُعتقلين. لذا يجب أن نستعدّ لمواجهة أي تكتيك قد يستخدمونه. ونحن نستعمل كل ما هو بتصرّفنا؛ من مدافع الهاون المصنوعة محلياً التي يمكن إطلاقها عن بعد على الطرقات التي تسلكها قوافل أميركية إلى قذائف أرض ـ جوّ الصاروخية القذف من طراز «سام ٧» التي استخدمناها مؤخّراً لإسقاط طوّافة أميركية».

في اليوم التالي، ذهبتُ إلى المسجد الرئيس لأنتظر المُصلّين الخارجين من صلاة الجمعة. وتركّزت خطبة اليوم التي ألقاها الإمام على الدعوة إلى الجهاد دفاعاً عن شرف الرجال والنساء الذين أهانهم سلوك الجنود الأميركيين. وكانت هذه الفكرة نفسها التي سمعتها مرات عدّة في شهر حزيران/يونيو ذاك. في المسجد، سمعتُ قصّة زعيم عشيرة في المدينة قتلت القوات الأميركية صهره. وكان منزله يقع قبالة المسجد مباشرةً، على الطريق الرئيسة. وكان الرجل كفيفاً، وقُتل فيما كان يبحث عن عصاه. وقد برّر الجنود فعلتهم لعائلة الرجل قائلين إنهم خشوا من أن يمدّ يده بحثاً عن سلاح يستخدمه ضدّهم خلال تفتيشهم المنزل. ولم يصدر أي اعتذار رسمي عن قتله. وتقدّمت عائلته بشكوى لمركز القيادة الأميركية ليس لأن الرجل المكفوف قُتل ظلماً فحسب، بل لأن مالاً سُرق خلال تفتيش المنزل أيضاً. وكان هذا مجرّد واحد من حوادث كثيرة حملت أهل تكريت على مناصبة العداء للأميركيين.

على الرغم من أن تكريت مسقط رأس صدّام حسين المُعترَف به رسمياً، إلا أنه وُلد فعلاً في قرية «العوجة»، خارج المدينة. خلال صيف العام ٢٠٠٣، كان البحث عن صدّام يزداد زخماً. إذ استخدمت القوات الأميركية التكنولوجيا الأحدث لتقتفي أثر

اتّصالاته وتحرّكاته وتراقبها. وكانت الأقمار الصناعية وطائرات التجسّس والمسح الحراريّ والطائرات بلا طيّار بعضاً من الأجهزة التي استُخدمت لاكتشاف مكان الديكتاتور السابق. يُذكر أن المنطقة مُحاطة بمزارع شاسعة الحقول ـ فكانت بالتالي منطقة مناسبة لإخفاء شخص يرغب بالاختباء.

قمتُ بزيارة الشيخ محمود الندا، زعيم عشيرة «البيجات» التي ينتمي إليها صدّام حسين. وكنتُ قد التقيت الشيخ للمرة الأولى خلال الغداء الذي أقامه صلاح عمر العلي لزعماء العشائر، واهتممت بالتحدّث إليه مُسهَباً عن صدّام ومكان وجوده المُحتمَل. وإذ دلَّني إلى منزله، قال لي: «ابحث عن المنزل الأكبر في القرية وستجدني». ورحّب بي قائلاً: «بيتي أكبر من بيت صدّام حسين!». ومع أنه احتفى بي، إلا أنه لم يكن توّاقاً إلى مناقشة الوضع الراهن. وذكّرني بمسؤولياته القبلية بالقول إن عليه، بصفته زعيم عشيرة، أن يحمي كل أفرادها، بمن فيهم صدّام حسين. وأضاف: «لا أعتقد أن من الحكمة انتقاده لمّا كان قد تعذّب، لكنني حسبته أذكى من أن يُخدَع ويقع في الفخ الذي نُصب له».

استذكر الشيخ الندا صداقته مع صدّام. فهما لم يكفّا عن السباحة والذهاب إلى الصيد معاً إلا منذ بضع سنوات. ويشاطره عراقيون كثر رأيه، سواء كان صحيحاً أو لا؛ هذا الرأي الذي يصبغ موقفهم حيال الوجود الأميركي في العراق. «ليس في نية واشنطن أن تخلع صدّام حسين فحسب، بل أن تسيطر سيطرةً كاملة على ثروة العراق، لأن بلدنا قائم على احتياطيّ النفط الأضخم في العالم». في ذلك اليوم الحارّ في أوائل تمّوز/يوليو، سألت الشيخ الندا أين يمكن أن يكون صدّام مختبئاً برأيه. فحدّق عبر النافذة الواسعة المطلّة على

الحقول التي حمّصتها الشمس والمنتشرة على طول نهر دجلة وأجاب: «أنا متأكد أنه مختبىء في مكان ما في هذه المنطقة». بعد خمسة أشهر، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أُلقي القبض على صدّام حسين في المكان عينه الذي أشار إليه الندا ـ في حفرة في الأرض في مزرعة في محلة «بلد» المجاورة.

بصفته زعيماً عشائرياً، استطاع الندا أن يحضّ القوّات الأميركية على تسليم جثتي ولدي صدّام حسين، عُدي وقُصي لدفنهما في تكريت. فقد قُتل الأخوان في الموصل حين طوّقَت القوات الأميركية منزل نوّاف الزيدان في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٣. وكان الزيدان نفسه قد زوّدها بهذه المعلومة السريّة، بعد أن أغوَاه احتمال حصوله على مكافأة قدرها خمسة عشر مليون دولار عداً ونقداً للشخص الواحد لقاء معلومات توصل إلى مكانهما. ويقيم الزيدان الآن في الولايات المتّحدة تحت اسم مستعار.

نهار الجمعة الواقع فيه ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، سقطت الموصل من دون إطلاق رصاصة واحدة. وفوجئ الأميركيون بانعدام المقاومة لدى دخولهم المدينة. فقد كانت الموصل المقرّ العام للفرقة الخامسة في الجيش العراقيّ، وهي قوّة من النخبة مشابهة لفرقة الحرس الجمهوريّ التي أُنشئت في العام ١٩٦٣ خلال رئاسة عبد السلام عارف. وقد عُرفَت لاحقاً بكونها قوّة صدّام الرئاسية الشخصية. لكن فيما انقضى يوم الجمعة ذاك ببطء، أخذ هذا الانهيار الذي بدا واضحاً أنه جرى من دون سفك دماء، منحىً سيئاً. إذ نشبت معارك خطيرة مع القوات الأميركية في مبنى الحاكميّة. وادّعى الأميركيون أن السكّان المحليين أطلقوا النار عليهم، الأمر الذي نفاه السكّان. وأثارت الأحداث التالية روع المواطنين واستياءهم.

نزل الناس إلى الشوارع متحمسين، وحصلت عمليات نهب بلا تمييز. فسُرقَت مصارف ومسارح ومتاجر ونُهبَت مستشفيات-حتى أن مراوح التهوية نُزعَت من أسرّة الأطفال. ورُميت أسرّة المستشفيات إلى الشوارع لينقلها مالكوها الجدد. ووعدت وزارة الدفاع الأميركية بأن يوفّر آلاف من جنودها الأمن في الموصل ويحولوا دون تكرار هذا السيناريو. فوصلوا إليها لكن بعد فوات الأوان. وقد أتى اللصوص من المناطق المحيطة وكانوا بمجملهم مقاتلين أكراداً. ولم توافق القيادة الكردية على أعمالهم ولم تشجعها، لكنهم استطاعوا أن يقوموا بعملياتهم هذه بسبب انعدام التنسيق بين القوات الكردية والأميركية من جهة وزعماء قبائل الموصل من جهة أخرى. كما أن قوات صدّام انسحبت من الموصل بسرعة غير متوقّعَة، في منتصف الليل حين كانت الطرقات مقفرة ولا وجود لأي جيش فيها.

جال إمام شاب من أحد المساجد الشهيرة القريبة من مبنى الحاكميّة بناظريه، من دون أن يصدّق عينيه، وقال: «ليس هذا ما وُعدنا به. لن يسمح أهل الموصل بأن يتحوّل العراق إلى فلسطين أخرى».

في وقت لاحق من ذلك الصباح، خلال صلاة ظهر يوم الجمعة- الصلاة الأهمّ في الأسبوع- سمعتُ الشيخ نفسه يطلب من المصلين التحلّي بالصبر لتنتصر قضيتهم. وأثارت كلماته دعوات أطلقَت من مساجد أخرى، طلبت المساعدة لحماية مدينتهم بإقامة متاريس وحواجز وبالدعوة إلى فرض حظر تجول ابتداءً من الساعة السادسة مساءً لوضع حدٍّ نهائي للنهب الحاصل. وكانت الموصل قد وُصفَت في الكتب الأدلّة (الدّليل السياحي) وصفاً رومنسياً إلى حدّ ما، إذ سُمّيت «لؤلؤة الشمال» أو «مدينة الربيعين» بسبب مناخها المعتدل.

لكن سيُشار إليها في السنوات المقبلة على أنها الأرض الأصيلة المنتجة لمقاتلي الحريّة الوطنيين.

صباح يوم السبت الواقع فيه ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بعد يومين من سقوط الموصل، غضب سائقي حين وجد أننا كنا نسير وراء قافلة أميركية ضخمة، في طريقنا إلى المدينة. وبدا المشهد الصناعيّ لمصافي النفط ومصانع الإسمنت والنسيج والمدابغ مزعجاً على خلفيّة المنازل الأنيقة التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر والمساجد التاريخية وأنقاض مدينة نينوَى الأشورية القديمة المجاورة. يُذكَر أن الموصل مركز التجمع المسيحي الأكبر في العراق، حيث الكثير من المسيحيين الأشوريين الناطقين باللغة الآرامية.

كانت تلك القافلة الأميركية الضخمة الأولى من نوعها التي اتجهت نحو الموصل. فشاهد العراقيون الدبابات الأميركية من طراز «أبرامز» تسير مقعقعةً في شوارعهم، من دون أن يصدّقوا أعينهم.

ولوّح الشبّان والمسنّون بأيديهم مرحّبين بمحرريهم فيما كتم آخرون مشاعرهم. تبعنا القافلة فيما تابعت مسيرها مجتازةً الجسر الممتد فوق نهر دجلة. وفي ذلك الوقت، لم نكن على علم بأن المدينة شهدت قتالاً حاداً قبل ساعتين فحسب، أدَّى إلى سقوط خمسة عشر قتيلاً عراقياً.

كانت القافلة قد انطلقت من قاعدتها في المنطقة الكردية للمساعدة في نزع فتيل الوضع المتوتر. ووجدنا أنفسنا وسط مشهد مروع: إطلاق نار كثيف وصراخ. ورأينا مسلحين يطلقون النار عشوائياً على السيارات. ولمّا خشينا أن نتعرض نحن أيضاً لإطلاق النار،

تركنا السيارة وعدنا أدراجنا نحوهم، سيراً على الأقدام. وقد حاولت أن أطمئنهم إلى أنني صحافيّ يريد معرفة ما يجري. فصرخ أحدهم قائلاً: «نحن لا نثق بوسائل الإعلام».

ثم بدأوا يطلقون النار مجدّداً ـ هذه المرّة على كرديين كانا يقودان شاحنة خفيفة. فرجوتهم أن يكفّوا عن ذلك، لكنهم قالوا: «إنهما لصان ويستحقان الموت». وبعد بضع ثوانٍ، هاجموا الكرديين وشرعوا يركلونهما قبل أن ينجح هذان في الفرار. وفي محاولة مني لإقناع المسلحين بأنني صحافي مستقل، سألتهم عن المجموعة التي ينتمون إليها. فوصفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى مزيج من الأيديولوجيات: كانوا ضباطاً سابقين في الجيش وبعثيين سابقين وعناصر من «فدائيي صدّام» أو منتسبين إلى أحد التنظيمات الإسلامية. وقد وحّدهم هدف واحد هو حماية مدينتهم من الاحتلال الأميركي. وبالنسبة إليهم، كان صدّام حسين لا يزال الرئيس وهم سيواصلون عمله. وقد قال لي أحدهم: «نحن مستعدون للتضحية بحياتنا تماماً كما فعلت حماس وجناحها العسكري في فلسطين، ويمكن تكرار ذلك في الموصل وفي كل أنحاء العراق أيضاً».

كان ذلك التلميح الأول إلى أن التفجيرات الانتحارية ستصبح من معالم حرب المقاومة هذه. وكان الوضع قد أصبح مخيفاً للغاية، فرحلنا والطلقات النارية تئزّ حولنا. قبيل بلوغنا مبنى الحاكميّة في وسط الموصل، كان الجنود الأميركيون يقيمون حاجزاً من الأسلاك الشائكة حول الساحة. وكانت طوافات وطائرات من طراز «ف ـ ١٦» تحلق على علوٍّ منخفض لحماية الجنود ولمنع الحشود من التجمهر. وكنت قد وصلت ومصوّري وسائقي إلى الساحة، غافلين

عن المعركة التي نشبت سابقاً.

بصفتي صحافيّاً عربياً، حماني مظهري نوعاً ما من غضب العامّة وسهّل التواصل مع السكان المحليين. فأخبروني كيف شهدوا مصعوقين، الأحداث التي تلت انسحاب مقاتلي صدّام غير المُتوقَّع من مدينتهم.

في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فتحت القوات الأميركية النار على تظاهرة معارضة للولايات المتحدة. وأعلن الأميركيون أنهم قتلوا خمسة أو ستة مدنيين فيما جُرح آخرون. إلا أن شهوداً وأطباء في المستشفى الجُمهوري في الموصل، وهو المستشفى الأساسي في المدينة، أكدوا أن ما لا يقل عن خمسة عشر قتيلاً وجرحى كثيرين نُقلوا إلى مستشفيات عدة في المدينة. وقد اصطحبني طبيب إلى مستودع الجثث حيث استطعت أن أُحصي الجثث بنفسي، وقد بلغ عددها ١٥ بالفعل، مع احتمال وفاة المزيد من الأشخاص متأثرين بجراحهم. كما أطلعوني على أسماء القتلى، وأحدهم مصري الجنسية.

أثار هذا الحدث استياء السكان المحليين الذين عاهدوا أنفسهم على تولّي أمر الاهتمام بمدينتهم، ونزل ائتلاف ضمّ مجموعة متنوّعة من مقاتلي المقاومة بأسلحتهم إلى الشوارع. ومع حلول اليوم الثالث، استقدم الأميركيون قوات دعم لجنودهم بعد أن أُبلغ عن مقتل أكثر من مائة شخص. وقد أرادت تلك القوات وجوداً مرئياً واضحاً في المدينة. فكانت حماية الحاكميّة، التي تمثل النقطة الرئيسة في المدينة، الأمر الأول الذي قامت به. وأمر قائد القوات الخاصّة الأميركية في الموصل، العقيد روبرت فالتيماير، كل الموظفين بمغادرة المبنى. ثم

أصدر أمراً بنزع العلم العراقي ورفع العلم الأميركي. فلم يكن ذلك القرار الأكثر حكمةً.

تجمهر أهل الموصل مرةً أخرى بعد أن أثارت هذه الإهانة الفظيعة غضبهم. فحاول مشعان الجبّوري، الشخصية السياسية القبلية وحاكم الموصل المُعيّن حديثاً، أن يهدّئ الوضع، شارحاً لهم أن الأميركيين أتوا لمساعدتهم على استعادة حريتهم. لكن هذا التكتيك أعطى عكس النتائج المرجوّة. إذ إن أهل الموصل لم يقتنعوا، فهاجموا الجبوري بغضب وحاولوا إحراق سيارته، مجبرين إياه على الفرار.

لاحقاً في ذلك اليوم، تعقّبتُ الجبوري إلى منزلٍ آمن، اكتشفتُ أنه كان ملكاً لعلي حسن مجيد، المعروف أيضاً بـ«علي الكيميائي» نظراً للدور الذي لعبه في المجزرة الكيميائية في العراق؛ تلك المجزرة التي وقع ضحيتها الأكراد في الشمال. وكنتُ قد تعرّفت بالجبوري في لندن حين هرب إثر خلاف مع عُدي صدّام حسين. قال لي الجبوري: «البارحة، كنتُ أعمل في مكتبي، مُديراً شؤون مقاطعة الموصل حين وصلت مجموعة من الضباط الأميركيين أبلغتني أنهم سينقلون مكتب الحاكم العسكري الأميركي من المطار إلى مبنى حاكميّة الموصل. وأرادوا القيام بجولة استطلاع شاملة على المبنى. فلم يُسعدني هذا التدبير الجديد البتّة إذ اعتبرتُ أنه سيفجّر الوضع ويزيد من استياء الناس. إلا أن الأميركيين قاموا بجولتهم الاستطلاعية وشرحوا طلباتهم، بما فيها مسألة العلَم، ثم رحلوا. بعدئذٍ، زرتُ الحاكم الأميركي وقلت له إن الاحتمال كبير ألّا تلقى فكرة رفع العلم الأميركي فوق مبنى الحاكميّة في قلب الموصل، ترحيباً شعبياً. وكان المبنى مخصصاً لإدارة شؤون الناس المدنية، لذا

صممت على إبقاء العلم العراقي مرفوعاً. وقلت له: «أنت الحاكم، لكن أرجوك أن تعمل بنصيحتي. فسكان المدينة يثقون بي».

وتابع الجبّوري: «لم يعدني الحاكم الأميركي بأي شيء، لذا سألته إذا كان بوسعي دعوة زملائي العراقيين المسؤولين عن الأقسام المختلفة إلى الغداء ليتمكنوا من إبداء آرائهم. فأجاب أن بوسعي دعوة من أشاء لكنهم كانوا مصممين على رفع شارةٍ أميركية في المبنى. وفي صباح اليوم التالي، حوالي الساعة التاسعة، وصل الأميركيون إلى وسط المدينة وطوّقوا مبنى الحاكميّة. وتجمّع عدد من العراقيين موازٍ لهم من حيث العدد ورفعوا العلم العراقي، صارخين: «بالروح، بالدم، نفديك يا عراق». فخرجتُ من المبنى لأجد حوالى مئتين من المتظاهرين. وحاولت تهدئتهم، صامداً ما يُقارب الأربعين دقيقة. ورحت أصرخ مغطّياً بصوتي جلبة الحشد، قائلاً إن الأميركيين هنا كمجرّد محتلّين موقّتين وإنهم سيرحلون عن البلاد ما إن يتأكّدوا أن كل شيء أُعيد إلى وضعه السلميّ السابق. وطلب البعض أموراً تتعلق بالخدمات، فوعدتهم بالمساعدة. لكن بعدئذٍ، بدأ الحشد بإطلاق شعارات مضادة للأميركيين. فقلتُ لهم إننا لسنا المسؤولين عن إحضار الأميركيين إلى هنا ـ بل إن ذلك يعود إلى الظروف والأخطاء التي ارتكبها نظام صدّام حسين. ثم تركتُ الحشود وشرعت بالعودة إلى مكتبي. وكان الناس قد بدأوا برمي الحجارة. ولوّح البعض بأعلام عراقية فيما استخدم آخرون مكبرات الصوت لمناشدة الحشد عدم رمي الحجارة».

وأنهى الجبّوري كلامه قائلاً: «حاول الأميركيون أيضاً السيطرة على الوضع. لكن كلما اقتربت الحشود من المبنى، ازداد الوضع توتراً. فأحرقوا سيارة أحد العاملين في مكاتبنا. وجرحت الحجارة جنوداً

أميركيين لم يردّوا على هذه الاعتداءات، بل أطلقوا النار في الهواء وفوق رؤوس المحتشدين بمثابة تحذير لهم. بعد مرور عشر دقائق إلى ربع ساعة، واصل المتظاهرون رمي حجارتهم، متحدّين الجنود الأميركيين أن يُطلقوا النار. فانتهت المناوشة بمقتل أكثر من خمسة عشر عراقياً وجرح عددٍ أكبر منهم. عندئذٍ، تركتُ المبنى، رافضاً العمل من هناك. إذ لم أرغب بالعمل في ظلّ الحكم الأميركي. وهكذا فشلوا في اختبارهم الحقيقي الأول. فشلوا في بغداد، وها أنهم يفشلون الآن في الموصل».

الهوامش

(١) الجلاّبية هي الزيّ العربي التقليدي للرجال والنساء.

(٢) بعد ثورة العام ١٩٥٨، غيّر الرئيس عبد الكريم قاسم اسم المقاطعة من الدليْم إلى الرمادي. وفي العام ١٩٦٨، في ظل حكم الرئيس أحمد حسن البكر، تمّ تغيير الاسم مجدّداً ليصبح الأنبار.

(٣) إن عشيرة الدُليْم من أكبر وأشهر العشائر السنيّة التي تعيش في مقاطعة الأنبار.

الفصل الثاني

مقاتلون أجانب

قبل ثمانية عشر شهراً من وقوع أحداث ١١ ـ ٩ ـ ٢٠٠١، مررتُ ببيروت لزيارة أهلي، في طريقي من لندن إلى إسلام أباد. وخلال إقامتي، سألني صديق ما إذا كان بوسعي إسداء خدمة لقريبه سمير لدى وصولي إلى باكستان. فقد كان سمير قلقاً بشأن ابنه زياد الذي اختفى قبل أن يُكمل دراسته في هامبورغ-ألمانيا. وقد شعر بالقلق للمرّة الأولى حين اتصلت صديقة زياد التركية من هامبورغ لتبلغ سميراً باختفاء ابنه. وتوقّعت أنه توجّه إلى باكستان أو أفغانستان ليتلقّى التدريب على يد أحد التنظيمات الإسلامية، المتمركزة في مخيمات قريبة من الحدود بين البلدين، وأشارت إلى أن شخصيّة زياد تغيرت بعد أن تعرّف ببعض الإسلاميين المتشددين الذين عاشوا في ألمانيا في تلك الفترة. فقد كان يقضي أوقاتاً ممتعة بالخروج والرقص معها وشرب البيرة والتسلية. وأشارت إلى أنه كان صديقاً ودوداً وهادئاً ولم يكن الدين قط موضوع نقاش لديه. لكنه

بدأ يمضي أوقات فراغه مع أصدقائه المتديّنين، وبات يؤمّ المسجد ويدرس القرآن بجدّ.

ترعرع زياد الذي كان في أوائل العشرينيات من عمره في ذلك الوقت، في بيئة ميسورة في سهل البقاع اللبناني. وهو ينتمي إلى إحدى أكبر العائلات في منطقة المرج، التي لا تبعد مسافة كبيرة عن الطريق العام الذي يربط بيروت بدمشق. وعلى الرغم من أن زياد كان مسلماً، إلا أنه تلقّى تعليمه في مدرسةٍ كاثوليكية، وبحسب عائلته، كان الطيران حلم طفولته. وقالوا: «لكننا حاولنا ثنيه عن ذلك». ولم يكن لأفراد عائلته المصرفيين والمقاولين وأصحاب المزارع أي علاقة بالحركات المتشدّدة. وسألت صديقي إن كان يستطيع أن يعطيني أية تلميحات بشأن الجماعة التي يمكن أن يكون زياد قد انضم إلى صفوفها أو المدينة التي قد يكون سافر إليها. لكنه لم يكن يعرف أكثر مما قاله لي. إذاً كانت فرصي في اقتفاء أثر زياد ضئيلة للغاية، لكنني وعدته بالتحقق من الأمر.

حين عدتُ إلى بيروت بعد بضعة أسابيع، وعندما لم أوفّق في بحثي عن زياد، اتّصلت فوراً بصديقي ناظم الجرّاح لأعرف ما إذا كان تلقّى أي خبرٍ جديد. وكان الخبر السار أن زياد عاد وظهر في ألمانيا. بيد أن العائلة لم تكن على علم بأن ابنهم المدلل إلى حدٍّ ما التحق بصفوف القاعدة.

بعد سنةٍ ونصف السنة، عدتُ إلى بيروت لقضاء عطلة حين شُنَّ الهجومان على مركز التجارة العالمية ووزارة الدفاع الأميركية. فشاهدتُ مع بقيّة العالم هوْل الإرهاب المنكشف للعيان، من دون أن أصدق عينيّ. وبقيتُ متسمّراً بالقرب من التلفاز والتهمتُ كل

الجرائد محاولاً فهم ما حصل. بعد يومين أو ثلاثة، اقترح منير وريما، وهما صديقان حميمان لي، أن نذهب كلنا إلى السينما، هرباً من الوضع المزعج. فاخترنا فيلم «شوكولا»، من بطولة جوليات بينوش وجوني ديب.

قبل دقائق من مغادرتنا إلى السينما، أذاع مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي أسماء بعض الخاطفين المتورطين في الهجومات. وكان زياد الجرّاح أحد الأسماء المذكورة. ووُصف بأنه من أصل مصريّ. وقد حاولتُ التمتع بمشاهدة العرض، لكنني لم أنفك أفكر في زياد الذي كنتُ متأكداً من أنه لم يكن مصرياً بل لبنانياً. فاعتذرت وخرجت من المسرح بعدما شرحت لمنير وريما أن عليّ الاتصال بصحيفتي في المملكة العربية السعودية لما اعتقدتُ أنني قد حصلت على خبرٍ حصريّ، وهو أن أحد الخاطفين كان لبنانياً.

أرسلتُ مقالتي من شقّتي في بيروت قبل الجلوس من جديد لمشاهدة آخر الأخبار المُتلفزة المتواصلة المتعلقة بالطائرات المُختطَفة. ولم يؤتَ على ذكر أية صلة بلبنان. في صباح اليوم التالي، سُررت لأن صحيفتي نشرت مقالتي ولاحظتُ أن أياً من الصحف اللبنانية لم يكتشف جنسية زياد الجرّاح (يُكتَب اسم العائلة في لبنان بحرف الحاء في نهاية الكلمة)، فاتصلت بهاني حمّود، الصديق القديم الذي احتل منصب المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، والذي تحوّلت مفاجأته بتلقّيه اتصالي الصباحي الباكر إلى عدم تصديق حين عرف أن أحد الخاطفين كان من أبناء بلده. وتلوتُ على مسامعه مقالتي الصادرة في صحيفة «الوطن» السعودية ذلك الصباح، التي تناولت الطالب المفقود في ألمانيا.

أُجريَت سلسلة من الاتصالات الهاتفية الدبلوماسية. واتصل هاني حمّود فوراً برئيس الوزراء ليُبلغه الخبر. وتلا ذلك المزيد من الاتصالات للتأكد من أنني متمسّك بروايتي. عندئذٍ، نقل رئيس الوزراء الحريري الخبر للرئيس إميل لحود والسفير الأميركي المجتمعيْن آنذاك في بيروت.

لم يكن والدا زياد الجرّاح على معرفة بعد بمشاركة ابنهما في الهجمات. وكان والد زياد قد عاد للتو من المستشفى إلى منزله بعد خضوعه لعملية قلب مفتوح. فاكتشفا ما كان من دون شك خبراً صاعقاً بالنسبة إليهما من خلال برينت سادلر، مراسل محطة الـ«سي. أن. أن» في بيروت، الذي ظهر في بثٍّ مباشر بعد ظهر ذلك اليوم ليشير إلى أن أحد الخاطفين لم يكن مصرياً بل لبنانياً بالفعل. وحين سأل العاملون في رئاسة التحرير في مركز الـ«سي. أن. أن» في أتلانتا عن مصدر المعلومة، اتصل بي هاني حمّود مجدَّداً ليسألني إذا ما كنتُ أوافق على أن تجري الشبكة الإخبارية مقابلةً معي لوصف ما عرفته عن زياد الجراح ولتأكيد رواية برينت سادلر. فرفضت لشعوري أنني آلمتُ العائلة بما فيه الكفاية بمقالتي في الصحيفة ولم أرغب في زيادة ألمها بترديد القصة أمام العالم كلّه.

انهار الوالد الذي كان لا يزال متألماً من جرّاء عمليته الجراحية، حين أدرك إمكانية تحوّل ابنه إلى متشدّدٍ شارك في هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وفي خطوة عكست من دون شك حالة إنكارٍ عاشها، عرض أمام وسائل الإعلام شريط فيديو صوَّر حفلة زفاف عائلية، وكأنه أراد أن يُثبت بذلك أن هذا الشاب المحبّ للحفلات لا يمكن أن يكون قد تورَّط مع متشدّدين. فقد بدا زياد في شريط

الفيديو يُراقص فتيات ويتمتّع بشكلٍ واضح بروحيّة المناسبة. وكان حتى اللحظات الأخيرة من حياته يطمئن عائلته بأنه يبلي بلاءً حسناً في معهد الطيران في فلوريدا، الذي بدأ دراسته فيه، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ ليصبح طيّاراً. لكن خلال فترة تدريبه، عاش حياةً مزدوجة. ليفاجئ الجميع بمشاركته في مهمّة معقّدة هدفت إلى تفجير مبنى الكونغرس الأميركي.

تبيَّن لاحقاً أن زياد كان ربّان الطائرة التابعة لشركة طيران «يونايتد» التي قامت بالرحلة رقم ٩٣ المشؤومة والتي أقلعت من مطار نيويورك في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وهو لم يبلغ قط هدفه المتوقّع إذ تحطّمت الطائرة في حقل في بنسيلفانيا بعدما نُقل أن الركاب اقتحموا رُكن الطيّار صارخين: «لنتحرّك».

قبل فترة قصيرة من بزوغ فجر ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، انفجر ٣٢٠ صاروخ توماهوك فوق مدينة بغداد في عرض (صوت وضَوء) قبيح أعلن بداية عملية «الصدمة والخشية»، وهي دُفعة الطلقات التي أطلقها جورج بوش افتتاحاً لحربه ضد نظام البعث وقائده. في الحال، ناشد صدام حسين العالم العربي الأوسع نطاقاً أن يتَّحد ضد أميركا في الجهاد. فتطوّع مئات من الشبّان العرب الساخطين الذين أتوا من خلفيّات متنوّعة، أكانوا إسلاميين أو قوميين، من العراق أو من دولٍ أخرى، من دون أن يضيعوا أي وقت. ومُنح الذين عاشوا في دولٍ عربية أخرى تأشيرات دخول أو مساعدة دبلوماسية أخرى لتسهيل انتقالهم إلى العراق. وخضع بعض من هؤلاء المقاتلين لتدريب على الأسلحة في أماكن تواجدهم، فيما سبق لآخرين أن تدرّبوا، لمّا قاتلوا من أجل بلادهم في صراعات أخرى أو قاموا بالخدمة العسكرية القانونية في بلادهم. وكان عدد منهم محاربين

قدامى في حروبٍ جهادية سابقة كحرب الشيشان وأفغانستان. وقد ذهب البعض إلى العراق بمباركة عائلاتهم، فيما أوكل آخرون أصدقاءهم بمهمة زف الخبر لأهاليهم بعد رحيلهم. ولم يحتج هؤلاء الجهاديون الغرباء إلى الانتقال بعيداً خارج أوطانهم وصولاً إلى أفغانستان أو العالم الغربي، لشنّ حربهم، على غرار زياد الجرّاح. بل استطاعوا أن يتحدّوا القوات الأميركية على عتبات أبوابهم.

في غضون شهرٍ قصير وحيد، بدا واضحاً أن جهادهم انتهى قبل أن تنضبط حركته حقاً. وعلى الرغم من أن هؤلاء المتطوّعين العرب «الغرباء» الذين ظنّوا أنهم يقاتلون «الصليبيين»، حاربوا بشراسة خلال الهجوم الأخير الذي شنّته قوات التحالف على بغداد، إلا أن انهيار النظام العراقي المفاجىء وغير المتوقّع عنى أن المقاتلين الغرباء المقهورين لم يجدوا لأنفسهم أي ملاذٍ آخر.

بات هؤلاء المقاتلون الغرباء مجرّدين من أية جنسيّة الآن. إذ كان نظام صدّام قد صادر جوازات سفرهم وبطاقات هويتهم، تاركاً إياهم من دون أية وثيقة تُثبت هويتهم. فوجد هؤلاء المتطوعون العرب الشبّان الذين أتوا من اليمن والمملكة العربية السعودية وسورية والأردن ولبنان والأراضي المحتلة- لا سيّما من قطاع غزّة- وجدوا أنفسهم عاجزين عن العودة إلى ديارهم. لذا لجأوا إلى صفوف الجماعات المتمردة المُطلقَة العنان في البلاد. وكانت جماعة «أنصار الإسلام» من تلك الجماعات.

سيطرت جماعة «أنصار الإسلام» على مقاطعة صغيرة في المنطقة الكردية الجبلية التي تحدّ إيران. ويُعتقَد أن نواتها تضم ثمانمائة مقاتل، بمن فيهم عرب من بلدان أخرى. وقد عبر عدد كبير من

عناصر المجموعة إلى كردستان العراق من أفغانستان من طريق الحدود غير الخاضعة لتفتيش الدوريّات والتي تتقاسمها أفغانستان مع إيران. وأُنشئت المنظّمة وفقاً لنمط حركة طالبان بغية ملء الفراغ الذي تركه سقوط زعيم هؤلاء، الملاّ محمد عمر واختفاء أسامة بن لادن في متاهة الأروقة الجبلية بين أفغانستان وباكستان. واستناداً إلى واشنطن، فإن جماعة «الأنصار» مرتبطة بالقاعدة وقد صنّفتها وزارة الخارجية الأميركية بـ«المنظمة الإرهابية الغربية» في العام ٢٠٠٤[١]. واتُّهم أعضاؤها بتدريب ونشر انتحاريين قاموا بعمليات ضد قوّات التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

أُجبر أي شخص متوجِّه إلى العمل خارج القرى الواقعة تحت سيطرة «الأنصار» على دفع جزية أو ضريبة قدرها خمسة عشر ألف دينار يومياً. وصبّت تلك الأموال مباشرة في «خزينة» «الأنصار» فاستُخدمت لمصاريف الحياة اليومية. وبما أن الأعضاء لم يكونوا يعملون، لم يكن لديهم مصادر دخل أخرى كثيرة. وقد مُنعت الفتيات من ارتياد المدارس أو الجامعات، وترقّبت الميليشيا أي امرأة كانت «تتحدّى» البرقع الذي كان الزيّ السائد، متجرّئة على الخروج علناً من دون حجاب. إذ يسفر انتهاك هذا القانون عن زيادة أموال الخزينة عن طريق فرض غرامةٍ فوريّة تبلغ مائة دينار.

بعد مرور أربع وعشرين ساعة على القصف الجوي العنيف على بغداد، أطلق مشاة البحرية الأميركية حوالى خمسين صاروخاً على أهداف إسلامية في مدينة «خورمال» الشمالية في كردستان العراق. فدُمِّر مكتبان تابعان لـ«أنصار الإسلام»، وقُتل ما لا يقل عن خمسة وأربعين شخصاً وجُرح آخرون كثيرون[٢]. وقد نُقل بعض المصابين بجروح بليغة عبر الحدود إلى مستشفيات في إيران للعلاج.

كنتُ في الموصل في شمال العراق حين شُنَّ هذا الهجوم ودفعني فضولي إلى معرفة المزيد من الأمور عن المجموعة. فشققتُ طريقي باتّجاه «خورمال» مع مترجمي الكرديّ، أحمد. وكان فصل الربيع في بدايته فبدأ الثلج يذوب على السلاسل الجبلية الصخرية التي تطوق الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية للمنطقة الكردية. إن أكثرية الناس هنا مزارعون أو مربّو ماشية، ويرتدي معظمهم زيّاً تقليدياً مميّزاً وغنياً بالألوان. وحُجبَت الطرقات الريفية الضيّقة بفعل الغبار الذي سببته السيارات الرباعية الدفع الكثيرة، وهي المفضّلة لدى الميليشيات الكردية إذ تسمح بتقدم سريع لعناصرها باتجاه خط الجبهة؛ وقد برزت أسلحتهم من نوافذ السيارة المفتوحة ورفرفت الأعلام التي تحمل شارة الاتحاد الوطني الكردستاني على هوائيات أجهزة الراديو. وفي تلك الفترة، لم ينتشر على الأرض سوى قلّة من القوات الأميركية نسبياً، بصرف النظر عن مجموعات صغيرة من القوات الأميركية الخاصة.

تابعتُ رحلتي صعوداً في الجبال، مجتازاً حوالى خمسين ميلاً جنوب شرق السليمانيّة، عاصمة الاتحاد الوطني الكردستاني الإدارية. وكنتُ قد اتخذت الترتيبات اللازمة للقاء الزعيم الكردي جلال طالباني الذي أُنبئت أنه سيزور الجبهة ذلك اليوم ليلقي نظرةً عن كثب على حربهم ضد «أنصار الإسلام». وقد أنشأ طالباني، الزعيم الكرديّ المحنّك، الاتحاد الوطني الكردستاني لينافس الحزب الديموقراطي الكردستاني التقليدي المسيطر. وهو الآن في العقد السابع من العمر، وغالباً ما يُشار إليه باسم «مام جلال» أي العم جلال. وهو يحمل إجازة في الحقوق من جامعة بغداد، ويقود الآن ميليشيا يُعتقَد أنها تضم ما يقارب الـ ١٥٠ ألف مقاتل. وكان قادة طالباني العسكريون قد طلبوا مساعدةً على الأرض من مجموعات

القوات الأميركية الخاصة الصغيرة الناشطة في المنطقة. واستطعنا ونحن على الطريق، أن نرى «خورمال» في البعيد. وأمكن رؤية حجاب من الدخان وسماع دوي تبادل إطلاق نار كثيف. وكان مقاتلو «البيشميركا» قد نصحونا بالخروج من المنطقة[٣]. فالمعركة النهائية لطرد «أنصار الإسلام» وحلفائهم كانت ستُخاض ذلك اليوم الواقع فيه ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣.

أبلغني مسؤولون أكراد أن مائتين إلى ثلاثمائة عنصر من «أنصار الإسلام» قُتلوا في غضون أسبوعين من القتال العنيف. وأجبر قصف أخير من طائرات «أف-١٦» الأميركية وقاذفات القنابل الأميركية الضخمة من طراز «ب-٥٢» مقاتلي الأنصار الباقين على الهرب في الجبال إلى برّ الأمان في إيران.

كنا في مرج أخضر خضرة الربيع قبالة مزرعة صغيرة، على خلفية سلسلة جبال «هورمان» الصخرية التي تشكل الحدود الإيرانية. وكان جلال طالباني المشهور بتمتّعه بملذات الطعام، قد نظّم نزهة واسعة النطاق قبل المعركة. وقد أحصيتُ مائتي شخص حضروا هذا الغداء في الهواء الطلق، بمن فيهم قادة الاتحاد الوطني الكردستاني العسكريون ومقاتلوه وحرّاس شخصيون وقادة أميركيون رفيعو المستوى وعناصر من القوات الخاصة الأميركية. وكان الأخيرون قد شاركوا في معركة في قرية «بيارا» الجبلية، مساندين حلفاءهم الأكراد، «البيشميركا»، في مواجهة «أنصار الإسلام». وخلال تناولنا وجبة كردية نموذجية تألفت من حساء صُنع من لبن مصفّى ولحم ضأن وأرزّ، شرح لي طالباني أن مقاتلي جماعة «الأنصار» فرّوا إلى إيران بعد أن خسروا المعركة، لكنه كان سيتصل بالحكومة الإيرانية مصرّاً على تسليمه إياهم، لما كانوا مسؤولين عن مقتل مئات الأكراد.

خلال الغداء، شاهدنا سيارات الجيب الأميركية من طراز «هامفي» تتقدّم بجلبة على الطرقات المغبّرة وهي تنقل قوات خاصة أميركية. ونظر القرويون إليها تحسُّباً لما سيحصل فيما لوّح أولادهم بحماسة للقافلة. ففكّرت أنه لم يكن من الوارد تصوّر وجود الولايات المتحدة على هذه المسافة القريبة من الحدود الإيرانية، منذ بضع سنوات. وذكّرنا سياسيّ كرديّ انضم حديثاً إلى مجموعتنا بأن القوات الأميركية تحاصر إيران الآن نوعاً ما. وأضاف: «إنهم في أفغانستان وتركيا، وهي العضو الفاعل في حلف شمالي الأطلسي، وهم الآن في العراق؛ من دون أن نذكر وجودهم في الجانب الآخر من الخليج الفارسي، حيث تتمركز قواتهم في المملكة العربية السعودية ودول الخليج».

أعلن بيان أصدرته مجموعة «أنصار الإسلام» على شبكة الإنترنيت في ٣١ آذار/مارس، ٢٠٠٣، أن عناصرها أعادوا الانتشار في شمال العراق وأنهم يستعدّون لشنّ هجمات انتحارية على القوات الأميركية والبريطانية في البلاد. وأضافت المجموعة أنها ستعتمد تكتيكاً جديداً لتفادي تعرّضها لهجمات جويّة كما حصل قبل بضعة أيام، في بداية حرب العراق. ووعد أمير «الأنصار» في كردستان، العراقي الكردي المدعو أبو عبد الله الشافعي، مسلمي كردستان والعالم ككل، بتحويل العراق إلى مقبرة لعناصر القوات الأميركية والبريطانية، الذين وصفهم البيان بـ«الصليبيين». وزعم الشافعي أن أكثر من ثلاثمائة مجاهد تطوّعوا لتنفيذ هذه الهجمات.

كانت «بيارا» محطّتي التالية، وما إن بدأ المشاركون في الغداء بالتفرّق حتى سلكتُ ومترجمي أحمد الطريق الشديدة الانحدار التي بالكاد تتّسع لمرور سيارتين في الوقت نفسه. وغطّى الرصاص

الميْت وقذائف الهاون جانبيْ الطرقات فيما كست فوهات القنابل الضخمة الطريق نفسها. وبينما كانت سيارتنا تتسلق الجبال ببطء، أخبرني أحمد أنه من كركوك أصلاً. وخلال برنامج التعريب الذي فرضه صدّام حسين لتهجير الأكراد من المناطق الغنيّة بالنفط، والذي بدأ في السبعينيّات، طرد صدّام بالقوّة معظم السكّان الأكراد من تلك المدينة ومن قرى كردية أخرى، مُستبدلاً بهم سنّة وشيعة من العرب. فوجدت عائلة أحمد ملاذاً لها في إربيل.

لمّا وصلنا إلى القرية الجبلية التي خرّبتها الحرب، لم يصعب علينا معرفة أنقاض مكاتب «الأنصار» الإدارية. فقد كست الشعارات المُمجِّدة لأسامة بن لادن ومنظمته الأرض فيما كانت رسومات غير مُتقَنة وصور اقتُطعَت من مجلاّت تمثّل الطائرتين المدنيتين الأميركيتين تخترقان مركز التجارة العالمية، لا تزال مثبّتة على الجدران الباقية. وقد أجبرت المعركة معظم سكّان «بيارا» على الفرار من المنطقة، من دون أن يخلّفوا وراءهم سوى بضعة أشخاص كان المقاتلون قد أسروهم.

تفاجأت برؤية شاب يقترب مني إذ كانت القرية مهجورة عملياً. وكان الرجل في منتصف العقد الثاني من العمر، وبالنظر إلى لباسه وإلى الحراس الشخصيين الذين رافقوه، افترضت أنه من دون شكّ ابن شخصية عظيمة الشأن في الحركة الكرديّة في المنطقة. وكان غربيَّ الثقافة، وسرعان ما عرفت أنه تابع دروسه في لندن. وقد عرّف عن نفسه باسم «أسير» وبدأ يخبرني قصّةً عن والده، قائلاً: «انتقل عناصر هذه الجماعة (أنصار الإسلام) وأصدقاؤهم إلى هنا لترهيب شعبنا فحسب. نحن الأكراد نريد أن نعيش بحريّة في وطننا شأننا شأن الشعب اللبناني أو أي دولة محرّرة أخرى. أتى

هؤلاء الإرهابيون إلى هنا بمساعدة دُخلاء لتعطيل هذه العمليّة. وقد قتلوا أشخاصاً كثيرين ودمّروا أماكن كثيرة وفطروا قلوباً كثيرة، بما فيها قلبي. إذ قتلوا والدي، شوْكت شقير (من قادة الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال طالباني)، فيما كان يحاول التفاوض معهم. حتى أنه كان يحمل رايةً بيضاء سلميّة. فأتى مقاتلو «البيشميركا» واقتلعوهم من جذورهم وقتلوا عدداً كبيراً منهم. وقد أحسنوا صنعاً».

فيما هبط الظلام، تركنا بقايا ما كان في الماضي قرية بيارا وعدنا أدراجنا سالكين الطريق الجبليّة الضيّقة، متوجّهين إلى «حَلبجة» التي نوينا المبيت فيها. وكانت أنظار العالم قد تركّزت على «حلبجة» حين تعرّضت لهجوم ضخم بالأسلحة الكيميائية خلال الحرب الإيرانية–العراقية في العام ١٩٨٨. وشكّل غاز الخردل وغازات الأعصاب من «تابون» و«سارين» و«في.إكس» مكوّنات كوكتيل مميت شكّل أساساً لسلسلة من القنابل الكيميائية ألقتها طائرة قوّات صدّام حسين. فلقيَ خمسة آلاف شخص من سكّان «حلبجة» وجوارها حتفهم متأثّرين بالتسمّم الكيميائيّ المروّع الذي ولّد جيلاً من الأطفال عانى من عاهات تكوينية وشوائب خلقيّة خطيرة أخرى.

في صباح اليوم التالي، كان عليَّ أن ألتقي بالشيخ علي بن عبد العزيز، الزعيم الروحيّ للحركة الإسلامية الكردية الراسخة في «حلبجة» والقرى الجبلية المُحيطة بها. وقبل بضعة أيام، كان «أنصار الإسلام» قد أُجبروا على الخروج من المدينة التي سيطروا عليها على مدى سنتين.

قلّما يتحدّث الشيخ علي الذي كان في أواخر الثمانينيات من العمر، مع وسائل الإعلام، لكنه وافق على اللقاء بي في مكتبه. وفيما عبرتُ الشوارع، لاحظتُ مجموعات كبيرة من الناس تتوجّه إلى المقبرة، إحياءً لذكرى الذين توفّوا مؤخّراً. وكان معظم عناصر «أنصار الإسلام» الذين قُتلوا في المعركة الأخيرة من هذه المدينة، مما فسّر أعداد المفجوعين الكبيرة. ولا يُتوقَّع عادةً من النساء أن يزرن المقبرة للتفجّع على موتاهنّ. بدلاً من ذلك، يذهبنَ إلى منازل أهالي الراحلين، مرتديات أثوابهنّ السوداء الطويلة أو أزياءهنّ الكردية التقليدية، لتحضير الطعام للرجال، لدى عودتهم من دفن الأموات بعد صلاة الظهر.

دخلتُ إلى المجمّع الصغير الذي قام مقام المكتب للشيخ علي، فوجدت الزعيم الروحيّ ومستشاره بانتظاري. وتولّى حارسه المراقبة من غرفة ملاصقة. وأردتُ معرفة آراء الشيخ في جُنوح «أنصار الإسلام» إلى التطرّف؛ تلك الجماعة التي ذهب عناصرها بصفتهم معتدلين إلى أفغانستان، على ما يبدو، لكنهم عادوا إلى العراق وقد تحوّلوا إلى مقاتلين متطرّفين. فعدّل الشيخ علي نظّاراته السميكة بقدر سماكة قنينة زجاجيةٍ قبل أن يغوص في التعبير عن مشاعره بشأن تكتيكهم، قائلاً: «لا يعترف الإسلام بتصرّفاتهم. لقد نصحناهم مرّات كثيرة بأن أفعالهم لن ترضي الله، لكنّهم يأبون الإصغاء ويثورون على حركتنا. وقد قابلتُ شخصياً أعضاء من حركة طالبان في الدوحة، العاصمة القطرية، وحاولت إقناعهم بأن طرقهم في فرض القانون والنظام ليست مقبولة، لكنهم لم يهتموا بالأمر كذلك».

شرح لي الشيخ علي أن «الأنصار» كانت في البدء جزءاً من الحركة

الكردية السائدة حين أُنشئت في السبعينيات، لكن بسبب تغيّرٍ في أيديولوجيتهم- لا سيّما حين عادوا إلى العراق بعد احتكاكهم بطالبان في أفغانستان- انشقّوا عن هذه الحركة الليبرالية في العام ١٩٩٨ وشرعوا بتطبيق طرقهم المختلفة والإجرامية. «تُقنا إلى بناء عدّة أجيال من الأشخاص الصالحين الذين يساعدون بعضهم البعض وينشرون رسالة الإسلام، كما طلب منّا الله عزّ وجلّ أن نفعل. وحين قضت الحاجة بأن نحمل أسلحة، لم نفعل ذلك إلا للدفاع عن رسالتنا وعائلاتنا من المُعتدين.

«حين ازداد الوضع سوءاً وبدأ «الأنصار» يقاتلون تنظيمات كردية أخرى، بشكلٍ رئيس حزب الاتحاد، طُلبَ منا أن نُجريَ وساطة بينهما. فرحّب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بوساطتنا بينما رفضها «الأنصار»، ولمّا كنا نتحمّل كامل المسؤولية عن رفاهة الناس في هذه المنطقة، واصلنا جهودنا لإقناعهم بالإصغاء إلى صوت الحكمة، فتجاهلوننا. لكننا استمرّينا في جهودنا، لا سيّما أن معظم عناصرهم من أقربائنا أو من منطقتنا. وطلبنا من بعض الزعماء الضالعين في تحرّكاتنا المشتركة أن يكلّموهم، في محاولةٍ للتوصّل إلى حلٍّ بالتفاوض. في نهاية المطاف، فقدنا الأمل في إحراز أي تقدّم فقرّرنا وقف وساطتنا. وبدأنا بالجدال مع هؤلاء الثوّار الذين شكّوا بعلاقتنا بإيران وأحزاب كردية سياسية أخرى، وتساءلوا عن سبب تعاملنا مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني فأجبنا بأننا نسير في خطى النبيّ محمّد الذي علّمنا الحوار مع أعدائنا وأصدقائنا على حدٍّ سواء. وعلاقتنا بإيران جيّدة لأنهم فتحوا لنا حدودهم حين احتجنا إليهم، ونحن نشاطرهم التراث نفسه. لذا، لِمَ يجب ألا نتعامل معهم؟ إذا كنتَ تعيش هنا في العزلة نفسها التي نعيش فيها، فليس لديك بديل عن اللجوء إلى اللباقة مع الجميع».

وبغية منح إعطاء إثبات قاطع على مقصده، تابع الشيخ علي حديثه قائلاً: «عارضتُ فكرة اتّهام زعماء أفغان آخرين كقائد المجاهدين الراحل أحمد شاه مسعود والرئيس برهان الدين ربّاني، بأنهم كفرة خانوا الإسلام، لأنهم مسلمون صالحون.

«اكتشفنا لاحقاً أن «الأنصار» كانوا يتفاوضون مباشرةً مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، لكنني سمعت، الأسبوع الماضي، أنهم قتلوا شوكت شقير، أحد القادة الأكراد في حزب الاتحاد الذي كان قد ذهب إلى قرية «بيارا»، مسالماً، حاملاً رايةً بيضاء».

اهتممتُ بمعرفة ما إذا كان لدى الشيخ علي معلومات عن المقاتلين الغرباء المُنتمين إلى القاعدة والعاملين في هذه المنطقة الشمالية: «إننا متأكّدون من أن في صفوفهم غرباء عرباً من الأردن وفلسطين والأهواز. (كان يُشير إلى منطقة في إيران سكّانها من أصلٍ عربيّ). شارك بعضهم في الحرب ضدّ الروس في أفغانستان وعادوا إلى هذا الجزء من العالم ليُقيموا مخيّمات تدريب. ولم أكن متأكداً من انتمائهم إلى القاعدة إذ أخفوا هذا الأمر عنّا».

ساند «أنصار الإسلام» أسامة بن لادن. وبعد هزيمة حركة طالبان، عبَر عدد كبير من عناصر الجماعة الحدود من أفغانستان إلى العراق وباشروا بحملة تجنيد ليزيدوا عديدهم ويفتحوا جبهة أخرى يعملون انطلاقاً منها حين يُصبح الوقت مناسباً برأيهم. واعتمد المقاتلون العرب الذين انتقلوا إلى المناطق الكردية في العراق، نمط حياة مشابهاً لذلك الذي اتّبعوه حين قاتلوا في أفغانستان. فاختاروا العيش في الجبال وسلكوا طرقات مؤدّية إلى قراهم النائية يتعذّر بلوغها عملياً، وتمتّعوا بشعبية داخل مجتمعاتهم المختارَة. حتى أن البعض

اقترن بفتيات من عائلات كردية أُعجبَت بهؤلاء المقاتلين لأدائهم القاسي والشجاع في أرض المعركة. وكانت العقيدة الصوفية الغامضة والحركة السلَفية التقليدية ممثّلتين خير تمثيل في المنطقة وسهّلتا على المقاتلين الأجانب ذوي الاهتمامات الدينية المُشابهة، استيعاب بعضهم وإعادة التجمّع بأسماء مختلفة، كـ«أنصار السُنّة» أو «الجهاديين السلَفيين» أو «التوحيد والجهاد» التي يتزعّمها أبو مصعب الزرقاوي الذائع الصيت. فشكّلت هذه الجماعات مجتمعةً قاعدة منظّمة «أنصار الإسلام» العديمة الرحمة. وأصبح أبو مصعب الزرقاوي قائد منظّمة «التوحيد والجهاد» الجامعة، وقد تبنّت منظمته مسؤولية عمليات قطع رؤوس واختطاف وعمليات انتحارية نُفِّذَت ضد أجانب وعناصر من قوات التحالف والشرطة والجيش العراقيين اللذين أُنشئا مؤخّراً. فأجبرت هذه الأعمال الولايات المتحدة وجورج و. بوش على اعتبار الزرقاوي المطلوب الثاني بعد أمير القاعدة، أسامة بن لادن.

ما الذي يدفع هؤلاء الرجال أمثال زياد، الخاطف اللبناني الشاب، إلى شنّ حربهم على أرضٍ غريبة؟ ولمَ يتركون ديارهم وعائلاتهم ليخوضوا الجهاد ضد أميركا؟ أعتقد أن الجواب يكمن جزئياً في شخصيّة أشخاص مثل الزرقاوي وأسامة بن لادن وأسلوبهما الكاريزماتي في القيادة. كما يمكننا إيجاد أجوبة أخرى إذا ما تفهّمنا الكراهيّة التي يكنّها هؤلاء الجهاديّون العقائديون الشبّان لأميركا.

يأتي أبو مصعب الزرقاوي من «المعصوم»، وهو أحد أحياء الزرقاء، المدينة التي تبعد عن العاصمة الأردنية عمّان حوالي خمسة عشر ميلاً. وتوصَف منطقة «المعصوم» محلياً بـ«شيكاغو الأردن» بسبب ماضيها الحافل بجرائم المخدّرات والأسلحة، فيما تأوي «الزرقاء»

نفسُها التجمّعَ الأكبر في الأردن لأتباع الحركة السلَفية المحافظة. وقد تعرّف معظم مؤيّدي الزرقاوي الأردنيين به للمرّة الأولى في مخيّم تدريب تابع للقاعدة في مدينة «حيرات» الأفغانية في أوائل التسعينيات، في ذروة حكم حركة طالبان. وكان الشبّان الأصغر سنّاً قد قرأوا عن مآثره في العراق وأبدوا استعدادهم للالتحاق به في ميدان المعركة الأخير هذا.

فيما استفحلت الحرب المتفاقمة في العراق، تعاظم سخط الشبّان العرب المعارضين لسياسة أميركا في المنطقة، لا سيّما دعمها لإسرائيل- الدولة الوحيدة التي رفضت الالتزام بالقانون الدولي وتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة لحلّ صراعها الطويل مع الفلسطينيين.

يجتمع أنصار الزرقاوي في منازل «الزرقاء» الصغيرة والبسيطة أو في مخيّم «الرصيفة» الفلسطينيّ المجاور. وبعكس الشبّان الآخرين في الأردن الذين يرتدون البزّة الموحّدة المؤلّفة من سراويل جينز وقمصان قطنية، يقف هؤلاء السلفيون على حدة بلحاهم الطويلة غير المشذّبة وهم يميلون إلى ارتداء «الشلوار قميص» (أي السروال الفضفاض والقميص الطويل اللذين يُرتَديان تقليدياً في باكستان وأفغانستان). ويتكلّمون علانيةً عن الجهاد، ونفَّذ عدد كبير منهم أحكاماً بالسجن في الأردن بتهمة تعبيرهم عن آرائهم المتطرّفة. وبالإضافة إلى مناقشة الوضع السياسيّ، يقرأون القرآن ويتجادلون في شؤون الشريعة ويناقشون أعمال علماء سلفيين معروفين. وقد أُبقيَ بعض من معجبي الزرقاوي تحت رقابة الشرطة وطُلب منهم إثبات وجودهم يومياً لدى الشرطة المحليّة التي يدرك رجالها نواياهم المحتملة بالالتحاق بالزرقاوي في العراق.

تتمتّع قبيلة «بني حسن» البدوية بالنفوذ الأكبر في «الزرقاء»، إذ يبلغ عدد أفرادها حوالى ٣٥٠,٠٠٠ شخص. ويأتي الزرقاوي من أحد فروعها، ويُدعى «الخلايله». ويحتِّم الولاء القبليّ أن تؤدي الخسائر الضخمة- إما في صفوف القوات الأميركية وحلفائها أو في صفوف العراقيين الذين يعتبرونهم عملاء- إلى دعوة للاحتفال في قبيلته. وقد جُذب أفراد عائلة الزرقاوي حتى إلى نشاطاته. فحموه، والد زوجته الثانية، هو ياسين جراد، الفلسطينيّ الأصل الذي يعيش في «الزرقاء». وقد تردَّد أن جراد كان مسؤولاً عن اغتيال رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، آية الله سيّد محمّد باقر الحكيم. فقد قُتل الحكيم في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ مع ٢٧ شخصاً آخرين، في انفجار سيارة مفخّخة في النجف بعد فترة قصيرة من إلقائه خطبة الجمعة في مسجد الإمام علي، المقام الأقدس بالنسبة إلى المسلمين الشيعة.

على غرار أسامة بن لادن، استطاعت قلّة من الناس أن تقترب من الزرقاوي. ومن خلال مقابلات[٤] مع أشخاص مختلفين كثيرين عرفوه على مرّ السنين، داخل السجن وخارجه، في العراق والأردن وأصقاع أخرى في العالم، حاولت أن أكتسب فهماً أفضل لعقليّة الزرقاوي وطريقة تفكيره. كما تتضمّن المشاهدات التالية شرحاً لمقابلات واجتماعات عقدها أشخاص مع الزرقاوي، أُجريَت في منزلٍ آمن قريب من المثلّث السنّي في السنتين التاليتين لسقوط صدّام حسين.

كانت الطريق المؤدّية إلى مكان الموعد مع أبي مصعب الزرقاوي، زعيم «حركة التوحيد والجهاد»، درباً مخدَّدة تمرّ بأراضٍ زراعية، وتقع على بعد ساعة بالسيارة ما وراء حدود المثلّث السنيّ. وكان

حرّاسه الذين اعتمروا كلهم أوشحة لإخفاء هويّتهم، عراقيين- لم يكن بينهم عربيّ واحد من جنسية أخرى. جلس الزرقاوي القرفصاء على فراش إسفنجيّ رقيق غطّى أرضاً ترابية. وكانت الغرفة طينية الجدران وخشبية السقف، تطلّ أبوابها على أراضٍ زراعية. وقد تعارضت الأجهزة العالية التقنية المُستخدَمة لتفتيش الزوّار مع بساطة محيطه.

على الرغم من صيته كإرهابيّ صاحب عقل مدبِّر ضرب أعناق ضحاياه المختطَفين وألحق الأذى بكل أنحاء البلاد بغارات قصفه المميتة، إلا أنه شخصياً لا يهدِّد بالخطر. فهو لا يرفع صوته ويبدو قائداً غير محتمل لهذه المنظّمة العديمة الرحمة التي تبنّت معظم العمليات الانتحارية في بغداد وفي أجزاء أخرى من البلاد منذ سقوط الديكتاتور العراقيّ.

مع أنه يتكلم بهدوء، إلا أنه حادّ الذكاء ويتمتّع بعقليّة واقعية. وهو ملمّ بكل أنواع التقنيات، يستخدم وسائل اتّصال متطوّرة للحيلولة دون كشف مكانه. ويشبّهه البعض ببيل غيتس بسبب قوّته السحرية في استخدام أجهزة الكومبيوتر. وهو يذكر أسماء الناس الكاملة، مع موهبة التعرّف بالأشخاص حتى حين يكونون متنكّرين. كما أنه منظّم وحيويّ ويعتمد بالكامل على نفسه، متنقّلاً من دون حرس. وهو يستقبل زوّاره أعزل، معتمداً على ردود فعله السريعة والأجهزة الكاشفة لحمايته. وهو نحيل ويفضّل الطعام البسيط كالبلح والتين واللبن المُصفّى، ولا يشرب سوى الماء. ويُمضي وقت فراغه في تلاوة آيات من القرآن ومناقشة مسائل إسلامية والإصغاء إلى محاضرات مصوَّرة على شرائط فيديو أو مُسجّلة، إضافةً إلى مراقبة تقارير إخبارية لمجاراة التطوّرات في أجزاء أخرى من البلاد والعالم بشكلٍ عام.

يواظب الزرقاوي على البقاء على اطّلاع على الشؤون الدولية، مستخدماً كل وسائل التكنولوجيا ـ حتى حينما يكون فارّاً ـ وهو يستعلم عن وجهات نظر اللاعبين الرئيسيين على الساحة السياسية الدولية. ويتكلّم بذكاء عن خطط الإدارة الأميركية وسياستها حيال الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ويستطيع أن يذكر بالتفصيل آراء وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول السياسية مثلاً، المتعارضة مع السياسات التي كان وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد يتبعها في المنطقة. وهو يتّهم الإدارة الأميركية بتعيين حكومة دمى في العراق لن تخدم إلا مصالح واشنطن البعيدة الأمد؛ وأولها وضع أيدي الأميركيين على مخزون النفط الأضخم في العالم.

كان الزرقاوي البالغ من العمر الآن تسعاً وثلاثين سنة قد دخل السجن وخرج منه منذ العام ١٩٩١، بعد عودته إلى الأردن من رحلته الأولى إلى أفغانستان. وقد سجن للمرة الأولى بتهمة ارتكابه جريمة تافهة، ثم بتهمة اقتنائه بنادق وقنابل. وفي العام ١٩٩٤، سُجن لتورّطه في نشاطات سياسية فوجد نفسه في زنزانةٍ واحدة مع زعيم روحيّ سلفيّ عرف باسم أبي محمّد المقدسي (كان اسمه الحقيقيّ عصام البرقاوي)، كان له أثر كبير في تعريف الزرقاوي على إسلام مسيَّسٍ للغاية. وخلال السنوات الثلاث من تنفيذ حكمه، كرّس نفسه لدراسة القرآن وأثّر في مساجين شبّان آخرين بفضل صفات الزعامة التي اكتسبها من معلّمه الروحيّ. في تلك المرحلة، كان قد أصبح أصولياً وورعاً ومُسيَّساً، فانتمى والمقدسي لدى إطلاق سراحه في العام ١٩٩٧، إلى جماعة سلفيّة جهادية دُعيَت «بيْعة الإمام» خطّطت لتنفيذ حملة إرهابية في أواخر العام ١٩٩٨ ضد أهداف سياحية. واستهدفت الجماعة أماكن ذات شأن دينيّ وثقافي، كان مُحتملاً أن تعجّ بالأميركيين وأجانب آخرين،

إضافةً إلى أحد الفنادق السياحية الرئيسة، وهو فندق «س.ا.س. راديسون» في وسط عمّان التجاريّ[٥]. لكن المؤامرة أُحبِطَت، وأُلقي القبض على الزرقاوي مرةً أخرى مع عدّة أشخاص آخرين، وحُكم عليه هذه المرّة بالسجن ١٥ سنة. لكن قبل أن ينفِّذ حتى سنة واحدة من ذلك الحكم، أصدر الملك الأردنيّ عبد الله الذي ارتقى العرش في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عفواً أُطلق بموجبه السجناء الأربعة والستون كلّهم المتّهمون بأعمال عنف مرتبطة بالتطرّف. فأُطلق سراح الزرقاوي بعد تنفيذه أشهراً فحسب من محكوميته. وعاد إلى أفغانستان في العام ٢٠٠٠ للشروع بجهاده على أرضٍ غريبة، أتقن فيها تقنيات صنع القنابل.

نعمان بن عثمان مواطن ليبيّ وأحد العرب الكثيرين الذين انضمّوا إلى جماعة جهادية في أفغانستان. التقى بالزرقاوي للمرّة الأولى في مدينة خوست. في تلك المرحلة، كان المدعو أبو حارث السلطي (يوحي اسمه بأنه من مدينة السلط الأردنية) أمير الزرقاوي، إضافة إلى فلسطينيّ اسمه أبو المعاد الخوستي توفّي لاحقاً خلال قتاله الشيعة الأفغان في كابول. وضمّت المجموعة التي ارتبط الزرقاوي بها خلال فترة إقامته في أفغانستان، أردنيين بشكل رئيس؛ بمن فيهم شقيق زوجته الأولى صالح الحامي، كاتب المقالات في مجلّة «الجهاد» التي كانت تُنشَر في مدينة بيشاور على الحدود الباكستانية. ويتذكّر بن عثمان أن الزرقاوي جمع ثمانين إلى مائة مقاتل من الشبّان الأردنيين والفلسطينيين في لوغار. وقد وصفوه بكل احترام بـ«الأمير»، مؤكّدين بالتالي للزرقاوي زعامته المحتملَة. وفي تلك الحقبة، لم يشكّلوا جزءاً من القاعدة، ويقول البعض إن الزرقاوي آثر عدم التورّط في نشاطات بن لادن في تلك الأيام. وحتى العام ٢٠٠٤، شعر الزرقاوي أن بن لادن لم يُركّز بما فيه

الكفاية على الصراع العربي-الإسرائيلي بل خاض حروبه في أمكنة أخرى كاليمن والسودان وأفغانستان والشيشان والبوسنة. فيما تصدَّرت محاربة إسرائيل أولويات الزرقاوي، الأردنيّ الذي تربّى في بيئة فلسطينية قريبة من الحدود مع إسرائيل. فلطالما أبدى الشبّان الأردنيون، لا سيّما الإسلاميون منهم أمثال الزرقاوي، استعداداً للقتال في مواجهة محافظة حكومتهم على علاقة ودّية مع إسرائيل.

بعد أن قصفت أميركا أفغانستان في العام ٢٠٠١، انتقل الزرقاوي إلى إيران التي مارست فيها السلطات ضغطاً عليه، مما حمله على عبور الحدود إلى العراق. وفي تلك الفترة، لم يهمّه الاتّصال بالنظام البعثيّ. بدلاً من ذلك، وبمساعدة «أنصار الإسلام» المُتمكّنين، لجأ الزرقاوي ورجاله إلى الجبال الكردية العراقية، التي بدأوا فيها العمل معاً لفتح طريق آمنة لرفاقهم الهاربين من أفغانستان. وحين اكتشفت الحكومة الإيرانية ما نووا القيام به، طُلب منهم عدم الاقتراب من الحدود الإيرانية أكثر من ثلاثة أميال تفادياً لمواجهات مع شرطة الحدود. وكان بعض من رجال الزرقاوي قد وصلوا إلى المنطقة في العام ١٩٩٨، بعد أن تدرّبوا على استخدام التقنيات العسكرية، لا سيّما تجهيز سيّارات بالأسلاك لتنفيذ مهمّات انتحارية.

أكّدت لي مصادر من المقاتلين الإسلاميين خلال اجتماعات في الفلّوجة والرمادي أن جدول أعمال الزرقاوي الإرهابيّ في العراق بدأ قبل الحرب بفترة طويلة. ففي العام ٢٠٠٢، حاولت مجموعة منشقة عن «أنصار الإسلام» اغتيال رئيس وزراء الحكومة الكردية في السليمانية، الدكتور برهام صالح. لكنه نجا وعُيّن لاحقاً نائباً لرئيس الوزراء في الحكومة العراقية الموقّتة الأولى بقيادة الدكتور إياد علاّوي.

تُنفّذ خلايا مختلفة كثيرة ناشطة في العراق التفجيرات الانتحارية، لكن أبرزها هي جماعة الزرقاوي المعروفة بـ«التوحيد والجهاد». الهجمات الأكثر جرأةً، كانت تلك التي استهدفت مؤسّسات دولية بارزة كمجمّع الأمم المتحدة والسفارة الأردنية في بغداد والقاعدة العسكرية الإيطالية في الناصريّة، بالنظر إلى التدابير الأمنية المُحيطة بها. وتحصل خمس عمليات انتحارية تقريباً يومياً في أنحاء البلاد، ما يدفع إلى التساؤل عن كيفية نجاح التنظيمات المقاتلة كجماعة الزرقاوي في تعليم وتجنيد هذا العدد الكبير من المقاتلين المستعدّين لتفجير أنفسهم.

يُمكن فهم نوع المساندة الذي يلقاه الزرقاوي من الدول الواقعة على حدود العراق من خلال بيان أرسله صالح العوفي، زعيم القاعدة في المملكة العربية السعودية، إلى الزعيم الأردني الإرهابي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، جاء فيه: «إن مجموعتنا مستعدّة لإرسال مقاتلين ومهاجمين انتحاريين متى احتجتَ إليهم. لدينا مئات المجاهدين المستعدّين للموت من أجل القضيّة وأطنان عدّة من المتفجّرات. وستلاقي لدينا الدعم الأقوى الذي ستحتاج إليه لإجبار الآخرين على فهم كلمة «إرهاب» فهماً أفضل. فهذه الكلمة تعني لنا «النصر».».

تعرّفت بمحمّد في سجن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية. وكان من المقاتلين الكثر الذين اعتُقلوا خلال معركة ضد الاتحاد الوطني الكردستاني في جبال بيارا. ومحمد فلسطينيّ من غزّة تشجّعَ على الالتحاق بصفوف «أنصار الإسلام» بعد زيارته مسقط رأس الزرقاوي في الأردن. وقد سهّل عناصر «الأنصار» عبوره إلى بغداد التي أكمل منها طريقه شمالاً إلى العراق الكردي.

وأُلقي القبض عليه بعد هرب معظم رفاقه إلى إيران، بعد ان أُخرِجوا من مكامنهم عقب تقاتلهم مع «البيشمركة» والقوات الأميركية الخاصة. سألتُ محمّد عن سبب اختياره اجتياز كل هذه المسافة لمحاربة القوات الأميركية في العراق فيما كان بإمكانه محاربة الإسرائيليين بالسهولة نفسها، في مدينته الأم في الأراضي المحتلّة؟ فأتى جوابه موجزاً ومقنعاً إذ قال:« إنه العدوّ نفسه، وإذا نجحنا في قهر الولايات المتحدة هنا، سيكون ذلك بداية نهاية الدولة العبرية».

من المعروف أن مقاتلين فلسطينيين ولبنانيين من شمال لبنان ومنطقة البقاع الغربي قُتلوا وهم يُقاتلون في سامرّاء والفلّوجة. وكان عمر درويش وفادي غيْث من القتلى، وهما من القرعون. ويؤكّد سكّان البلدة الواقعة في البقاع الغربي أن الرجلين كانا من أتباع المدرسة السلفية المتطرّفة في الإسلام التي تؤمن بالتفسير الحرفيّ للقرآن. ولا يصعب على المواطنين اللبنانيين السفر إلى العراق. إذ لا يحتاجون إلاّ إلى بطاقة هويّة لدخول البلاد. أما الفلسطينيون فيتسلّلون عبر المراكز الحدودية الخالية من الحراس في الجبال الفاصلة بين سورية والعراق. فيلتقون فيها بجماعات أخرى مؤيّدة لهم، مستعدّة لخدمة هؤلاء الجهاديين ومساعدتهم في بلوغ وجهتهم الأخيرة.

في المملكة العربية السعودية، حين يصل خبر موت متطوّع سعوديّ سقط خلال مشاركته في هذا الجهاد، تستقبله العائلات بفخرٍ مشوب بالحزن. وتعيش إحدى هذه العائلات في الدمّام، شرق السعودية، المشهورة بحقولها النفطية ومجمّعاتها الواقعة وراء الأسوار المحصّنة التي تأوي عدداً كبيراً من العمّال الأجانب في هذه الصناعة. وكان جاسم الساحلي، والد سُهيل البالغ من العمر ثماني وعشرين سنة، يستقبل عشرات الأصدقاء والأقرباء الذين أتوا لتقديم

التعازي وتهنئته على شهادة سُهيل. وخلال فترة الحداد المُعتادة، قال الوالد لزوّاره إنه يشكر الله لأن سُهيل حقّق الشهادة، مُضيفاً أن سُهيل حلم بالموت دفاعاً عن الإسلام والقضايا العربية. عندئذٍ، صوَّب الوالد إصبعه إلى صدغه، مُشيراً إلى النقطة التي استعدّ فيها ابنه أن يتلقّى الرصاصة.

محمّد، شقيق سهيل الأكبر، شرح لي قصته كمقاتل أجنبيّ بالتفصيل. فقد عُرف سُهيل باسمه الحربيّ، ياسين الباهر. وبعد أن ترك المدرسة الثانوية في العام ١٩٩٢، سافر إلى أفغانستان حيث خضع للتدريب في أحد معسكرات القاعدة. وكانت مهمّته الأولى في طاجكستان حيث قاتل إلى جانب الثوّار الشيشان، بقيادة أمير الحرب الكثيف الشعر الملتحي، المولود في السعودية والمعروف بكنيةٍ واحدة هي «خطّاب». ومن هناك انتقل إلى البوسنة للمشاركة في الحرب البوسنية ضد الصرب. وكانت الشيشان محطّته التالية، حيث انضمّ مجدّداً إلى خطّاب ومجاهديه. وقبل بضعة أشهر من اندلاع الحرب في العراق، عاد سُهيل إلى دياره في المملكة العربية السعودية وأبلغ عائلته أنه يريد الذهاب إلى مكّة لأداء الحجّ - وهي الرحلة المفروضة على كل المسلمين الملتزمين دينياً مرةً واحدة في حياتهم على الأقل. وبعد بضعة أيام، تلقّت العائلة اتّصالاً أبلغهم أن سُهيل في طريقه إلى العراق للانضمام إلى «أنصار الإسلام»، الجماعة التي كان الإرهابيّ الفارّ أبو مصعب الزرقاوي ناشطاً في صفوفها، في تلك الحقبة.

وتوفّي محمد الهليل في مهمّة انتحارية حين اندفع بسيارته المليئة بالمتفجّرات في صفوف دوريّةٍ أميركية على الطريق من بغداد إلى المطار الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولم يتفاجأ والد

محمّد، صالح الهليل، حين تلقّى اتّصالاً هاتفياً من العراق أعلمه أن ابنه فجّر سيارته لدى تجاوزه سيارة جيب أميركية من طراز «هامفي». وكان محمد يبلغ التسع عشرة سنة من العمر ويدرس الشريعة في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية في الرياض. وغادر المملكة العربية السعودية إلى العراق في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، بعد أن ترك رسالة لأهله أبلغهم فيها نيّته الالتحاق بالمقاتلين الجهاديين في العراق. ومات بعد أقلّ من شهر.

الدعوة العامّة إلى الحداد على الشهداء الذين يبذلون حياتهم في العراق ليست عادةً سعودية فحسب. بل هي مُعتمَدَة أيضاً في اليمن من حيث أتت عائلة بن لادن قبل انتقالها إلى المملكة العربية السعودية. وفي لبنان، على مسافة نصف ساعة بالسيارة من مخيّم اللاجئين الذي ترعرعت فيه، في صور، يُصادف المرء مخيّم «عين الحلوة»، وهو مخيّم اللاجئين الفلسطينيين الأكبر في البلاد، في مدينة صيدا الجنوبية. هنا، ينتشر الخبر كالنار في الهشيم إذا ضحّى «شهيد» بحياته في سبيل القضيّة العراقية أو الفلسطينية، ومشاهد الحداد الاحتفالية في منزل المتوفّى مألوفة. فهذه الظاهرة ليست بجديدة. وقد شهدتُ مشاهد مماثلة في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت؛ المخيمين اللذين قُتل فيهما أكثر من ألف فلسطينيّ ومئات اللبنانيين في عملية قادها الإسرائيليون في العام ١٩٨٢.

من أسوأ الأعمال الإرهابية منذ سقوط صدّام حسين ذاك الذي حصل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، في الحِلَّة، المدينة ذات الغالبيّة الشيعية التي تقع على بعد ستّين ميلاً جنوب بغداد. فقد قتل انتحاريّ أكثر من ١٣٠ شخصاً ـ تألّفوا بشكلٍ رئيس من مجنَّدين

في الشرطة والحرس الوطني العراقيين، وقفوا بالصفّ للخضوع لفحوصات جسديّة في مركزٍ طبيّ. كما جُرح العدد نفسه تقريباً. واستشاط مشاهدو التلفزيون العراقيّ غضباً لدى مشاهدتهم صوراً نُقلَت من الأردن، أظهرَت احتفالاً أُقيم على شرف رعد البنّا، الأردنيّ البالغ من العمر ٣٢ سنة، المسؤول عن المجزرة. أُقيم الاحتفال الذي دام ثلاثة أيام في مدينة السّلط، غرب العاصمة الأردنية عمّان، تمجيداً لمهمّة البنّا واعترافاً بالمكان الذي احتلّه في الجنّة لمّا ضحّى بنفسه من أجل القضيّة. وركّزت أجهزة التصوير على أفراد عائلة البنّا وهم يقدّمون الطعام الأردنيّ التقليديّ للضيوف الذين قدموا لتقديم احتراماتهم.

كان رعد البنّا قد تدرّب كمحام، وفي العام ٢٠٠٠ وجد وظيفة في الأمم المتّحدة في نيويورك حتى ترحيله بعد سنتين إثر رفض دائرة الهجرة تمديد تأشيرة دخوله. بعد أشهر من هذا الحادث، تلقّت عائلته في الأردن اتصالاً هاتفياً من العراق مفاده: «إنني أتصل لأهنّئكم، فقد قُتل ابنكم في هجوم استشهاديّ». وقال والده منصور إن المتّصل ادّعى أنه ينتمي إلى جماعة دُعيَت «أخوة الخليج». وكانت عائلة رعد تظن أن ولدها كان في المملكة العربية السعودية، بحثاً عن عملٍ آخر؛ إلا أن المسؤولين الأردنيين أكّدوا للعائلة أن ابنهم لم يعبر الحدود الجنوبية من الأردن إلى السعودية بل اتّجه شمالاً، وعبَر الحدود للدخول إلى سورية ومنها إلى العراق.

أثار الشريط المُتلفَز احتجاجاً عاماً عنيفاً، وانتقده زعماء روحيّون شيعة رفيعو المستوى، بمن فيهم آية الله السيستاني الذي أشار إلى انعدام إحساس الحكومة الأردنية لسماحها بحصول هذا الحدث على أراضيها. وطالبوا الحكومة العراقية الموقّتة بقطع العلاقات

الدبلوماسية مع الأردن وطرد دبلوماسييه من بغداد. واقتحم لاحقاً متظاهرون شيعة السفارة الأردنية وأنزلوا علمها، مستبدلين به العلم العراقيّ. وفي محاولةٍ لنزع فتيل أزمةٍ دبلوماسية مُحتمَلة، حاولت عائلة رعد إقناع الناس بأن ابنها الجهاديّ توفّي فعلياً في الموصل خلال مواجهة مع قوات الائتلاف بقيادة الأميركيين. إلا أن مسؤولي الشرطة في الحِلّة كذّبوا هذا الأمر، زاعمين أنهم وجدوا وثائق في ساحة المجزرة تثبت أن بقايا الجثّة التي حوّلها الانفجار إلى أشلاء، كانت لرعد البنّا. وكان البنّا من أتباع مواطنه الأردنيّ أبي مصعب الزرقاوي، المُلتزمين بعقيدته.

الانطباع الذي أعطاه عدد كبير من عارفيه هو أن استهداف أقسام الشرطة مفيد في استراتيجية الزرقاوي لتقويض ما يعتبره المصالح التي تخدم أميركا من خلال تدريب جيش العراق الجديد وشرطته:

> يزداد أبو مصعب الزرقاوي حماسة حين يتحدّث عن «بُعبُعه»، أي الشرطة والجيش العراقيين اللذين تساندهما أميركا، ويقوم بمقارنته مع «جيش لبنان الجنوبيّ» التي أنشأته إسرائيل خلال احتلالها لبنان منذ العام ١٩٧٨. وجرَت العادة أن يُعرَف هذا الجيش بـ«جيش حدّاد» تيمّناً باسم قائده اللبنانيّ، الرائد سعد حدّاد. لكن لم يخضع هذا الجيش للسيطرة اللبنانية، بل للسيطرة الإسرائيلية.

يشكّ الزرقاوي في أن يكون الاستثمار الضخم الذي تقوم به الولايات المتّحدة في تعيين عراقيين وتدريبهم في هاتين القوّتين ذا جدوى. وقد وصف المتطوّعين بـ«العاملين لحساب الأميركيين، وهم يستحقون أن يُقتَلوا. فالذين يتعاملون مع الأميركيين كَفَرة. وليسوا موجودين إلا لخدمة مصالح العدوّ». وهو يتخلّص منهم لأنهم مجرّد

غطاء لحماية المحتلّ، لذا يؤمن أن قتل أي عراقيّ يخدم في أيٍ من هاتين القوّتين أمر مشروع. «لا نقتل المسلمين أبداً قبل تحذيرهم أولاً. وعلينا في البدء أن نتأكد من أنهم يتعاملون مع قوّات الائتلاف، لا سيّما مع الأميركيين. وقد سامحنا عدداً كبيراً من الذين اهتموا بتحذيراتنا وكفّوا عن العمل مع قوّات الاحتلال أو تركوا الشرطة أو الجيش، وهم يستطيعون متابعة حياتهم بشكل طبيعي. فنحن لا نتخلّص إلا من الذين يصرّون على الاستمرار بشراكتهم مع المحتلّين، ونقوم بذلك بكل الوسائل المُمكنة».

ويحلم الزرقاوي أن تواجه هاتان القوّتان مجتمعتين الأميركيين بجرأة، كما فعل العراق في ما سمّوْه «ثورة العشرين»، بالإشارة إلى العشرينيات من القرن الماضي حين ثار العراقيون على البريطانيين الذين احتلوا العراق في تلك الفترة، بعد الحرب العالمية الأولى. إلا أنه يشكّ في قدرة الجيش والشرطة العراقيين على قيادة ثورةٍ من هذا النوع، إذ تنقصهما الوحدات العسكرية والقدرات الضرورية لتنفيذ مهمّة مماثلة. وقد استفاض في المقارنة، مُشيراً إلى تجربة أميركا في فييتنام حيث أنشأ الأميركيون الجيش الفييتنامي الجنوبي لمحاربة «الفييتكونغ» إلى جانب القوات الأميركية. لاحقاً، ثار هذا الجيش الفييتنامي على الولايات المتّحدة، مُجبراً بعضاً من وحداته على الانهيار.

الزرقاوي ونقْمته وزعيمه بن لادن، هما سنيّان يتشاطران مُثلاً سلَفية عليا، وكلاهما لا يتقبلان الشيعة. كما أن الزرقاوي يكره «الحزب الإسلاميّ»، وهو أحد الأحزاب السياسية السنيّة الأقدم في العراق. وأوشك على اختطاف زعيمه واغتياله لأنه آمن «أن المحتلّ قام برشوة الحزب واستغلّه تماماً كما فعل مع الأحزاب الأخرى». ويعتقد الزرقاوي أن الدور الإيجابيّ الوحيد الذي لعبوه كمن في حراستهم

المساجد والأوقاف الدينية السنّية الأخرى، خوفاً من أن يستولي عليها آخرون، ويعني الشيعة بشكل رئيس. «لولا ذلك، لعاملناهم [أي الحزب الإسلاميّ] كما نعامل الكَفَرة الآخرين وقوّة الاحتلال». ويخشى القادة الروحيون السنّة أن يثير الزرقاوي حرباً طائفية عنيفة إذا استمرّ باستهداف شيعة العراق.

ردّاً على سؤال يتعلّق بتمويل تنظيمه، كان جوابه باطنياً إذ قال:«فيما موّل المواطنون العراقيون الفقراء هذا الصراع، أنا ألقى دعم الأشخاص الأكثر ثراءً على وجه الأرض». وأتى جوابه عن سؤال يتعلّق بمصادر تسليحه عملياً: «نحصل على بعض الأسلحة من الأميركيين أنفسهم، إما بسرقتها بدفع الرشاوى للأميركيين، أو بدخول معسكراتهم المحصّنة من خلال رشوة حرّاسهم العراقيين. لكن تذكّر أن نظام صدّام دفن الكثير من الأسلحة في هذا الجزء من العالم تحت الأرض.

«وبدفع القليل من المال، استطعنا أن نهرّب كميّات كبيرة من الذخائر والأسلحة. وما نملكه الآن كافٍ للسماح لنا بمحاربة القوات الأميركية لأربع سنوات أخرى». وتوسّع في القول: «إنهم كانوا يخطّطون للمستقبل ليضمنوا اقتناءهم أسلحة تكفيهم حتى نهاية المعركة، مهما طالَت هذه الأخيرة».

ويرى أن الجهاد يجب أن يستمرّ «وإلا سيطرت الولايات المتّحدة على العالم الإسلاميّ، قاضيةً على الإسلام نهائياً. فأميركا غير مهتمّة بالإصغاء إلى حاجات الناس في المنطقة». وهو يعرف أنه يواجه عدوّاً صعباً للغاية، لذا يشعر أن الحاجة مُلحّة إلى رؤية واضحة وخطّة منسّقة لبلوغ النتائج المتوخّاة. وأضاف أنه من

الصعوبة بمكان اختراق هذه القوة العُظمى إذ «لا يُمكن شراء الجميع بالمال». «أعطى الله كل قوّة عظمى نقاط ضعفها، وأعطانا القوّة لمحاربة هذا العدوّ والتغلّب عليه».

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، جاء في بيان صادر عن حركة «التوحيد والجهاد» في العراق ما يلي:«إعلان عن نبأ سارّ! انخرطت حركة «التوحيد والجهاد» تحت راية «القاعدة» في عهدٍ على الولاء بين أبي مصعب الزرقاوي، أمير المجاهدين والشيخ أسامة بن لادن».

حين أصدر الزرقاوي بيانه الشهير الذي صادق فيه على التحالف بين منظّمته و«القاعدة»، واصفاً إياه بـ«ذروة الصراع ضد الأميركيين»، ردَّ بن لادن الإطراء بترقيته إلى رتبة «أمير تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين»، أي أن الزرقاوي أصبح رجل القاعدة في أرض الفرات ودجلة: العراق.

عزَّز توحيد الطاقة البشرية والموارد المادّية للقاعدة والتوحيد والجهاد ثقة التنظيمين في بلوغ أهدافهما. وفي الذكرى الثالثة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، زرتُ المناطق القبلية في باكستان وأفغانستان والتقيت بأعضاء رفيعي الشأن في الحكومتين، بمن فيهم الرئيس الباكستاني برويز مشرَّف ورئيس الحكومة الأفغانية الموقّتة حامد كرزاي، إضافةً إلى قادةٍ عسكريين عاملين على الأرض في البلدين. وأجمع الكل على أن هذا التحالف بين القاعدة وجماعة الزرقاوي أفاد بن لادن لأنه يتحرك حالياً في أوساط ضيقة. وحتى قبل سقوط نظام صدّام الديكتاتوريّ، كان بن لادن يبحث عن جبهة أخرى يواصل منها قتاله أميركا. لذا حقّقَ الزرقاوي ومئات الشبّان العرب الذين سلكوا

الطرقات الصحراوية للعبور إلى العراق طموحات بن لادن.

في أحد سجون بغداد المتعدّدة، أجريت مقابلات مع مقاتلين عدّة من جماعة الزرقاوي المقاتلة وتنظيمات أخرى. فشرحوا لي المهمّة الصعبة التي أُلقيَت على كاهل وكالات الاستخبارات العراقية وتلك التابعة للائتلاف بقيادة الأميركيين، في محاولة اقتفاء أثر قادة تلك التنظيمات، نظراً إلى بنية خلاياها المعقّدة. وقد وصفوا مجموعات صغيرة تضمّ ثلاثة إلى خمسة عناصر فحسب. ولم يكونوا على علم بمكان وجود أعضاء قيادتهم العليا، كما أنهم لا يعرفون أسماءهم الحقيقية. وكان بعضهم ملتزماً بالقضيّة، فيما يقوم البعض الآخر بذلك من أجل المال فحسب. إذ قد تعود عليهم المشاركة في هجوم بمكافأة قد تصل إلى مائتي دولار.

خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ادّعى القادة الأميركيون أنهم ألقوا القبض على أعداد كبيرة من المقاتلين العرب في سامرّاء، إثر العملية الأضخم التي نُفِّذت بعد الحرب في العراق والهجوم العسكريّ الكبير الأول لإعادة الاستيلاء على المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوّار قبل الانتخابات العامّة. وكان الموقوفون يحملون أوراقاً تؤكد أنهم أجانب يعملون في مزارع دجاج أو بائعو شاي أو عمّال كهرباء. لكن بعكس التقارير الأميركية، أخبرني النقيب دايفيد براينت، ضابط الاستخبارات الأميركية، أنه لم يتم اعتقال سوى أربعة وعشرين مقاتلاً أجنبياً، بمن فيهم سودانيون ومصريون وسعوديون وتونسيون.

بعد يوم من الانتخابات التاريخية في العراق التي أُجريَت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قال لي وزير الداخلية العراقيّة فَلاح

النقيب:«حاول رجال الزرقاوي تخريب البلاد البارحة، لكن إرادة الشعب كانت أقوى». حصل ذلك على الرغم من إطلاق تهديدات بالتخريب أثناء الأعمال التمهيدية للانتخابات وشنّ هجمات بالقنابل استهدفت بعض مراكز الاقتراع في اليوم نفسه. وكشف النقيب أن المُهاجم الذي حاول اغتيال الدكتور إياد علاّوي قبل بضعة أشهر من الانتخابات كان سودانياً. «لهذا السبب، يجب أن يحترس العامّة ويحذروا الجالية السودانية في العراق، لا سيّما بعد أن بات معروفاً عبر وسائل الإعلام أن سودانيين التحقوا بصفوف تنظيم الزرقاوي». ونتيجة لتلك التقارير وتصريح النقيب، لقي السودانيون معاملة أقسى من الشرطة العراقية.

يتمّ التخطيط للهجمات الانتحارية بعناية فائقة، بعد تنفيذ مهمّات استطلاع لضمان نجاحها. وغالباً ما يُنشَر شريط مسرح الانفجار المُصوَّر على شبكة الإنترنت إلى جانب اسم المجموعة التي تتبنّى العملية. هذا ينطبق على الهجوم الصباحيّ المُبكر الذي شُنَّ في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ على فندق «السدير» ووزارة الزراعة المُتاخمة له، في «ساحة الأندلس» الواقعة في وسط بغداد التجاريّ. ويؤمّ فندق «السدير» عدد كبير من المقاولين الأميركيين والأجانب العاملين في العراق وهو بالتالي يتمتّع بحراسة مشدَّدة. بحثت جماعة الزرقاوي عن نقطة ضعفه التي اتضح أنها تكمن في المدخل المؤدّي إلى مبنى وزارة الزراعة. وحسَبوا أن عدد الحرّاس في هذه المنطقة في الساعة السادسة وخمس وأربعين صباحاً يكون أقلّ من أي وقت آخر.

بعد تبادل نيران خفيف استهدف حواجز الحرَس، هرع إرهابيّان تنكّرا ببزّتيْ شرطيين عراقيين إلى الحراس ليسألا ما إذا كان أحدهم قد جُرح. وقوبِل جواب الحرس بإطلاق نار قتلهم. وفرّ الشرطيان

الزائفان إلى برّ الأمان، مستقلّين سيارة كانت بانتظارهما بالقرب من مستشفى «الفردوس». ثم اقتربت شاحنة نفايات من الحاجز الذي بات الآن خالياً وأسرعت باتّجاه موقف وزارة الزراعة، واصطدمت بالجدار الفاصل بين الفندق والوزارة، وفجّرت عبوة تزن ١٥٠٠ باوند. في الوقت نفسه، هرب عناصر آخرون من المجموعة الإرهابية كانوا قد أمّنوا التغطية، من المنطقة، استباقاً للانفجار، مخلّفين وراءهم أسلحتهم وحفرة ضخمة في الطريق تصاعد منها الدخان.

وصفت مجموعة الزرقاوي الهدف بـ«فندق اليهود»[٦] وتبنّت مسؤولية الانفجار بواسطة شريط فيديو عُرض على شبكة الإنترنت. «فتح المجاهدون النار على رجال الشرطة والحرّاس الذين يحمون اليهود، وحين بات المدخل سالكاً، فجّر البطل الكَفَرَة». كان في الفندق عمّال أجانب كثيرون يستعدّون للعمل حين انفجرت العبوة. وزعم الزرقاوي أنه بذل قُصارى جهوده لتفادي إلحاق الأذى بالمدنيين، لا سيّما بنشر تحذير على الإنترنت. وبصرف النظر عن الشرطيين والانتحاريّ الذين قُتلوا، جُرح أربعون شخصاً في الانفجار، كان في عدادهم ثلاثون مقاولاً أميركيّاً. وكان سائق شاحنة النفايات هو البطل المزعوم. وافتُرض أنه من التابعيّة السودانية استناداً إلى لون أجزاء الجلد التي وُجدَت لاحقاً، والتي كانت كلّ ما تبقّى من جثّته. ولو انفجرت العبوة قبل ساعة، أو لو لم يُنشَر التحذير على الإنترنت، لكان من الممكن أن يبلغ عدد الإصابات في صفوف المدنيين المئات، بكل سهولة. إذ إن عدد موظّفي وزارة الزراعة لا يقلّ عن أربعة آلاف شخص.

تداولت وسائل الإعلام روايات كثيرة عن اعتقال الزرقاوي الوشيك. وكان الأميركيون أقرب ما يكون إلى القيام بذلك في العام ٢٠٠٤،

حين أكَّدت تقارير استخباراتية وجود عدد كبير من المتمرّدين في المنطقة الواقعة غرب «هيت»، بالقرب من «حديثة» في مقاطعة الأنبار. وكان الزرقاوي في المنطقة مع مجموعة من مقاتليه حين حاصرتها قوات أميركية حاولت إلقاء القبض على الفارّ المتملّص. لكنّه هرب.

في اجتماع حضرته في منزل وزير الداخلية فَلاح النقيب في بغداد، عرفتُ المزيد من المعلومات عن اعتقال الزرقاوي الوشيك. فقد قال النقيب إنه على الرغم من أن إحدى وحداته العاملة في وزارة الداخلية أخفقت في الإمساك بالرجل المطلوب، إلا أنها ألقت القبض على شخص من حاشية الزرقاوي. «لم تكن هذه المرّة الأولى التي ضيَّقنا فيها الخناق على الزرقاوي. هذه المرة، تأخّرنا بعض الشيء في الوصول فنجح في الانسلال من الفخّ، لكننا واثقون أن الوقت لن يطول قبل أن يُعتقَل هذا الإرهابيّ». وأكّد الدكتور قاسم داود، الوزير المسؤول عن الأمن القومي في الحكومة الموقّتة القصّة. كما لمحَّ إلى أن نشر صورٍ حديثة للزرقاوي وُجدَت في جيوب مساعد الزرقاوي المُعتقَل يشير إلى «مدى اقترابنا من إيقاعه في الشرك».

خلال زياراتي الكثيرة إلى الفلّوجة والرمادي، بدأتُ أعي تغييراً في جوّ الجهاد ضد القوات الأميركية، كان قد انتشر الآن في كل أنحاء مقاطعة الأنبار، في المثلث السنّي، وصعوداً إلى الموصل في الشمال. كانت المنظّمات الإسلامية التقليدية قد اختفت، تاركةً المجال مفتوحاً أمام مئات التنظيمات الجهادية المزدهرة بسرعة والمقاتلة في ظل مجموعة كبيرة من الأسماء والرايات، بما فيها «جيش التحرير» و«الجيش الإسلامي» و«التوحيد والجهاد» و«جيش السنَّة»

و«جيش محمّد» و«ألوية الثورة العشرينية» و«أنصار الإسلام».

نفى المقاتلون الكثر الذين صادفتهم في الفلّوجة وتكريت والموصل وسامرّاء والرمادي أن يكون للزرقاوي أية صلةٍ بهم أو أن يكون قد ترك أي تأثير عليهم. وأكّد لي أحد المقاتلين الذي أخفَت كوفيّةٌ وجهه: «نحن مَن دافع عن مدينة المساجد (أي الفلّوجة)». وأردف قائلاً :«من أصل آلاف المقاتلين الذين اعتُقلوا في الهجمات الأخيرة، ضمّت قبضة منهم فحسب عرباً من الخارج ـ لم يكونوا أكثر من عشرين. وكانت أكثريتهم تعيش معنا بسلام». وتابع: «حين هاجمت القوات الأميركية والجيش العراقي الفلّوجة للمرّة الثانية في أقلّ من سنة، اتّهموا الزرقاوي، زاعمين أنه أقام قواعد له في الفلّوجة والمناطق المحيطة». وكأن المسؤولين في الحكومة العراقية أرادوا موافقة قوات الائتلاف الرأي، فتحدّثوا عن مجموعات من المقاتلين المكسوّين بالأسود يسيرون في شوارع مقاطعة الأنبار، وقد كُتب اسم «تنظيم الزرقاوي» على العصابات التي تلف رؤوسهم.

أصبحت عمليات الاختطاف مألوفة في عراق ما بعد صدّام، وكانت الطريق التي تصل بغداد بدمشق والتي يتطلّب اجتيازها ثماني ساعات بالسيارة من أخطرالمناطق. فعلى الرغم من دوريّات القوات الأميركية عليها، تتوفّر فرص كثيرة لعصابات الخاطفين وقطّاع الطرق للانقضاض على ضحايا يحاولون القيام بالرحلة الطويلة بين العاصمة العراقية ودمشق أو عمّان. وهم لا يُخاطرون بخسارة أموالهم وذهبهم أو مقتنياتهم القيِّمة فحسب، بل أيضاً بخسارة حياتهم. ومن وقتٍ لآخر، يُلقى القبض على إرهابيي الطرقات العامّة هؤلاء، لكن في إطار انتشار ظاهرة الرشوة المقبولة منذ عهدٍ بعيد، يدفع عدد كبير منهم المال الذي كسبوه من عملهم

المثمر على الطرقات العامة ليُطلَق سراحهم بعد يوم. لحسن الحظ لم يُلوِّح لي أحد ليوقفني ولم أضطر إلا إلى التخلّي عن بضعة دولارات كرشوة ما إن بلغت الحدود السورية. وشرح لي سائقي العراقيّ أن مناطق صحراوية واسعة تمتدّ على طول حدود البلدين، فتقوم القبائل البدوية بزيارة أقارب لها في الجانب الآخر منها. إذ إنه حين رُسمَت الحدود خلال فترة الانتداب البريطاني، لم يُحسَب حساب تجوال القبائل. لكن من الواضح أن الحدود المحيطة بالعراق لا تُشكّل عقبةً أمام أي كان، سواء كانوا من البدو أم لا، إذا وضعوا نصب أعينهم هدف بلوغ الجانب الآخر.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قُبض على رجل الأعمال التركيّ «كهريم صادق أوغلو» في «أم قصر»، الميناء البحريّ جنوب العراق، مع ثلاثة من حرّاسه. ولحسن حظه، كان في موقع سمح له بالرشوة للخروج إلى الحريّة. فقد دفع أوغلو نصف مليون دولار أميركيّ لخاطفيه الذين كانوا ضبّاطاً بعثيين سابقين أرسلوا أحد رجالهم إلى الأردن لاستلام الفدية.

كان «غازي حيدر» أسيراً آخر من الأسرى المحظوظين في العراق، إذ استطاع أن يدفع المال لينقذ حياته. وكنتُ جالساً بالقرب منه خلال رحلة «بساط الريح» من بغداد إلى بيروت، بعد فترة قصيرة من إطلاق سراحه، وكان قد أمضى تسعة وأربعين يوماً مع آسريه، وكان لا يزال مصعوقاً وهو يصف كيف اختُطف من منزله المُستأجر في ضاحية «المنصور» ليلاً، بعد فترة قصيرة من وصوله إلى بغداد. فقد ذهب إلى العراق ليشرف على عملٍ أسّسه مع حسن، أحد أبناء عمّه. ولم يكن أي أجنبيّ يستأجر بيتاً من دون حرّاس، لكن الخاطفين تغلّبوا على حرّاسه، فكان غازي وحسن أضعف من أن

يدافعا عن نفسيهما. في اليوم التالي، خلال إحدى جلسات الاستجواب المتعدّدة، اتّهم خاطفو غازي هذا الأخير بالجريمة المُعتادة التي يُتّهم بها هكذا أسرى ـ أي أنه جاسوس. فأشاروا تارةً إلى أنه عميل إسرائيلي واتّهموه طوراً بالتعامل مع المخابرات السورية، أو حتى بالعمل سرّاً لحساب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. فدافع غازي عن نفسه نافياً هذه المزاعم، شارحاً لهم أنه من جنوب لبنان وأن مواطنيه كانوا وراء المقاومة التي أجبرت إسرائيل على الانسحاب من لبنان. ولم يلبث خاطفوه أن سألوه عن ثروته والفدية التي يستطيعون طلبها من عائلته لإطلاق سراحه. واستهلّوا مطالبتهم بسعر مائتي ألف دولار. لكن المبلغ أذهل غازي الذي أعطى جواباً شجاعاً إلى حدٍ ما، إذ قال: «أرجوكم، اقتلوني بسيفكم الطويل ذلك بدلاً من هدر وقتكم بانتظار ذلك المبلغ الماليّ، لأن أهلي لا يقدرون أن يتحمّلوا دفعه». فغضب مُستجوبه ولمّح إلى أن غازي لم يكن يأخذ طلبه على محمل الجد. واستمرّت المفاوضات فأُطلق سراح غازي وحسن في نهاية المطاف، لكن الأسيرين السابقين رفضا الكشف عن الثمن الذي طُلب لقاء حريتهما، إذ لم يرغبا بتعريض عملهما في العراق للخطر.

إلّا أن الاختطاف لم يكن تجربة غازي الأسوأ. بل عاش تجربته الأسوأ خلال رحلة بالسيارة بعد ظهر ذات يوم مع قريبه في ضاحية «الأعظمية» السنّية. فقد اقترب مهاجم انتحاريّ من سيّارة لم تبعد سوى بضعة ياردات عنهما وفجّر نفسه، متسبّباً بمقتل السائق وجرح عدّة أشخاص آخرين. وخسر غازي ٢٢ باونداً من وزنه خلال هذه الرحلة إلى بغداد، لكن لحسن الحظ أنه لم يخسر حياته.

فيما نجا غازي وحسن وكهريم من مِحن اختطافهم، التي استطاع

المال فيها أن يدير الدفّة بين الحياة أو الموت، وقع آخرون تحت رحمة قتَلة وحشيين؛ وكانت جنسيّتهم الحافز الأساسيّ لاعتقالهم ولقاء حتفهم.

في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وقع أربعة حرّاس أمنيين خاصّين أميركيين كانوا يعبرون شوارع الفلّوجة الواسعة في سيّاراتهم، ضحايا مجموعة متمرّدة وحشيّة. فبعد تعرّضهم أولاً لوابل من الرصاص، سُحبوا من سياراتهم لتضرَب أعناقهم. ثم عُلِّقت جثثهم المترنّحة والمقطوعة الرؤوس من أعلى أحد الجسور وأُضرِمَت فيها النيران. وعلى خلفيّة شعارات معارضة للأميركيين ردَّدَها المتفرّجون المحتشدون، مزّقت جماهير ثائرة الجثث وربطتها بعربة حمار دفعتها بسرعة في شارع الفلّوجة الرئيس. وفي خطوةٍ أخيرة، ربطت الحشود المخبولة الجثث المشوّهة بِمصدّ سيارة مبتعدةً عن ساحة الجريمة. وقد أذهل هذا العرض البربريّ الاستثنائي العالم، وأصرّ المسؤولون الأميركيون على أن موت هؤلاء الحراس لن يمرّ من دون عقاب.

زعم شهود أن الهجوم خُطّط مسبقاً. إذ سبق للمتمرّدين أن أنذروا المؤسّسات الواقعة على طول الطريق العام الواسع ذي الخطوط الأربعة، محذّرين إياها بقرب حصول مواجهة وشيكة مع القوات الأميركية ومؤكدين أنهم لا يرغبون بإلحاق الأذى بالمدنيين. وبعد أسبوع من وقوع الهجمات، في السادس من نيسان/أبريل، شنَّ مشاة البحرية الأميركية، بمساندة كتيبتين من القوات العراقية عملية «الحل المتيقظ»، فاقتحموا المناطق الغربية من الفلّوجة ، ما دفع ثلث سكّان المدينة تقريباً إلى الهرب. وشاركت الدبّابات الأميركية من طراز «أبرامز» والطوافات الحربية من طراز «أ.س. - ١٣٠» في المعركة فواجهتها عصابات مسلَّحة ببنادق «كلاشنيكوف» وقنابل

صاروخيّة الدفع. ثم أطلقت طائرات أميركية قنابل موجّهة باللايزر على مسجد. فوجد المتمرّدون أنفسهم يعانون من نقص في الرجال والموارد. وفيما ارتفع عدد القتلى، رفضت القوات العراقية دعم العملية. وأثبت وقف إطلاق نار دُعيَ إليه بعد خمسة أيام، في ١١ نيسان/أبريل، عدم فاعليته. وبينما استمرّت المناوشات طوال الليل، قُتل أكثر من ٦٠٠ مدنيّ، استناداً إلى الدكتور رافعي إياد العيساوي، مدير مستشفى الفلّوجة. أخيراً، بين ٢٦ و٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وبعد أن استغرقت تهدئة الوضع ثلاثة أيام، خفّت حدّة نيران ذاك الهجوم الشامل.

استمرّت الضربات الجويّة المتكرِّرة التي نفذتها طائرات عسكرية أميركية مستهدفة أبا مصعب الزرقاوي طوال الصيف. وكانت جماعته قد تبنّت حتى ذلك الوقت عملية اختطاف عدّة أسرى غربيين وموتهم العنيف، بمن فيهم المهندس البريطانيّ كينيث بيغلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتصاعدت حدّة القتال في الفلّوجة وجوارها بعد أن أشارت تقارير إخبارية إلى انتقال المزيد من المتمرّدين إلى المنطقة للمشاركة في المعركة المتوقَّعة. عوضاً عن ذلك، كان العكس صحيحاً، لكن كان قد طُلب حينئذٍ من القوات البريطانية أن تُعيد الانتشار حتى قاعدتي اللطيفية والإسكندرية الجنوبيتين، لتمنح بذلك القوات الأميركية الحرية الضرورية لشنّ هجومها على الفلّوجة.

شنّت القوات الأميركية هجومها الأضخم على الفلّوجة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. فقد اعتُبرت الفلّوجة مركز عمليات الزرقاوي الإرهابية، من اختطاف وقطع أعناق، وكانت هجمات ضارية ضدّ دوريات وقواعد أميركية تُنفَّذ يومياً. وشارك أكثر من

عشرة آلاف جنديّ أميركي وأربع كتائب من الجيش العراقيّ في العملية. شعر معظم الناس الذين هربوا من الفلّوجة بالاستياء، ليس من القوات الأميركية فحسب بل أيضاً من المتمرّدين، لأنهم دمّروا مدينتهم الجميلة وأجبروا سكّانها على أن يخلّفوا وراءهم أنقاض منازلهم. فيما لام آخرون بشدّة جورج و. بوش وإياد علاّوي، رئيس الحكومة العراقية الموقّتة. كما وقع اللوم أيضاً على رجال الدين لأنهم سمحوا للمقاتلين الأجانب باستخدام مدينتهم كقاعدة، جنّدوا فيها الشبّان العاطلين عن العمل الساعين إلى الشهادة، لتكون الجنّة والنصر مكافأتيهم. ولم يصدّق الذين ظلّوا في المدينة آذانهم لدى سماعهم تقارير في النشرات الأخبارية أفادت أن أكثر من ألف مقاتل أجنبيّ قُتلوا. إذ أعلنوا أن معظم المقاتلين غادروا المدينة قبل بدء الهجوم الأميركيّ بفترة طويلة. لذا ذهبتُ إلى المقبرة في الفلّوجة، وفي القسم المُعدّ للمقاتلين الأجانب، أحصيت نحو مائة قبر. وقرأت على ضريح أحدهم ما يلي: «هنا ترقد جثّة الشهيد التونسيّ البطل».

قال آخرون تحدّثتُ معهم عن وجود المقاتلين الأجانب في الفلّوجة، إنهم صادفوا محاربين من المملكة العربية السعودية والكويت واليمن وفلسطين وسورية، لكنهم كانوا قلّةً نسبياً وليس بالمئات كما ادّعت وسائل الإعلام. فأكثرية المجاهدين عراقيون، وهم من الفلّوجة بشكل رئيس. وقد أكّد ذلك أشخاص آخرون كثيرون التقيت بهم في المدينة والمناطق المُحيطة بها.

أخبرني وزير الداخلية العراقي فَلاح النقيب الذي نجا من أكثر من هجوم انتحاريّ، بما فيها واحد شُنَّ على وزارته الخاضعة لحراسةٍ مشدَّدة في أوائل العام ٢٠٠٥، أنه لا يتوقّع إيجاد حلّ سريع

لمشكلة دخول المقاتلين الأجانب البلاد. وعدَّد جنسيات بعض المهاجمين الانتحاريين، وأبرزهم سودانيون وسعوديون وأردنيون وسوريون ومصريون وعراقيون. وكان لأحد أصدقائي العراقيين الرأي التالي في الموضوع: «إنني موافق تماماً على فكرة إيجاد طريقة لمنع العرب الدُّخلاء من دخول العراق في الوقت الحاضر. فهو ليس مقصداً سياحياً البتّة، لذا فإن أي شخص يأتي إلى هنا يقوم بذلك لدوافع أخرى. لا يمكننا مواصلة هذه الحياة الصعبة والمخيفة، التي نشعر فيها بالقلق على أنفسنا وأولادنا وعائلاتنا، ليلاً ونهاراً».

الهوامش

(١) وزارة الخارجية الأميركية، Background Information on Terrorist Groups، (معلومات أساسية عن المجموعات الإرهابية)، ٢٠٠٤.

(٢) محطّة الجزيرة الفضائية، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ وكالة فرانس برس، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣.

(٣) تُشير عبارة «بيشميرغا» التي تعني حرفياً «الذين يواجهون الموت» إلى المحاربين الأكراد من أجل الحرّية.

(٤) تتضمّن هذه المقابلات حديثاً مع حسين كامل، السكرتير الثاني في جهاز الاستخبارات الداخلية في العراق.

(٥) The 9/11 Commission Report، (تقرير لجنة ٩ أيلول–سبتمبر)، الفصل السادس، "Threat to threat: The Millennium Crisis" (من تهديد إلى آخر: أزمة الألفية). منشور للحكومة الأميركية نُشر في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٦) أسوشييتد برس، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. «قوات الأمن وجدت ٤١ جثّة في العراق؛ انتحاريّ في شاحنة يقتل ثلاثة أشخاص في بغداد».

الفصل الثالث

الأميركيون في وضعٍ حرج: ١٩٩٠ - ٢٠٠٥

التاريخ: ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. حُجزَت عدّة أجنحة بأسماء مستعارة في فندق «هيلتون أولمبيا» القاتم الظلال، غرب لندن، بما فيها جناح كان سيُستخدَم كقاعة مؤتمرات. وكان الضيوف السرّيون مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى مثّلوا وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. إي) ووزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين واحتلّوا معظم الغرف المحجوزة. أما الآخرون فكانوا ثلاثة من أخصام صدّام حسين العراقيين النافذين، وهم: سعد صالح جبر، ابن رئيس الحكومة العراقية خلال حقبة الملكية في العراق وخصم الديكتاتور الصاخب منذ السبعينيات؛ والشيخ طالب الشهيْل، الزعيم القبليّ الناشط الذي عمل باستمرار لقلب النظام بعدما أُجبر على العيش في المنفى في الأردن؛ وجاسم مخلص، الشخصية السنّية القيادية من تكريت، مسقط رأس صدّام، والمطّلع

على شؤون عشيرة صدّام وعائلته ومعارفه.

بمساعدة الاستخبارات الأردنية، نُقل السُهيل ومخلص جواً بسريّة من عمّان إلى مطار هيثرو في لندن حيث سهّلت الاستخبارات البريطانية دخولهما، متجنّبةً إجراءات جوازات السفر العادية. وكان مخلص ينوي الذهاب إلى بغداد في المستقبل القريب وحرص على عدم ترك أي أثر على جواز سفره يُشير إلى أنه سافر خارج الأردن. وكان والسُهيل صديقين حميمين يلتقيان بانتظام. وكان الوضع في العراق والحاجة إلى القيام بأمرٍ ما بشأن صدّام موضوعي النقاش المُعتادين بينهما. وتحدّثا عن أهمية تنسيق أي جهود لقلب نظام صدّام وأكّد السُهيل لمخلص أنه سيتولّى هذا الأمر. فكان الاجتماع في لندن بداية تلك الجهود.

بعد يومين من المناقشات السرّية في الفندق، عاد مخلص والسُهيل إلى الأردن فيما عاد المسؤولون الأميركيون جواً إلى واشنطن ليستشير كل واحد منهم وزارته. ووعدوا بالردّ على الشخصيّات العراقية المعارضة الثلاث من خلال رسالة إلى جبر الذي كان يقيم في لندن. طوال أسبوعين لم يرِد أي خبر من واشنطن. في النهاية، اتّصل جبر بمعارفه ليكتشف أن الإدارة لم تكن مهتمّة بإطاحة صدّام حسين في المستقبل القريب.

بالانتقال إلى صيف العام ١٩٩٣، أي بعد مرور تسعة أشهر، حُدِّد أخيراً تاريخٌ لاغتيال الديكتاتور العراقي. وأُعدَّ لينفَّذ خلال استعراض صدّام العسكريّ بمناسبة احتفالات ١٧ تموز/يوليو السنوية، وأوكلَت هذه المهمّة إلى قائد كتيبة المدرَّعات، الجنرال سُفيان صالح الغريري.

خلال التحضير للحدث، تلقّى الجنرال اتّصالاً من القصر الرئاسيّ أمرَه بالتوجّه إلى مكتب صدّام حسين الرسميّ لمناقشة تحضيرات استعراضه. إذ كان يجب أن يكون كل شيء مثالياً- من مسيرة الحرس الجمهوري حين يمرّ أفراده أمام الرئيس ويقدّمون التحية، إلى المِنصَّة التي سيُلقي منها خطابه المتُّسم تقليدياً بالطول والشراسة. والأهم من ذلك هو أن تكون التدابير الأمنية مُشدَّدة. وأبدى الجنرال المولود في تكريت، مسقط رأس صدّام، دهشته أمام رفاقه الضبّاط لهذه الدعوة الرئاسية غير المتوقَّعة. وبعد بضع ساعات، تلقّى الضبّاط العاملون بإمرته اتّصالاً آخر من القصر، فتفاجأوا بدورهم، إذ قيل لهم إنه لن يكون للجنرال الغريري أية علاقة بكتيبتهم منذ ذلك اليومْ. ولم يروْه مجدَّداً.

خلال الأسبوع الذي سبق الاستعراض، أُلقيَ القبض على عددٍ من الضبّاط مع عائلاتهم، من دون ذكر السبب. وفي ١٤ تموز/ يوليو، أُضيفَ المقدَّم بشير طالب، وهو ضابط متقاعد آخر خدم في فرقة الحرس الجمهوريّ النخبوية التابعة لصدّام، إلى لائحة كبار الضبّاط المُعتقَلين المُتنامية.

ليلة ١٧ تموز/يوليو، بعد ساعات قليلة من انتهاء الاستعراض السنوي من دون أي حوادث تُذكَر، وجد جاسم مخلص الذي كان حينئذٍ عضواً في البرلمان، القوات الأمنية تطوّق منزله، ثم ألقَت القبض عليه وعلى نسيبه مولود. وقد أُعدم كلاهما. بعد ذلك بفترة قصيرة، لقي أكثر من ١٢٠٠ ضابط المصير نفسه بعدما اكتشفت أجهزة صدّام الأمنية معلومات اعتبرتها مجرِّمَة. فقد استندت تلك الأخيرة إلى اجتماع فندق «هيلتون أولمبيا» الذي تآمر فيه الأميركيون والبريطانيون والشخصيّات العراقية المعارِضة لاغتيال صدّام حسين.

شعر الشيخ طالب السُهيْل بالمرارة حيال عمليات الإعدام، لاسيّما إعدام صديقه الحميم جاسم مخلص. وصادف أن كنتُ برفقة سعد صالح جبر، الشريك الثالث في اجتماع الفندق السريّ، حين اتّصل به السُهيل هاتفياً في شقّته في كنسنغتون. وعلى الرغم من كل كلام الإدارة الأميركية المُنمّق المتعلّق برغبتها بوضع حدٍّ لنظام صدّام بشكل نهائي، فهمتُ من صالح جبر أن رسالة واشنطن لم تكن مشجِّعة، إذ قال: «أثبتوا أنهم ليسوا جدّيين بما فيه الكفاية. لم نطلب منهم المال ولا مساعدة لوجستية؛ لم نطلب منهم سوى مساندتنا بتغطيةٍ جويّة لمنع أي وحدةٍ من وحدات صدّام الأخرى من إعاقة تحرّكاتنا في اليوم المحدَّد».

إثر عمليات الإعدام الجماعية هذه، نصح الملك الراحل الحسين الشيخ طالب السُهيل المُقيم آنذاك مع عائلته في الأردن، أن يغادر البلاد فوراً، حفاظاً على سلامته الشخصية. فهرب السُهيل مع زوجته اللبنانية إلى بيروت التي كان يمتلك فيها شقّةً. وكان السُهيْل دبلوماسيّاً عراقياً سابقاً تزعَّم قبيلة بني تميم التي ضمَّت مليون شخص، معظمهم من العرب الشيعة. وغادر العراق في العام ١٩٦٨ حين أصبح صدّام حسين قائداً لحزب البعث وعمل من دون كلل حوالى ثلاثين سنة في المنفى لقلب نظامه. وبعد بضعة أشهر، وتحديداً في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، اغتيل السُهيل في شقّته في منطقة عين التينة في بيروت. فقد استخدم عملاء الاستخبارات العراقية صديقاً مفترضاً للعائلة، هو الخيّاط اللبناني جورج ترخيثان، كطعم للدخول إلى منزل الشيخ السُهيل، بحجّة إعادة بعض الملابس التي تمَّ إصلاحها. فأطلق ثلاثة عملاء عُيِّنوا في السفارة العراقية في بيروت النار على السُهيل وأردوه.

وفي الثاني من شباط/ فبراير ٢٠٠٥، أي بعد إحدى عشرة سنة، ضبط ٣٨ مليون أميركيّ اجهزة التلفزيون لمشاهدة جورج و. بوش يلقي «خطاب الاتّحاد» بمناسبة ولايته الرئاسية الثانية؛ ويجري ذلك عادةً في مجلس النوّاب الأميركي. فاختار ضيفة شرف ليكرّمها لخوضها حملة من أجل حقوق الإنسان، قائلاً: «منذ إحدى عشرة سنة، اغتال جهاز استخبارات صدّام والد صفيّة. ومنذ ثلاثة أيام في بغداد، استطاعت صفيّة أخيراً أن تصوّت لقادة بلادها، ويشرّفنا أن تكون معنا هذا المساء». كان طالب السُهيل والد صفيّة.

اتّهم بعضٌ من أفراد عائلة صفيّة، بمن فيهم أختها نورا وأعضاء آخرون من قبيلتهم الكبيرة، أميركا بالمساهمة في اغتيال السُهيل: «كانت الولايات المتّحدة شريكة فعليّة في قتل الشيخ طالب. إذ لم يرغب الأميركيون بنجاح الانقلاب وزوّدوا صدّام بالمعلومات المتعلّقة بالاستعراض وبأسماء مخططي المؤامرة العراقيين». ما هي الأسس التي ارتكزت عليها العائلة لإطلاق هذه المزاعم؟ لأن الاجتماع المخصص لتدبير الانقلاب كان سرّياً للغاية واقتصر على المعارضين العراقيين الثلاثة ومسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. إي) والإدارة الأميركية، اعتبروا أن ما من شخص آخر ـ ولا حتى أقرباء الرجال الثلاثة ـ عرف بهذه المؤامرة. بتعبيرٍ آخر، اعتقدوا أن المعلومة أتت من مكان ما داخل الإدارة الأميركية.

في العام ١٩٩٥، أحبط جهاز استخبارات صدّام مؤامرة أخرى لقلب نظام الديكتاتور. فاستناداً إلى المؤتمر الوطني العراقي، وهو من مجموعات المعارضة العراقية في المنفى، جاءني التالي: «حين أبلغنا الـ«سي. آي. إي» بافتضاح أمر المؤامرة، قيل لنا إن جورج تينيت،

مساعد مدير الـ«سي. آي. إي.» حينئذٍ، تجاهل الخبر وأصرَّ على أن الخطة كانت لا تزال قائمة. ومن المحتَّم أن أتباع صدّام أعدموا محمّد مظلوم الِدليمي، الضابط في الحرس الوطني التابع لحزب البعث، الذي كانت الـ«سي. آي. إي.» قد هيأته ليكون العقل المدبّر للانقلاب».

أشار ناطق باسم المؤتمر الوطني العراقي إلى شعور المنظّمة بالخيانة، لا سيّما من جانب أنطوني ليك، مستشار كلينتون للأمن القومي في تلك الفترة: «حين خطّطنا لشنّ هجوم شامل على قوات صدّام في المنطقة الكردية في شمال العراق، في آذار/مارس ١٩٩٥، وُعِدنا بأن نلقى دعم ضبّاط عراقيين رفيعي الشأن أكّدوا لنا أن قواتهم ستساندنا. لكن قبل ٢٤ ساعة من موعد الهجوم المُقرَّر، أرسل ليك برقيّةً أبلغنا فيها أن الولايات المتّحدة غيَّرت رأيها بشأن مساندتنا. مما تسبّب بانشقاق في ائتلافنا. إذ قرّر مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني عدم التورّط معنا، وحذت حذوه مجموعات أخرى . فلم يبقَ لدينا سوى قواتنا بقيادة أحمد الجلبي والقوات التابعة للزعيم الكردي الآخر، جلال طالباني، لتنفيذ الخطط».

على الرغم من محاولات قلب نظام صدّام، استمرّ الديكتاتور الماكر بالمراوغة. وكان فريق استخبارات صدّام متقدِّماً دائماً في جمع المعلومات، لذا أُعدم الضبّاط المتورّطون في التآمر لقتله، بشكل منتظم. مع ذلك، كانت وكالة الاستخبارات المركزية لا تزال متأكّدة من أن تنظيم انقلاب من داخل نظام الديكتاتور هو السبيل الوحيد لقهره.

شكّل غزو القوات العراقية الوحشيّ للكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ نقطة انطلاق لمراجعة كاملة للسياسة الأميركية حيال العراق ولعكسها؛ تلك السياسة التي كانت خلال العقد الفائت متساهلة إزاء ديكتاتورية صدّام، مساندةً العراق في حربه ضد إيران. وحين حرَّرت قوات الائتلاف الأميركية دولة الكويت أخيراً، في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١، حذّر جورج بوش الأب من قلب النظام العراقيّ بشكل علنيّ أو فوريّ، خوفاً من القوى المتنامية التي يمكن أن يُطلقها ذلك في العراق والمنطقة. لذا، حمَّل زعماء عراقيون معارضون كثيرون جورج بوش مسؤولية موت آلاف العراقيين بعد أن شجَّعهم على قلب النظام في العام ١٩٩١ ثم سمح لصدّام حسين أن يسحقهم على الرغم من وجود دبّابات الائتلاف ذات القيادة الأميركية قريباً من العاصمة العراقية، إثر هزيمة صدّام في الكويت.

أعطى بوش الأب الضوء الأخضر لـ«سي. آي. إي.» للشروع بالتودّد إلى مجموعات المعارضة العراقية التي حرّكتها بالطبع دوافع كثيرة للمشاركة في العملية. وكان المؤتمر الوطني العراقي إحدى تلك المجموعات، وكان كناية عن تنظيم ظلّل جماعات أخرى وأُسّس في فيينا في العام ١٩٩٢ ليضمّ أخصام نظام صدّام البعثيّ، داخل البلاد وخارجها. وحضر اجتماع فيينا مائتا وفد مثّلوا عشرات المجموعات المعارضة . وكان الحزبان الكرديان الميليشياويان الرئيسان، أي الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني المشاركيْن الأساسيين. وقبيل حلول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، ضمّ الائتلاف المجموعات الشيعية الكبرى أيضاً، فعقد المؤتمر الوطني العراقي اجتماعاً بالغ الأهمّية في شمال العراق الواقع تحت السيطرة الكردية، واختار مجلس قيادة مؤلّفاً من ثلاثة أشخاص ومجلساً

تنفيذياً ضمّ ستة وعشرين عضواً. وتقرّ معظم الأوساط العراقية بفضل الدكتور أحمد الجلبي، زعيم المؤتمر الوطني المثير للجدل، إذ كرّس عقوداً من الزمن وكمّاً من الجهد في محاولة التأثير في السياسيين الأميركيين لمساندة قضيّتهم.

يفتخر الجلبي بكونه المسؤول عن إجبار الـ«سي.آي.إي.» على تغيير تكتيكها في التعامل مع العالم العربيّ، قائلاً: «يجب أن تُبنى علاقة العراق بالولايات المتّحدة على الاحترام المتَبادَل المترافِق مع الصداقة الحقيقية[1]. [لكن] حين يعمل المرء مع الـ«سي.آي.إي.» ويتلقّى بالمقابل أكياساً ورقية بنيّة اللون، لا يمكن أن يناقش مسألة تفسير الناس ذلك على أنه عمل رسميّ لحساب الوكالة». وقد وُلد الجلبي في عائلة مسلمة شيعية ثريّة وهرب من العراق في العام ١٩٥٨ وهو في الثالثة عشرة من عمره، واستقرّ منذ ذلك الوقت إما في الولايات المتحدة أو الأردن أو لندن.

كانت الـ«سي.آي.إي.» مستعدّة لقلب نظام صدّام حسين بأي ثمن، أياً كان الحزب ـ البعثيين أو عائلة صدّام أو المجموعات المعارضة ـ الذي سمح لها بالقيام بذلك. فقد اعتبرت الوكالة أن رعاية أعضاء رفيعي الشأن في حزب البعث في العراق كان هامّاً، إذ إنهم قد يشكّلون مصدر قوّة في تشكيل حكومة في المستقبل.

لمّا أصبح الدكتور أحمد الجلبي، لفترة وجيزة في أوائل التسعينيات، عزيزاً لدى وزارة الدفاع الأميركية والـ«سي.آي.إي.»، أُوكلَت إليه مهمّة قيادة عملية قلب نظام صدّام وكان مسؤولاً عن تزويد الولايات المتّحدة بمعلومات مفصّلة عن البعثيين. في المقابل، تلقّى تنظيمه ملايين الدولارات من الـ«سي.آي.إي.» على شكل «راتب»

شهريّ قدره ٣٤٠,٠٠٠ دولار. وبعد قلب نظام صدّام والفشل في إيجاد أسلحة دمار شامل، اتُّهِمَت منظَّمة الجلبي بتزويد إدارة بوش بمعلومات خاطئة أو مضلِّلة تتعلّق بالعراق.

قال لي انتفاض قنبر، من مكتب المؤتمر الوطني العراقي في واشنطن: «استجوبتنا السي.آي.إي. مراراً. وضمنت طريقتهم غير الشرعية في تمرير المال أن يقوم أي شخص يتلقّى المال بتنفيذ السياسة الأميركية لقاء ذلك المال، لكن هذه وصفة للفساد». وحدَّد «قانون تحرير العراق» الذي صدَّق الكونغرس عليه أن كل الدفعات المالية لأي حزبٍ عراقيّ يجب أن تتمّ بشفافية. وفي التسعينيات، اتُّهم الجلبي وشخصيات أخرى رفيعة المستوى في المعارضة العراقية بسوء إدارة الدفعات المالية الأميركية. واضطرت الـ«سي.آي.إي.» إلى إرسال محاسبيها في أربع مناسبات إلى لندن التي اتّخذها المؤتمر الوطني العراقي مقرّاً له، للتحقّق من وثائق تفصّل طريقة إنفاق ملايين الدولارات تلك[٢]. فأثار ذلك استياء العاملين في المؤتمر الوطني العراقي الذين تساءلوا: «كيف أمكنهم توقّع الحصول على إيصال من مسؤولٍ عراقيّ رشوه لتهريب فارٍّ إلى الغرب عبر «سكّتهم الحديدية تحت الأرض»؟ تضمّنت بيانات النفقات التي وفّروها حساباتٍ مفصَّلة للغاية ولم يكن تطبيق ذلك عملياً».

استنتج تقرير مستقلّ قدّمته لجنة مستقلّة في واشنطن لصالح لجنة الاستخبارات في الكونغرس أن المعلومات التي قدّمها المؤتمر الوطني العراقي لم تؤثّر في قرار أميركا خوض الحرب. بيد أن تقريراً سابقاً نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وجد أن لجنة الاستخبارات اعتمدت على افتراضات قدَّمها عضوان في منظَّمة الجلبي، أفادت أن صدّام كان يستخدم مختبرات كيميائية وبيولوجية نقّالة تسمح

له بإخفاء نتاجه من الأسلحة المحظورة. وقد وجد مفتّشو الأمم المتّحدة تلك المختبرات البيولوجية النقّالة لكنهم عجزوا عن اكتشاف غرضها الآثم. وقدّم هانس بليكس، كبير المفتّشين عن الأسلحة التابع للأمم المتّحدة، تقريراً لمجلس أمن هيئة الأمم المتّحدة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، جاء فيه ما يلي: «أُجريَت عدّة عمليات تفتيش في مواقع مصرَّح وغير مُصرَّح عنها مرتبطة بمنشآت إنتاج نقّالة. وشوهدَت مختبرات نقّالة لاختبار الأطعمة ومشاغل نقّالة، فضلاً عن حاويات ضخمة مزوّدة بأجهزة لمعالجة البذور. وحتى الآن، لم يُكتشَف أي دليل على حصول نشاطات مُحرَّمة».

في السنوات الأخيرة، كُتب الكثير عن الجلبي والدعم الذي لَقيَه من جانب مجموعة اقتصرت على «صقورٍ» مؤيدين لإسرائيل في وزارة الدفاع الأميركية. وأبرزُ زعماء الفتنة في زمرة المحافظين الجدد المزعومة هذه هم مساعد وزير الدفاع بول وولفوفيتز ورئيس هيئة السياسة الدفاعية ريتشارد بيرل. وهم يتمتّعون بمساندة قويّة من جانب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائب الرئيس ديك تشيني أيضاً. وقد راقب الذين تابعوا التطوّرات في الشرق الأوسط لعدّة سنوات، نشوء هذه الزمرة السرّية المزعومة باهتمام كبير، قبل زمنٍ طويل من تحوّل كلمة «المحافظين الجدد» إلى مرادف للسياسة الخارجية الأميركية. وأذكر أنني قرأت وثيقة أعدَّها ريتشارد بيرل في العام ١٩٩٦ أوجز فيها نظرته وحملت العنوان التالي: «الفرصة السانحة: إستراتيجية جديدة لتوفير أمن المملكة». وكانت قد أُعدَّت لمجموعةٍ إسرائيلية تقوم بدراسات بغية إسداء النصائح لرئيس الوزراء الإسرائيلي في تلك الحقبة، بنيامين نتنياهو[٣]. وطلبت الخطّة من إسرائيل العمل مع تركيا والأردن «لاستيعاب دولٍ متعدّدة في المنطقة وإفقادها استقرارها وصدِّها، وقلب نظام صدّام حسين في العراق

وحثّ الأردن على إعادة تنصيب سليل من العائلة الملكية الهاشمية على العرش العراقي، والأهم من كل ذلك، شنّ هجمات عسكرية على لبنان وسورية كمقدّمةٍ لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وتهديد سيادة سورية على أراضيها». وأيَّد فكرة بيرل كلٌّ من دوغلاس فيث، المستشار في مجلس الأمن القوميّ وديفيد وورمسر، مستشار ديك تشيني لشؤون الشرق الأوسط. وأعلن بيرل وبول وولفوفيتز بكل سذاجة أن هذه الخطّة العظيمة ستحلّ مسألة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لأنها ستفتح المجال أمام إسرائيل لتصبح جزءاً من «شرقٍ أوسط جديد».

يعود تاريخ استراتيجية الحكومة الأميركية القاضية بتطوير حوارٍ ودّي مع العالم العربيّ إلى عقودٍ مضت، وغالباً ما وُصفَت بـ«الشراكة الاستخباراتية»، أي أنها شراكة يكون فيها لكلٍّ من الشريكين أمر يكسبه من علاقته بالآخر. وقد اشتهرت الـ«سي.آي.إي.» بفحص السياسيين العرب فحصاً دقيقاً بدعم من المجموعات السياسية العربية المتنوّعة التي تخدم مصالح الولايات المتّحدة. ففي الإدارة الأميركية، الـ«سي.آي.إي.» وحدها ـ وليس وزارة الخارجية أو الدفاع الأميركيتان- هي القادرة أن تقرّر نوع الدبلوماسية التي يجب أن تعتمدها الولايات المتّحدة مع حكومة عربية معيّنة.

تُناقض فلسفة المحافظين الجدد ذلك. إذ تقوم مقدّمتها المنطقية على الفكرة القائلة إن الولايات المتّحدة يجب أن تتمتّع بمقام ونفوذ لا نظير لهما على الصعيد الدولي، وإنها يجب أن تتساهل مع الديكتاتوريين أو تدلّلهم. ويعتقد المحافظون الجدد أن الولايات المتحدّة يجب أن تستخدم، حسب عباراتهم، قوة عسكرية «وقائية» إضافة إلى قوةٍ سياسية واقتصادية لقلب الأنظمة التي تُعتَبر خطرة

على أميركا أو على مصالحها. وحتى وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، تمّ في الأغلب تجاهل المحافظين الجدد بصفتهم أقلّية. لكن بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وعلى حين غرّة، بدا أن أيديولوجيتهم لاءمت الشعور السائد في تلك الفترة.

في الأغلب، ونتيجةً لتأثير المحافظين الجدد، باتت سياسة الولايات المتّحدة بسيطة لكن مثيرة للجدل، فهم يقولون: «نحن لا نتردّد في استخدام القوّة العسكرية والنفوذين السياسي والاقتصادي لقلب الأنظمة المؤذية». لكن هذا يتناقض تناقضاً صارخاً مع رأي وزارة الخارجية الأميركية. فقد اعتبر الدبلوماسيون الأميركيون تقليدياً أن الطريقة المثلى للتعامل مع الأنظمة الديكتاتورية والحكومات الأخرى غير المرغوب بها تقتضي فتح قناة حوارٍ دبلوماسيّ لإقناعها بالتغيير. فخلال الحرب الباردة، مالت الولايات المتّحدة إلى التحالف مع أي نظام ديكتاتوريّ معارضٍ للشيوعية، من دون الإيمان بصحّة بياناته المتعلّقة بحقوق الإنسان والسعي وراء تطبيق القيَم الديموقراطية.

بالنسبة إلى المحافظين الجدد، تميَّزت سياسات الـ«سي.آي.إي.» ووزارة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط بأخطاء فادحة وغالباً ما اتّسمت بقلّة التبصّر. وقضَت سياستهما جوهرياً بتجاهل السلوك السيّئ طالما ظلّت الحكومة على علاقة جيّدة بالأميركيين، مسهّلةً النشاطات الأميركية في الخارج بتأمين استخدام قاعدة جويّة أو إرسال بعض الجنود كورقة تين، لإعطاء انطباع بأن عملية أميركية ما تلقى دعماً عربياً، حتى لو كان هذا الدعم يقتضي التغاضي عن سياسات تلك الأنظمة المحلية الفاشية في أغلب الأحيان. وأشار المحافظون الجدد بحق، إلى أن ذلك أدّى إلى استياء شديد حيال أميركا.

إن اهتمام أكثرية المحافظين الجدد بالعراق صريح للغاية. إذ إن الكثيرين منهم يهود يؤيدون إسرائيل بحماسة، كهارولد رود، المسؤول في البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية)، وهو يهوديّ أصوليّ واستراتيجيّ من المحافظين الجدد كان يتابع دراسته في جامعة طهران حين أجبرَته ثورة آية الله الخميني على الفرار. ويتعرّض المحافظون الجدد للانتقاد في العالم العربي وفي ديارهم بسبب آرائهم، وهم حسّاسون إزاء الاتّهامات القائلة إن ولاءهم الأول هو لإسرائيل لمجرّد أنهم يهود. والواقع أنهم أكثر واقعية بشأن احتمال قيام أنظمة ديموقراطية في العالم العربي لأنهم غالباً ما يكونون منغمسين في الحضارة واللغات الشرقية. لذا، على الرغم من أن المحافظين الجدد معروفون بمناصرتهم إسرائيل، إلا أنهم غالباً ما يكونون السبّاقين في أوساط واشنطن إلى إثبات أن العرب يستحقّون الديموقراطية وأنهم قادرون على اعتمادها.

تعرّض الجلبي للنقد لإقامته علاقة مع اللوبي الإسرائيلي النافذ في أميركا. والواقع، وكما يقول بلباقة، مُعيداً صياغة عبارة ونستون تشرشل بابتسامةٍ مزعجة، إنه «كان ليتحالف مع الشيطان لو أدّى ذلك إلى قلب نظام صدّام!». ما كان رأي الجلبي الحقيقي باللوبي؟ «اتّسموا بقلّة التبصّر وركّزوا على ضمان أمن إسرائيل على المدى القصير بدلاً من السعي إلى التوصّل إلى حلّ مع السكّان الفلسطينيين في إسرائيل والجيران العرب؛ الأمر الذي كان سيمنحهم فرصةً أفضل لضمان وجود إسرائيل الدائم. لذا لم يكن نوع النظام الذي كان المحافظون الجدد يتعاملون معه مصدر إزعاج لهم قط، إذ كان توقيع اتّفاقيات أو معاهدات السلام مع تلك الأنظمة الأمر الأهم». ونفى الجلبي محاولته التودّد إلى هذا اللوبي بإبلاغ أعضائه أن العراق الجديد سيدعم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

والحقيقة أن الجلبي يبدو متحرِّراً من وهم لعب إسرائيل أي دور في العراق. فحين زار إسرائيل قبل قلب نظام صدّام، لم يُعرَض عليه الاجتماع بمسؤولين سياسيين رفيعي المستوى، بل طُلبَ منه لقاء رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الدولية (الموساد). لكنه رفض وغادر إسرائيل. ووصف لاحقاً، في حديثٍ خاص مع صحافيٍّ أميركي رأي الإسرائيليين الخاطىء للغاية بالشرق الأوسط، قائلاً: «من يحسبونني؟ جاسوس؟ هل يعتقدون أن دوري يقتصر على تزويدهم بالمعلومات؟ أنا سياسيّ مهتمّ بالتحدّث مع إسرائيل عن العلاقات المستقبلية بين بلدينا. اعتقدت أنه كان من الممكن أن يقوم حوار بين إسرائيل والعراق، لكن حين طلبوا مني لقاء رئيس الموساد، أدركتُ أن فكرتهم كانت مختلفة».

يعود تاريخ علاقة أحمد الجلبي بريتشارد بيرل، المناصر الطليعيّ للحرب في العراق، إلى أكثر من عشرين سنة. ولديهما الكثير من الأصدقاء المشتركين، لا سيّما في وزارة الدفاع الأميركية.

والجلبي ضليع للغاية من السياسة الأميركية ويشاطر المحافظين الجدد رغبتهم في إقامة المزيد من الديموقراطيات، إذ إنه مقتنع أن هذه المقاربة ستكون لمصلحة الولايات المتّحدة والأمن القوميّ الأميركي عموماً. وتصدّر التخلّص من النظام الإيراني لائحة أولويات بعض كبار المحافظين الجدد، لكنه لم يكن بالضرورة من أولويات العراق. إلا أن آلية ممارسة الضغط التي اعتمدها المؤتمر الوطني العراقي عاجلت بإقناع هؤلاء المحافظين الجدد بأن العراق والعالم العربي يجب أن يتصدَّرا أولوياتهم، بدلاً من إيران.

لطالما ارتبط أحمد الجلبي بإيران. إذ لديه أقارب في هذا البلد،

وعلى الصعيد السياسي، يعرف الأحزاب الإيرانية المختلفة الكثيرة، سواء كانت إسلامية أو معتدلة أو محافظة أو ثورية. وقد حاول أن يشرح لحلفائه الأميركيين من المحافظين الجدد أنهم إذا استطاعوا تهدئة الإيرانيين، ستَسهل عليهم مهمّة قلب نظام صدّام؛ لا سيّما إذا أقنعت واشنطن طهران بأن تغيير النظام في العراق لن يؤثّر عليها.

لمعرفة العراق، على المرء أن يفهم أن شعبه لم يعرف سوى الحرب على مدى أكثر من عشرين سنة. فقد بدأت الحرب الإيرانية-العراقية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وبعد أحد الصراعات الأطول والأكثر دمويةً في القرن الماضي، تمّ التوصّل أخيراً إلى وقف إطلاق نار بعد ثماني سنوات من اندلاعها، في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨. ومنذ الثمانينيات، حاول الجلبي جاهداً أن يُثنيَ أميركا عن دعم صدّام في حربه ضد إيران. كما أنه ضغط على حكومات عربية أخرى للقيام بالمثل ـ لا سيّما الأردن الذي كان يزوّد العراق سرّاً بأسلحةٍ ثقيلة، بموافقة ضمنية من الحكومة الأميركية.

يحدّد الجلبي بداية لمشاكله مع الأردن انطلاقاً مما يُسمَّى بقضيّة «بنك البتراء» في العام ١٩٨٩، ولا شك أن ذلك أغضب الأردنيين. فقد استولى العسكريون الأردنيون على مكاتب «بنك البتراء» في عمّان؛ ذلك المصرف الذي أسّسه الجلبي في السبعينيات. وقد اتُّهم باختلاس ملايين الدولارات من المصرف؛ الأمر الذي نفاه، زاعماً أن التُّهَم كانت ملفَّقة وذات دوافع سياسية. وفرَّ الجلبي من الأردن بعد أن أبلغه مصدر استخباراتيّ أردني صديق أن الملك الراحل حسين نوى تسليمه إلى نظام صدّام. لكن كان الأمير حسن، شقيق الملك ووريث العرش في ذلك الحين، من هرَّب الجلبي في صندوق سيارته الخاصة، عابراً به الحدود إلى لبنان عبر

سورية. وقاضَت محكمة عسكرية في الأردن، التأمَت سرّاً ولم يُكشَف قط عن أدلّتها، الجلبي غيابياً وأصدرت حكماً عليه في نيسان/أبريل ١٩٩٢، بالسجن ٢٢ سنة مع أشغال شاقّة وبإعادة ٢٣٠ مليون دولار من الأموال المُختَلَسة. لكن الجلبي لم يعد قط إلى الأردن وواصل معركته من الخارج. وأصدر الملك الراحل حسين سرّاً عفواً ملكياً عن الجلبي مرتين، لكن هذا الأخير رفض، مناقضاً نصائح أوساطه الداخلية، قائلاً إنه يريد محاكمة علنية، إضافة إلى نشر بيان يفيد أنه بريء من كل الاتّهامات. ولا يزال حتى اليوم مصرّاً على براءته.

لم يدُم شهر العسل بين جماعة الجلبي والـ«سي.آي.إي.» أكثر من سنتين (١٩٩٢-١٩٩٤). إذ كان الجلبي قد أسّس ميليشيا مع معسكرات تدريب في المناطق الكردية في العراق، التي أقام فيها تحالفاً وثيقاً مع قوات جلال طالباني. وانزعجت «السي.آي.إي» من هذا الولاء واستخدام المؤتمر الوطني العراقي لأموال الجلبي الضخمة، فبرزت الخلافات. إذ حبّذت الـ«سي.آي.إي.» انقلاباً من داخل الجيش في بغداد، بدلاً من تشكيل «جيش تحرير»، كما أحبَّ الجلبي أن يدعوه.

في نيسان/أبريل ١٩٩٣، زار وفد من المؤتمر الوطني العراقي الولايات المتّحدة لإجراء مباحثات مع وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر ومستشار مجلس الأمن القومي، أنتوني ليك. فكان هذان هما الاجتماعين الأولين البارزين بين المؤتمر الوطني العراقي والإدارة الأميركية، بعد انتخاب الرئيس بيل كلينتون. في ما بعد، أقام المؤتمر الوطني العراقي مكاتب له في لندن و«صلاح الدين»، شمال العراق، شنّ منها حملة علاقات عامّة مكثفة. وكان الأهم من ذلك وضع

خطّة عمل أطلق عليها اسم «خطة المدن الثلاث». فقد أمِل الجلبي أن يشكّل حلفاً بين الحزبين الكرديين الميليشيويين وقواته بغية الاستيلاء على مدينتين شماليتين هما الموصل وكركوك، فيما يهاجم المؤتمر الوطني العراقي والميليشيا الشيعية بقيادة السيّد محمّد باقر الحكيم البصرة، في الجنوب. إلا أن الأميركيين لم يُبدوا أي اهتمام بـ«خطّة المدن الثلاث»، مُشدِّدين على أنهم لن يدعموا خطوةً مماثلة، عبر رسائل بعث بها ليك إلى القيادة الكردية. فكان هذا المؤشّر الواضح الأول على أن لإدارة كلينتون جدول أعمالٍ مختلفاً. كما دلّ ذلك على نهاية شهر العسل بين الـ«سي.آي.إي.» وتنظيم الجلبي.

لاحقاً، قال المؤتمر الوطني العراقي إن الـ«سي.آي.إي.» استخدمت أعضاءه كبيادق في حربها الدعائية ضد النظام الديكتاتوري العراقي. وقال لي أحد المسؤولين في المؤتمر الوطني العراقي: «بدأ البعض داخل الـ«سي.آي.إي.» بتبنّي الرأي القائل إنهم يجب أن يعارضونا. لم نستطع معارضتهم، إذ كانوا يتمتّعون بنفوذ وقدرات كبيرة». وعلى ما يبدو، أبدَت الـ«سي.آي.إي.» اهتماماً بمحاربة الجلبي ومجموعته أكبر من اهتمامها بمحاربة صدّام حسين.

كان المؤتمر الوطني العراقي متواجداً في كردستان العراقية حين أرسل صدّام حسين دبّاباته في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ لدعم دفاعات مسعود البارزاني وميليشيا الحزب الديموقراطي الكردستاني التي تزعّمها. وكان البارزاني يخوض حرباً ضد مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، الذي اتّهمه بتلقّي دعم من الإيرانيين. فكان ذلك أيضاً تطوّراً بيزنطياً آخر في الشرق الأوسط، لم تتمكن الـ«سي.آي.إي.» من التنبؤ بحصوله. لذا وضَّب مسؤولو

الـ«سي.آي.إي.» في المنطقة الكردية الذين عملوا مع المؤتمر الوطني العراقي متاعهم وهربوا ليلاً، مخلِّفين وراءهم أجهزة الكومبيوتر التي احتوَت على لوائح بأسماء كل العراقيين والعرب والأكراد الذين تعاملوا معهم، ومعظمهم أعضاء في المؤتمر الوطني العراقي. فاستخدم جهاز «المخابرات» العراقي لوائح الـ«سي.آي.إي.» هذه لتعقّب كل من لم ينجح بالفرار وقتله. لهذا السبب، تناهى إلى سمع صدّام حسين أن واشنطن لم تُحبِّذ إقالته حينها، فشنّ هجوماً على إربيل، التي تغلّب فيها ٣٠ ألفاً من جنوده و٣٠٠ دبّابة على قوات المعارضة. ولم تتحقّق الوعود التي أعطتها الولايات المتّحدة للمؤتمر الوطني العراقي بأن توفّر له تغطية جويّة لمنع قوات صدّام من قصفه، فواصل صدّام هجومه. وعلى الرغم من أن المقاتلات الأميركية حلّقت على ارتفاع منخفض، إلا أنها لم تمنع القوات النظامية العراقية من دخول أربيل وإعدام ما لا يقلّ عن ١٢٩ عضواً في المؤتمر الوطني العراقي وحده. وحدَّد ذلك اليوم، مصير العلاقة بين هذا الأخير والـ«سي.آي.إي.» إذ قرّر المؤتمر الوطني العراقي منذ ذلك الوقت ألا يستمرّ في علاقة سرّية بالـ«سي.آي.إي.»، مفضِّلاً عوضاً عن ذلك التعامل مع الأميركيين عبر قنوات رسمية. لذا بدأ بممارسة الضغوط على الكونغرس مباشرةً، وبعد بضع سنوات، تحوّل «كتاب تحرير العراق» إلى قانون. ولم يسامحهم الجلبي قط. فكانت تلك بداية صدعٍ عميق بين الجلبي والـ«سي.آي.إي.» استمرَّ حتى يومنا هذا.

تمثَّل الخطأ الأول الذي ارتكبته قوة الاحتلال في منع جاي غارنر، الجنرال المتقاعد الذي عُيِّن مديراً لمكتب الإعمار والمساعدات الإنسانية في العراق، من مساعدة العراقيين في تشكيل حكومة كان من المُفترَض أن تمهّد الطريق أمام تشكيل حكومة مُنتَخَبة. بدلاً من

ذلك، أصدروا قرار الأمم المتّحدة رقم ١٤٨٣ الذي أعاد تصنيف العراق على أنه بلد «مُحتلّ» بعد أن كان «مُحرَّراً». وكان كولن باول من أتى بفكرة تشكيل سلطة دُعيَت «سلطة الائتلاف الموقّتة» لإدارة شؤون البلاد لمدّة سنة بعد تعيين مجلس حكم يحدِّد الأميركيون أسماء أعضائه. ثم تُنقَل السلطة إلى حكومة موقّتة تمهّد السبيل لإجراء انتخابات برلمانية؛ وتكون مهمّة هذا البرلمان الرئيسة وضع دستور والتحضير لانتخابات ثانية في غضون سنة من انتخابه.

وصف رئيس مكتب المؤتمر الوطني العراقي في واشنطن، إنتفاض قنبر الذي كان يعمل في الكويت جنباً إلى جنب مع غارنر، الإحباط الذي سبّبته الإدارة الأميركية للمجموعة في تلك الفترة، قائلاً: «تجاهلت وزارة الخارجية في واشنطن أفكارنا وحاولت وضع خطّتها الخاصة لمستقبل العراق. ثم برزت أفكار أخرى كانت إحداها تدريب متطوّعين عراقيين في المجَر لأن ذلك كان أقلّ كلفة، لتوافر معسكرات التدريب فيها، ولكونها قريبة للغاية من الشرق الأوسط وقد أوَت جنود وضبّاط صدّام السابقين الذين هربوا من بلادهم، لاجئين إلى أوروبا. ووضع كلٌّ من الـ«سي.آي.إي.» ووزارة الخارجية ومكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لها شروطه الخاصة. وقال مسؤولو وزارة الخارجية على وجه الخصوص إنهم سيكونون مستعدّين لتدريب هؤلاء العراقيين الـ١٥ ألفاً لكنهم ليسوا مستعدّين لدفع رواتبهم. وبرَّروا ذلك بعدم رغبتهم بأن يُتَّهَموا بمحاولة «رشوتهم» طلباً لمساعدتهم وكأنهم مُرتزَقة. ولم تكن وزارة الخارجية متناغمة مع نفسها هنا. ففيما حرَموا هؤلاء الرجال المال، قدَّموا للمحترفين العراقيين ـ سواء كانوا أطبّاء أو محامين أو قضاة، إلخ ـ الذين كانوا يقيمون في الولايات المتّحدة، وكانوا ملمّين بلغة العراق وثقافته، عقوداً للذهاب إلى بلادهم ودفعوا لهم رواتب مذهلة

تراوحت بين ١٢ و١٥ ألف دولار أميركي شهرياً.

ويتابع انتفاض شرحه قائلاً، إنه استناداً إلى برنامج عمل المؤتمر الوطني العراقي، تمثَّل دور هؤلاء العراقيين المدَرَّبين في مرافقة القوات الأميركية لدى دخولها العراق وتولّي أمر العناية المباشرة بالمدن والبلدات ما إن تُحرَّر من النظام البعثيّ. عندئذٍ، على القوات الأميركية أن تنسحب، من دون أن تتعاطى مباشرة مع العراقيين. وقد صيغَت اقتراحات المؤتمر الوطني العراقي بمساعدة المستشارين العسكريين الخبراء، بمن فيهم الجنرال المتقاعد واين داوننغ، «الصقر الهادئ»، الذي كان مسؤولاً عن القوات الخاصة خلال حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١. كما تضمّنت خطة المؤتمر الوطني العراقي الشرط القائل بأن يشكّل المحامون والقضاة والنواب العامّون جزءاً فعلياً من عملية التطبيع المباشرة بعد الحرب ليتمكنوا من الحثّ على تشكيل نظام قضائي فعّال بسرعة.

سارَت الحملة من أجل الحرب في مسارها في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونسَّقتها الثلاثية المؤلَّفة من وزارات الخارجية والعدل والدفاع الأميركية، تبعاً لسلسلة قيادات انطلقت من القائد جاي غارنر، المدير الأميركي الأول الذي أشرف على إدارة العراق الموقّتة وإعادة إعماره. والذي أُتيحَت له فرصة الاطّلاع على استراتيجية الحرب بعد بضعة أشهر. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اتَّصل دوغ فيث، الساعد الأيمن لوزير الخارجية الأميركية رامسفيلد والرقم ٣ في وزارة الدفاع الأميركية، بجاي غارنر في مكتبه في مانهاتن، وقال له إن رامسفيلد يريده أن يؤلّف فريقاً للتحضير لفترة ما بعد الحرب في العراق. وأطلقت وزارة الخارجية على المشروع اسم «مستقبل العراق». وكان فيث، المدنيّ النازع إلى الصلَع في

وزارة الدفاع الأميركية والمحافظ الجديد الثابت على مبدئه، يثير استياء القادة العسكريين لأنهم شعروا أنه يتدخّل في وضع خططهم العسكرية بطريقةٍ سياسية.

خلال الأسبوع الثالث من شباط/فبراير ٢٠٠٣، اجتمع أكثر من سبعين مسؤولاً وخبيراً في «جامعة الدفاع الوطني» في فورت ماكنير على مدى يومين لمناقشة الخطط الحربية والتدقيق فيها. وتمّ التمحيص في مواضيع تتعلّق بإنشاء جهاز شرطة وإقامة سجون ومحاكم، واستمرّت هذه المباحثات في الكويت قبل أن تنتَشر الفرَق في بغداد. وعقد غارنر اجتماعات مرةً في الأسبوع لإطلاع مستشارة الأمن القومي في تلك الحقبة، كوندوليزا رايس، على المستجدّات. كما عقد اجتماعات دورية مع رامسفيلد وكولن باول.

كان جاي غارنر الرجل الذي أوكِلَت إليه مهمّة الإشراف على تشكيل إدارةٍ مدنية في العراق، لتوفير الخدمات الأساسية وإعادة فرض القانون والأمن. وهو رجل هادئ يُصغي بعناية ويطرح أسئلة كثيرة. وقد تقاعد برتبة جنرال رفيع المستوى في العام ١٩٩٧ ليترأس شركة «أس. أي. كولمان» التي زوّدت صواريخ «باتريوت» بالاتصالات وأنظمة التوجيه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، إثر بدء الانتفاضة الثانية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، كان غارنر أحد القادة العسكريين الأميركيين الستّة والعشرين الذين وقّعوا بياناً شديد اللهجة مؤيّداً لإسرائيل يستنكر تصاعد حدّة العنف. وقد حمل البيان العنوان التالي: «لا يترك الأصدقاء أصدقاءهم في أرض المعركة».

أطلع غارنر الرئيس بوش على المعلومات الأساسية في الأسبوع الثاني

من آذار/مارس ٢٠٠٣، قبيل مغادرته إلى العراق. «من الأسئلة الأولى التي طرحها عليّ الرئيس هو خلفيّتي، فجاء الجواب من الوزير رامسفيلد. ثم سأل عن خطط إعادة الإعمار، فأجبته أننا سنستخدم الجيش العراقي بالإجمال لإعادة الإعمار. وقد اعتزمنا استخدامهم وتشكيل الفرق لإعادة بناء بلادهم. وكان من المتوقَّع أن يسير كل شيء على ما يرام، إلا أن الجيش العراقي تبخَّر بعد انهياره»(٤). ويستذكر غارنر ذلك حين أعرب عن خشيته من انهيار الجيش العراقي آنفاً في اجتماع مع إدارة الأمن القومي ووزارات أخرى «سألوني من أين جئت بهذه الفكرة؟ وصحّحوها بالقول: ما تعنيه هو أنهم سيستسلمون!».

ناقش «جاي»، كما يفضِّل الجنرال غارنر أن يُدعى، مع آخرين مضمون مشروع وزارة الخارجية المدعو «مستقبل العراق»، الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بإدارة توم واريك. وكان الافتراض أن خروج صدّام سيكون عنيفاً وسيؤدّي إلى فترة انتقالية. وشكّلت وزارة الخارجية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، مجموعة عملٍ عراقية ضمَّت في أكثريتها منفيين أو بعثيين سابقين، لا سيّما من السلك العسكري. وكان من المفترض أن يشمل عملهم ميادين العدالة الانتقالية والمالية العامة والتواصل مع العامّة والمبادئ الديموقراطية والمياه والزراعة والبيئة والدفاع والحكم المحليّ والاقتصاد والبنية التحتية والمجتمع المدني والشفافية ومحاربة الفساد والتعليم واللاجئين والإعلام الحر والسياسة الخارجية والنفط والطاقة والتراث الثقافي(٥). ولم يلقَ البرنامج ترحيباً كبيراً من جانب كثيرين في أوساط وزارة الدفاع الأميركية والأمن القومي. فلم يستمر توم واريك طويلاً في هذه الوظيفة. وفي مقابلةٍ أجرتها وكالة «أسوشييتد برس» مع جاي غارنر تمحورَت حول صرف واريك المبكر من

العمل، تذكّر غارنر حديثاً مع دونالد رامسفيلد، قائلاً: «كان توم قد بدأ العمل معنا حين كنتُ في المكتب ذات يوم مع وزير الدفاع، فقال لي: «جاي، هل لديك في الفريق رجل يدعى واريك؟». فرددتُ بالإيجاب. فقال:»يجب أن أطلب منك إقالته». أجبته: «لا أريد أن أقيله، إنه قيّم للغاية». لكنه قال: «وردني هذا الطلب من مستوى أرفع من أن أستطيع رفضه، ويجب أن أطلب منك أن تُقيل السيّد واريك». يُذكَر أن الأشخاص الأرفع مقاماً من دونالد رامسفيلد في هرميّة واشنطن قلّة، فاستنتجتُ أن نائب الرئيس ديك تشيني هو من أصدر الأمر. إذ انتقد واريك بصراحة حركة الديموقراطية العراقية، وكانت وزارة الخارجية قد عيَّنته في منصب كبير «مراقبي» المسؤولين العراقيين.

وروى انتفاض قنبر، رئيس مكتب المؤتمر الوطني العراقي في واشنطن حدثاً آخر أظهَر انعدام شعبية واريك في مجلة The New Republic (الجمهورية الجديدة) في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقع الحادث خلال تجمّع للديموقراطيين العراقيين في شهر كانون الأول/ديسمبر الفائت. وقف واريك مع العميل في الـ«سي.آي.إي.» بن ميلر في مدخل قاعة الاجتماع وحاول حقاً منع انتفاض من الدخول قائلاً: «لا يمكنك الدخول، وسأطلب من الحرس مرافقتك إلى الخارج».

ظهرَت بالتالي صراعات بين الوكالات الرسمية الأميركية تتعلّق ببرنامج «مستقبل العراق» - وتمحور أحدها حول ما إذا كان يجب مساندة المؤتمر الوطني العراقي أم لا. وسُئل غارنر ما إذا كان الجلبي قد أوشك على تشكيل حكومة في العراق بعد إزاحة صدّام. فأجاب: «للجلبي أصدقاؤه الشخصيون في وزارة الدفاع الأميركية، لكن رامسفيلد ليس منهم». ودعم غارنر ذلك بقوله إنه فيما كان

في مقرّه في مدينة الكويت قبل توجّهه إلى بغداد، قرأ مقالةً استُشهد فيها بأقوال رامسفيلد التالية: «الجلبي مرشّح، لكنه ليس أحد مرشّحيّ»، أي أن رامسفيلد لم يدعم المؤتمر الوطني العراقي.

من جهةٍ أخرى، أشاد دوغ فيث بالجلبي حين اجتمع بغارنر قبل مغادرته إلى منطقة الخليج. فوصفَه بالمتعاون مع الولايات المتّحدة وبالحَسَن الاطّلاع على الديموقراطية. وكان فيث قلقاً بشأن القيادة المستقبلية في العراق لكنه قال إنه سيثق بمرشّحي المؤتمر الوطني العراقي، لأنهم ذوو ثقافة وخبرة عاليتين في ميدان الديموقراطية ويتمتّعون بالقدرة الضرورية لتشكيل حكومة مقبولة.

استمرّ صدّام بتجاهل قرارات الأمم المتّحدة، واستمرّ المحافظون الجدد بالتأكيد على خطورة الديكتاتور العراقي بالنسبة إلى أميركا. وقد وقع صدّام في شرَكهم حين رفض إدراك مدى خطورة الوضع واستمرّ في إعاقة مفتّشي الأسلحة التابعين للأمم المتّحدة الذين أرسلَهم هانس بليكس، رئيس لجنة الأمم المتّحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش (UNMOVIC). فبات المجال مفتوحاً أمام جورج و. بوش ليقوم بما تاق إلى القيام به منذ ١١ أيلول/سبتمبر - أي فرض تغيير النظام في العراق.

دخلت الدبّابات الأميركية وسيطرَت على العراق بسرعةٍ فاقت توقّعات الجنرالات. وأُسقِطَت تماثيل صدّام الضخمة التي طالما هيمنَت على القرى والمدن العراقية كأوراق خريف في مهبّ الريح، فيما فكّك العراقيون وجنود الائتلاف المتحمّسون صور الديكتاتور المنقوشة تلك؛ ذلك الديكتاتور الذي بات عاجزاً حينها. وبعد أقلّ من ثلاثة أسابيع على بداية الهجوم الجويّ على بغداد، أُعلِنَ عن

نهاية حكم صدّام الذي دام أربعاً وعشرين سنة، وذلك في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ومع تطوُّر الأحداث، تبيَّن أنه لم يكن لاستراتيجية حرب العراق التي وضعتها واشنطن والتي بلغت تكلفتها مليار دولار ودُعيَت «عملية الحريّة العراقية» خطة تطبيع لفترة ما بعد الحرب، على الرغم من تجنيد الأدمغة السياسية والعسكرية الأعظم في القوّة العظمى الوحيدة في العالم.

بعد اضمحلال جيش صدّام في وجه الهجوم الأميركي الضاري، تفشّى النهب متسبّباً بخراب يفوق التصوّر في كل أنحاء العراق. وكان عدم توقّع هذا السيناريو أو الحؤول دون حصوله من أخطاء أميركا الأساسية في هذه الحرب. فقد تفشّى التمرّد على القانون، وأصبح أكثر تطرُّفاً بعد سنوات من القمع. فبدا الأميركيون ضعفاء وعاجزين عن السيطرة على الوضع. وقد نُهبت المعروضات التي لا تُقدّر بثمن من المتحف الوطني العراقي في بغداد وأُحرِقَت مبانٍ أو باتت هياكلها غير آمنة فتوجّب هدمها، وسُرقَت مستشفيات ومدارس ومصانع وبيوت. ودُمِّرتَ سبع عشرة وزارة من أصل ثلاث وعشرين في بغداد تدميراً كاملاً. كما انقطعت الاتّصالات والتيّار الكهربائي. وفي ١٧ نيسان/أبريل، اجتمع غارنر بالجنرال تومي فرانكس في قطر وسأله السفر إلى بغداد للاجتماع بالقادة العسكريين على الأرض في بغداد للمساعدة في عملية التطهير الطارئة من بقايا جيش العدو وإعادة فرض القانون والأمن.

لم يلبث المتمرّدون أن استغلّوا النقص في الجنود والمشكلة الأمنية. فأصبحت الدوريات الأميركية أهدافاً سهلة على الطرق المُقفرة، خصوصاً أن المسلحين عرفوا أن تلك الدوريات لا تضمّ سوى بضعة جنود - قد تتألف الدورية من سيارتيّ «جيب» غير مصفّحتين من

طراز «هامفي» مع خمسة جنود في كل سيارة. وجعل ذلك من القوات الأميركية وجنود الائتلاف أهدافاً يَسهُل على المسلحين مهاجمتها، ليتلاشوا بعدها في منطقتهم المألوفة من دون أن يتركوا أي أثر. كما أن تمشيط كل الطرقات في العراق مستحيل. ولا تستطيع الدوريات القيام بالكثير لتفادي القنابل المزروعة على الطرقات وقاذفات الصواريخ السوفياتية الصنع من طراز «أر.بي.جي. ـ ٧»؛ تلك القاذفات التي اكتشف المتمرّدون نجاحها الفائق في تفجير سيارات «جيب» الـ«هامفي» وشاحنات الإمدادات الأميركية.

من الواضح أن غارنر كان في مأزق. فراح يتساءل: «هل يستطيع العسكريون القيام بعملٍ أفضل من الذي سبق أن بدأنا به؟». كانت البلاد بأسرها لتتمتّع بحالٍ أفضل بوجود مزيد من الجنود، مع أن البعض اعتقد أن العدد كان كافياً بوجودِ فرقةٍ عسكرية واحدة وجزء من فوج مدرّعات وقِطع من الفرقة المُجوقَلة الـ٨٢، إضافةً إلى مشاة البحرية الأميركية الذين كانوا لا يزالون منتشرين هناك في تلك الفترة.

يوم وصول غارنر إلى بغداد، اتّصل به رامسفيلد ليبلغه أن الرئيس عيَّن بول بريمر موفداً خاصّاً له إلى بغداد. يقول غارنر: «التقيت بريمر في العاشر من آذار/ مارس وأطلعته على كل الخطط التي وضعناها للمباشرة بعملية سياسية جديدة. واقتضت إحداها تشكيل مجموعة قيادية ضمَّت طالباني والبارزاني (زعيمي الحزبين الكرديين الرئيسين) والجلبي والدكتور إياد علاّوي (زعيمي معارضة صدّام) ومحمّد باقر الحكيم (زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) وعدنان باجه جي[٦]. أضِف إلى هؤلاء، مسيحياً وسنّياً وشيعياً معتدلاً. كما فكّرنا باتّخاذ التدابير اللازمة لجمع ثلاثمائة إلى أربعمائة عراقيّ، نعيِّن

منهم فريق عمل ثم نبدأ معهم بكتابة مسودَّة دستور ونختار نوع الحكومة التي يريدونها. وقد نوقشت تلك الأفكار مع كلٍّ من كولن باول ورامسفيلد».

لدى وصول غارنر إلى بغداد، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم يحصل أي اتّصال بأعضاء الحكومة العراقية، على ما يبدو، لأنهم كانوا جميعاً قد اختفوا مع رجال الشرطة. وكانت الاتّصالات معطّلة بشكل عام، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي والماء. أخيراً، بدأ مستشارو جهاز الشرطة والقطاعات المدنية الأخرى بالوصول من الولايات المتّحدة إلى العراق خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، مع أسابيع عدّة من التأخير. كما أتوا من دون أي عناوين أو أرقام هاتف لعراقيين كان يجب أن يتّصلوا بهم في الوزارات المناسبة. لذا، اضطر أحد المستشارين الأميركيين إلى الخروج إلى الشارع ليسأل ما إذا كان بوسع أحدهم التعرّف إلى صور الأشخاص الظاهرة على نشراتهم الإعلانية وتحديد أمكنتهم. إذاً، لم يكن الوضع منظَّماً، بل اتَّسم بالفوضى.

في الواقع، كان غارنر قد تنبّأ بهذا السيناريو فاقترح أن تُنفَق الأموال المخصَّصة لجهود ما بعد الحرب في إطار عقودٍ لقطاعيْ الشرطة والعدل. وكان بوسع وزارتي الخارجية والعدل استخدام رجال شرطة ومستشارين قانونيين وتحضيرهم للتوجّه مباشرةً إلى العراق ما إن يصل الأميركيون. لسوء الحظ، لم توزَّع الأموال في الوقت المناسب، ولم توَقَّع العقود، لذا اضطر البعض إلى الانتظار حتى منتصف شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ قبل التمكّن من التوجُّه إلى بغداد. وتضمَّن ذلك عقود المساعدات الأميركية ووزارة الخارجية المتعلّقة باختصاصيي التعليم والزراعة والبُنى التحتية وإعادة الإعمار.

من المشاكل الأخرى التي واجهها غارنر عدم توزيع قوات عسكرية كافية لمواكبة الفريقين الوزاري والحكومي في جولاتهما على مكاتب مختلف الوزارات. إذ لم يستطيعوا نقل الناس في أرجاء بغداد إلا بوجود سيارة «جيب» مسلَّحة من طراز «هامفي» أمام كل سيّارة مدنية وخلفها. ولما كان يجب نقل ستين إلى مائة مستشار يومياً، شكّل ذلك مطلباً أمنياً كبيراً، لكنه كان ضرورياً لإعادة النهوض بالحكومة في المستقبل العاجل.

صحيحٌ أن وزارة الدفاع الأميركية تولَّت أمر العناية بالشؤون العراقية، إلا أن عدداً كبيراً من المُشرفين على البرنامج كان من وزارة الخارجية، وكان بعضهم مناوئاً قوياً لـ«قانون تحرير العراق». وكان توم واريك من هؤلاء، ونجح في تأمين منصبٍ له في سلطة الائتلاف الموقتة، بعدما صُرف من مشروع «مستقبل العراق». وكان واريك مسؤولاً عن تغيير وضع الولايات المتّحدة في العراق من قوة تحرير إلى قوة احتلال.

ادَّعى مستشارو الجلبي أن الـ«سي.آي.إي.» أنفقت مائتي مليون دولار للتمهيد لاحتلال جنوب العراق قبل بضعة أشهر من اندلاع الحرب. فنُقلت شخصيات عراقية معروفة كثيرة جواً إلى مدينة النّجف المقدَّسة، استباقاً للثورة على النظام. لكن حين وصلت القوات الأميركية إلى الأراضي العراقية، لم يحصل أي شيء من هذا القبيل. وفشلت الهواتف المحمولة والأكياس المليئة بالدولارات الأميركية التي وُزِّعَت على زعماء القبائل، تشجيعاً لتنفيذ أمر أميركا، في تحقيق النتيجة المرجوّة.

كان عبد المجيد الخوئي، رجل الدين الشيعي المعتدل البالغ من العمر

أربعين سنة والذي عاش في شمال لندن، من تلك الشخصيّات التي وصلت إلى النجف في أوائل نيسان/أبريل. وقد سافر إلى النجَف على متن طائرة عسكرية بريطانية، وبعد اثنتي عشرة سنة قضاها في المنفى، ترك الانطباع الأولي، لدى وصوله، أثراً في نفسه إذ صعقَه الفقر الذي شهده - نتيجة سنوات طويلة من القمع والعقوبات والحرب الجارية. وبعد فترة قصيرة من وصوله، زار الخوئي مسجد الإمام علي الكبير ذا القبّة الذهبية، فأقلقه مسلّحون بدا أنهم يتّجهون نحوه. واستخدم هاتف «ثريّا» النقّال الذي زوّدته به الـ«سي.آي.إي.» طلباً للمساعدة حين حاصرته العصابة الغاضبة. فقُتل في هجوم مسعور بالسكاكين والسيوف قبل أن يتمكن من المساعدة في إعادة بناء العراق. وهكذا، مات الرجل الذي اعتمدت عليه أميركا للتأثير في الشيعة في جنوب العراق، وتشوّهت سمعتها كدولة تحمي مناصريها.

ظهر بول بريمر على الساحة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأُشيعَ أن غارنر طُرد بسبب خلاف بين وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين. لكن لدى عودته إلى واشنطن، نفى ذلك، قائلاً إنه لطالما اعتبر أن عمله في العراق لن يدوم أكثر من بضعة أشهر وأن مهمّته تكمن، كما قال، «في تشكيل فريقٍ ونقله إلى هناك لتسليمه إلى شخص عيّنه الرئيس، وهذا ما حصل». وكان هذا تصريحاً لإنقاذ ماء الوجه. إذ إن العنف والفوضى اللذين كان يجب التحسب لهما، قضيا في غضون أيام، على أشهر من الجهود أمضاها وفريقه في التحضير لمواجهة الوضع ما بعد الحرب.

تمثّلت خطّة بول بريمر في الحدّ من سلطة الحكومة الموقّتة وفرض القانون الأميركي على البلاد. وقضى أحد القوانين التي وقّعها، بمنح

أعضاء لجنة الاقتراع السبعة في اللجنة الانتخابية العراقية المستقلّة السلطة اللازمة لحرمان أي حزب سياسي أو مرشَّح من حق المشاركة في الانتخابات المستقبلية.

الدكتور إياد علاّوي، رئيس الحكومة الموقّتة الأولى، وجد صعوبةً في نقض بعض قرارات بريمر. فحين حاول تعيين الدكتور قاسم داود، وهو من الأوساط المقرَّبة له، مستشاراً للأمن القومي، وجد أن بريمر سبق أن عيَّن الدكتور موفق الربيعي في هذا المنصب لولايةٍ مدّتها خمس سنوات وعيَّن داود وزيراً للأمن. ونصَّب بريمر مفتّشين عامّين في كل الوزارات لولايات مدّتها خمس سنوات. ونظَّم الاتّصالات والإذاعات العامّة وسوق السندات المالية. وفي مؤتمر عُقد في مدريد ـ إسبانيا، تمحوَر حول دور القطاع الخاص في تنمية العراق الجديد، وصفت سلطة الائتلاف الموقّتة العراق بـ«المكان ذي الجاذبية الاستثنائية للعمل في الشرق الأوسط». وبعد إيجاز الفوائد، وصفت البلد الغنيّ بالنفط «بأنه يتعافى بسرعة من آثار الحرب وعقود من النقص في الاستثمارات» ووعدت «بإطلاق الإمكانات في أسواق البلد التي أصبحت حرّة حديثاً، بعد التعافي الكامل». وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وُقِّعت قوانين جديدة مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سمحت للمستثمرين الأجانب بامتلاك كل المؤسّسات تقريباً في جميع القطاعات بصرف النظر عن الموارد الطبيعية. «يمكن تحويل كامل الأرباح والحصص والفوائد والجُعالات، ولا يمكن شراء الأرض لكن يمكن تأجيرها لحوالى أربعين سنة»(٧). ودفاعاً عن سياساته، قال بريمر إن هذه القرارات ضرورية لإحياء الإصلاحات الديموقراطية قبل تسليم السيادة الكاملة إلى حكومةٍ عراقية. وقد وصفت سلطة الائتلاف الموقّتة القرارات المتعدّدة التي اتُّخذَت بـ«التعليمات أو التوجيهات المُلزمة للشعب العراقي».

يشعر بيروقراطيون كثيرون في كلٍ من وزارة الخارجية الأميركية والـ«سي.آي.إي.» أنهم ربحوا المعركة ضدّ المحافظين الجدد. لكن في الواقع، لم يُقهَر هؤلاء الأخيرون بل هُذِّبوا. إذ حملتهم المقاومة العسكرية غير المُتوقَّعة في العراق على التراجع لإعادة النظر في بعض المُلابسات العملية لفلسفتهم المثالية. لكنهم لم يتخلّوا عن حملتهم لإيصال الديموقراطية إلى الشرق الأوسط، حتى لو اضطروا إلى اللجوء إلى القوّة، لأنهم لا يزالون يؤمنون أن هذه الاستراتيجية هي الأفضل على المدى الطويل لضمان مستقبل أميركا.

تفشّى الفساد وسوء إدارة الشؤون العراقية في الفترة الفاصلة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وحزيران/يونيو ٢٠٠٤. واضمحلّت مليارات الدولارات التي وُزِّعَت بهدف وضع العراق على طريق التطبيع. فعلا احتجاج دوليّ عنيف على منح عقود إعادة الإعمار المُربحة للذين ساعدت شركاتهم في تمويل حملة انتخاب جورج بوش في العام ٢٠٠٠. وكانت «هاليبورتون إنيرجي سيرفيسز»، المجموعة الأميركية التي قدَّمت الخدمات النفطية والتي اتّخذت مقرّاً لها في تكساس من تلك الشركات. ومُنحَت هي وشركتها الفرعية «كيلوغ، براون وروت» (ك.ب.ر.) عقداً حكومياً بقيمة ملياري دولار. يُذكَر أن شركة «هاليبورتون» منحت الحزب الجمهوري مبالغ مالية طائلة، وكان ديك تشيني نفسه مدير الشركة التنفيذيّ السابق.

تولّى الـ«أف. بي. أي.» التحقيق في مسألة ما إذا كانت وزارة الدفاع الأميركية قد أساءت التصرّف بمنحها عقوداً من دون إجراء مناقصات لشركات أميركية كـ«هاليبورتون» التي اتُّهمَت أيضاً بتحميل المُكلَّفين ضرائب إضافية بقيمة ستين مليون دولار أميركي، ثمناً للوقود في العراق. كما تساءلت عناصرها إذا ما كانت إدارة

بوش قد اعتمدت المحسوبيّة مع ديك تشيني، نائب رئيس الشركة السابق؛ الأمر الذي قد يُعتبَر عملاً جرمياً. وخلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استجوب عملاء الـ«أف.بي.أي» السيّدة بوناتين («باني») غرينهاوس، المسؤولة عن إجراء العقود في فيلق الهندسة في الجيش. وكانت هذه الأخيرة قد أقرّت علناً في نهاية عطلة الأسبوع الفائتة، أن وكالتها منحت بغير وجه حقّ شركة «ك.ب.ر.» عقداً من دون مناقصة بقيمة مليار دولار كجزء من الجهود المبذولة لإعادة إعمار العراق. وقال ستيفن كون، محامي «غرينهاوس»، إن تحقيقات الـ«أف.بي.أي.» هذه يجب أن ترمّم ثقة الناس، مطالباً وزارة الدفاع الأميركية بحماية موكّلته. وجمع عملاء الـ«أف.بي.أي.» وثائق من مكاتب الجيش في تكساس وأمكنة أخرى ليدرسوا طريقة حصول «هاليبورتون» على العقد وسبب حصولها عليه. وعلى الرغم من السماح لفيلق الهندسة في الجيش بإنفاق حوالى سبعة مليارت دولار لترميم المنشآت النفطية، لم يتجاوز المال الذي أُنفق على ذلك ثلث المبلغ.

استنتجت تحقيقات الـ«أف.بي.أي.» أن الفساد كان واسع النطاق وأشارت إلى عمولات تُدفَع في حسابات مصرفية أجنبية، وخارج الأراضي الأميركية. فقد أصبح الفساد نمط حياة في دولة العراق الجديد الناهضة. وأُنفقت ثمانية مليارات دولار من دون حسابات دقيقة حين تمّت الموافقة على عقود لإعادة بناء البُنى التحتية بأكثر من التكلفة الفعلية بمائة مرة. وسُجِّل ثمانية آلاف اسم لتولي الأمن في وزارات مختلفة في بغداد، لكن كان ٦٠٢ منها فحسب لموظّفين فعليين يتقاضون رواتب. أما الأسماء الأخرى على اللائحة فكانت لموظّفين وهميين. وكانت التكلفة الظاهرية لتدريب رجال الشرطة في البلدان المجاورة مثالاً واضحاً آخر على سوء الإدارة

المالية. إذ قُدِّرَت تكلفة تدريب كل شرطيّ في الأردن بأربعين ألف دولار أميركي. وهذا يتجاوز تكلفة إرسال طالب لمتابعة دراسات عليا على مدى سنة في إحدى الجامعات الراقية. ويلمح ذلك إلى دفع عمولات زادت من تكلفة التدريب الرسمية زيادة كبيرة.

إن مواقف السيارات حول «المنطقة الخضراء» في وسط بغداد ـ المُشتملة على القيادة العامة للقوات الأميركية والسفارة الأميركية ـ تحوّلت إلى مكتب توظيف معروف، يختلط فيه الأفراد أو التجّار الصغار مع المقاولين ليجدوا عملاً أو يكسبوا عقداً لقاء مال. واستناداً إلى فرانكلين ويليس، المسؤول السابق في سلطة الائتلاف الموقّتة، دُفعَت مبالغ مالية طائلة لمقاولين عراقيين من خلف شاحنات صغيرة، في مشاهد تذكِّر بالغرب الأميركي الضاري. وخلال تحدّث ويليس في جلسةٍ لمجلس الشيوخ في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، دعا ديموقراطيو المجلس إلى عقدها، أظهر صوراً له ولمسؤولين أميركيين آخرين وهم يحملون رُزماً مالية من فئة المائة دولار، بلغ مجموعها مِليوني دولار وغُلِّفَت بالبلاستيك، دفعها لشركة كاستر باتلز المتعهّدة للأمن. وقال ويليس: «طلبنا منهم أن يأتوا ويحضروا كيساً»، مضيفاً أن «اجتماع المسؤولين غير المتمتِّعين بخبرة والخوف من اتّخاذ القرارات وانعدام الاتّصالات والحدّ الأدنى من الأمن والمصارف وتوافر المال الكثير المُعدّ للإنفاق، كل ذلك أدّى إلى الفوضى». ودفاعاً عن ويليس، قال بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف الموقّتة، إن افتراض «إمكانية تطبيق إجراءات وضع الموازنة والمحاسبة على الطريقة الغربية بشكلٍ فوريّ وكامل في خضمّ الحرب» كان خاطئاً.

استناداً إلى موقع كاستر باتلز على شبكة الإنترنت: «تريد كاستر

باتلز» أن يفهم زبائنها مخاطر العمل في بيئات صعبة. وتوفّر الشركة خدمات أمنية واستشارات في ميدان إدارة المخاطر وخدمات أخرى... وقد قدَّمت خدمات أمنية لشركات ووكالات حكومية مشاركة في جهود إعادة الإعمار في العراق»(٨). ويبدو أن سلطة الائتلاف الموقّتة كانت تجازف مادّياً باستخدامها الشركة التي اتخذت مقراً لها في فيرجينيا، إذ اتُّهمت في دعوى قضائية بسلب سلطة الائتلاف الموقّتة، بالاحتيال، عشرات الملايين من الدولارات خلال عملها في العراق. وأظهر فرانك ويليس الذي قدّم مرةً جديدة أدلّة تتعلّق بتهم بالفساد، صوراً لمقاولين عسكريين يتسلّمون مليوني دولار بأوراق نقدية من فئة المائة دولار، مغلَّفة بأوراق منكمشة. وأعطى براتاب شاترجي، مدير الشركة المراقبة للمسؤولية المالية المعروفة بـ«كورب ووتش»، بعض الأمثلة عن احتيال شركة «كاستر باتلز» المزعوم: «دفعوا ٩٥,٠٠٠ دولاراً ثمن منصّة طوافات كان يُفترَض بهم أن يبنوها في الموصل، لكنهم أعدّوا فاتورة بـ١٥٧,٠٠٠ دولار لقاءها. وقد ترك مايك باتلز الشارد الذهن ورقة تفصّل إعداد فاتورة بـ٩,٨ مليون دولار فيما أُنفق ٣,٤٧ مليون دولار». وكان جوّالان سابقان في الجيش الأميركي قد أسّسا الشركة في العام ٢٠٠١؛ وهما سكوت كاستر الذي حاول تجنيد مرتزقة للعمل في أفغانستان ومايكل باتلز الذي فشل في محاولته الترشّح لعضوية الكونغرس ضد بات كينيدي في العام ٢٠٠٢.

في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، قبل أحد عشر شهراً تقريباً من بداية تحقيقات وزارة الدفاع الأميركية في اتهامات أشارت إلى أن جنود الائتلاف نهبوا منازل وأساءوا استخدام سلطاتهم لدى تفتيشهم منازل عراقية أو مدنيين على الحواجز، التقيت بقائد القوات الأميركية في العراق، الجنرال ريكاردو سانشيز. أخبرته أن المدنيين

يتّهمون جنوداً بسرقة مقتنياتهم الثمينة من مال ومجوهرات. فهزَّ الجنرال سانشيز المُحاط بحرسه، رأسه غير مصدّق أذنيه. لكن في بيان صادر عن قيادة التحقيق في الجرائم في الجيش، في واشنطن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، اعترفوا أنهم كانوا يحقّقون في ما لا يقل عن ٢٤ قضيّة– ١٨ سرقة وستّ قضايا اعتداء على مدنيين عراقيين خلال غارات ودوريات وعمليات تفتيش منازل خلال الأشهر الخمسة عشر السابقة. وشكّلت هذه السرقات الحقيرة والدنيئة شرارة أشعلت غضب العراقيين.

إذا كان لأميركا أي نوايا جدّية بالانسحاب في المستقبل القريب، فلِمَ احتلّت قواتها أحد قصور صدّام الأفخم، أي القصر الرئاسي، ووسَّعت أراضيه لتتجاوز حدوده أسوار مباني الديكتاتور الأصلية؟ أثار هذا السلوك التوسّعي الرمزيّ الاستياء المحليّ. كما أن الأمر الذي ضاهاه أهمية بالنسبة إلى سكّان بغداد المعتمدين على السيارات في تنقلاتهم، تمثّل في إحباطهم الناتج من ازدحام السير كثير الالتواء حول ما أصبح السفارة الأميركية الأضخم في العالم، المتضمّنة مركزاً للـ«سي.أي.إي» يستخدم خمسمائة عميل (وهو أيضاً الأضخم من نوعه في العالم).

يبدو أن جورج و. بوش تأثر تماماً حين سمع بضخامة السفارة الأميركية في بغداد، ولا شك أن اتخاذها مقرّاً لها في أحد قصور صدّام الأروع لم يذهب سدىً بالنسبة إليه. فهذا المكان يتصف بمناظر رائعة تطلّ على نهر دجلة وتمتدّ على مساحة أكثر من ٥٠٠ أكر. ولا شكّ أنه العقار الأثمن الذي امتلكته الحكومة الأميركية أبداً على أرضٍ أجنبية. وكان المشهد غريباً ولا يزال كذلك الآن. إذ يمكن رؤية أميركيين يرتدون بزّات مموَّهة وينتعلون جزماً مغبَّرة

يسيرون على الأرضيات الرخامية المُستوردة، ويتجوّلون في قاعات مرتفعة السقف محدّقين إلى ثريّات لا متناهية من الكريستال. وقد حاولوا أن يعرّبوا الجُمل العربية المُزخرَفة باللون الذهبي على الجدران الرخامية- والواقع أن تلك كانت أبياتاً من قصيدة لصدّام. وركّزوا أسرّتهم العسكرية في الغرف المزخرفة على الطريقة الإيطالية التي أعدّها صدّام للشخصيات البالغة الأهمية، وحلقوا ذقونهم فوق مغاسل رخامية مزدانة بحنفيات ذهبية.

انهارت البنية التحتية العراقية تقريباً منذ الإطاحة بصدّام. وأخبرني صديق لي من مدينة الصدر، وهي إحدى ضواحي بغداد الشعبية والمعروفة ذات الأكثرية الشيعية، أنه غالباً ما يجتمع مع جيرانه لمناقشة ظروف حياتهم المُتدهورة. فهم يقيمون في مبانٍ متداعية تنقطع الكهرباء فيها لساعات يومياً، معرَّضين للاختناق تحت حرارة تبلغ ١٤٠ درجة. كما أن المياه تأتي وتنقطع من دون إمكانية التعويل عليها. وتأثرت أوضاع العَمالة سلباً من الوضع أيضاً. إذ تشير الأرقام الحديثة التي أصدرتها وزارات التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية مجتمعةً، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، إلى أن معدّل البطالة في صفوف من تتجاوز سنّهم الـ١٥ سنة ارتفع ليبلغ ٢٨,١٪ للجنسين، أي بمعدّل ٣٠,٢٪ للرجال و١٦٪ للنساء. وحدَّدت الإحصاءات التي جمعتها منظَّمة العمل الدولية الرقم بين ربع وثلث الأشخاص في سنّ العمل. وعلى الرغم من عدم إجراء إحصاءات تتعلّق بالعَمالة خلال فترة حكم صدّام، كان لكل شخصٍ قادر على العمل وظيفة، وإن كانت ضئيلة المردود.

تستحقّ الولايات المتحدّة التقدير لإطاحتها بالنظام العراقي، ولا بد من التسليم بفضل الرئيس جورج و. بوش في الإصرار على إجراء

الانتخابات الأولى في الحقبة الجديدة، في الوقت المحدَّد والمُقرَّر. لكن الملايين في البلاد يعيشون الآن في مناخ من الرعب والخوف الخارج عن السيطرة. فالهجمات الإرهابية اليومية التي تُشنّ في العراق منَسَّقة تنسيقاً جيّداً، ومساهمة البعثيين وضباط النظام السابق في تلك الهجمات كبيرة.

مهما كان مدى وحشية نظام صدّام وإجرامه، انعدمت الجرائم في ظلّ حكمه الحديديّ - إذ لم تُرتَكب سرقات ولا عمليات اغتصاب أو جرائم قتل. إلاّ أن المكان الذي ينعدم فيه القانون والذي يتجسّد في بغداد الآن، يُقلق الشعب العراقي ويُضعف الجهود التي تبذلها أميركا لإثبات أن الحياة أفضل في ظلّ الديموقراطية. «في حقبة صدّام - ولا أقول هنا أنني أسانده- كانت زوجتي تستطيع العودة إلى البيت سيراً على الأقدام في أية ساعة من النهار أو الليل وكنت أعرف أنها بأمان. أما الآن، فعليّ أن أرافقها حتى إلى السوق لشراء الطعام، لأن احتمال اختطافها أو حصول الأسوأ من ذلك يقلقني. وقد حصل ذلك مع نساء وفتيات في حيِّنا في مناسبات عدّة». هذا ما قاله علي رِباط، البغداديّ البالغ من العمر ثلاثين سنة والذي ينتمي إلى عائلة سنّية عريقة. ففيما كان الأميركيون مهتمّين بالسياسات العليا، أهملوا ناحية ازدياد حياة عراقيين كثر صعوبةً في ظلّ إدارتهم؛ ويعود ذلك جزئياً إلى عيشهم في عزلة في المنطقة الخضراء.

وصف بريمر الخطة الموضوعة لفترة ما بعد الحرب «بأنها أخطأت في تصوّر ما قد يحصل بعد إزاحة صدّام، وركّزت على التحضير للمساعدات الإنسانية ومشاكل اللاجئين الواسعة الانتشار بدلاً من الحرب التمرّدية اللعينة التي تشنّها على الأقل أربع زُمر مدجّجة

بالأسلحة». وشجّعت تعليقات بريمر جنرالات متقاعدين على التعبير عن قلقهم بشأن قوّة الجنود. وكان رئيس هيئة الأركان في الجيش، الجنرال إيريك ك. شينشيكي، قد أعرب قبل الحرب عن اعتقاده بأن خطة الاجتياح تفتقر إلى طاقة بشرية كافية، فانتقده مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية على كلامه هذا.

بعد نقل السلطة السياسية من أيدي سلطة الائتلاف الموقّتة إلى مجلس الحكم الموقّت في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، لم يلبث بريمر أن اعترف بخيبة الأمل التي واجهها في العراق. ففي كلمة ألقاها في جامعة «دوباو» في إنديانا، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قال إنه غالباً ما أثار مع الإدارة مسألة عدد الجنود غير الكافي وصعوبة احتواء العنف عقب تحرير البلاد من صدّام. وشعر أنه لو كان أكثر إصراراً حين رُفضَت نصيحته بازدراء، لاختلف الوضع في العراق اليوم. وخلال توسّعه في بحث تلك الفكرة في مؤتمر لشركات التأمين في «وايت سولفور سبرينغز»، في غرب فيرجينيا، في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قال إن «نهباً مروِّعاً» كان يجري على قدمٍ وساق حين وصل لترؤس سلطة الائتلاف الموقّتة بقيادة الولايات المتّحدة، و«إننا دفعنا ثمناً باهظاً لعدم وضع حدٍّ له، لأنه رسّخ جواً من انعدام القانون. لم يكن لدينا قط عدد كافٍ من الجنود على الأرض».

استُدعيَ بريمر إلى واشنطن قبل تنفيذ عددٍ كبير من مشاريعه. وبدا واضحاً أن بلوغ مرحلة إقرار دستور سيتطلّب ثلاث سنوات على الأقل. وبحسب النظرة الأميركية، ستختار سلطة الائتلاف الموقّتة المرشّحين الذين سيضعون الدستور. فأعرب آية الله علي السيستاني، الزعيم الروحيّ الشيعيّ عن استيائه من طول المدّة المطروحة لبلوغ

هذه المرحلة وقال إنه من غير المقبول أن يعدّ ممثلون غير مُنتَخَبين الدستور. واستدعى انفجار غضبه تدّخل الأخضر الإبراهيمي، الموفد الخاص لأمين عام هيئة الأمم المتّحدة إلى العراق ودفع واشنطن إلى زيادة السيطرة لتهدئة الجوّ الغاضب. في النهاية، وافق السيستاني على إجراءِ الانتخابات بعد فترة تحضير معقولة، فيما أصرّ على ألا تتحكّم الحكومة غير المُنتخَبَة التي تليها بمستقبل الدولة العراقية.

قبل أن يخدم في بغداد، تمثّل أحد الهموم الرئيسة للسير جيريمي غرينستوك، ممثّل بريطانيا الخاص في العراق بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، في إقناع سُنَّة العراق بلعب دورٍ أيضاً في عراق المستقبل. وبعد تشاوره مع بريمر في بغداد قبل رحيله، عُقد اجتماع آخر في واشنطن، انضمّ فيه كولن باول ووزير الخارجية البريطاني جاك سترو إلى السير جيريمي، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لمناقشة الخطوات التي يجب اتّخاذها للتخفيف من حدّة تصاعد العنف ولتهدئة السُنَّة وتشجيعهم على المشاركة في العملية السياسية.

أُتيحَت لي فرصة التحدّث إلى السير جيريمي غرينستوك في مكتب وزارة الخارجية والكومنولث في لندن عن مهمّته الوشيكة في بغداد، قبل بضعة أيام من سفره إليها بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ المشؤوم. وكان ذاهباً بصفته ممثّل بريطانيا الخاص لمساعدة «الأميركيين في الجوّ العاصف ولإسداء نصائح مستقلّة»، حسب تعبيره الدبلوماسيّ. وتحدّث عن أهمية تطوير عملية سياسية تضع حداً للاحتلال بأسرع وقت ممكن وتوكل إلى العراقيين مهمّة الاهتمام بشؤونهم. فقد أدرك غرينستوك المطّلع على تعقيدات المنطقة ولغتها وثقافتها، أن اعتماد مقاربة مختلفة كان ضرورياً لمعالجة المشكلة.

بعكس السفير السابق بريمر، كان السير جيريمي غرينستوك مجهَّزاً أفضل تجهيز لمعالجة المشاكل الناجمة عن وجود قوة احتلال في المنطقة. وفي مقالة في مجلّة «الإيكونوميست» The Economist في السادس من أيار/مايو ٢٠٠٤، أوجز رؤيته التغييرية كما يلي: «إعادة السلطة إلى أيدي العراقيين بأسرع وقتٍ منطقيّ ممكن؛ لا لصدّام أو لأشباه صدّام في الحكومة؛ لا توتّر غير قابل للحلّ بين الطوائف؛ ترسيخ الحقوق الفردية وحقوق الأقلّيات؛ الحدّ الأدنى من الفساد وانعدام الكفاءة؛ وترميم الخدمات». وتابع قائلاً: «انسجمت المبادئ التي استند إليها بول بريمر في عمله كحاكم في العراق مع الموجز الذي وصفته. وكان لدينا أفكار واضحة عن المراحل التالية وجب تعديلها لمّا ظهرت عقبات غير متوقَّعة، لكن ذلك تمَّ بمهارة. وقد دُعِّمَت بمجموعة كاملة من التحسينات العملية في البنية التحتية العراقية. وبعد بداية متقلبة وبعض الأخطاء المُعترَف بها جزئياً، شعرنا أننا سنتوصّل إلى حلٍّ ما».

ضحك غرينستوك ضحكة صفراء حين قلت له إن سلطة الائتلاف الموقّتة أدارت وسائل الإعلام تماماً كما أدار صدّام حسين وقيادته الثورية صحيفة «الثورة»، الناطقة بلسان نظامه. إذ كانت صحيفة «الصباح» التي أسستها سلطة الائتلاف الموقّتة تنشر صورة بريمر على صفحتها الأولى، تماماً كما كان يفعل صدّام. كما أنهم تبجّحوا بخبر إصلاحهم الأضواء في إحدى الضواحي. وبات ذلك مُضحكاً فيما البلاد غارقة في الظلام بسبب فشل سلطة الائتلاف الموقّتة في إعادة توفير الخدمات الأساسية، كالطاقة الكهربائية.

غادر بريمر العراق نهائياً من دون مظاهر أبَّهة أو تشريفات. فقد اختار الحاكم الأميركي تفادي أي مفاجآت بغيضة كان المتمرّدون

قد وعدوه بها خلال احتفال التسليم الرسمي، وغادر بهدوء قبل يومين من تاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ المُقرَّر. وحضر قلّة من أعضاء مجلس الحكم لوداعه، لأنهم لم يُبلّغوا بتغيير البرنامج. وقبل مغادرته العراق، اجتمع بريمر بأعضاء المجلس وسألهم عن الخطط المستقبلية التي يرتؤونها لبلادهم. وأخبرني لاحقاً أحد الحاضرين أن زميلاً له في المجلس أجاب بلهجة عابثة بعض الشيء: «بعد سياسة التخلّص من صدّام التي اتّبعتموها، سنعمل جاهدين على تطبيق سياسة التخلّص من بريمر!».

قرَّر السير جيريمي أن الحلّ الأفضل يكمن في التفاوض مع كل زعماء القبائل في المركز الرئيس للاضطراب والعنف في العراق، أي المثلّث السنّيّ، في محاولة منه لإقناعهم بوضع أسلحتهم جانباً والمشاركة في العملية السياسية. وكان من المهمّ أيضاً إقناعهم بالسماح بدخول قوات الائتلاف إلى مناطقهم للقيام بأعمال إعادة إعمار البنية التحتية الحيوية، كإصلاح الكهرباء وشبكة الصرف الصحّي والمياه. وكان لإعادة الإعمار فائدة إضافية تتمثّل في استلزامها يداً عاملة، موفِّرةً بذلك المزيد من الأعمال لعشرات الآلاف من الذين باتوا عاطلين عن العمل حين حُلَّ الجيش والشرطة. وباشر السير جيريمي بسلسلة من الاجتماعات مع زعماء قبائل، حضرها شخصياً أو سوّى الخلافات فيها من خلال مندوبيه. وعُقدت بعض الاجتماعات في دولٍ مجاورة كالأردن وسورية، وصولاً إلى المملكة العربية السعودية بغية التواصل مع شيوخ من فروع قبائلهم المتمادية.

وصل الأخضر الإبراهيمي، موفَد كوفي أنان الخاص إلى بغداد الذي وجد نفسه يعمل جنباً إلى جنب مع بريمر، إلى العراق في

شباط/فبراير ٢٠٠٤ للتحقّق من لوجستية ترتيب انتخابات عامّة. ولم يلطّف كلامه حين وصف بول بريمر بالديكتاتور ردّاً على إعلان مجلس الحكم الذي عيّنته الولايات المتّحدة، اختياره الدكتور إياد علاّوي ليكون رئيس الحكومة الجديد. وحين سأله الصحافيون عن الدور الذي لعبه الأميركيون في تشكيل الحكومة الجديدة واختيار الرئيس، أتى ردّ الإبراهيمي جازماً وواضحاً: «يدير السفير بريمر الأمور في العراق. بريمر هو ديكتاتور العراق. فهو يملك المال والتوقيع».

لا بدّ أن سياسة تطهير البلاد من البعث التي اتّبعها بول بريمر هي أمّ كل الكوارث في العراق. فقد كانت البلاد تضمّ أكثر من مليون عضو في حزب البعث حين خسر صدّام حسين السلطة في مواجهة قوات الائتلاف الأميركية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أصدر بريمر تعليمات حظّرت الحزب ومنعت كل أعضائه الرفيعي المستوى من المستويات الأربعة الأعلى في هيكليته، من تولّي أي مركز في الحكومة أو الدولة. وألقيت على عاتق الخراب الناجم عن ذلك في كل أنحاء البلاد مسؤولية الفوضى المُتنامية التي باتت تهزّ استقرار البلاد. بالتالي، فاق عدد البعثيين الذين قُتلوا في شوارع بغداد التصوّر. فخلال السنتين اللتين تلتا الحرب، لم يمرّ يوم لم يُعثَر فيه على عشرات من مناصري حزب صدّام مقتولين، وقد رُميَت جثثهم وكأنها قمامة. وأتى جزء كبير من ذلك نتيجة تسوية حسابات قديمة. إلا أن بريمر ومجلس الائتلاف الموقّت تغاضوا عمّا كان يحدث. وبلغ ذلك ذروته بإنشاء جيش إرهابيّ جديد يدفع الجميع في البلاد ثمنه الآن. وأخبرتني صديقة حميمة لي عن اجتماع حضرته مع بريمر، وكان البعثيون قد اغتالوا والدها فقالت لبريمر: «أعرف من قتل والدي، لمَ لا تفعلون شيئاً بشأنهم أو

تحاكمونهم؟». وقالت إن بريمر أجابها بطريقةٍ أفهمتها أنه شجّعها على الذهاب للتخلّص منهم بنفسها. وحين سألته عن السبب، أجابها: «هل تريدينني أن أذهب وأقتلهم بنفسي؟».

إذا كان تاريخ حزب البعث العراقي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بصدّام الذي شوّهه، فمن الحيويّ أيضاً أن نذكره كحركةٍ سياسية. فعلى الرغم من دعوات القادة السياسيين الشيعة، بمن فيهم أحمد الجلبي، إلى منع حزب البعث السابق من العودة إلى استلام الحكم، قد لا تكون قصّته قد انتهت. وفيما قُتل عدد لا يُعدّ ولا يُحصى من البعثيين الرفيعي الشأن أو اعتُقلوا في العام ٢٠٠٣، عاد عدد كبير من كبار أعضائه الفعّالين والمنظّمين تنظيماً كبيراً إلى الظهور، وقد أثبتت شجاعتهم العسكرية أهميتها البالغة. فظهروا من موقعهم المحاصَر، مستمدّين القوّة من الشعور المعادي للاحتلال، لا سيّما في صفوف السنّة. وانضووا تحت راية المقاتلين الإسلاميين، بمن فيهم مجموعة الزرقاوي التابعة للقاعدة، وشنّوا هجمات ضارية على قوات الائتلاف بقيادة أميركا وقوى الأمن والشرطة العراقيتين. وهم لا يزالون، سياسياً، سالمين من كل أذىً، عاملين في الظلّ كقوّة يُحسَب لها حساب.

الهوامش

(١) كما ذكرت ماري كولفين، Sunday Times (لندن)، في مقابلة مع الكاتب / ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٢) إنتفاض قنبر للكاتب خلال سلسلة من المقابلات أُجريَت في لندن في النصف الأول من العام ٢٠٠٥.

(٣) ريتشارد بيرل، وآخرون، «الفرصة السانحة: استراتيجية جديدة لتوفير أمن المملكة»، معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العالية، «مجموعة دراسات حول استراتيجية إسرائيلية جديدة قبيل العام ٢٠٠٠»، واشنطن العاصمة، ١٩٩٦.

(٤) جاي غارنر، مقابلة في برنامج Frontline، في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

(٥) «التحضير لعراق ما بعد صدّام: الخطط والأفعال»، بحث في منتدى لبرنامج دراسات أمنية قدّمه تشارلز باترسون،العقيد المتقاعد، في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٦) احتلّ الباجه جي منصب وزير الخارجية العراقية وسفير العراق في الأمم المتّحدة قبل تسلّم البعثيين زمام الحكم في العام ١٩٦٨.

(٧) «لِمَ تستثمر في العراق»، من إصدار سلطة الائتلاف الموقّتة، وزارة الخارجية الأميركية، في «المؤتمر حول دور القطاع الخاص في تنمية العراق الجديد»، مدريد، إسبانيا، في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

(٨) راجع www.custerbattls.com

الفصل الرابع

الدناءة الأخلاقية

تقع قرية «أبو غريب» الزراعية الصغيرة على بعد عشرين ميلاً غرب بغداد. وقد استُمدّ اسمها من «شجرة الغرب» التي نَمت بكثرة في مستنقعاتها خلال حكم الأمبراطورية العثمانية. ولا تزال هذه الشجرة الجميلة التي ترمز إلى الحزن تُزرَع في المقابر. لكن منذ العام ٢٠٠٣، أصبح اسم «أبو غريب» مرادفاً لنوع آخر من الحزن والأسى. إذ إن أحد السجون حيث الممارسات الأكثر حقداً في العالم ـ وهو كناية عن مجمّع يمتدّ على مساحة ٣,٥ مليون متر مربّع، يُشرف عليه أربعة وعشرون برج مراقبة مُحصَّناً- يُلقي بظلّه هناك على الحقول وأشجار النخيل والصفصاف المحيطة به.

في هذا السجن، قصّت امرأة عراقية خصلة شعرٍ صغيرة وأرسلتها إلى زعيم قبيلتها، مُرفقةً إياها برسالةٍ تناشده فيها المساعدة: «أنقذنا! ففي رحمنا طفل. إننا نناشدك أن تحرق هذا السجن وتدمّره بسبب

التعذيب الذي نلقاه هنا. فسوء المعاملة هذا ألحق الأذى بكرامتنا كنساء وكعراقيات»[1].

أن تطلب امرأةٌ حامل تعرَّضت للاغتصاب المساعدة من زعيم قبيلة في المجتمع العراقي المحافظ أمرٌ يستلزم شجاعةً كبيرة. فالاحتمال كبير أن يؤدّي عقاب إلحاق «العار» بالعائلة والقبيلة إلى الموت.

إلا أن التماس المساعدة هذا لم يُرسَل من سجن «أبو غريب» خلال فترة حكم صدّام حسين. بل أرسِل في أوائل العام ٢٠٠٤، حين كان تحت إدارة سلطة الائتلاف الموقتة الأميركية . صلاح النصراوي، الكاتب العراقيّ الذي زار السجن في ظلّ نظام صدّام حسين لم يتردد في القول: «أمل كل العراقيين أن يُدمَّر رمز الديكتاتورية والتعذيب تدميراً كاملاً بعد سقوط النظام، فتضمحلّ بزواله كل الذكريات المروِّعة التي يثيرها». لكن رمز الوحشيّة هذا الذي كان أبعد ما يكون عن الزوال، اتّخذ شكلاً غريباً آخر. إذ بات «أبو غريب» الخاضع للسيطرة الأميركية يرمز إلى حقبةٍ جديدة من الهَوان وسوء المعاملة.

ما كان أحدٌ ليصدّق ما جرى لولا سلسلة من الصور الفوتوغرافية المُهينة التي عُرضَت في كل أنحاء العالم. وهي كشفت طبيعة سوء المعاملة ونطاقها ليس في سجن «أبو غريب» فحسب بل أيضاً في عدّة سجون يُديرها الأميركيون والبريطانيون في العراق. وما إن نشرت الصحافة العالمية الصور المروِّعة حتى اضطرّ المسؤولون الأميركيون إلى الاعتراف بأنها لم تكن سوى غيض من فيْض. إذ كُشِف عن أكثر من ألفي صورة مزعجة أخرى، أظهر بعضها نساء يتعرضنَ للاغتصاب أو يُجبَرن على خلع ملابسهنّ. في النهاية،

عُرِضَت هذه الصور التي أبقتها وزارة الدفاع الأميركية طيّ الكتمان، على أعضاء مجلس الشيوخ في جلسةٍ سريّة عُقدَت في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤. ودُعيَ مائة «نائب» إلى الاحتشاد في الصالة رقم س ـ ٤٠٧ في مبنى «الكابيتول» الأميركي لمشاهدة الصور التي سلَّمها مسؤولو وزارة الدفاع الأميركية لمجلس الشيوخ. واستعرضها المُشرِّعون في غرفةٍ مكسوّة بألواحٍ خشبية ومُجرَّدة من النوافذ في الدورِ الرابع؛ تلك الغرفة التي حُظِّرَت فيها الأجهزة الإلكترونية وأحكَم قفلٌ رقميٌّ إغلاق الباب وحرسها شرطيّ من «الكابيتول» من الخارج.

إن محاولة الحصول على رقمٍ دقيق لأعداد الرجال والنساء العراقيين المُحتجَزين وراء جدران سجنٍ «أبو غريب» الإسمنتية الصلبة خلال حكم صدام الوحشيّ تكاد تكون مستحيلة. وتشير التقديرات إلى أن حوالى خمسة عشر ألف سجين حُشِروا دفعةً واحدة في حيِّزٍ صُمِّم أصلاً ليتّسع لـ ٤٦٠٠ سجين. وقد أخضع عناصر «مخابرات» صدّام وفرقة الحرس الجمهوري المميّزة للتعذيب الساديّ والإعدام.

تذكَّر حارسٌ كان يعمل في سجن «أبو غريب» خلال فترة حكم صدّام أن عمليات الإعدام كانت تُنفّذ كل يوم أربعاء، وكان الرئيس نفسه يوقّع أوامر الإعدام. وطُبّقت عقوبات شنيعة أخرى كقطعِ الأذنين، على جنود وضبّاط اعتُقلوا وهم يحاولون الفرار من الخدمة العسكرية. كذلك، قُطعَت ألسنة سجناءٍ سياسيين تجرأوا على التكلّم جهاراً ضدّ النظام. واستناداً إلى تقرير لمنظّمة العفو الدولية صدر في العام ٢٠٠١: «يُخضَع ضحايا التعذيب في العراق إلى مجموعة واسعة من أشكال التعذيب، بما فيها اقتلاع العينين والضرب المُبرَح والصدمات الكهربائية...توفّي بعض الضحايا نتيجةً

لذلك فيما يعاني عدد كبير منهم من إعاقة جسدية ونفسية دائمة».

بنى مقاولون بريطانيون وهولنديون السجن ليحلّ محل السجن الرئيس السابق ـ «باب المعظم» في بغداد. وكان مجلس التخطيط الاقتصادي العراقي قد اتّخذ القرار ببناء سجن جديد أكبر في آذار/مارس ١٩٦٤. وعلى الرغم من أنه لم يُفتتَح رسمياً إلّا في العام ١٩٧٠؛ واستناداً إلى حميد فرج، رئيس لجنة السجناء السياسيين- الذي وصف «أبو غريب» بـ«باستيل العراق» ـ نُقل السجناء السياسيون الأوائل إليه بعد الانقلاب الذي أوصل حزب البعث إلى سُدّة الحكم في العام ١٩٦٨.

قُسّم السجن إلى خمسة مجمّعات منفصلة، بما فيها واحد يأوي السجناء الذين ينفّذون أحكاماً تقلّ مدّتها عن خمس سنوات، وآخر للأحكام الطويلة الأمد وآخر للسجناء السياسيين من شيوعيين وقوميين أو من منشقّين عن حزب البعث. أما الشيعة الذين انتموا إلى حزب «الدعوة» المحافظ للغاية أو الذين اتُّهموا بالتعاطف مع أيديولوجياته، فقد أُعدموا بسرعة. وكان في أحد المجمّعين الباقيين زنزانات صُمِّمت خصّيصاً للسجن الانفرادي فيما أُعِدَّ الأخير للمُحتجزين بكفالة. ويذكر مزارعون من قرية «أبو غريب» الصغيرة الصفوف الطويلة من الأمّهات والآباء والإخوة والأخوات الذين تصبّبوا عرقاً خلال وقوفهم في شمس الصيف المحرقة، أو ارتجفوا في برد الشتاء القارس فيما كانوا ينتظرون الحصول على إذن لزيارة أحبابهم وراء القضبان.

أطلق صدّام سراح معظم سجناء «أبو غريب» في إطار عفوٍ عام، مع اشتداد الحرب. وحدهم أخصام نظامه السياسيون ظلّوا سجناء. وما

إن أُطيح بالنظام حتى خضع السجن للنهب العفويّ المسعور نفسه الذي انتشر في بقية أنحاء البلاد، وسرعان ما انتشرت أخبار عن قصص مُروِّعة. ونظّمت إدارة المسجد المحليّ فريقاً من المتطوّعين لرفع أكوام الرمل المُكدَّسة على الجناح السياسي السابق في السجن. فوجدوا داخل الغرف ذات الجدران الإسمنتية والمُظلمة رماد وثائق السجن التي أحرقها الحرّاس، في محاولة لإخفاء أدلّة مُجرِّمَة قبل فرارهم. في الخارج، وفي ظلّ تلك المباني الباردة، كشف فريق الحفر المؤلّف من متطوّعين عن جثث متتالية لسجناء دُفنوا بسرعة. وزعم شاهد أنه رأى جثث عشرة أشخاص تُخرَج من الأرض، وقد قُتل كلٌّ منهم برصاصة أُطلقَت على رأسه من الخلف، وكانوا لا يزالون يرتدون بزّات السجن. وكان بعض القتلى قد كتبوا بخطّ يدهم ملاحظات حشروها في جيوب قمصان السجن أظهرَت أسماءهم المكتوبة على عجل. ولم يكن بحوزة آخرين أي وثائق تُشير إلى هويّتهم. وفي إحدى الحالات الغريبة، وُجد طقم أسنان رجل في جيبه الأعلى، فافترُض أنه أُخرج من فمه بعناية قبل قتله. وحين حاول أحد الحفّارين رميه، معتبراً أن لا قيمة له، طُلب منه أن يعيده إلى مكانه في حال أمكن التعرّف إلى الرجل من خلال أسنانه الاصطناعية.

كان سجن «أبو غريب» سيشهد المزيد من الفظائع في المستقبل، لكن في ذلك اليوم، حين أتى العراقيون ليشاهدوا الزنزانات المنكشفة للعيان، انفجر الكثيرون بالبكاء حين لمحوا الحبال الضخمة المعقودة بشكل أنشوطة جلاّد والمتدلّية من الأسقف العالية. وكانت الأبواب المسحورة (المسقوفة) على الأرض تحت كل حبل. وتذكّر السجناء السابقون الذين كانوا بين حشود المراقبين أن عمليات الشنق كانت تجرى على مدار الساعة، أيام الثلاثاء والخميس.

طلب سجناء سابقون من الائتلاف والحكومة الموقّتة تحويل السجن إلى نُصُب تذكاريّ للعراقيين الذين عُذّبوا في سجن «أبو غريب»، رمز ديكتاتورية أعدمَت المئات وسجنت عشرات آلاف آخرين. لكن الأُميركيين قرّروا أن الوقت لم يكن مناسباً لتخليد ذكراهم. وأُرسِل فريق خبراء سجون أميركيين لتحويل غرفة تعذيب صدّام السابقة إلى سجنٍ حديث على الطراز الأميركي. فبدأوا بذلك من الصفر عملياً. وعُقد اتّفاق مع لاين ماكّوتر، المدير التنفيذي المثير للجدل لشركة سجون خاصة أميركية، لبناء سجن جديد في «أبو غريب»[٢]. ولما قارنه بسجون أخرى في العراق، وصفه بـ«المكان الوحيد الذي أجمعنا كفريق على أنه الأقرب حقاً إلى سجنٍ أميركيّ». وباشر ماكّوتر بإعادة بناء السجن- ابتداءً من الجدران والحمّامات وصولاً إلى الأصفاد والصابون. واستخدم مائة عراقيّ سبق لهم أن عملوا فيه في ظلّ حكم صدّام حسين، ودفع مبالغ طائلة من المال ثمناً لكل شيء، فوصلت تكلفة ذلك إلى ثلاثة ملايين دولار حملها معه.

عُرفَ سجن «أبو غريب» الجديد رسمياً بـ «سجن بغداد المركزي»، وزاره وفد من المحاميات العراقيات في آذار/مارس ٢٠٠٤. فالتقينَ بعددٍ صغير من السجينات اللواتي روينَ قصص اغتصاب وإذلال مروّعة أخضعهنّ لها حرّاسهنّ الأميركيون. وقالت بعض النسوة إن ما عشنه ألحق بهنّ ضرراً نفسياً بالغاً إلى حد أنهنّ يفضّلنَ الموت على العودة إلى عائلاتهنّ، لابسات ثوب الخزي والعار. وأخبرت إحدى النساء، وهي زوجة بعثيّ، المندوبات أنه حين طلب منها الجنود خلع ملابسها، أغلق المترجم العراقي الذي كان برفقتهم عينيه خجلاً. وقد اغتُصبَت نساء كثيرات في زنزاناتهنّ ليلاً. وكانت معظمهنّ زوجات أو أخوات عناصر متمرّدة أو بعثيين سابقين. وأُريدَ

من احتجازهنّ إجبار الأزواج على الخروج من مخابئهم، أو ممارسة الضغط على الزوجات أو الأخوات لفضح معلومات تؤدّي إلى اعتقالهم.

بالإجمال، لم يُبلَّغ عن عدد النساء اللواتي اغتصبهنّ الجنود الأميركيون في سجن «أبو غريب». وأكّدت «إيمان خميس»، مديرة المنظّمة غير الحكومية المعروفة بـ«المرصد الدولي لمراقبة الاحتلال»، روايات عن جرائم شرف وقعت ضحيّتها ثلاث سجينات سابقات من مقاطعة الأنبار. فقد قتلهنّ أفراد من عائلاتهنّ بعد أن اكتُشف حملهنّ نتيجةً للمعاملة التي لقينها في السجن. كما وصفت السيدة «خميس» قضيّة سجينة سابقة دعتها «ب» بكل بساطة، أُعيدَت إلى زنزانتها بعد أن اغتصبها عناصر من الشرطة العراقية سبع عشرة مرّة في يومٍ واحد بحضور جنود أميركيين.

وردّدت هدى النعيمي، الناشطة في مجال حقوق الإنسان والأستاذة في قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد، روايات مماثلة(٣). فقد تحدّثت عن شابّ صادفته، أعرب لها عن شعوره بالعذاب حيال أخته التي كان قد أُطلق سراحها للتوّ من سجن «أبو غريب» وكانت حامل. ولجأت إليه باكيةً خجلاً، وشرحت له أن جنوداً أميركيين اغتصبوها أمام عينيْ سجينٍ عراقيّ، وطلبت من أخيها أن يقتلها. ولما تملّكه توتّر شديد، طلب نصيحة شيخ من شيوخ الدين نصحه بعدم ارتكاب جريمة شرف. ولم تستطع هدى النعيمي اقتفاء أثر الشاب مجدّداً لمتابعة ما جرى لأخته في نهاية المطاف. فأنذرت منظمّات متنوّعة تُعنى بحقوق الإنسان لما بدأت حالات مماثلة ترشح إليها بشكلٍ منتظم. ووصفت حادثاً آخر أسرّت لها بهِ إحدى زميلاتها في الجامعة، وهي أستاذة اقتصاد اغتصبها جنود أميركيون

في سجن «أبو غريب» أمام سجناء آخرين. وأعربت الأستاذة لهدى عن مدى امتنانها للدعم الذي لقيته من عائلتها بعد أن طلبوا نصيحة رجل دين من أصدقاء العائلة، أعلمهم أنه يجب أن يُسمَح لها بالبقاء على قيد الحياة.

ما من مفهوم في الإسلام يُدعى «جريمة شرف». فالإسلام يكنّ لكل شخصٍ احتراماً كبيراً ولا يسمح للناس بتطبيق الشريعة كما يحلو لهم. واستناداً إلى القرآن الكريم، يؤكّد الإسلام على حماية الحياة ولا يُجيز أي انتهاك لذلك: «ومن يقتل مؤمناً متعمّداً فجزاؤه جهنّم خالداً فيها وغَضِب الله عليه ولَعَنَه وأعدَّ له عذاباً عظيماً» (سورة النساء: الآية ٩٣).

وصفَت رافدة شلال الجبوري، المرشدة الاجتماعية في وزارة العدل العراقية، عملين إضافيين مجرّدين من الصفات الإنسانية في السجن[٤]. إذ غادرت هدى، زوجة قاضٍ عراقيّ، وأختها اللتان كانتا تقيمان في الأعظمية، الضاحية السنّية في بغداد، منزلهما بحثاً عن ابن هدى الذي كان يشارك في تظاهرةٍ سلميّة ضد القوات الأميركية في شارعٍ قريب. فاعتقل الجنود الأميركيون الذين لم يصدّقوا روايتهما، الامرأتين واغتصبوهما. وفي حادثٍ آخر، اعتُقلَت امرأة من الفلّوجة في الثامنة عشرة من عمرها، ليلة زفافها واقتيدَت إلى سجن «أبو غريب». فاغتُصبَت أيضاً، ولدى إطلاق سراحها، ناشدت أفراد عائلتها الذكور أن يقتلوها. ففعلوا بعد يومين. وتشكّل كل هذه الحوادث أكثر من بضع حالات اغتصاب فردية في سجن «أبو غريب». وقد صرّح الدكتور مثنى حارث الضاري، الناطق باسم «هيئة علماء المسلمين» في العراق أن الهيئة تلقّت رسائل كثيرة من سجينات تؤكد أن النساء [السجينات] انتحرنَ بعد تعرضهنّ

للاغتصاب. وأكّد الضاري أن الهيئة تجمع معلومات عن سوء معاملة السجناء في «أبو غريب» لاستخدامها في محكمةٍ لجرائم الحرب في مرحلةٍ مقبلة.

أُلقيَ القبض على امرأةٍ عراقية مسنّة في العقد السابع من العمر في تموز/يوليو ٢٠٠٣ بتُهمة ارتباطها بعضو سابق في نظام صدّام حسين؛ وهي تهمة أنكرتها المرأة التي لم ترغب بالكشف عن هويّتها. وادَّعت أنها تعرَّضت لسوء المعاملة في سجنٍ في بغداد مجاور لمطار بغداد، يخضع للقيادة نفسها التي تدير سجن «أبو غريب». وقد تابعت آن كلويد، مبعوثة طوني بلير إلى العراق التي تُعنى بحقوق الإنسان، قضيّتها. وفي مقابلة، روَت كلويد أن المرأة العراقية وصفت كيف أُلبِسَت جِلال حمار [ثوب حمار] وأُجبِرَت على الحبو على الأربع، «ليمتطيها» أحد حرس السجن الأميركيين كحمارة. وقد أبلغت كلويد القادة الأميركيين بالأمر فوراً «فصُعقوا» حين أطلعتهم على التفاصيل[٥].

برزَت الصور الفوتوغرافية الجنسية الواضحة التي لفتت انتباه العالم إلى التصرّفات السادية والوحشية في السجن الخاضع للإدارة الأميركية حين بثّتها محطّة «سي.بي.أس» التلفزيونية في برنامج 2 60 Minutes في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ونُشِرَت إلى جانب مقالة لسيمور هيرش في «ذي نيويوركر». وكشفت الصور أن التعذيب الجنسي مورِسَ على الذكور والإناث من السجناء على حدٍّ سواء. وقد تحدّثتُ مع بعض الضحايا الظاهرين في الصور التي باتت شائنة الآن، فلاحظتُ أن التجربة طبعتهم بإحساس عميق وجماعيّ بالخزي والإهانة. إذ إن طبيعة التعذيب الجنسية، بالنسبة إلى المسلمين، أكثر فظاعةً وإهانةً من التعذيب الجسدي كالصدمات الكهربائية أو

الضرب. فاللواط معارض للشريعة الإسلامية ومن **الحرام** أن يرى رجالاً آخرين عراة(٦). وشعرعدد كبير من السجناء الذين حاولتُ التحدّث معهم بخجلٍ كبير منعهم من إطلاعي على ما أصابهم. ولا شكّ أن مشاعر الخوف والعار هذه ستلازمهم طوال حياتهم.

لذلك تبِعات أوسع نطاقاً أيضاً. فالصور التي تُظهر سوء المعاملة تُقوّي الإدراك العربي لطبيعة الحضارة المُعاصرة التي ترغب أميركا وحلفاؤها بفرضها عليهم. ولا يجد الأصوليون الإسلاميون وحدهم هذه العروض الجنسية وانعدام القيم الأخلاقية أمراً مثيراً للاشمئزاز. فالمجتمع العراقي محافظ بشكلٍ عام، ويُصعق العراقيون حقاً لما يسمّونه «السلوك الفاسق والمنحطّ للمجتمع الغربي».

أُلقيَ القبض على مُصوّرٍ عراقيّ يعمل لحساب محطّة «الجزيرة» التلفزيونية فيما كان يقوم بالتصوير في سامرّاء، على بعد حوالى ٧٥ ميلاً شمال بغداد. فذات صباحٍ باكر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كان صُهيْب بدر الدين الباز في طريقه لتصوير «مستشفى سامرّاء». ولما عرف جنود أميركيون أنه يعمل في المحطّة الفضائية العربية المثيرة للجدل، ألقوا القبض عليه وغطّوا رأسه بكيس بلاستيكيّ وأوثقوا يديه خلف ظهره واقتادوه إلى القاعدة الأميركية المجاورة. وفي الساعة العاشرة من الصبيحة نفسها، قال ضابطٌ أميركيّ أتى ليستجوبه: «يحترم بعض العسكريين وسائل الإعلام، لكنني لا أكنّ أي احترام لأيٍّ منكم». وخلال الاستجواب، اتّهم الضابط الشاب البالغ من العمر ستّاً وعشرين سنة بمساعدة المتمرّدين. ثمّ تعرّض للضرب فيما اتّهمه الضابط ومحطته التلفزيونية باطّلاعهما مسبقاً على موعد تنفيذ المتمرّدين لهجوم. وواصل صُهيْب وصف تجربته قائلاً: «كنّا في شهر رمضان الكريم، فسألتهم

أن يسمحوا لي بالصلاة. فما كان من الضابط إلا أن غرز إصبعيه في عينيّ، دافعاً رأسي نحو الحائط، وحذّرني من أنه لن يُطلَق سراحي أبداً مجدَّداً وأنني سأُنقَل إلى مُعتقَل خليج «غوانتانامو». وقال لي بأن أنسى أمر «الجزيرة» ومستقبلي». ويضيف:

«استمرّ ذلك يومين، تعرّضتُ خلالهما للضرب المستمرّ ولمختلف أنواع التعذيب. ثم نُقلتُ إلى القاعدة العسكرية بالقرب من مطار بغداد الدولي، التي بقيتُ فيها يومين، وقد غُطّيَ رأسي بغطاءٍ بلاستيكيّ. وفي أكثر الأحيان، صوَّب جنود مسدّساتهم إلى رأسي، مهدِّدين بقتلي. وكنتُ في حالة ألم مستمرّ بسبب الضربات الكثيرة التي تلقّيتها على جسمي وطرقِ رأسي بالجدران. في نهاية المطاف، نُقلتُ إلى سجن «أبو غريب» الذي عشتُ فيه تجارب مماثلة يشاهدها العالم الآن. وقد طُلبَ مني مراراً أن أتعرّى. وحين وقفتُ شبه عارٍ، ركلوني. كان الجنود كثيرين فلم يكن لديّ خيار آخر غير التعرّي تماماً. كنا في الشتاء ولم أستطع النوم في الليل بسبب البرد القارس، وعلى مدى خمسة وثلاثين يوماً، لم يُسمَح لي بالاستحمام. وكان باستطاعتي أن اسمع سجناء آخرين يبكون ألماً. كما رأيتُ رجلاً عجوزاً وابنه الشابّ يتعرّضان للتعذيب معاً، وقد أُجبِر أحدهما على التعرّي أمام الآخر فيما كان الجنود يضربونهما. وشعرتُ بالإهانة بالنيابة عن الابن حين أُمِرَ بارتداء ملابس داخلية نسائية. ثمّ نُقلت إلى خيمةٍ أخرى زُجَّ فيها أكثر من أربعين سجيناً. وكان أحدهم على شفير الموت. إذ كان يتألم حقاً، لكن حين أبلغنا الحارس بخطورة وضعه، طلبوا منا الانتظار حتى الصباح. وبعد فترة قصيرة من طلب الرجل المساعدة، وافَته المنيّة»(٧).

شكّلت الخيمة التي أشار إليها مصوّر «الجزيرة»، جزءاً من معسكرٍ

مغطّئ بخيم على أراضي «أبو غريب» عُرِفَ بمعسكر «غانسي». وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أُطلق عليه اسم آخر هو «معسكر الإصلاح»، تلبيةً لطلب مجلس الحكم العراقي[٨].

نبيل شاكر الذي اعتُقل في تموز/يوليو ٢٠٠٣ وحُكمَ عليه بالسجن سبعة أشهر بعد إلقاء القبض عليه وهو يسرق مصرفاً، قال إنه شاهد جندياً أميركياً يضاجع سجينة عراقية بشكلٍ منتظم. وفي تقريرٍ لاحق أمرت القيادة العسكرية الأميركية في العراق بإخضاعه، للتحقيق في مسألتي سوء المعاملة والتعذيب في السجن، وأدرج رئيس المحقِّقين «ممارسة أحد عناصر الشرطة العسكرية الجنس مع سجينة» على لائحة «عمليات سوء معاملة الشرطة العسكرية المقصودة للمساجين»[٩]. وأدّت هذه الاعتداءات على السجناء، من رجالٍ ونساء، إلى قيام تظاهرات وإضرابات أمام السجن نظّمها «الحزب الإسلاميّ» الذي دعا السلطات المسؤولة إلى إطلاق سراح كل النساء، نظراً للتحرّش الجنسيّ الذي قاسيْن منه.

كانت الصورة الشائنة لصفٍّ من الرجال العُراة الذين غطَّت رؤوسهم أكياس بلاستيكية، بوجود جنديّةٍ أميركية ساخرة، من مئات الصور المثيرة للاشمئزاز التي خرجت من سجن «أبو غريب». وكان حيدر صابر العبّادي أحد الرجال الستّة الذين صُوِّروا، وقد بلغ من العمر ستاً وثلاثين سنة. كان عريفاً في الجيش العراقيّ قبل حلّه. ولسخرية القدر، تعرّض للتعذيب وسُجن عدّة مرّات بسبب معارضة عائلته لنظام صدّام وتغيّبه عن وحدته العسكرية. وقد ألقى جنود أميركيون القبض عليه خلال رحلةٍ قام بها إلى بغداد لإحضار بعض الوثائق العسكرية الرسمية. لسوء الحظ، امتلك سائقه الذي كان من أهل المنطقة، سيارة من نوع مشابه لذلك الذي يفضّل المتمرّدون

استخدامه في الهجمات الانتحارية. فأوقف الجنود سيارته عند حاجزٍ أميركيّ في تموز/يوليو ٢٠٠٣. واعتُقل الرجلان لأن السائق لم يمتلك وثائق تثبت ملكيّته للسيارة ولا بطاقة هويّته الشخصية. فأمضى حيدر ثلاثة أشهر في سجنٍ دُعيَ «معسكر بوكّا»، إلى جنوب البلاد، قبل أن يُنقَل إلى «أبو غريب» الذائع الصيت.

خلال وجوده في سجن «أبو غريب»، تعرّض حيدر للتعذيب الجنسي والإهانة على أيدي حرّاسه الأميركيين. «كنتُ واقفاً إلى الشمال تقريباً في تلك الصورة، التي أشارت فيها الجندية الأميركية إلى أجسادنا العارية بإصبعها وقد تدلّت سيجارة من فمها وابتسمت ابتسامة عريضة». وقال حيدر إنه عرفَها من الفترة الوجيزة التي سُمح له فيها بنزع الغطاء عن رأسه. وكانت الجندي الأول ليندي إنغلاند من «فورت أشبي» في فيرجينيا الغربية الجندية التي أشار إليها، وباتت الوجه الذي روّع الجيش الأميركي بأعماله اللاأخلاقية. «في ذلك اليوم المقيت، جُرِرنا إلى مكانٍ أوسع ضرَبَنا فيه الجنود حين رفضنا ممارسة العمليات الجنسية. ودُلقَت مياه باردة علينا وهُدِّدنا بسكّين. وأجبرونا على تشكيل نوع من الهرَم البشريّ. فحُملتُ على الجلوس على كتف أحد المساجين. وحاولت الجندية التي دعوناها الآنسة مايا، حملي على الاستمناء فيما ضغطَت على ثديها». حين رفض حيدر، ضُرب مُجدَّداً وأُجبر على اتّباع تعليمات الجنود. «كان الجنود يضحكون، لكنني كنتُ أرتجف. وكانوا يجروننا في الأنحاء كالحيوانات».

كان حيدر لا يزال يعاني من أثر هذا الأذى حين تحدّثتُ إليه بعد إطلاق سراحه، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ في بغداد. فحين لم يدخّن السيجارة تلو الأخرى، كان يلوي يديه المتشابكتين بتوتّر، وكان من

المؤلم رؤية الإحراج الذي شعر به لمجرّد التحدّث عن محنته. ففي مناسبات عدّة، أمره جنود أميركيون كانوا يحرسون السجن بخلع ملابسه. ثم أوثقَت يداه بمقابض باب زنزانته بينما فُرضت عليه ممارسة الجنس بالقوة. وبعد هذه الأحداث، نُقل حيدر وستة رجال آخرين صُوِّروا معه إلى زنزانة للسجن الانفراديّ قضوا فيها خمسة وعشرين يوماً قبل أن يُسمَح لهم بالعودة إلى السجن الرئيس. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أتى محققون أميركيون إلى السجن وأروه ستين صورة التقطها الحرّاس، ليؤكّدوا أنه كان من الضحايا. أخيراً، أُطلق سراح حيدر في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد معاناة دامت ستة أشهر في سجن «أبو غريب».

كان ضباط استخبارات ومترجم مصريّ حاضرين خلال بعض تلك الحوادث. وقال حيدر أيضاً إنه كان مدركاً أن صوراً تُلتَقَط له إذ كان يشعر بوَمض الكاميرا من خلال غطائه. «أشعرتني الصور التي نُشرَت في كل أنحاء العالم بخجلٍ كبير. وأحسستُ أن الجميع عرفني. فلم أغادر بيتي على مدى أسابيع. في النهاية، اضطررتُ إلى الانتقال من الناصرية التي ترعرعت فيها إلى مكان لن يعرفني فيه أحد...أياً يكن ما سيحلّ بهؤلاء الجنود، لن تعود لي كرامتي. من سيُعيد لي هذا الاحترام؟ سُحقَ شرفي تحت الأقدام».

اتُّهمت محكمة عسكرية «الآنسة مايا» المعروفة أيضاً بالجنديّ الأول ليندي إنغلاند، في أيار/مايو ٢٠٠٤[١٠]. وتمثّلت التهمة في «الاعتداء على مُعتقلين عراقيين في عدّة مناسبات؛ والتآمر مع جنديّ آخر هو العريف تشارلز غرانر لإساءة معاملة سجناء وارتكاب عمل غير لائق إضافة إلى أعمال منافية للنظام والانضباط السليمين، من شأنها أن تشوّه سمعة القوات المسلّحة عبر سوء معاملة المُعتقَلين

العراقيين». وقد نُقلَت إنغلاند من العراق ليُعاد تعيينها في وحدة شرطة عسكرية في «فورت براغ»- كاليفورنيا.

كان الاختصاصي بالجيش جوزيف داربي مُطلق صفّارة الإنذار الذي كشف أخيراً عن التصرّفات المُخزية. وكان شابّاً من بنسيلفانيا في الرابعة والعشرين من عمره، عمل كجندي احتياط في الوحدة ٣٧٢ من سريّة الشرطة العسكرية. وكان داربي يتحدّث مع صديقه تشارلز غرانر، أحد رؤساء عصابة إساءة المعاملة المزعومين الذي التُقطَت له صور كثيرة، بعد فترة قصيرة من إجازة عيد الشكر في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. فأعطى غرانر داربي ثلاث أسطوانات مدمجة تحتوي على الصور الفوتوغرافية التي شاهدها العالم فيما بعد. واستناداً إلى العميل الخاص «بوبيك» من شعبة التحقيق الجرميّ في الجيش خلال جلسة محاكمة، زعم داربي بعد مشاهدته الصور الجنسية الواضحة ما يلي: «في البدء، صُعقت وذُهلت، ولم أعرف ماذا يجب أن أفعل». وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كتب رسالةً لم تحمل توقيعاً، وصف فيها ما رآه ودَسَّها تحت باب قائد وحدته. وقد تذكّر بوبيك أنه «شعر بالأسى البالغ حيال ذلك واعتبر أنه أمر مُسيء للغاية». وقال داربي، مُدلياً بشهادته عبر مكبّر صوت: «من الصعب اتّخاذ قرار بزجّ أصدقائنا في السجن». وادّعى أن غرانر قال له: «يعرف المسيحيّ فيّ أن هذا عمل خاطىء، لكن الجنديّ المولَج بإنزال العقوبات فيّ لم يستطع الامتناع عن الرغبة بجعل رجلٍ راشد يبلل نفسه من شدّة الخوف». منذ ذلك الوقت، رُقّيَ داربي إلى رتبة رقيب فيما حُكم على تشارلز غرانر بالسجن عشر سنوات في سجنٍ عسكريّ. وهنّأ دونالد رامسفيلد في شهادته أمام الكونغرس، داربي على «أعماله المشرّفة»، قائلاً: «أدّى الكثيرون واجبهم باحتراف. فالاختصاصي جوزيف

داربي نبّه السلطات إلى حصول سوء معاملة»[١١].

بلغت الفضيحة ذروتها في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حين أمر الفريق ريكاردو س. سانشيز، قائد القوة الضاربة المشتركة السابعة بالتحقيق في عمليات الاحتجاز والاعتقال في السجن. فتولّى اللواء أنتونيو م. تاغوبا التحقيق، وكشف تقريره المؤلّف من ٥٣ صفحة والذي دوِّن عليه «سريّ/ ممنوع نشره»، عن «انتهاكات جرمية سادية وواضحة وفاسقة» كثيرة تبيَّن أنها مصدر إحراج كبير لوزارة الدفاع الأميركية والبيت الأبيض. تاغوبا، وهو الضابط الأميركي-الفيليبيني الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الرتبة العالية في الجيش الأميركي، هو ابن توماس تاغوبا، الرقيب في الجيش الذي أسَرَه اليابانيون خلال معركة «باتان» في الحرب العالمية الثاني.

عدَّد تقرير تاغوبا سلسلة وسائل تعذيب استُخدِمَت في السجن: «تحطيم مصابيح كيميائية ودلق السائل الفوسفوريّ على السجناء ودلق مياه باردة على سجناء عراة وضرب سجناء بمسكة مكنسة وكرسيّ وتهديد سجناء بالاغتصاب والسماح لحارس من الشرطة العسكرية بتقطيب جرح سجين جُرِحَ بعد أن دُفع بعنف على جدار زنزانته ومضاجعة سجين بمصباح كيميائي وربما بمسكة مكنسة واستخدام كلاب عسكرية لإخافة سجناء وتهويلهم بالتهديد بمهاجمتهم، وعضّ سجين فعلاً في إحدى المرّات». وقد دفع التحقيق المفصَّل تاغوبا إلى الاستنتاج التالي: «قام عدّة عناصر من حرَس الشرطة العسكرية عمداً بإساءة معاملة المساجين بشكلٍ نظاميّ وغير قانونيّ»[١٢].

كانت العميد جانيس كاربينسكي كبيرة السجّانين الأميركين في

العراق، وتولّت قيادة السجون العسكرية والإصلاحيات الست عشرة في كل أنحاء العراق- بما فيها سجن أبو غريب- في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وكانت كاربينسكي تطمح طوال حياتها إلى امتهان الحياة العسكرية، وبعد أن خدمت في حرب الخليج في العام ١٩٩١، ظلّت في الإمارات العربية كمستشارة لتطوير برامج تدريب النساء العسكريّ. ولم تكن تتمتّع بخبرةٍ سابقة في إدارة السجون. وأوصى تقرير الجنرال تاغوبا بضرورة «إعفاء كاربينسكي من القيادة وتوجيه مذكّرة تأنيب ضابط إليها». ثم أوردَ تاغوبا إحدى عشرة ناحية قصّرت فيها، بما فيها: «التقصير في التأكّد من أن جنود الشرطة العسكرية في لواء الشرطة العسكرية الـ ٨٠٠ عرفوا وفهموا والتزموا تدابير الحماية للسجناء المنصوص عنها في معاهدة جنيف، في ما خصَّ معاملة أسرى الحرب»[١٣]. وفي كلمة ألقتها كاربينسكي في منتدى الكومنولث للشؤون العامة عُقد في سان فرانسيسكو في الثامن من نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قالت دفاعاً عن جنودها: «لا أعتقد أنه أُتيحَت لأيٍ منهم فرصة عادلة. لن أغيّر موقفي حيال ذلك أبداً...أؤكدّ لكم أن أياً من هؤلاء الجنود لم يعرف ما يكفي من الأمور عن الثقافة العربية ليتمكن من القول إن هذا هو الأمر الصائب الذي يجب أن نقوم به. فقد أطلعهم شخص كان على معرفة حقيقية بالأمور الملائمة على طريقة القيام بهذه الأمور»[١٤]. فُصلَت كاربينسكي من مركزها القياديّ وهي بصدد تأليف كتاب عن سجن «أبو غريب».

على الرغم من أن العميد كاربينسكي نالت عقوبة جزاء على قائمة الانتهاكات المرتكبة في السجون الأميركية في العراق، أشار تقرير الجنرال تاغوبا إلى آخرين، كانوا مذنبين أيضاً. فقد ذكر تاغوبا شركةً خاصة باسم «شركة CACI الدولية»، عقدت وزارة الدفاع

الأميركية اتّفاقاً معها لإجراء استجوابات وما يسمّيه المعلّقون السياسيون «الإضاءة على التعذيب». وحدَّد تاغوبا ستيفن ستافانوفيتش وجون إزرايل، وكلاهما من «شركة CACI»، على أنهما متورّطان في ممارسة الانتهاكات. ويُعتقَد أن لشركة CACI ـ التي تُلفَظ «كاكي» باللغة العسكرية- صلات عسكرية بإسرائيل. ويقول جو راين، أحد زملاء ستافانوفيتش في العمل، والذي لم يأتِ تقرير تاغوبا على ذكره، إنه خضع لـ«دروس إسرائيلية في الاستجواب» قبل الذهاب إلى العراق[١٥]. وقد لمّحت العقيد كاربينسكي إلى ذلك في مقابلة أجرتها بعد فصلها من عملها: «رأيتُ شخصاً هناك لم تُتَح لي الفرصة سابقاً بالتعرّف إليه فسألته عمّا كان يفعل هناك، وما إذا كان مترجماً، إذ بدا واضحاً أنه من الشرق الأوسط. فقال: إنني أستجوب بعض الأشخاص هنا، فأنا أتكلّم العربية لكنني لستُ عربياً، بل أنا من إسرائيل»[١٦].

أرسلَت وزارة الدفاع الإسرائيلية خبراء بحرب المدن إلى «فورت براغ» في «كارولينا» الشمالية، معقل القوات الخاصة الأميركية؛ واستناداً إلى مصدرين، زار «مستشارون عسكريون إسرائيليون» العراق أيضاً[١٧]. وذكر العميد مايكل فاين التعاون مع إسرائيل في رسالةٍ إلى مجلةٍ للجيش في تموز/يوليو ٢٠٠٣، تناولت الحملة العراقية المضادّة للتمرّد[١٨]. «سافرنا مؤخّراً إلى إسرائيل لنتلقى دروساً تعلّموها من عملياتهم المضادّة للإرهاب في المدن».

يبدو أن واشنطن تلقّت آنذاك معلومات عن سوء الوضع في السجون الأميركية في العراق. فقد أعلن ناطق باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف، في مقابلة تلفزيونية عُرضَت في ألمانيا أن رئيس منظّمتها، جاكوب كيلينبرغر، زار واشنطن في كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٤ لينبّه الحكومة الأميركية إلى سوء المعاملة التي يلقاها السجناء من الأميركيين[١٩]. والتقى بأعضاء أساسيين في الإدارة الأميركية، كوزير الخارجية كولن باول ودونالد رامسفيلد ووزير الدفاع بول وولفوفيتز ومستشارة الأمن القومي حينذاك كوندوليزا رايس. وكشفت المحطة التلفزيونية الألمانية نفسها عن مقاطع من تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر عُرِضَت على الرباعيّ النافذ، وأشارت إلى أن «السجناء لقوا معاملةً سيئة وعُذِّبوا».

سُرِّب التقرير إلى العامّة عبر «وول ستريت جورنال» في السادس من أيار/مايو ٢٠٠٤، من دون موافقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فدافعت المنظّمة عن نفسها في وجه الانتقادات التي وجّهتها لها وسائل الإعلام والمتعلّقة بتقصيرها عن الكشف المسبق عن معلوماتها المتّصلة بالتعذيب في السجون العراقية، قائلةً: «إن تحضير هذه التقارير (السريّة) وتقديمها جزء من الإجراءات العادية التي تعتمدها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال زياراتها للسجناء في كل أنحاء العالم...يُعتبَر مفهوم السريّة هذا عنصراً حيوياً للتوصّل إلى زيارة السجناء في كل أنحاء العالم، وهذه الزيارات بدورها أساسيّة بالنسبة إلينا للقيام بعملٍ هادف من أجل السجناء»[٢٠]. وقد سُلِّم التقرير نفسه إلى قوى الأئتلاف في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

ادَّعى ضبّاط الاستخبارات العسكرية في قوات الائتلاف المذكورون في تقرير الصليب الأحمر ما يلي: «اعتُقِلَ ٧٠ إلى ٩٠٪ من الأشخاص المحرومين من حرّيتهم في العراق بالخطأ»[٢١]. إذ إن قلّةً من السجناء اقترفوا جرائم خطيرة. فهم إما سُجنوا نتيجة نميمة شخص حاول تصفية حسابات قديمة أو بسبب جرائم متعلّقة بمخالفات سيْر أو لتقصيرهم في حمل بطاقات هوية. فيما احتُجز

آخرون لأنهم كانوا من أقرباء شخص اشتُبه بصلته بمتمرّدين أو بقياديّ بعثي، أو اتّفق أن كانوا في المكان والزمان غير المناسبين. وعزا التقرير وحشية بعض الاعتقالات إلى انعدام الإشراف المناسب على الوحدات القتالية. كما أنه ألقى الضوء على الظروف الموحِشة في السجن. فقد أساء الضبّاط الأميركيون معاملة المساجين بإبقائهم عراة في زنزانات فارغة ودامسة الظلام. وكان سوء معاملة السجناء العراقيين «منتشراً وروتينياً»، بعكس رأي الرئيس بوش القائل إن سوء المعاملة «كان إثماً ارتكبته قلّة». وتصف الوثيقة المؤّلفة من أربع وعشرين صفحة «انتهاكات فاضحة لقانون حقوق الإنسان الدولي» وتُعدّد اعتداءات، وبعضها «مساوٍ للتعذيب»، بما فيها تغطية الرأس والوحشيّة والإهانة والتهديدات «بالإعدام». «وقد استخدمت الاستخبارات العسكرية وسائل الإكراه الجسدي والنفسي هذه بانتظام للحصول على اعترافات وانتزاع معلومات وأشكال أخرى من التعاون من أشخاص اعتُقِلوا للاشتباه بارتكابهم جرائم أمنية أو لاعتبارهم ذوي «قيمة استخباراتية».

في أجزاء أخرى من العالم العربي- بما فيها سورية ومصر والجزائر- لطالما استنكرت منظّمات حقوق الإنسان استخدام هذه الطرق لانتزاع معلومات استخباراتية. وساوَت الأعمال المُفتَضَحة الولايات المتّحدة بتلك الأنظمة، فاتُّهِمَت وزارة الخارجية الأميركية بعدم الامتثال لمعاهدات جنيف وقوانينها المتعلّقة بحقوق الإنسان. ووصف المفكّر اللبناني منح الصلح الضرر الذي ألحقه ذلك بالسياسة الأميركية بـ«الفادح للغاية لأنه لا يتماشى البتّة مع نمط الحرية والديموقراطية الذي تحاول الولايات المتّحدة تعزيزه في هذا الجزء من العالم». وقال عبد الباسط حسن، مدير «المعهد العربي لحقوق الإنسان» في العاصمة القطرية، الدوْحة، إنه يأمل أن «يشكّل ما

جرى في سجن أبو غريب درساً لهؤلاء الجنود، وآمل أن يتعلّم الجنود الأميركيون احترام حقوق الإنسان». كذلك، سارَع مفتي مصر الأكبر، الشيخ علي جمعة، إلى التعبير عن سخطه. فأدان المعاملة التي لقيها السجناء العراقيون على أيدي الجنود الأميركيين، واصفاً إياها بـ«عمل محتلٍّ قوي وقوةٍ عظمى لا تحترم القانون الدوليّ ولا القواعد التي تسوس البشرية»(٢٢).

تُعتبَر التأثيرات النفسية التي خلّفها سوء المعاملة والتعذيب على السجناء الشغل الشاغل لعددٍ كبير من منظّمات حقوق الإنسان. وأدلى دوغلاس أ. جونسون، المدير التنفيذي لـ«مركز ضحايا التعذيب» بشهادته في «مؤتمر الكونغرس لحقوق الإنسان» في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، جاء فيها: «كان ما جرى في العراق تعذيباً من دون أدنى شك. وما وصْف الأعمال بالإيذاء وسوء المعاملة أو الفضيحة في السجن سوى تشويه جدّي واستخفاف بخطورة الجرائم المُرتَكبَة». وتابع قائلاً: «تقول الفكرة الخاطئة الشائعة إن التعذيب ليس سوى فعل جسديّ. لكن تاريخياً، لما استخدم تعذيب الجسم كسلاحٍ ضد الفكر، هَدَفَ الألم والإهانة والخوف الفعليّ إلى إلحاق الأذى الطويل الأمد بشخصية الضحية...يجب أن نتعاون لنمحو هذه النقطة السوداء عن علمنا وأرواحنا. فالتعذيب هو السلاح الأكثر فاعلية ضد الديموقراطية».

لطّخت فضيحة «أبو غريب» صورة الولايات المتّحدة وسمعتها بشكلٍ دائم. فتوجّه الرئيس بوش، في ما وُصِف بممارسةٍ للحدّ من الأضرار، بكلمةٍ للجمهور العربيّ في مقابلتين منفصلتين أجراهما في الخامس من أيار/مايو ٢٠٠٤. وعُرضت إحداهما على محطّة «العربية» الفضائية السعودية التمويل، فيما عرضَت الأخرى على

محطة «الحُرّة» التلفزيونية التي تتَّخذ مركزاً لها في واشنطن: «في البدء، أود أن أقول للناس في الشرق الأوسط إن الممارسات التي جرَت في ذلك السجن مثيرة للاشمئزاز وإنها لا تمثّل أميركا. بل تمثّل أفعال قلّةٍ من الأشخاص...إن ما شاهده مواطنونا في أميركا أرعبَهم تماماً كما أرعبَ الناس في الشرق الأوسط. ونحن نتشاطر الهموم العميقة نفسها. وسنكتشف الحقيقة ونقوم بتحقيقٍ شامل. وسيرى العالم التحقيق وستأخذ العدالة مجراها»[٢٣].

في تعليقٍ على المقابلتين اللتين عُرضَتا، شكا عراقيّ من تكريت من أن الرئيس بوش لم يقدّم اعتذاراً واضحاً عن «الممارسات المثيرة للاشمئزاز». لكن ما زاد من دهشة العراقيين كان عدم صدور أي تعليق من جانب خمسين حزباً سياسياً عراقياً على الأقل، فيما سارعت منظّمات حقوق الإنسان العربية إلى استنكارها. كما لزمَت حكومات عربية أخرى الصمت. إذ إن تلك الحكومات نفسها مذنبة بممارستها التعذيب بشكلٍ روتينيّ، لكن ذلك لا يبرّر تحفّظها في التعبير عن رأيها بحرية. فالاحتمال كبير أنها لم ترغب بإثارة غضب مناصريها الأميركيين. وقد أوجز لي بغداديٌّ شعوره بـ«الإهانة والازدراء العميقين. ويمكنك أن تشهد ذلك بنفسك حين يتم توقيفك عند الحواجز لتُفتَّش. إنهم [الأميركيون] لا يحترمون المسنّين أو الشباب ولا الذكور أو الإناث. ليست هذه الحرية والديموقراطية التي وُعدنا بهما قبل سقوط النظام. كان صدّام ديكتاتورياً وحشيّاً، ولجأت «مخابراته» إلى ممارسات أسوأ من هذه، لكن حتى هم، خجلوا من التحدّث عنها وأبقوها على الأقلّ طيّ الكتمان ولم يصوّروها أو يلتقطوا صوراً فوتوغرافية لها».

يبدو الرأي العام العربيّ موحّداً في توقّعه أن يزيد سلوك الأميركيين

في سجن «أبو غريب» وأمكنة أخرى عدد عناصر مجموعات المقاومة. وستنطبع مشاهد التعذيب هذه في نفوس العرب على مدى عقود، وسيستمرّ أعداء الولايات المتّحدة في استخدامها ضدّ واشنطن وسياساتها.

فيما زعمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها نبّهت الحكومة الأميركية إلى جرائم جنودها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، زادت منظّمة العفو الدولية من حدّة الجدل بقولها إنها وجّهت هي أيضاً تحذيرات إلى وزارتي الدفاع الأميركية والبريطانية بشأن قتل وتعذيب العراقيين الذين كانوا في عهدة قوات الائتلاف. وحصل ذلك قبل عرض مجموعة أخرى من الصور الفوتوغرافية التي التُقطَت هذه المرة في منشأة أدارها البريطانيون دُعيَت «معسكر سلّة الخبز» في البصرة. وقد أظهرت إحدى الصور رجلاً عراقياً معلَّقاً في الهواء بحبلٍ متدلٍّ من رافعةٍ متشعّبة. وأظهرَت أخرى سجيناً مقيَّداً ينكمش مرتعداً فيما بدا أن جندياً سيقوم بلكمه. وأظهرت صورٌ أخرى سجينين عاريين بدا أنهما يتظاهران بممارسة الجنس. وقد اكتُشفَت هذه الصور بعد أن سلّم غاري بارتلام، الجنديّ في الكتيبة الأولى من فوج القنّاصة، بعض الأفلام لتظهيرها في متجر تظهير أفلام محليّ في تاموورث، ستافوردشاير، بعد عودته من الخدمة في العراق. فأبلغ موظّفو المتجر الشرطة، ونتيجةً لذلك، أُلقيَ القبض على بارتلام، وهو أحد الجنود الأصغر سنّاً الذين خدموا في العراق، مع أربعة جنودٍ آخرين من وحدته. وحُكم عليه في النهاية بالسجن سنة ونصف السنة في إصلاحيّة وسُرِّح تسريحاً مُخزياً من الجيش.

في مواجهة تنامي الاحتجاج البريطاني العنيف، وجّه رئيس الوزراء

البريطاني طوني بلير اعتذاراً مقيّداً للسجناء العراقيين الذين أساءت القوات البريطانية معاملتهم. وأعرب بلير عن أسفه لضرب الجنود البريطانيين السجناء وإهانتهم، في خرقٍ لمعاهدات جنيف. وأظهر تصريحه أن الاحتجاج العنيف الناتج عن الكشف عن التحقيق مع جنود بريطانيين لسوء معاملتهم سجناء، أثار قلق حكومته. واختار بلير عدم استباق تحقيق وزارة الدفاع قائلاً: «إننا نعتذر اعتذاراً عميقاً من أي شخص أساء أيٌّ من جنودنا معاملته. فهذا غير مقبول البتّة. وإذا تصرّف المسؤولون عن ذلك بهذه الطريقة البغيضة، فسيُعاقبون حسب نظام الجيش وقوانينه»[٢٤].

وفي رأي كثيرين في العالم العربي، يُعتبر التعذيب والإساءة الجنسية سياسة منظمة تتبعها الحكومتان الأميركية والبريطانية. أيرين خان، رئيسة منظّمة العفو الدولية أخبرتني أن منظّمتها أعربت للحكومتين البريطانية والأميركية عن قلقها لامتلاكها أدلّة على عمليات تعذيب وُصِفَت منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠٣[٢٥]. وعُقدَت اجتماعات مع وزارتي الدفاع والخارجية البريطانيتين في وايتهول». وأُرسِلَت رسائل إضافية لوزير الدولة لشؤون الدفاع، جيف هون، في تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، شَدَّدت على هذا القلق. لكن منظّمة العفو الدولية لم تتلقَّ أي ردٍّ، ولم تتحرّك الحكومة استناداً إلى هذه المعلومات. وحاولت الإدارة الأميركية أن تقنع العالم أن سوء المعاملة هو حالات فردية ارتكبها عدد من جنودها وأنها لا تمثّل سلوك الأكثرية. ولما تجلَّت الأحداث للعيان، أكدَّت شهادات أدلى بها جنود أنهم تلقّوا أوامر بممارسة التعذيب والإذلال الجنسيّ لانتزاع اعترافات من السجناء العراقيين بالقوة. وما زال يتوجّب تحديد هوّية مصدر تلك الأوامر الأصلي، لكن يمكن شرح عقلية إصدار هذه الأوامر من خلال المُذكِّرتين التاليتين. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٢، شغل ألبرتو غونزاليس، النائب العام الأميركي الجديد، منصب المستشار القانوني للبيت الأبيض قبل اجتياح العراق. وفي مذكّرةٍ، أعْلمَ غونزاليس إدارة بوش أن معاهدات جنيف لا تشمل أسرى الحرب والمعتقَلين في «حرب أميركا على الإرهاب» أو «النموذج الجديد» كما أسماها غونزاليس. وكتب ما يلي: «برأيي، يجعل هذا النموذج الجديد قيود جنيف الصارمة بالنسبة إلى استجواب سجناء العدو، قديمة ويجعل شروطها قديمة الطراز»[٢٦].

كذلك، استنتجت مذكّرة سرّية صادرة عن وزارة الدفاع الأميركية أن الرئيس جورج و. بوش ليس مُلزَماً بتنفيذ أي قوانين تمنع استخدام التعذيب، ولن تتّهم وزارة العدل أي ضابط أميركي يعذّب مساجين لانتزاع المعلومات[٢٧]. وقد أعدّ محامون مدنيون وعسكريون التقرير بعد تنبيههم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ردّاً على شكاوى مديري سجن خليج «غوانتانامو» من عجزهم عن انتزاع المعلومات من السجناء بواسطة طرق الاستجواب العادية. وأكّدت المذكّرة التي أُعدَّت في السادس من آذار/مارس ٢٠٠٣ ـ قبل أسبوعين من اجتياح العراق ـ على أهمية استخراج المعلومات من السجناء بغية حماية حياة آلاف الأميركيين. وفي هذه الحالة، لن تُطبَّق القوانين العادية على الضبّاط الذين يؤدّون واجباتهم. ويحقّ للرئيس، وهو القائد الأعلى للقوات الأميركية، أن يوافق على نوع الاستجواب المطلوب استخدامه لانتزاع المعلومات.

المعلّق العربيّ عبد الوهاب بدرخان ذكّر قرّاءه العرب بالتحقيقات المتعدِّدة التي أُجريَت في حالات مشابهة والتي أُغلقَت ملفّاتها من دون فرض عقوبات فعّالة فيها. وكان يشير إلى تلك التي أجرتها «قوات الدفاع الإسرائيلية» في حالات قتل مدنيين فلسطينيين أو

جرحهم بنيران الجيش الإسرائيلي. ففي اغلب الأحيان، أُصدر حُكم خفيف على الجنديّ المعنيّ أو أُطلق سراحه؛ الأمر الذي لم يثنِ جنوداً آخرين عن تكرار التصرّف نفسه[٢٨]. وقال بدرخان: «اعتبر عراقيون كثيرون لدى رؤيتهم الصور في صحفهم المحلية بعد عرض الفيلم على محطّة «سي.بي.أس»، أن السلوك المُهين هدَف إلى إذلالهم. لكنه ألحق الضرر بسمعة الائتلاف». وطالب بدرخان الرئيس بوش «أن يشكر وسائل الإعلام لأنها لفتت نظره إلى ما كان يجري. وكما ردَّد الرئيس الأميركي مراراً، يجب أن يكون العراق قدوةً تحتذي بها دولٌ أخرى في الشرق الأوسط». لكن عندما أجرى مسؤولون أميركيون في وزارة الدفاع الأميركية تحقيقات كثيرة من دون علم الرئيس، يُفترَض أن بوش كان سيظل، وبكل سعادة، غافلاً عنها، لولا وسائل الإعلام.

«منذ سنة، ألقيتُ كلمةً من على متن حاملة الطائرات وقلتُ إننا حقّقنا هدفاً هاماً وأتممنا مهمّةً تمثّلت في الإطاحة بصدّام حسين. نتيجةً لذلك، لم يعد لغرف التعذيب أو الاغتصاب أو المقابر الجماعية وجود في العراق. ونتيجةً لذلك، أُزيل صديقٌ للارهاب وهو يقبع الآن في السجن. كما قلت على حاملة الطائرات تلك، في ذلك اليوم، إنه لا يزال ينتظرنا عمل صعب».

كان جورج و. بوش يتحدَّث في «حديقة الورود» في البيت الأبيض خلال مؤتمرٍ صحافيّ عقده رئيس الوزراء الكندي بول مارتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وكان يشير إلى خطابه السابق لأوانه في شهر أيار/مايو الفائت الذي أعلن فيه عن نهاية المعركة الكبرى في العراق، خلال وقوفه على متن حاملة الطائرات الأميركية «أبراهام لينكولن»، تحت رايةٍ كُتبَ عليها «أُنجِزَت المهمّة». وقد عادت هاتان

الكلمتان لتُلازما الرئيس الأميركي، تماماً كما ستُلازم صورة السجين العراقيّ المُغطّى الرأس والمتأرجح على صندوقٍ صغير مربوط بأسلاك كهربائية، ذاكرة الشعب العراقيّ. ومن المُحتمَل أن تصبح هذه الصور رمزاً لهذه الحرب الأميركية على العراق. وقد بات للشعب العراقي الآن قالبٌ نمطيّ قبيح جديد ـ هو أميركيّ وحشيّ وساديّ يطبّق معايير مزدوجة. ويجب اعتبار الأضرار التي لحقت بالمصداقية الأميركية غير قابلة للإصلاح. فقد وعد الرئيس جورج و. بوش بتحرير العراقيين من الوحشيّة والديكتاتورية. لكن «المحرَّرين» يرون الآن رسول القيم والديموقراطية الغربية بمنظارٍ مختلف كل الاختلاف.

الهوامش

(١) **الحياة**، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(٢) **نيويورك تايمز**، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٣) **الزمان**، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٤) **الحياة**، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٥) مقابلات مع آن كلويد، وكالة أسوشييتد برس، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ وهيئة الإذاعة البريطانية الرابعة، في الرابع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

(٦) «حرام» كلمة عربية تعني «محظور» أو «معارض للشريعة الإسلامية».

(٧) وكالة فرانس برس، في الرابع من أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٨) WWW.globalsecurity.org/intell/world/Iraq.

(٩) البند ١٥ ـ ٦، «التحقيق مع لواء الشرطة العسكرية الـ ٨٠٠»، شباط/فبراير ٢٠٠٤، بقلم اللواء أنتونيو م. تاغوبا.

(١٠) محطّة «سي.بي.أس»؛ وكالة أسوشييتد برس، في الثامن من أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١١) **نيويوركر**، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ محطّة «سي.أن.أن»، في السادس من آب/أغسطس ٢٠٠٤؛ محطّة «إي.بي.سي نيوز»، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(١٢) تقرير التحقيق مع لواء الشرطة العسكرية الـ ٨٠٠، الذي نشره أولاً سيمور هيرش في **نيويوركر** في أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١٣) رويترز، سان فرانسيسكو، في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(١٤) مقابلة على الهاتف مع جانيس كاربينسكي، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، لـ **ذي سيغنال**، سانتا كلاريتا في كاليفورنيا.

(١٥) روبرت فيسك، "Iraqi Abuses; The Things Bush Didnt Mention in His Speech" (سوء المعاملة في العراق: الأمور التي لم يذكرها بوش في خطابه)، **ذي إندبندنت**، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١٦) مقابلة مع العميد جانيس كاربينسكي، هيئة الإذاعة البريطانية الرابعة، في الثالث من تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(١٧) **ذي غارديان**، في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٨) فاين هو مساعد رئيس هيئة الأركان في قيادة تدريب وتعليم الجيش الأميركي.

(١٩) تلفزيون شبيغل، في العاشر من أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٠) مؤتمر صحافيّ، مقرّ عام اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف، في السابع من أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢١) «تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول معاملة قوات الائتلاف لأسرى الحرب وأشخاص آخرين تحميهم معاهدات جنيف في العراق خلال فترة اعتقالهم واحتجازهم واستجوابهم»، الفقرة السابعة، شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٢) وكالة أخبار الشرق الأوسط، في الرابع من أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٣) محطة العربية التلفزيونية، في الخامس من أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٤) برنامج Europe Day، التلفزيون الفرنسي، في العاشر من أيار/ مايو ٢٠٠٤.

(٢٥) مقابلة أجراها الكاتب مع أيرين كان في العاشر من أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٦) غالي حسن، «اللجوء إلى التعذيب»، Online Journal Special Report، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٢٧) «وول ستريت جورنال»، في السابع من حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(٢٨) **الحياة**، في الثالث من أيار/مايو ٢٠٠٤.

الفصل الخامس

الاحتلال بأعين عراقية

في آذار/مارس ١٩٩١، واجه نظام صدّام حسين التحدّي الداخليّ الأخطر. فقُتل مائة ألف شيعيٍّ من جنوب العراق أو دُفِنوا أحياء في مقابر جماعية بعد أن سحقَت قوات صدّام عصيانهم المُسلَّح المدعوم من إيران على النظام البعثيّ السُنّيّ الهيمنة. وحين حَرَّر أهل مدينة العَمارة الشيعية هؤلاء أنفسهم من حكم صدّام، استخدموا حفّارين لإخراج أبنائهم وإخوتهم وبناتهم من المقابر الجماعية غير المُعلَّمَة التي دُفنوا فيها بوحشيّةٍ بالغة قبل عشرين سنة.

لم يكن لدى جنود الكتيبة الأولى من فوج المظلّيين البريطاني أدنى فكرة عن هذا التاريخ. فقد كانوا يقومون بدوريةٍ روتينية في العَمارة في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ حين طُلبَ منهم الإغارة على منزل علي الحَسَن. فحطّموا الأبواب ودخلوا بالقوّة، حاملين بنادقهم المَصلية، استعداداً لإطلاق النار على أي شخص يعترض طريقهم.

وأدّى اقتحام رجال مجهولين ومسلّحين، يرتدون بزّات رسمية منزل أم باسم، والدة علي، إلى ترويع هذه الأخيرة التي كان صدّام حسين قد أعدم زوجها. وتجمّدت العائلة خوفاً عندما أمرهم الجنود البريطانيون بعدم الحراك فيما تم تفتيشهم. وقالت أم باسم لاحقاً إنها لم تعِش قط تجربةً مماثلة، حتى حين كان صدّام في سدَّة الحكم. وشعر أفراد عائلة علي، المسلمون المُمارسون لديانتهم، باستياء عميق لرؤيتهم كلاباً حرّة طليقة في غرف نومهم، تشتمّ ملابسهم وخزائن ثيابهم والغرفة المُخصَّصة للصلاة، بحثاً عن أسلحة مخبّأة. وحين انسحب الجنود البريطانيون من المنطقة في سياراتهم المُموَّهة، كانت شائعات قد بدأت تسري في المدينة عن استخدامهم كلاباً بوليسية وتدنيسهم الشرف العشائري بتفتيش النساء. فاستشاط السكّان المحليون غضباً وتعقّبوا الجنود وواجهوهم بقنابل صاروخية الدفع، مُردين ستّة جنود.

في الغرب، غالباً ما تُعتبَر الكلاب من أفراد العائلة المحبوبة. كما أن رؤيتها مألوفة في المطارات الأوروبية والأميركية حيث تلعب دوراً هاماً في النشاطات المُضادة للإرهاب، كالبحث عن المتفجّرات بشمّها صفوفاً من المسافرين أمام مكاتب الحجز أو تنقيبها في الحقائب. ويُعتبَر ذلك روتينياً ومُطمئناً. لكن كان يجب التفكير مليّاً بالملابسات الثقافية لأداء الكلاب مهمّة مماثلة. فاستناداً إلى الإسلام، لا يُسمَح باستخدام الكلاب إلا للصيد أو لحراسة المنازل. ففي حديثٍ مأثورٍ عن النبي محمد[١]، قال: «كل من يقتني كلباً لغرض غير الصيد أو حراسة الغِلال أو الماشية يخسر [قيراطاً][٢] كبيراً من مكافأته كل يوم»[٣].

نفَت القوات البريطانية ارتكاب جنودها أي اعتداء خلال تنفيذهم

مهمّتهم، قائلةً: «لقد مكثوا في المنطقة فترة طويلة بما فيه الكفاية ليفهموا حساسية الناس»[٤]. لكن العنف تفشّى، ولاحقاً في ذلك اليوم، قُتل ستة جنود آخرون من الشرطة العسكرية الملكية.

قد يكون هذا المثال هو الأكثر حدَّةً المُعبِّر عن الغضب المتنامي الناجم عن عمل القوى الأجنبية. ولم ينتمِ أي من المهاجمين إلى أي مجموعة متمرّدين ولم يكونوا منظَّمين البتّة. فقد عكست هذه الحوادث بكل بساطة السخط حيال تصرّفات القوات البريطانية. بعد ذلك اليوم، استمرّت حوادث مماثلة بالحصول في جنوب العراق، حصدت فيها هجمات شنّتها مجموعات مجهولة أرواحاً كثيرة من قوات الائتلاف بقيادة الأميركيين.

تروي مئات، إن لم تكن آلاف القصص الحقيقية «أخطاء» مأساوية ارتكبتها القوات البريطانية والأميركية. رغم ذلك، لم يؤدِّ انعدام الإحساس الثقافي والغطرسة اللتين أظهرتهما القوات الإنكليزية-الأميركية إلّا إلى تفاقم الوضع. فالعسكريون يعترفون بحصول «أخطاء»، لكن يبدو أن قادة الائتلاف لا يبذلون أي جهد لتسجيل هذه الحوادث أو توثيقها. وحين تواجههم وسائل الإعلام بها، تكاد تكون أجوبتهم واحدة مدروسة بدقّة بالغة: «لسنا على علم بحصول أي حوادث مماثلة مؤخَّراً».

حين بدا واضحاً أن الغارات على المنازل تنفّر الشعب العراقي من الجيش الأميركي، وافق المسؤولون أخيراً على التخفيف من قبضتهم الحديد في تموز/يوليو ٢٠٠٣. لكن يبدو أن هذا الأمر «العالي» لم يُطبّق في حالة الدكتور **السيّد**، العالِم الفيزيائي البريطانيّ الثقافة الذي كان يقضي وقتاً ممتعاً مساء ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ برفقة أحد

عشر شخصاً من أقربائه في منزله. إذ طوّقت القوات الأميركية منزله الواقع في إحدى ضواحي بغداد المُترَفة، ثم اقتحمت البوّابة وأطلقت مئات من الرصاصات التي «خَردَقت» الجدران الخارجية. ولم يُبالِ أحد بصراخ الدكتور **السيّد** الذي ناشد الجنود قائلاً إنه سيفتح لهم الأبواب شرط أن يوقفوا إطلاق النار. وأخبرني العالم الفيزيائي البالغ من العمر اثنتين وستين سنة، أن ما لا يقل عن ثلاثين جندياً اندفعوا بعدئذٍ إلى الداخل وقلبوا منزله رأساً على عقب. وبعد حوالي ساعة من تفتيش المنزل، اعتذر الضابط المسؤول من الدكتور **السيّد**، قائلاً إن خطأً قد حصل، وإنهم أغاروا على المنزل غير المناسب. وفي ذلك الحين، كان جنديّ قد ضرب الدكتور بعقب بندقيته قبل أن يركله على أضلعه. وأكّد الأطبّاء الذين أجروا له صوراً بالأشعّة السينية معاناته من كسور في الأضلع. وفيما كانت هي وبنات إخوتهما منكمشات من الخوف في الغرفة المجاورة، شاهدته زوجته يكبّل بأصفاد بلاستيكية. وعلى الرغم من أن الجنود اعتذروا من الدكتور **السيّد**، إلا أنهم ألقوا القبض على أبنائه الثلاثة واقتادوهم إلى سجن «معسكر بوكا» العسكري في جنوب العراق لاستجوابهم. وبحسب والدتهم التي زارتهم في السجن، لم يُتَّهَم أبناؤها بارتكاب أية جريمة ولم يسألهم أحد حتى عن سبب وجودهم هناك. وقد أُطلق سراحهم أخيراً بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال.

قد تكون قضيّة **فتّاح الشيخ** أحد الأمثلة الأكثر إثارةً للدهشة عن تعاطي قوات الاحتلال ذات القبضة الحديد مع المدنيين العراقيين العاديين. فهذا الشابّ اللائق المظهر الذي كان في العقد الرابع من العمر والمُتميّز بلحية مُشذّبة بعناية، عضوٌ في أول مجلس نواب مُنتَخَب في العراق. وهو ينتمي إلى جناح مقتدى الصدر السياسي

الشيعيّ، الذي حاول على الرغم من مقاطعته انتخابات كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، أن يقتحم الساحة السياسية بحوالى عشرين شخصاً من المتعاطفين معه في الجمعية الوطنية العراقية. وذات صباحٍ، كان **فتّاح** متوجّهاً إلى قصر المؤتمرات داخل المنطقة الخضراء المحمية، الذي كان من المُقرَّر أن يُعقَد فيه اجتماع لأعضاء الجمعية المُنتَخَبين مؤخَّراً[٥]. فبلغ الحاجز حيث أوقفه جنديّ أميركيّ شابّ وجرّه من عنقه ليخرجه من سيارته وأوثق يديه وراء ظهره وأجبره على الانبطاح أرضاً. وتمّ تجاهل طلبات **فتّاح** بإطلاق سراحه، مع أنه عرّف عن نفسه بواسطة بطاقة العضوية في البرلمان التي تسمح له بدخول «المنطقة الخضراء». وسأل ما إذا كان بوسعه التحدّث إلى أحد المُترجمين العراقيين الذين يرافقون عادةً جنود الائتلاف على الحواجز، لعدم إتقانه اللغة الإنكليزية. فردَّ الجنديّ الأميركي بانتزاع بطاقة مروره ورميها قائلاً: «لتذهب جمعيتكم إلى الجحيم».

شاهد ستّة أعضاء آخرون في الجمعية الحادث، وكان لديهم على غرار **فتّاح**، دواعٍ حقيقية لدخول «المنطقة الخضراء» البالغة الحساسية. وأثار هذا الحادث غضباً شديداً في صفوف السياسيين المجتمعين الذين أرجأوا فوراً اجتماعهم لمدّة ساعة، احتجاجاً على المعاملة القاسية وغير الضرورية التي لقيَها زميلهم. أخيراً سُمح **لفتّاح** بعبور الحاجز الأمني لدخول قصر المؤتمرات بعد تدخّل عددٍ من أعضاء البرلمان رأوا مدى معاناته. وأُعطيَ له الكلام ليشرح محنته. وقد انفجر بعض الأعضاء بالبكاء بعد استماعهم إلى قصّة **فتّاح**. كما عجزَ هو أيضاً عن كفكفة دموعه، ماسحاً عينيه باستمرار بمحارم ورقية فيما كان يفرّج عن الإهانة التي شعر بها. وطالب السياسيون القوات الأميركية والسفارة الأميركية في بغداد بتقديم

اعتذار علنيّ. كما علَت أصوات طالبت القوات الأميركية بإخلاء «المنطقة الخضراء» كلها لكي لا يُضطر المسؤولون العراقيون وممثّلو الشعب إلى اجتياز محنةٍ مماثلة.

صباح اليوم التالي، تصدّر الحادث الصفحات الأولى في كل الصحف العربية. وجاء في العناوين الكبرى: «نائبٌ يبكي في البرلمان العراقيّ: جنديّ عراقيّ خنقني ودفعني أرضاً، ويداي موثقتان وراء ظهري»[٦]. لكن وسائل الإعلام الغربية لم تأتِ على ذكر هذا الحادث.

طالَب مُضَر شوكَت، العضو في المجلس الوطني العراقي، باعتذارٍ علنيّ عن الإهانة التي لحَقَت بفتّاح وبانسحاب القوات الأميركية من كل المدن، ومن «المنطقة الخضراء» في بغداد كخطوة أوليّة[٧]. وكانت الطبيبة والعضو في البرلمان المدعوة أميرة محمّد البلداوي من الذين شهدوا المعاملة التي لقيَها فتّاح. فقالت: «صُعقتُ حين رأيت الجنود يسحبون زميلي من سيارته ويداه موثقتان وراء ظهره ويضربونه». وأيّدَت هناء الطائي، العضو في البرلمان روايتها ووصفَت كيف «ضرب عدّة جنود أميركيين فتّاح أكثر من مرّة». وطالبَت بتسليم قوى الأمن العراقية مسؤولية حماية المدخل المؤدّي إلى مقرّ الجمعية «لنتمكن من تفادي التعرّض للإهانة يومياً»[٨].

قام الجنرال ويليام ويبستر شخصياً، الذي كانت فرقته مسؤولة عن الأمن في بغداد منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بزيارة إلى قصر المؤتمرات للاعتذار من أعضاء الجمعية المُنتخبين الـ٢٧٥ عمّا ألمّ **بفتّاح الشيخ**، وليطمئنهم أنه سيباشر بتحقيقات فورية وأن السفارة الأميركية ستدقّق في الحادث أيضاً.

زادت حوادث مماثلة الضغوط على الائتلاف بقيادة الأميركيين والحكومة المُنتَخَبة حديثاً في بغداد فيما ناضلا لإقناع كل الأطراف بأن حقبةً جديدة توشك أن تبدأ، وأن العراق يسير قدماً على طريق المُعافاة والقدرة على الاهتمام بشؤونه.

*****

كان للأكراد والشيعة والسُنَّة، إضافةً إلى المجموعات الأخرى التي تشكّل النسيج الثقافي والديني المتنوّع للمجتمع العراقي، ردود فعل متميِّزة حيال مجيء الأميركيين ووجودهم المُستمر. وبغية فهم ديناميكية العراق ما بعد صدّام والاستقبال المختلف الذي لقيته القوات الأميركية من جانب كل مجموعة، من المهم فهم تجربتها التاريخية قبل الاجتياح، لا سيّما في ظلّ الحكم البعثيّ.

بعد بضع ساعات من وصول القوات الخاصة الأميركية إلى إربيل والمناطق الكردية المحيطة بها، بعد اندلاع الحرب، عمَّ شعور بالارتياح في صفوف الأكراد. إذ قلقوا من أن تستغلّ القوات التركية الوضع غير المستقرّ لتوسّع حزامها الأمني داخل العراق، لحماية حدودها وللحؤول دون تسلل المقاتلين الأكراد الانفصاليين إلى أراضيها. مع ذلك، حين قام مشاة البحرية الأميركية بدوريّات في شوارع وأسواق إربيل والسليمانية، استُقبلوا بابتسامات امتنان، أملاً بألا تتخلّى عنهم الإدارة في واشنطن هذه المرّة.

كان ذلك اليوم الربيعيّ المُشمس الواقع فيه التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ يوماً للذكرى. فقد كنتُ في المنطقة الشمالية الكردية التي يفضِّل الأكراد تسميتها «كردستان» حين رشح خبر سقوط صدّام

النهائي وفقدانه السلطة والحظوة. وفي كلٍّ من إربيل والسليمانية وصلاح الدين، شاهدت حلقات دبكة، أي رقصة الشارع الكردية التقليدية، التي يرقص فيها الرجال إلى جانب النساء، حتى في هذا المجتمع المحافظ، تعبيراً عن فرحتهم بسقوط نظامٍ طرد الأكراد من قراهم الأصلية وأجبرهم على اللجوء إلى المناطق الجبلية الآمنة[٩]. ووزّع بعض الرجال حلوى على المارّة فيما دوَّت أبواق السيارات في عرضٍ استثنائي عابق بالحماسة والمرح.

بدأ الأميركيون بإقامة قواعد جوّية في حرير والسليمانية، لم تلبث أن تحوّلت إلى مقصدٍ سياحيّ للعائلات الكردية؛ تلك العائلات التي أُعجبَت بالطريقة التي بدأ فيها الأميركيون الهابطون حديثاً تحت جنح الظلام في هذه المناطق النائية على متن طائرات نقلٍ من طراز AC-130، بتحصين قواعدهم فوراً والتحضير لوصول قوات الدعم. وفي غضون بضعة أيام فحسب، وصل عدة آلاف من الجنود الأميركيين إلى المنطقة. وكانت قوات صدّام قد تجمّعت لتشكّل جبهةً غير بعيدة عن مدينتيْ الموصل وكركوك. فساند المقاتلون الأكراد مجموعات مشاة البحرية الأميركية الصغيرة التي كانت تنسّق الضربات الجوية بتحديد أهدافٍ محتملة على الأرض. وفي إحدى المراحل، شاهدتهم ومجموعة من الصحافيين الآخرين يدافعون عن مواقعهم بأسلحة خفيفة من هجمات انطلقت من مواقع القوات العراقية تلك. وقد حاولت هذه القوات دحر مقاتلي «البيشميركا» الكردية إلى ما وراء جبهتها.

على الرغم من أن هذه المواجهة كانت خطرة، لم أستطع الامتناع عن ملاحظة مدى غرابة هذا المشهد: إذ عمل مقاتلون أكراد بسيطون بسراويلهم الفضفاضة وعماماتهم وبنادقهم القديمة من طراز

«كلاشنيكوف»، جنباً إلى جنب مع مشاة البحرية الأميركية المرتدين بزّاتهم المُموَّهة المُجعَّدة والمُدجّجين بالمعدّات ذات التقنيات العسكرية الأحدث. وجال مئات مقاتلي «البيشميركا» هؤلاء في الجوار لحماية الأميركيين، بانتظار فرصةٍ للتقدّم. ومن وقتٍ لآخر، كان أحد مشاة البحرية الأميركية يحدّد موقعاً، وواحدة تلو الأخرى، حسب حجم الهدف، تقوم طائرة مقاتلة من طراز «فالكون ف ـ ١٦» أو أخرى بعيدة المدى من طراز «ب ـ ٥٢» أو «ستراتوفورترس» والتي أشار إليها طاقمها باسم «باف» (الرجل السمين والقبيح والضخم) بإطلاق جميع قنابلها، استناداً إلى تعليمات الجندي. فكان ذلك أشبه بمشاهدة جيشين ينتميان إلى عالميْن مختلفين، يدنوان من المعركة نفسها.

بعد بضعة أيام، على طول الطرق المؤدّية إلى كركوك، امتلأت آلاف السيارات والحافلات والشاحنات الصغيرة بركّاب متحمّسين دبّروا أية وسيلة نقلٍ مُتاحة لهم ليصلوا إلى مدنهم السابقة. وكانت هذه زيارتهم الأولى إليها منذ سياسة التعريب الوحشية التي نفّذها نظام البعث. وكنا نتبع صفّ المصدّات المتلاحقة هذا الداخل إلى كركوك، بعد أقل من بضع ساعات من انسحاب الجيش النظامي العراقي، حين رأيت شاحنةً عسكرية عراقية قديمة تتعرّض لإطلاق نار. وبدا أن السائق أضاع طريقه وصادف مجموعة من مقاتلي «البيشميركا»، فهرب الرجل لإنقاذ حياته، وبالكاد تفادينا الوقوع تحت وابل الرصاص الذي لحق به. وقد اتّسمت تلك اللحظة بالتوتّر الشديد، إذ مررنا أمام عددٍ كبير من جثث جنود عراقيين مضرّجة بالدماء على جانب الطرقات أو حتى في وسطها؛ ولا بدّ أنهم قدموا من القاعدة الجوية العسكرية المجاورة. وقد حالف الحظ ذلك الجندي. ولن أنسى أبداً جثّة ضابط عراقيّ رفيع المستوى مزّقها

الرصاص، كنتُ قد رأيتها وسط الطريق. واستطعتُ أن أحزر أنه كان عميداً من شاراته. وقد انتُزع التطريز الذهبي من على كتفيه ووُضع بترتيب على صدره.

عند رصيف المارّة الذي وسَم مدخل وسط مدينة كركوك التجاري، ارتفع تمثال ضخم لصدّام، مشابه إلى حدٍ كبير لذلك الذي انتصب في ساحة الفردوس في بغداد والذي أُنزِل أرضاً أمام شاشات محطّات التلفزة العالمية. وكنت أرى مشاهد مماثلة تُسجَّل في كركوك. إذ كانت الحشود ترقص وتغنّي حول تمثال صدّام الذي قُلِبَ من على قاعدته، محتفلةً بتحرير مدينتها وشعبها من عقود من سوء المعاملة والتهميش. وليس بعيداً عن ساحة المدينة، لاحظتُ وجود امرأة كردية كانت تراقب الحشود المحتفلة مع زوجها وأولادها، لكن يبدو أنها لم تشارك في أعمال الهيجان. وحين اقتربت منها لأسألها عن الأفكار التي جالت في ذهنها، صدر جوابها من القلب إذ قالت: «إنني شديدة القلق من أن ينسانا العالم، فيعود صدّام حسين إلى السلطة ويقتلنا كلنا كما حاول أن يفعل من قبل».

منذ ذلك الوقت، ساهم الأكراد العراقيون مساهمةً أساسية في العملية السياسية من خلال الأدوار التي لعبوها في مجلس الحكم والحكومات التالية برئاسة الدكتور إياد علاوي والدكتور إبراهيم الجعفري.

وُوجِهَ تعيين السياسي الكردي هوشيار زيباري في منصب وزير الخارجية العراقية في الحكومة الموقّتة الأولى بردة فعلٍ اتّسمت بالدهشة داخل العراق وفي العالم العربي بشكلٍ عام، فهذه المرّة الأولى التي يحتلّ فيها كرديٌّ منصب كبير دبلوماسيي العراق. ولم تكن الدول العربية المجاورة مقتنعة بأن تغيير النظام كان للأفضل

واعتُبرت الحكومة الموقّتة دميةً بين يديْ أميركا. فاضطرّت الإدارة الأميركية إلى التدخّل واستخدام نفوذها لإقناع العواصم العربية المتعدّدة بالترحيب بزيباري والسماح له بالدخول إلى ناديها الدبلوماسي.

بعدما أثبت زيباري نجاحه وأصبح أكثر اطّلاعاً على المناسبات السياسية العربية، كان الانتخاب التالي لكرديٍّ آخر في منصب الرئاسة معلماً إضافياً من معالم الساحة السياسية العربية. إذ أصبح جلال طالباني الذي تزعّم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو أحد الحزبين الكرديين الرئيسين في شمال العراق، الكرديّ الأول الذي احتلّ منصب الرئاسة منذ إنشاء الدولة العراقية. وعلى غرار زيباري، قوبِل تعيينُه بدهشةٍ من جانب الناس، داخل البلاد وخارجها.

خلال المفاوضات التي شهدها الائتلاف ذو القيادة الشيعية والتي جرت بعد انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ظهر استغرابٌ حين أصرّ الأكراد على بحث مطالبهم البعيدة الأمد؛ وهي تعيين كركوك عاصمة لهم والحفاظ على ميليشيات «البيشميركا» ومقاومة اختيار الشريعة الإسلامية لتكون مصدر التشريع الوحيد في الدستور الجديد، مهما كان الثمن.

مع أن الأكراد كانوا قد بدأوا يتمتّعون بالحرية والاستقلال اللذين حلموا بهما، لم يكونوا مسالمين بما فيه الكفاية لمنع انفجار المنافسة بين الحزبين الكرديين الأساسيين، الذي يتزعم أحدهما مسعود البارزاني والثاني جلال طالباني. فقد فشل هذان الأخيران في التوصل إلى اتّفاق لتشكيل حكومة واحدة في الماضي، وأعلن كلّ

منهما حكومةً منفصلة؛ إحداهما في السليمانية والأخرى في إربيل. وفي عدّة مناسبات، لجآ إلى العنف، وجرت معارك ضروس في منتصف التسعينيات. ولم يتّفقا على أن الحكومة الواحدة كانت الحلّ إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فعُيِّن مسعود البارزاني رئيساً لإقليم كردستان العراقي. وجاء إذعان الأكراد بدافع الخوف، لأنهم لو فشلوا في تناسي خلافاتهم والتوحّد، لسُلِبوا الإنجازات التي حققوها منذ خسارة صدّام حسين في العراق، حين أقامت الأمم المتّحدة ملاذاً آمناً لهم في شمال العراق في العام ١٩٩١.

****

تتناقض تجربة السنَّة تناقضاً صارخاً مع تجربة الأكراد. فبشكلٍ عام، استقبل السُنَّة احتلال بلادهم بذعرٍ وحزن وخوف على المستقبل. إذ قلقوا من أن ينتهي بهم الأمر بدفع ثمن القوة الخانقة التي فرضتها الأقلية السنيّة بزعامة صدّام على البلاد وتاريخهم الطويل كقوةٍ غالبة في العراق منذ القرن السابع عشر. واستنتج استفتاء أجراه «المركز العراقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية» في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أن ثلثي الشيعة اعتقدوا أن الائتلاف بقيادة الأميركيين أتى لتحريرهم، فيما أظهر الاستفتاء نفسه أن ثلثي السنَّة اعتقدوا أن هذه الحرب جرَت لإشعارهم بالخزي. وانعكس ذلك على الأرض، إذ كانت المناطق الشيعية هادئة إلى حدٍّ كبير مقارنةً بالمناطق السنّية المتفجّرة في وسط البلاد وشمالها، والتي وُصفَت عموماً بالمثلّث السنّي. ومع نجاح القوات الأميركية في احتلال العراق، شعر السنَّة بأنهم مُدانون لمساندتهم صدّام، على الرغم من أن الآلاف منهم عُذّبوا في ظلّ نظامه.

يُجمع عدد كبير من المفكّرين السنّة الذين تحدّثت إليهم على أن صدّام حكم البلاد تحت الراية السنّية، لكن هذا لم لا يعني أن السنَّة استُثنوا بشكلٍ آليّ من حَنَقه أو تعذيبه. فمصير عدد كبير من الضبّاط الرفيعي المستوى من مدن تكريت والرمادي والفلّوجة وحتى الموصل ذات الغالبية السنّية معروف جيّداً. إذ أُعدم الكثير منهم خلال نضالهم للتخطيط للإطاحة بنظامه الديكتاتوريّ. لكن سنَّة سامرّاء هم من عاشوا المعاناةِ الأكبر. فقد كانت مدينة سامرّاء حسب قول سكّانها أهمّ شأناً من تكريت، الأمر الذي كان يزعج صدّام ودفعه إلى اتّخاذ إجراءات قاسية بحقها وحقّ أبنائها. كان اللواء الركن حسن النقيب، رئيس هيئة أركان الجيش العراقي، أحد أبناء سامرّاء، وقد ارتقى السلّم العسكري، منذ الأربعينيات، بصفته ضابطاً محترفاً. وبما أنه ارتاد المدرسة الحربية، اتّسم بالانضباط وقد خلّف وراءه حياةً عسكرية طويلة، ولم يكن، بالتالي، ممن عيَّنهم صدّام. إذ لم يقدر صدّام أن يتحمّل إلا الجنود الأوفى له في جيشه، وآثر منذ وصوله إلى سدَّة الحكم، اختيار ضبّاطه بنفسه بعناية. لذا نُحِّيَ النقيب وعُيِّن سفيراً للعراق في إسبانيا ثم السويد في أواخر السبعينيات. ولقيَ العميد وفيق جاسم السامرّائي، وهو من سامرّاء كما يدلّ اسمه، المصير نفسه، لكنه اختار الهرب واللجوء إلى المملكة المتّحدة في أوائل التسعينيات. وكان قد ترأس جهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش العراقي. وعلى الرغم من كون السامرّائي رئيس جهاز استخبارات، حين خطّط صدّام حربه على الكويت، لم يكن السامرّائي على علم بالاجتياح المُقرَّر. بل عرف أن العراق اجتاحت الكويت من إحدى النشرات الأخبارية.

تعقّبتُ وسائقي أحمد القافلة الأميركية الأولى التي دخلت الموصل بعد يوم على تحرير المدينة. علماً أنني كنتُ أفضّل البقاء على مسافةٍ

آمنة من القوافل العسكرية بسبب قيمتها الكبيرة كهدف للمتمرّدين، ولأن الجنود في هذه القوافل يطلقون نيران رشّاشاتهم تقريباً على كل ما يتحرّك حولهم. وقد قُتل المئات من العراقيين من غير قصد بهذه الطريقة.

تأوي الموصل معظم المجموعات الإثنية الرئيسة في العراق، لكن السنّة يشكّلون الأكثرية فيها. وكان يمكن الإحساس بغضبهم المُتموِّج عبر الحشود المصطفَّة إلى جانبيْ الطرقات لمشاهدة وصول محرِّريهم المزعومين المتأخّر، بعد أربع وعشرين ساعة من سقوط الموصل. إذ كانوا يعتمدون على القوات الأميركية للتدخّل ووضع حدٍ للنهب المُستشري الخارج عن نطاق السيطرة. فقد سُرق كل ما يمكن سرقته ـ ابتداءً من كرسيّ مكسور عديم الفائدة وصولاً إلى أغراض قيِّمة كالسيارات الجديدة والأثاث أو أموال المصارف الحكومية. وعلى مدى ثلاثة عقود من تغطيتي للمناطق الحربية، لم أرَ قط مشاهد مماثلة. إذ كان جشع اللصوص ونطاق عملهم وعدم خضوعهم لرقابة أي شكلٍ من أشكال القانون والنظام، نموذجاً تكرَّر في كل المدن التي سقطَت. وحمل ذلك أهل الموصل على الشعور بالإرباك حيال ما يمكن أن يخبّئه القدر لهم. وقد شاهدوا من دون أن يصدّقوا أعينهم، الجيش العراقي ينسحب فاسحاً المجال لمقاتلي «البيشميركا» غير المُنظّمين ليحتلوا مدينتهم. ولم يكن الجيش الأميركي قد وصل عندما هرب الجيش العراقي المُحاصَر، استباقاً لما سيحصل، مخلِّفاً وراءه فراغاً أمنياً هائلاً. ذلك اليوم، استغاث بي أحد زعماء المدينة قائلاً: «أين الأميركيون؟ هل هذه هي الحريّة والتحرير اللذان وعدونا بهما حين أسقطوا النظام؟».

بعد ثلاثة أشهر، وعلى مسافة بضعة أميال من «جُحر العنكبوت» في

مقاطعة صلاح الدين الذي ظهر فيه صدّام حسين، أشعث الشعر ومرتبكاً، من دون أن يُبدي أي مقاومة[١٠]، دُعيتُ إلى مزرعة الشيخ بدر الرِفاعي، أحد زعماء عشائر تكريت. وكنا في أواخر شهر حزيران/يونيو حين ترتفع الحرارة بانتظام لتتجاوز الـ١٢٠ درجة فهرنهايت. فأرشدني الرفاعي إلى مقعدٍ خشبيّ طويل تحت سقيفة مزرعته، الركن الأكثر برودة الذي استطاع إيجاده في الحرّ الشديد. وحاول أن يأخذ راحته على المقعد الخشبي القاسي، لكن جسمه الطويل والنحيل تململ في الحرّ الضاغط. وبعد أن قدّم لي الشيخ بدر الشاي بالنعناع، استذكر الاجتماع الذي وضع فيه زملاؤه من زعماء العشائر استراتيجيةً لإقناع الأطراف المعنية بالسُّبُل الآيلة إلى تفادي معركةٍ محتملة في تكريت والمناطق المحيطة بها بين القوات المُوالية لصدّام ومُناصري الأميركيين. فقد توقّع الجميع أن يكون تحرير تكريت، مسقط رأس صدّام، دموياً من دون أي شك. وروى قائلاً: «كانت فترة صعبة حينئذٍ، لكن بفضل حكمة زعماء المنطقة، والتفاهم والتعاون بين القادة الأميركيين والقيادة الكردية، توصّلنا إلى نهاية سلمية بعد سقوط تكريت».

أبدى التكريتيون تحفّظاً يمكن فهمه لدى استقبال «محتلّهم» الجديد. وخلال الأيام القليلة الأولى، راقبوا ما كان يجري حولهم وهم في حمى الأسوار العالية والبوابات الحديدية النموذجية التي تحيط بمنازلهم. وأضاف الشيخ بدر: «لكن على مرّ الأيام، تلقيتُ أنا والزعماء الآخرون الذين تشاورنا مع قوة الاحتلال، كل مساعدةٍ ممكنة لإعادة الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء، ولفرض القانون والأمن» عقب النهب العام الذي قضى على محتويات المستشفيات والمتاحف والمدارس. وهكذا ظهرت علاقة تكافلية بين أهل تكريت والجنود الأميركيين.

إلا أن هذا التدبير لم يدُم طويلاً. فظهر موقف مختلف كل الاختلاف في أقل من بضعة أسابيع. إذ أُمِرَ زعماء العشائر المعتادون على التمتّع بقدرٍ هام من الاحترام، بالترجّل من سياراتهم ليُخضعهم شبّان من مشاة البحرية الأميركية للتفتيش الدقيق، من دون أي احترام لمكانتهم. وفي تلك الأيام الأولى، قام الجنود الذكور بإخضاع النساء أيضاً للتفتيش الجسدي - وهذا مُحرَّم ثقافياً. كما سرقوا منازل خلال غارات شنوها ليلاً، على طريقة رعاة البقر. وتعرَّض أبرياء كثيرون لهذه الاعتداءات على حرّيتهم الشخصية.

يُعتبَر المسلمون السنَّة الأكثرية الثانية من حيث العدد بعد العرب الشيعة، وهم يمثّلون ٣٠ إلى ٤٠٪ تقريباً من الخمسة وعشرين مليون نسمة في العراق. وقد أهملهم الائتلاف بقيادة الأميركيين، بشكلٍ عام. فأدّى استثناء العرب السنَّة وتركهم من دون أمل بلعب دور مستقبليّ في العراق بعد عقود حَكَموا فيها البلاد، إلى تعقيد حقبة ما بعد حسين هذه. فلجأ عدد كبير من السنَّة إلى العنف وهم مسؤولون في الأغلب عن الهجمات الأكثر دمويةً. وتركّزت أكثرية هذه الهجومات في ما يُسمّى بالمثلّث السنيّ. وكما رأينا، يعتبر الكثيرون من سكّان الداخل السنّي أن لا خيار لهم غير القتال وتأمين المأوى أو تقديم المساعدة اللوجستية لرجال المقاومة الذين يهندسون هذه العمليات- ويعكس ذلك الولاء المتأصّل في النظام العشائري في العراق. وعلى الرغم من أن هجماتهم على القوات الأميركية قد تبدو للعالم الخارجي حالة ميئوساً منها، يعتقد البعض حقاً أنه إذا هُزم الأميركيون في فييتنام، يمكن هزمهم في العراق أيضاً. وقد انضمّ إلى صفوف المؤمنين الحقيقيين بذلك، هؤلاء الذين شعروا أنهم خسروا كل شيء على أي حال، لذا لمَ يمتنعون عن القتال حين يعرفون أن فرص قهر القوة العظمى الوحيدة تكاد تكون معدومة.

يبدو شعور السنَّة بالمرارة من جرّاء استثنائهم مُبرَّراً جزئياً. ويشير السنَّة إلى أن قوة أكثرية أعضاء مجلس الحكم السابق من شيعة وأكراد ونفوذهم ليسا سوى النتيجة المباشرة لتعاونهم الوثيق مع الأميركيين خلال فترة حكم حسين. خلافاً لذلك، يقول أعضاء مجلس الحكم الشيعة إذا ما سُئلوا، إن السنَّة لم يشكّلوا هيكليةً تنظيمية قوية لأن ذلك لم يكن مطلوباً منهم في ظل نظام حسين ذي الهيمنة السنّيّة.

تمّ تأكيد اختيار ممثّلين أكثر موالاةً للأميركيين حين أُدخلَت سياسة وُصفَت بسياسة «التطهير على البعث». وقد تركت هذه السياسة المقترنة بحلّ الجيش ذي الغالبية السنّية التي اعتمدها السفير بول بريمر وسلطة الائتلاف الموقتة التابعة له، أكثر من نصف مليون سنيّ عاطلين عن العمل، من دون أي مدَّخرات يعتمدون عليها ليبدأوا حياتهم من جديد. وبما أنهم شعروا بأنهم متروكون، لم يبقَ أمام الكثيرين منهم سوى خيار معارضة الاحتلال معارضة شديدة. وذهب بعضهم أبعد من ذلك فانضمّ إلى صفوف المقاومة، إما بالمشاركة مباشرة بالهجمات أو بتقديم دعمٍ ماديّ ومعنوي لحركات المقاومة التي لا تُعدّ ولا تُحصى.

****

حين طلبت أميركا أن تعترف الأمم المتحدّة بأن واشنطن قوة «احتلال» في العراق، حصل ذلك بعد أشهر من استخدام العلاقات العامّة لتطبع في ذهن الشعب العراقي أن قواتها دخلت لـ«تحريرهم». في العراق، كانت إعادة التسمية هذه كارثة. وشعر العراقيون الأكثر موالاةً للأميركيين حتى بالخجل من الدفاع عن السياسة الأميركية. فالعراقيون وطنيون للغاية، والاحتلال غير مقبول بكل بساطة بالنسبة

إلى شعب فخور بتراثه الغنيّ. قبل ذلك، سخر العراقيون من هدف المهمّة الأميركية، معتبرين أن السيطرة على مخزون النفط الضخم في البلاد كان الهدف الأول لقدوم الولايات المتّحدة. وقد سمعتُ عدداً كبيراً من العراقيين يعربون عن اعتقادهم أن السبب الحقيقي لنزول القوات الأميركية على الأرض العراقية يكمن في احتكار الحقول النفطية المُربحة في جنوب البلاد وشمالها والاستيلاء على المكافأة الأساسية، وهي وزارة النفط العراقية. ولُبِّيَ طلبهم بشكل القرار رقم ١٤٨٣ الصادر عن مجلس أمن الأمم المتّحدة والذي أُقرَّ في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

لم يكن مفاجئاً البتّة أن أسمع مثقّفاً عراقياً كفخري كريم يصف القرار ١٤٨٣ بـ«أم كل القرارات». وكان هذا الأخير الأول من نوعه الذي تبنّته الأمم المتّحدة لتشريع احتلال بلدٍ؛ ونتيجةً لذلك، شعر العراقيون من دون أي شك أن كلمة «محتلّ» المثيرة حكَمتهم بدلاً من كلمة «محرِّر». كما دعا القرار ١٤٨٣ إلى قيام إدارة عراقية موقّتة، لكنه لم يتوسّع في طريقة تشكيل هذه الإدارة. بالتالي، بات لدى عددٍ كبير من العراقيين الانطباع أن استعادة بلادهم وتحقيق السيادة والتخلّص من نير الاحتلال بقيادة الولايات المتّحدة بحاجة لسنوات عدّة. على الرغم من ذلك، وفي خطوة واضحة لإنقاذ ماء الوجه، حاولوا إقناع الدول المجاورة بأنهم لن يسمحوا لأنفسهم بأن يُعتبَروا دولة واقعة تحت الاحتلال. ففي منتدًى عُقِد في الأردن بعد الحرب خلال الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل ٢٠٠٥، شكا صحافيون عراقيون لزملائهم الأردنيين قائلين: «لمَ تكتبون دائماً «العراق المحتل» حين تأتون على ذكر بلادنا؟» ويبدو واضحاً أن العبارة قد خلّفت جرحاً عميقاً في كرامتهم.

****

ابتهج الشيعة حين تحطّمت تماثيل صدّام على الأرض. إذ بشّر هذا بنظرهم بنهاية عقودٍ من الأنظمة المتعاقبة ذات السيطرة السنيّة، وعلى الرغم من الاضطراب المتزايد في مناطقهم، كانوا متفائلين بشأن المستقبل. وكانت توقّعاتهم كبيرة. إذ وعدهم الأميركيون بالديموقراطية والحرية. وكان يمكن تحمّل العقبات والصراعات القصيرة الأمد مع توقّع ظهور عراق جديد قيد التحضير. وقد صمّم الشيعة على عدم إعادة الحقبة التي وقعوا فيها ضحايا الاضطهاد. فشكّلوا الأكثرية في حكومة الدكتور إياد علاوي كما تمثّلوا تمثيلاً كبيراً في مجلس الحكم الأول الذي أدار العراق ما بعد الاجتياح. يُشار إلى أن الأحزاب السياسية الشيعية هي الأكثر تنظيماً بعد الأحزاب الكردية، لكن ظهرت مخاوف من أن تفرض الأكثرية الشيعية أفكارها على الآخرين ـ لا سيّما على العرب السنَّة والأكراد– الأمر الذي قد يؤجّج الاضطرابات ويؤدّي إلى حربٍ أهلية يمكن أن تطال الدول المجاورة أيضاً.

إن مُقتدى الصدر، الطامح إلى لقب آية الله والذي يعتمر العمامة السوداء ويطلق اللحية السوداء التي تميّز تلك المنزلة، هو القائد الشاب لميليشيا تدعى «جيش المهدي». ومع أنه لا يملك أياً من أوراق الاعتماد الدينية الضرورية كزعيم للشيعة، إلا أنه يملك قاعدةً قوية في صفوف الفقراء من شيعة العراق ـ لا سيّما في الحيّ الضخم في بغداد الذي يعدّ مليونيْ نسمة والمدعو «مدينة الصدر». وقد دُعيَ سابقاً «مدينة صدّام»، لكن بعد سقوط صدّام أُعيدَ إطلاق هذا الاسم عليه على شرف والد مقتدى الصدر الراحل، آية الله العظمى محمّد صادق الصدر، رجل الدين الشيعيّ القويّ الذي اغتاله عملاء صدّام في العام ١٩٩٩ في النجف. وقد أُصدِرَت مذكّرة توقيف بحق مقتدى الصدر الذي استمدّ منزلته من سلسلة

نسبه الشهيرة. كما أن القادة العسكريين الأميركيين هدّدوا بـ«قتله أو اعتقاله» لارتباطه باغتيال ماجد الخوئي، الزعيم الروحيّ الشيعيّ الذي طُعن حتى الموت بالقرب من مسجد الإمام علي في النجف في الخامس من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، خلال الأيام الأولى التي تلت عودته إلى العراق بعد سنوات من النفي للمشاركة في الانتخابات (راجع الفصل الثالث). وكان الصدر مشتبهاً به رئيسياً بسبب عداوته المعروفة للزعيم الروحيّ العائد. في ما بعد، قصفت الطوافات القتالية الأميركية مكاتب الصدر في حيّ الشُعلة في العاصمة، الذي تمترَس فيه مؤيدوه. مما أدّى إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل وجرح عدّة أشخاص آخرين.

بعد أشهر من تجاهل الصدر، اتّهمه المسؤولون الأميركيون بالتحريض على العنف وأغلقوا صحيفته «الحوزة». واستمرّت المناوشات مع قوات الصدر في بغداد والمدن الجنوبية فيما زادت القوات الأميركية من حدَّة معارك الشوارع ضد مجموعات متمرّدة في كلٍّ من الرمادي والفلّوجة. وبدا أن لهذه المعارك مع القوى الخاضعة للقيادة الأميركية تأثيراً مثيراً، إذ زادت من احتمال قيام تحالف بين السنّة المتطرّفين، بمن فيهم البعثيون، وجيش المهدي، الميليشيا الشيعية الأصولية التابعة للصدر. وبات الوضع في شوارع بغداد ومدن كبرى أخرى متفجّراً أكثر من أي وقتٍ مضى. واتُّهمت القوات الخاضعة للقيادة الأميركية بتعمّد استهداف المدنيين.

هدَف الأميركيون بشكلٍ رئيس إلى إحراج الصدر وإضعافه بغية تقوية معتدلين شيعة آخرين عارضوا نظام صدّام في المنفى. وهؤلاء الأشخاص معروفون بارتباطهم القديم بالإدارة الأميركية، لكن غيابهم عن البلاد لسنوات خَلَت جعلهم بمنأى عن الناس. وقد

أُخطىء تقدير المواجهة مع الصدر، مما تسبّب بتفاقم الثورة وعزّز المطالبة بإنهاء الاحتلال.

لاحظ بعض المفكّرين العراقيين أن القوات الأميركية وأجهزة الأمن العراقية أفادت من الجو السياسي والأمني المُبهَم الذي تعيشه البلاد، فقامت بعمليات اعتقال جماعية من دون أن يُقلقهم انتهاك أي إطار قانوني. وقد كرَّر الدكتور كامل قاسم، مدير جمعيّة أهلية تدعى «مركز التنمية في بغداد»، ذلك الأمر حين أخبرني أن قوات الاحتلال والشرطة والجيش المحليين أفادت من هذا المناخ وانعدام قوانين محدَّدة لاعتقال أشخاص من دون أي احترام لقانون حقوق الإنسان.

تحدّث قاسم عن سجون تعجّ بالنساء والأطفال الذين اعتُقلوا من دون أي سبب، فما بالك بسجنهم. وقد منح غياب نظامٍ قانوني مناسب لمحاكمة المحتلّين، حتى لو قتلوا مدنيين عراقيين عن غير قصدٍ أو لأسباب أخرى؛ منح ذلك القوى المختلفة «إجازةً للقتل» من دون خوفٍ من العواقب. وازداد هذا المناخ حدّةً لما باتت الشرطة العراقية أحد أهدافِ المتمرّدين الرئيسة، في الشهر الذي تلا اجتياح قوات الاحتلال. فأُعدم الكثيرون منهم أو اختطفوا أو فجَّرهم انتحاريون.

*****

ستظلّ القوات الأميركية في العراق خلال العقود المقبلة، أياً كانت النتيجة السياسية. وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي مُنيت بها هذه القوات خلال الهجمات اليومية عليها، إلا أن الحكومة الأميركية مصمّمة على التمسّك بالأرض التي احتلّتها منذ سقوط

صدّام وجعل العراق مثالاً لدولٍ أخرى في المنطقة؛ علماً أن الإدارة الأميركية مدركة كل الإدراك أن البعض سيعتبر فشل السياسة الأميركية في العراق مسماراً ثابتاً للغاية يُدَقّ في نعش الولايات المتّحدة كقوةٍ عظمى.

بالنسبة إلى العراقيين، يتمحور النضال في بلادهم حول مستقبلهم الشخصيّ. وهو بنظر الأميركيين يتمحور حول مستقبل شرق أوسط جديد يتصورونه من بعيد. لكن إذا أراد الأميركيون أن يُكتَبَ لهم النجاح، فعليهم أن يفهموا فهماً أفضل القوى المحرّكة الأساسية في المجتمع العراقي.

الهوامش

(١) «الحديث» هو أقوال النبيّ محمّد أو أفعاله كما سجّلها أتباعه.

(٢) «القيراط» كلمة عربية أُخذت منها كلمة carat وتشير إلى حبّة استُخدِمت في البدء لقياس وزن الذهب.

(٣) يوسف القَرَضاوي، The Lawful and the Prohibited in Islam (الحلال والحرام في الإسلام)، (إنديانابوليس، إنديانا: American Trust Publications، ١٩٨٠).

(٤) **صانداي تايمز**، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(٥) «مجزرة في أرضٍ بلا قانون»، جرت الانتخابات الديموقراطية الأولى في العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(٦) ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في **القدس**، **الحياة** و**الشرق الأوسط**.

(٧) مقابلة على الهاتف مع مُضر شوكت، محطة «العربية» التلفزيونية، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٨) هنا إلطائي تتحدّث في البرلمان العراقي، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كما استشهدت بها عدة صحفٍ عربية، بما فيها **الحياة** و**الزمان** و**القدس**.

(٩) تضمّنت سياسة التعريب التي اعتمدها النظام البعثي في العام ١٩٩١ طرد الأكراد من منطقة كركوك بهدف إسكان العرب الشيعة أو السنّة فحسب فيها.

(١٠) اعتُقل صدّام في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بعد أن اكتشفت قوات من فرقة المشاة الأميركية الرابعة مخبأه، إثر معلومةٍ تلقتها.

الفصل السادس

الشيعة والسنَّة والأكراد ودور القيادة الدينية

بعد سنتين من بداية الاحتلال بقيادة الأميركيين، التجارة الوحيدة المزدهرة في العراق هي تجارة الموت. يملك علي حسين محمّد معملاً في «سوق الشهداء»، الزقاق الضيّق المُتفرِّع من شارع حيفا الناشِط في وسط بغداد. وهو بالكاد يستطيع أن يلبّي الطلب على توابيته. وقد ورث تجارته عن والده الذي أسَّسها والده في الحقبة التي كان فيها النظام في العراق ملَكياً، في الخمسينيات. وقبل نشوب الحرب بقيادة الأميركيين في العراق، كان الحظ حليف علي لو باع تابوتاً واحداً بقيمة ثلاثين دولاراً يومياً. أما الآن، فقد تضاعفت تجارته أربع مرات عمّا كانت عليه. لذا، يجني صانعو التوابيت العراقيون الآن أرباحاً كبيرة مفاجئة[1].

يلوح شبح الموت واحتمال نشوب حربٍ طائفية على العراق المعاصر، منذراً بالشؤم. ففي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، انتشر خبرٌ مفاده أن نشطاء سنَّة اختطفوا حوالى خمسة وسبعين شيعياً من مدينة «المدائن» وهدّدوا بقتلهم ما لم يُجلَ بقيّة السكّان الشيعة. وتميّزت عملية الاختطاف الجماعية هذه بكل سِمات الهجوم الطائفي. وكانت الأولى من نوعها في العراق منذ انهيار نظام صدّام حسين الذي كان في أوج حكمه، متمرّساً في التطهير العرقي الواسع النطاق.

لكن في فترةٍ من الفترات، حتى خلال حكم صدّام الاستبداديّ، تمتّع السنّة والشيعة بكامل حريّة التزاوج، مع بعضهم البعض. ففي السبعينيات، كان العراق دولةً تقدّمية ومتقدّمة تقنياً، وتميّز بقواسم مشتركة كثيرة مع الدول الغربية، شأنه شأن لبنان أو إسرائيل في تلك الحقبة. وقاربت نسبة معرفة القراءة والكتابة فيه المئة بالمئة. لكن نتيجة الحروب التالية والحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتّحدة على العراق، تدهور الوضع وهبطت معدّلات معرفة القراءة والكتابة هبوطاً كبيراً وتراجع المجتمع. وحلّت القَبَلية والدين محل التحديث والتطوّر الثقافي، فبدأت الهوية القَبَلية وأهمية القرية التي وُلد فيها المرء بلعب دور متزايد في قلب الحياة السياسية في العراق.

بُنيَت «المدائن» على أنقاض مدينة «قطسيفون» العراقية القديمة، التي يعني اسمها بالفارسية «قوْس كسرى»، في إشارةٍ إلى القصر الذي زيّن المدينة حين اشتهرت في القرن الأول ق.م. وتقع المدينة على مسافة ثمانية عشر ميلاً جنوب شرق بغداد، وتحدّها بساتين أشجار نخيل وليمون. وتمتد على شبه جزيرة خصبة شكّلها انعطاف واسع لنهر الفرات نحو الشرق. وكانت هذه المنطقة المفضّلة لدى الملك

الفارسي كسرى الأول واختيرَت لتكون عاصمة الأمبراطورية الساسانية الشتوية.

اليوم، لم يبقَ من بهائها السابق سوى القوْس الضخم الممتد فوق قاعة المقابلات في القصر الضخم في المدينة. وهو المدخل المُقنطَر المصنوع من كتلةٍ قرميدية واحدة هي الأضخم في العالم. وبدلاً من تمجيد هذه التحفة الفنية الهندسية في العراق، أثار وجودها استياء صدّام حسين. إذ كره هذا الأخير الإيرانيين، وخلال الحرب الإيرانية- العراقية، أزعجه هذا المدخل المُقنطر الفارسيّ. فطلب من مستشاريه تدميره، لكن مهندساً معمارياً نافذاً شرح، مزخرفاً الحقيقة بعض الشيء، أن القوس تميَّز بهندسة معمارية عراقية الطراز في الواقع بدلاً من أن يكون فارسيّ الهوية. ولمّا لم يُقنع المهندس المعماري صدّام، أمر هذا الأخير بأن يُعزَل البناء بأسلاك شائكة. وفي إهانةٍ أخيرة للتاريخ الفارسيّ، ابتكر «عرض صوت ونور» أعاد إحياء معركة القادسيّة التي وقعت في العام ٦٣٦ ق.م.، والتي انتصر فيها العرب على الفُرس، في إشارةٍ مجازيّة إلى انتصاره في الحرب الإيرانية- العراقية في الثمانينيات.

لـ«المدائن» هوية ثانية. إذ يُشار إليها بشكلٍ مرادف باسم «سلمان باك»، تيمّناً باسم أحد صحابة النبيّ محمّد والفارسيّ الأول الذي اهتدى إلى الإسلام. ويحذّر أحد أبيات أغنيةٍ عراقية شهيرة بقوله: «إذا لم تزُر سلمان باك في حياتك، فأنت لا تستحقّ أن تعيش حياتك». وفي دعوى قضائية تقدّمت بها عائلتا شخصين قُتلا في ١١ أيلول/سبتمبر، زعم مدير الـ«سي.أي.إي.» السابق جايمز وولزي أن سلمان باك مقرّ تدريب إرهابيين، في شهادة خبير في محكمة فيديرالية في مانهاتن. واستُخدم ذلك لدعم ادّعاء جورج بوش بأن

العراق تعاوناً وثيقاً مع «القاعدة». وبحسب وولزي، أدار جهاز استخبارات صدّام مدرسةً سريّة إلى جانب المعهد الشرعيّ الذي علّم «مقاتلي حرّية» صدّام، أي الفدائيين. وادّعى وولزي أن هذه المدرسة السريّة كانت تلقّن المقاتلين الأجانب فنّ اختطاف طائرات الركّاب.

خلال الهجوم الذي شنّه مسلّحون سنّة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، هرب خُضيّر عباس، الشيعي البالغ من العمر ٧٢ سنة، من المدينة مع أفراد عائلته وأعداد كبيرة من جيرانه الشيعة، وذهبوا إلى «الكوت»، المدينة التي تبعد ١٢٥ ميلاً عن العاصمة العراقية. وأخبر عبّاس المراسلين الصحافيين كيف طوّق المقاتلون سلمان باك ودمّروا مسجد الرسول الذي يصلّي فيه شيعة المدينة. ردّاً على ذلك، أكّد ثائر النقيب، الناطق باسم الحكومة العراقية حينذاك، أن عملية تطهير عرقي كانت جارية على ما يبدو. وقال إنه يُشتبه بلعب مجموعة متمرّدين دوراً في ذلك، بقيادة أعضاء سابقين في النظام البعثي؛ وهم من الصويرة، المدينة ذات الغالبية السنّية الواقعة على مسافة سبعة وثلاثين ميلاً جنوب بغداد. وتجدر الإشارة إلى أن صلة قرابة تربط عدّة عائلات في الصُويرة بعزّت إبراهيم الدوري، نائب صدّام حسين الفارّ. وهو يحمل الرقم ٦ ، أي ملك الأسباتي في مجموعة ورق لعب أميركا السيئة السمعة التي تمثّل «المطلوبين في العراق».

هاجم متمرّدو الصويرة خمسة عشر منزلاً تعود ملكيتها لشيعة قبل أن يحذّروا آخرين عبر مكبّرات صوت بضرورة الرحيل عن المنطقة وإلا قُتلوا. وقال عبدو الذي رفض البوح باسمه الكامل، المزارع البالغ من العمر إحدى وأربعين سنة إن المتمرّدين اختطفوا ابنه وأطلقوا سراحه لقاء فدية وهدّدوا بالعودة لمعاقبة الذين يفضحون

الأمر. وأضاف: «قالوا إنهم سيقطعونه»، بعد أن مدّ لسانه وقام بحركةٍ دلّت على القطع[٢]. فهربوا على متن قوارب عبرَت بهم نهر دجلة[٣].

أكّد أحد مصادر الشرطة في سلمان باك لصحافيين زاروا المنطقة أن شجاراً نشب بين سكّان شيعة وسُنَّة، تطوّر حين اختطفت مجموعة أمنٍ أهلية سنيّة أربعة رجال شيعة كانوا في طريقهم من بغداد إلى العَمارة، في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد أُجبِروا على النزول من سيارتهم في سلمان باك، التي أمرَ فيها المُسلَّحون المرأة المُرافقة للرجال المختطَفين بإعلام شيعة العَمارة بما كان بانتظارهم. فما كان من سكّان العمارة إلا أن ردّوا باختطاف عشرين فرداً من قبيلة الدليْم السنّية التي انتقمت بدورها بمهاجمة بيوت شيعية في سلمان باك.

من خلال بيانات أصدرتها أحزاب الشيعة السياسية والدينية، زعم هؤلاء أنه تمّ اختطاف أعداد كبيرة منهم وتعرّضوا لقتلٍ جماعيّ. فيما زعم الشيخ وليد الأعظَمي، رجل الدين السنّي البارز من مسجد أبي حنيفة في بغداد، أن كل القصّة مُختلَقَة، متّهماً الاستخبارات الإيرانية بالتآمر ضد السنَّة لإبعادهم أكثر عن الساحة السياسية العراقية.

عرض الشيخ غاني الجبوري، وهو زعيمٌ آخر من سلمان باك روايةً مختلفة للأحداث، شارحاً التالي: «منذ سقوط بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وصل غرباءُ كثُر إلى سلمان باك واستقرّوا فيها. وصادروا أراضي وبنوا منازل بطريقةٍ سريعة وغير منظَّمة. وقد غيَّرت الأحزاب السياسية والدينية الشيعية ديموغرافية المنطقة

بإحضارها أشخاصاً من إيران ليستقرّوا فيها، متذرّعين بأن النظام السابق أجبرهم على مغادرة العراق، لكن الآن وقد أُسقط صدّام، يريد الشيعة العودة والتبرّك من الإقامة بالقرب من قبر سلمان باك، أحد صحابة النبيّ محمّد».

قال الشيخ الجبوري إن الذين وقفوا وراء الأحداث الأخيرة كانوا «شباباً غرباء» تسبّبوا بتوتّرٍ طائفيّ بمهاجمتهم السكّان المحليين وارتكابهم السرقات ونشاطات جرمية أخرى ـ وهذا ادّعاء نفاه عبد الزهرة العَلَمي، أحد «الغرباء» الذين بنوا منازلهم في المنطقة. فأجاب العَلَمي قائلاً: «لم تخضع سلمان باك للسيطرة الحكومية منذ عدّة أشهر. وقد وصلت مؤخَّراً مجموعات مسلَّحة بعثية وسَلَفية إلى المنطقة، عائدةً من معاركها في الفلّوجة واللطِيفية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بعد الهجوم الأميركي على الفلّوجة لطرد المتمرّدين من المدينة، وبدأت تتولّى أمر تطبيق القانون. وقد فرضت منع تجوّل ليليّ لتتنقّل بحرّية». وأكّد العثور على حوالى ستين جثّة في نهر دجلة بالقرب من الصويْرة المجاورة. لكن لم تظهر أدلّة جنائية لتحدّد أن هذه الجثث كانت لأيٍ من السكّان الشيعة الذين قيل إنهم اختُطفوا. وكان عدد كبير من الجثث لرجال، لكن وُجِد أيضاً نساء وأطفال في عداد الأموات، وكانت بعض الجثث موثوقة أو مقطوعة الأعناق أو مبتورة الأطراف. وقال الأخصّائي في علم الأمراض، الدكتور ناجي العزّاوي إن الجثث تحلَّلت، مما يشير إلى أنها رُميَت في الماء منذ بعض الوقت ـ وليس بعد بضعة أيام من حصول عمليات الاختطاف المزعومة.

إن التقارير المتضاربة حول ما إذا اختُطف أشخاص أم لا، أو ما إذا كانت الجثث التي وُجدَت عائمة في النهر نتيجة مجازر جماعية

وقعت في سلمان باك أو أماكن أخرى؛ هذه التقارير مُربكة. كما أن خوف بعض الأشخاص في المدينة من التحدّث عما حدث محيِّر. لكن سواء كانت الأحداث حقيقية أو مجرّد حجّة لاختلاق حقدٍ طائفي، لا يمكن إنكار وجود مشكلة أمنية حقيقية للغاية ومتفاقمة.

منذ سقوط النظام البعثي، وقعت سلمان باك والمنطقة المحيطة بها تحت سيطرة مجموعات مسلَّحة متنوّعة. وقال محافظ بغداد، حسين الطحان، إن قادة المتمرّدين هدّدوا بتشديد قبضتهم حول بغداد، متعاونين مع جماعات بقيادة المطلوب أبي مصعب الزرقاوي. لذا، بات على القوات العراقية أن تجتاز هذه المناطق في قوافل عسكرية ضخمة خاضعة لحمايةٍ مشدَّدة، على غرار الجنود الأميركيين، بسبب وجود هؤلاء المتمرّدين الساحق.

ازدادت أهمية طوق المتمرّدين هذا لكون عدد كبير من المدن والقرى المحيطة ببغداد ذات غالبية سنيّة. ومن المحتمل أن يلعبوا دوراً أساسياً في تحديد هوّية بغداد إذا ازداد الوضع الأمني تدهوراً. فالشيعة الخائفون يهربون من العاصمة ومدن الدورة والحوصة واللطيفية المجاورة، منتقلين إلى مدن النجف وكربلاء وبابل ذات الغالبية الشيعية. وقال ياسين الخُفاجي، وهو شيعيّ من الدورة: «أُجبرتُ على مغادرة بغداد، التي ولدتُ فيها وعملت كمدرّس لغة إنكليزية ومترجم، للذهاب إلى النجف على الرغم من صعوبة إيجاد عملٍ آخر. اضطررتُ إلى الرحيل لما كنتُ أتلقّى تهديدات بالقتل».

أخذت الأحداث في سلمان باك منحىً دراماتيكياً جديداً في الثامن من نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استناداً إلى وزارة الدفاع العراقية، حين

دخل مسلَّحون سنّة راديكاليون في شاحناتهم إلى هذه النقطة الساخنة التي لا يرعاها قانون، وجمعوا أعداداً كبيرة من الشيعة. وقبل ثلاثة أشهر، بعد انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بفترةٍ قصيرة، شنّ الثوّار هجوماً جريئاً على مركز الشرطة الرئيس، مستخدمين بنادق وصواريخ ومدافع هاون. وأدّت المعركة التي دامَت ساعة إلى مقتل عشرة من رجال الشرطة وجرح أكثر من خمسة وسبعين آخرين. كما قُتل عشرون مقاتلاً من الثوّار. واستناداً إلى سكّان محليين من سلمان باك، بدأ الثوار بمراقبة السير المتدفّق الذي يغادر بغداد واتّصلوا لاسلكياً بشركائهم في آخر الطريق، واصفين لهم أي سيارة أو قافلة اعتُبرَت هدفاً قيّماً[٤]. وجاء هذا الهجوم بعد نجاح الثوار في إضعاف وجود الشرطة العراقية في المنطقة.

اتّفق أن كنتُ في منزل وزير الداخلية العراقي فلاح النقيب، حين اتّصل به مكتبه ليبلغه أن المتمرّدين كانوا يوقفون السيارات في سلمان باك لمعاينة أصابع الناس، بحثاً عن الحبر الأزرق المُتعذّر محوه الذي دلَّ على أنهم صوّتوا في الانتخابات العامّة التي جرت قبل ثلاثة أيام. وحصل ذلك صبيحة الثاني من شباط/فبراير ٢٠٠٥. فبُترت الأصابع التي وُجدَت ملطّخة بالأزرق عقاباً على التصويت في ما اعتبره المتمرّدون انتخابات حدَّدها الأميركيون. وفيما كنا نشرب القهوة، أخبرني النقيب أن ما لا يقل عن أربعين عراقياً تطلّب علاجهم الدخول إلى المستشفيات جرّاء الجروح التي سبَّبها ذلك البتر الوحشيّ.

كشف سقوط النظام عن نجاح صدّام حسين في تدمير بنية كل الأحزاب السياسية في البلاد، بما فيها تلك القديمة والراسخة

كالحزب الشيوعي وحزب الدعوة (المعروف أيضاً بـ«حزب الدعوة الإسلامي»)، وهو الحزب الديني الشيعي. فوجد العراقيون أنفسهم من دون تنظيمات سياسية لملء الفراغ في السلطة. وكان للأكراد وحدهم قيادة راسخة، وقد ساعدتهم الأمم المتّحدة في التوصّل إليها بإقامة ملاذٍ آمن لهم في شمال البلاد في العام ١٩٩١. وهكذا، اكتسبت الهوية الطائفية أهميةً أكبر بالنسبة إلى العراقيين.

تصدَّرت مدينة كربلاء الشيعية عناوين الصحف في الثاني من آذار/مارس ٢٠٠٤ حين قُتل ما يقارب الـ١٥٠ شخصاً في سلسلة من الانفجارات المتعدِّدة خلال مناسبة عاشوراء. وحصد هجومٌ مماثل في الكاظمية حوالى ثمانين شخصاً. يُذكَر أن الشيعة يحتفلون سنوياً في كل أنحاء العالم الإسلامي بهذه المناسبة الدينيّة، لكن كانت هذه المرّة الأولى في غضون خمس وثلاثين سنة التي تمتّع فيها الشيعة بكامل الحرية لإحياء المناسبة المقدَّسة بسبب عداء صدّام حسين للمسلمين الشيعة. وكان أبو مصعب الزرقاوي ذو النفوذ غير المحدود، وشريك أسامة بن لادن، المشتبه به الرئيس في قضية الانفجارات. لكن القادة الروحيين الشيعة أنحوا باللائمة على الأميركيين أيضاً لتقصيرهم الأمني الفادح خلال حدثٍ كان سيؤدي حتماً إلى توتّر بين الفئات المتَعارضة، ولإثارتهم مخاوف من أن الشيعة سينتقمون للتفجيرات ويأخذون البلاد إلى شفير حربٍ أهلية دينية.

ويعتبر الشيعة مدينة كربلاء مدخلاً إلى الجنّة، وهي أصبحت مكاناً يتمتّع برمزيّةٍ قوية بالنسبة إلى المسلمين الشيعة منذ نشوء الإسلام، من ثلاثة عشر قرناً.

مرةً أخرى، تحوّلت المدينة ذات الغالبية الشيعية إلى ساحة قتال بعد

شهرين، وانتقل العنف إلى النجف الأشرف، المدينة المقدَّسة المجاورة. فاندلع القتال هذه المرّة بين القوات الأميركية وجيش رجل الدين العراقي، مقتدى الصدر. وكانت قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتّحدة قد أصدرت مذكّرة توقيف بحق مُشعل الفتنة الشاب، لعلاقته بقتل عبد المجيد الخوئي، رجل الدين الشيعي الآخر طعناً في العاشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (بعد يوم من سقوط بغداد)، بعد أن اشتُبِه بتحالف الخوئي مع الائتلاف الإنكليزي-الأميركي. وأشعلت هذه الأحداث المتزامنة موجة احتجاجٍ عنيف في صفوف الشيعة الذين طالبوا بالانتقام من الأميركيين. وزاد تفجير القوات الأميركية بعضَ المقامات الأقدس في كربلاء والنجف النفوس لهيباً.

بعد فترةٍ قصيرة من شنّ هذه الهجمات، وفي مقابلة مع طوني بلير في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، تحدّيتُ رئيس الوزراء البريطاني أن يفسّر هجمات الائتلاف على الأماكن المقدّسة. فأجاب بلير: «لا يهاجم الأميركيون الأماكن المقدّسة. ما يحصل هو أن الناس في الأماكن المقدّسة وحولها يهاجمون الأميركيين وقوات الائتلاف، فيضطر هؤلاء الأخيرون إلى الردّ على ذلك الهجوم...لا يحاول الائتلاف مهاجمة موقعٍ إسلامي مقدَّس، بل إن الناس هم في الواقع من يحاولون إعاقة تقدّم العراق، وهم يحاولون بذلك أن يقوموا بدعاية ضد قوات الائتلاف». هذا صحيح جزئياً، لكن الانعكاس الأوسع نطاقاً هو أن هذه المدينة الدينية مكتظّة بالمساجد، ومن المحتوم أن تؤدّي أي معركةٍ شرسة إلى تدمير عدّة مواقع دينية، لذا كان يجب وضع خططٍ طارئة من دون شك للحؤول دون حصول ذلك.

بدت القيادة الشيعية أقل تجاوباً مع الخطط الأميركية بعد أن استلموا زمام الأحداث. وظهر ردّ الشيعة العنيد على الاجتياح الأميركي في

أفعال اثنين من قادتهم الأكثر نفوذاً ـ آية الله العُظمي السيستاني المولود في إيران ومقتدى الصدر، رجل الدين الشاب المثير للجدل.

في البدء، كان السيستاني، الزعيم الروحيّ الشيعيّ الأرفع مقاماً في العراق، صريحاً للغاية في معارضته أي خطط قد تؤثّر على التمثيل الشيعيّ في العراق. وطالب السيستاني أنصاره أن يتظاهروا ليبدوا معارضتهم للخطة الأميركية القاضية بتشكيل حكومة عراقية ما بعد الاحتلال، أرادت من خلالها الولايات المتّحدة تعيين حكومة غير مُنتخَبَة بداية تموز/يوليو ٢٠٠٤. وأصرّ السيستاني على إجراء انتخابات حرّة تُتيح للشعب العراقي فرصة اختيار ممثّليه في الجمعية الوطنية لإعداد الدستور الجديد بدلاً من حكومة يفرضها الأميركيون عليهم بالقوة. وتجلّت قوته السياسية حين تدفّق عشرات الآلاف من الأشخاص إلى شوارع المناطق الشيعية، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بعد خطبةٍ واحدة ألقاها في مسجده. وبعد خطبةٍ أخرى، استطاع أن يسحب أنصاره من الشوارع، بعدما أُجبر جورج و. بوش والإدارة الأميركية على تغيير خطتهما الأصلية بشأن العراق.

يستطيع السيستاني الآن أن يتباهى بأنه غيَّر رأي قوةٍ عظمى. ففي مقابلة أجرتها «الحياة» في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قال ابن السيستاني، محمّد رضا السيستاني عن والده: «رفض حُكم أي قوّة أجنبية للعراق، ودعا إلى وحدة كل المسلمين، من سنّة وشيعة، ووحدة كل العراقيين. فالعراق للعراقيين. يجب أن يديروا العراق، ويجب ألا يقوموا بذلك في ظلّ أي قوة أجنبية».

استناداً إلى الذين يعرفون السيستاني منذ بداياته، عاد هذا الأخير ليؤكد أنه لن يحبّذ حزباً سياسياً واحداً في العراق، لكنه بدلاً من

ذلك سيقدّم نفسه كممثّلٍ عن كل العراقيين. وحين شكّت بعض الأحزاب بإمكانية إجراء الانتخابات في الموعد المُحدَّد، أي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وألحَّت على تأجيلها بضعة أشهر، جاء موقف السيستاني واضحاً وضوح الشمس. إذ قال إن الانتخابات يجب أن تجري في الوقت المحدَّد، من دون أي تأجيل. وحين تمّ تأكيد تاريخ كانون الثاني/يناير أخيراً، أصدر السيستاني فتوى قالت إن الاقتراع في انتخابات كانون الثاني/يناير واجبٌ إسلاميّ وشرعي. وصَعُبَ على أنصار السيستاني المتديّنين والمخلصين أن يعصوا هذه الفتوى التي ساعدت في تعبئة ٨,٥ مليون مُقترع من أصل الملايين الـ١٤ المسجَّلين وإرسالهم إلى صناديق الاقتراع - وهذا عددٌ ضخم على الرغم من تهديدات المتمرّدين الذين فجّروا أنفسهم في عدّة أجزاء من البلاد، في محاولةٍ لإخافة المقترعين العراقيين ومنعهم من انتخاب ممثّليهم في الحكومة.

يُعتبَر السيستاني معتدلاً، لكن ظهور منافسة الشيعيّ الراديكالي مقتدى الصدر يزيد من قلق الولايات المتّحدة وحلفائها. وفي إحدى المراحل، في أيار/مايو ٢٠٠٤، أوشك الأميركيون على أن يقترحوا على مقتدى الصدر أن ينضمّ إلى مجلس الحكم الموقَّت، لكنه أعلن أن لا مجال للبحث في هذا الأمر، آخذاً في حسابه أمرين. فقد اعتبر أولاً، أنه يجب أن يكون هو صاحب القرار في مسألة اختيار أعضاء مجلس الحكم أو السيطرة على أكثرية أعضائه. وثانياً، لم يثق بأعضاء المجلس هؤلاء الذين أتوا من الخارج، أي هؤلاء العراقيين الذين كانوا في المنفى وعادوا إلى البلاد بأمرٍ من الأميركيين. وتصاعدت حدَّة التوتّر بسرعة بين الصدر وقوات الائتلاف. وفي أعقاب اغتيال زعيم حركة حماس الفلسطينية، الشيخ أحمد ياسين، حرَّك الصدر الشعور المعادي لإسرائيل وللولايات المتّحدة في

صحيفته الأسبوعية المُتشدِّدة، **الحوْزَة.** فأغلقتها الولايات المتّحدة في آذار/مارس ٢٠٠٤ لمدّة ستين يوماً وأصدرت مذكّرات توقيف بحق ثمانية وعشرين شخصاً من شركائه. ولما خشي الصدر من أن يأتي الأميركيون للنيل منه، أطلق حركة تمرّدٍ في عدّة مدن عراقية، بما فيها البصرة والنجف وشرق بغداد. وشكّل أتباعه ميليشيات تسبّبت بمواجهات خطيرة مع القوات البريطانية والأميركية.

أفاد مقتدى الصدر من وراثة الدعم العائد لوالده، السيّد محمّد صادق الصدر، مع أنه يفتقر إلى نفوذ والده الدينيّ وخبرته السياسية. إلا أن عنصر الشباب والطاقة في حزبه أعطاه الأفضلية على الأحزاب الشيعية الأخرى التي ينتمي مناصروها، كما مناصرو السيستاني، إلى شريحةٍ أكبر سنّاً. وينتمي الصدر إلى عائلةٍ عراقية مرموقة. كما كان الصدر الأب من مؤسّسي «حزب الدعوة» في العام ١٩٥٧؛ وهو الحزب السياسيّ الشيعيّ الأهم والأقدم في القرن الماضي الذي أُنشىء أصلاً لمقاومة تنامي الشيوعية في العراق.

وفيما تؤمن جماعات كـ«أنصار الإسلام» التي تضمّ مقاتلين سنّة والمرتبطة بالقاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، بمواجهة الأميركيين كمسألة مبدئية، استخدم الصدر وأنصاره المواجهة لتذكير الأميركيين بدوره النافذ كزعيم شيعيّ. كذلك، أراد الصدر أن يُضعف مكانة الأعضاء الشيعة في مجلس الحكم الموقّت حينئذٍ. وقد وصف بعض المراقبين إعلان الصدر في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وضع قواته بإمرة القيادة الدينية الشيعية المعروفة بـ«المَرجعية»، بقيادة آية الله السيستاني، بـ«الأداة» التي أراد الصدر من خلالها التأكيد على شجاعته العسكرية والسياسية.

***

أوجز صلاح عمر العلي، العضو السابق في قيادة البعث المركزية وفي هيئة علماء المسلمين السنّة، تفسيره للفروقات بين الشيعة والسُنَّة. خلال حديثٍ معي في فندق في غرب لندن، قال: «الفوارق بين السنَّة والشيعة كثيرة في ما يتعلّق بطريقة تنظيمهم. فللشيعة تنظيم متشابك ومنظَّم للغاية، يبدأ بقاعدة [شعبية] وينتهي بآية الله العُظمى السيستاني عند الرأس. ولا يملك السنَّة هذا النوع من البنية التنظيمية- فما من آية الله ولا زعيم رئيس. وليس للسنَّة أية طموحات تتجاوز البلاد، مع أنهم يشعرونً أنهم جزء من العالم العربي الأكبر؛ فلطالما انتموا إلى حركات قومية ومؤيدّة للوحدة العربية. أما الشيعة، فيتمتّعون بصلات وثيقة بإيران بسبب تجذّر قاعدة إيمانهم فيها. والتنظيمات السياسية الشيعية الكثيرة تنظيمات دينية في الأغلب. أما السنَّة فليس لديهم سوى حزبين: هيئة علماء المسلمين الذي أنتمي إليه، والحزب الإسلامي. ولم يهمّنا قط أن نبني تنظيماً دينياً صارماً وسنيّاً على وجه الخصوص. وإذا زرتَ أي زعيم روحيّ شيعي، سيبدأ في غضون دقيقتين بالتحدّث عن الشيعة ومشاكلهم الدينية. أما إذا زرتَ السنَّة، فنحن لا نتكلّم على هذا النحو. إذ سيقول السنّيّ دائماً: أنا مسلم في المقام الأول».

لطالما كان سكّان الفلّوجة ومدن أخرى في مقاطعة الأنبار، داخل ما يصفه الإعلام الغربيّ بـ«المثلّث السنيّ»، محافظين للغاية. ففي أواخر الستينيات، قاوموا محاولات قام بها زعماء بعثيون لافتتاح مراكز لهو في المدينة، وحين دعا حزب البعث أعضاء قبليين رفيعي الشأن لحضور إحدى حفلاته التي اتّخذ فيها الترتيبات الضرورية لتؤدّي عشر راقصات شرقيات مصريات وصلاتهنّ، انتهت السهرة بوقوع قتلي وجرحى. وقد نشب العراك حين احتجَّ زعماء القبائل لدى المنظّمين على عرض اللحم العاري هذا الذي اعتبروه إهانةً لعاداتهم

وديانتهم. في اليوم التالي، وردّاً على عنف الليلة الفائتة، اعتقل جهاز **المخابرات** معظم أئمّة مساجد الفلّوجة، بمن فيهم إبراهيم القاضي، إمام المسجد الكبير في الفلّوجة.

قبيل حلول الثمانينيات، جرت محاولات لفتح مسارح، لكن السكّان المحليين الذين زرعوا متفجّرات دمّروها كلها. وشهد العقد التالي سجن نظام صدّام لعددٍ كبير من شبّان الفلّوجة وتعذيبهم. وقُصفت متاجر بيع الكحول وهوجِمَت علب الليل. ومع الابتكارات التي وفّرتها تكنولوجيا الأقمار الصناعية، سَهُلَ توفّر معلومات من أنحاء أخرى من العالم داخل العراق؛ وهكذا، هُرِّب المزيد من المطبوعات والمنشورات إلى الداخل، وفقدت الحكومة سيطرتها المُحكَمة على ما استطاع العامّة مشاهدته أو معرفته. وأجبرت الضغوط التي مارستها الولايات المتّحدة على الحكومة العراقية البلاد على اتّباع منحىً آخر، فبدت إسلامية أكثر من أي وقتٍ مضى. وأعلن الكثير من المثقّفين والطلاّب والأساتذة في الجامعات العراقية بشكلٍ مؤكّد، إيمانهم الإسلاميّ، فيما تقهقرت آراؤهم الليبرالية والاشتراكية. ونشطت حركة المساجد، وبلغ ذلك ذروته خلال فترة العقوبات التجارية التي فرضتها الأمم المتّحدة على العراق في العام ١٩٩١.

في هذه الحقبة، نمت عدّة حركات إسلامية في أنحاء الشرق الأوسط، وحذت الحكومة غير الدينية حذو تلك الحركات بالسماح ببثّ برامج دينية على أثير الإذاعة الرسمية. فشجّع ذلك المجموعات المتديّنة على الازدهار ومنحها الثقة لمتابعة نشاطات مماثلة علناً. ومن تلك المجموعات: «الإخوان المسلمون» و«الحركة السّلَفية»[٥].

شهد صدّام حسين انتشار التطرّف الإسلامي في العالم العربي، وفي السنوات الأخيرة من حكمه، شرع باستخدام اللغة الإسلامية للحفاظ على دعم المجموعات المتديّنة له. وكان شديد الارتياب من أن تتعرّض شعبيته للخطر، فخنق في المهد أي إشارات كانت تدلّ على تشكيل السنَّة أو الشيعة مجموعةً مساندةً متماسكة. وفي العام ٢٠٠١، أضاف عبارة «الله أكبر» المكتوبة بخطّ يده إلى علم البلاد بغية كسب دعم العالم الإسلامي لتشكيل جبهة موحَّدة في مواجهة أميركا. وبعد الإطاحة بنظام صدّام في العام ٢٠٠٣، قرَّر هؤلاء السنّة الذين اضطُهدوا خلال فترة تولّيه الحكم أن يفيدوا من الوضع الجديد. فبدأوا بإعادة تنظيم الحزب الإسلامي الذي طالما امتلك قاعدةً قوية في صفوف السنَّة.

إن الحزب الإسلامي (في العراق) فرعٌ عراقيّ من «الإخوان المسلمين»، وهو بقيادة محسن عبد الحميد، الكاتب الكثير الإنتاج في شؤون القرآن والعضو في مجلس الحكم. وقد أُنشيء الحزب رسمياً في العام ١٩٦٠، لكن في العام ١٩٦٣ جمَّد خصومه في حزب البعث نشاطاته. وحتى حين استأنفوا نشاطاتهم خلال فترة الرئيس الأسبق عبد الرحمن عارف، استمرّ حزب البعث بقتل الكثير من أعضاء الحزب الإسلامي وسجنهم. في ذلك الوقت، كان ناظم كزّاز رئيس جهاز الاستخبارات الذي شاطر البعث الميول السادية التي تمثّل بها صدّام حسين لاحقاً. وأذكر أنني سمعتُ بأحد ضحايا كزّاز الذي أصبحت أصابعه مُشوَّهة ومُتغضِّنة بسبب المعاملة القاسية التي كان قد لقيَها. فذات يوم، سمح له معذِّبوه أن يستحمّ بمياهٍ ساخنة. ففاجأته هذه الرفاهية الظاهرة، لكن فيما نزل في حوض الاستحمام، وجد المياه تغلي: «استمرّوا بإضافة مياه غالية تحتوي على ملحٍ مركّز لسعَ كل الجراح المشوَّهة في جسمي». كذلك،

عانَت منظّمات إسلامية أخرى المعاناة نفسها، لكنها استمرّت بالعمل كحركات سرّية. قبيل العام ١٩٨٩، بدأ الحزب الإسلاميّ علناً بإعطاء دروس في قراءة القرآن وتفسيره في مساجد متعددة، في العاصمة وخارجها، مستغلاً الموقف الأقلّ صرامةً الذي اتخذته الحكومة حيال النشاطات الإسلامية. وأتاح ذلك للحزب فرصة تطويع أعداد كبيرة من الشبّان في منظّمتهم.

على الرغم من أن صدّام أساء معاملة الكثير من أنصاره من السنّة، لكن عدداً كبيراً منهم اعتبر أن «شيطاناً تعرفه خير من شيطان تجهله». لذا، فيما تآمر بعض من قادته العسكريين السنّة لقلب نظامه، استمرّت أكثرية السنّة بمساندته خشية أن يؤدّي تغيير النظام إلى حكم الشيعة للبلاد وحرمانهم من الامتيازات التي تمتّعوا بها على مدى عقود. والواقع أن الإدارة التي قادها الأميركيون كانت أكثر استجابةً للقادة الشيعة. وبدا ذلك جلياً حين تألّف مجلس الحكم من أعضاء كانوا شيعة بأغلبيتهم.

من البديهيّ القول إن السنّة استاءوا من الخطّة الأميركية التي حبّذت تمثيلاً شيعياً أفضل في الصيغة التي وضعتها الولايات المتّحدة لعراق ما بعد صدّام. ولا يصحّ ذلك بالضرورة لأنهم عارضوا الصيغة بحدّ ذاتها، بل لأن الأميركيين فرضوها عليهم ولم يخترها الشعب بواسطة الانتخابات. ولم يبدِ زعماء سنّة كثيرون تحدّثتُ معهم معارضةً لحكومة بقيادة شيعية أو كردية ما دام لم يفرضها دُخَلاء عليهم بل اختارها العراقيون من خلال الانتخابات.

وهكذا، لم يكن لدى الحكومة العراقية بديل عن اعتماد مقاربة متوازنة في تعاملها مع المجموعات السنّية المُتديّنة. وكان الدكتور إياد

علاوي، رئيس الحكومة الأول في العهد العراقي الجديد والبعثيّ السابق، سبّاقاً بين كل الزعماء السياسيين العراقيين الآخرين في التعبير عن تعاطفه حيال البعثيين. فسمح لهم بالعودة لمزاولة أعمالهم التي أجبرتهم الإدارة ذات القيادة الأميركية على تركها بسبب علاقاتهم بالنظام السابق. وكان علاوي توّاقاً بشكلٍ خاص إلى مساندة هؤلاء البعثيين الذين لم تُلوَّث أياديهم بالدم خلال فورات القتل في عهد صدّام. فقال: «تحتاج هذه البلاد إلى كل مواطنٍ من مواطنيها. ويجب ألا نكرّر سياسات صدّام حسين التي ساندت البعض، مُستبعدةً معظم أبناء الشعب». وأمل علاوي بأن تخفّف هذه الخطوة الاسترضائية من ازدياد عدد المتمرّدين. وحاولت الولايات المتّحدة أن تحذو حذوه بعقد اتفاق مع المتمرّدين السنَّة الذين كانوا قد كبّدوا الجيش الأميركي خسائر فادحة. وأخبرني الشريف علي بن الحسين، رئيس حركة «الملَكية الدستورية»، عن اجتماعات وجهود للتوسط بين مختلف أجنحة المتمرّدين في الفلّوجة والرمادي والموصل وبين القوات الأميركية في العراق، في صيف العام ٢٠٠٣. وقد حاول التوصّل إلى اتّفاق بين الأطراف المعنية لوضع حدٍّ لإراقة الدماء. وشكّلت جهود الشريف علي تتمَّةً لآراء الدكتور إياد علاوي المعارضة لسياسة «التطهير من البعث» وانتقاده الصريح لقرار بول بريمر بحلّ الجيش ذي الغالبية السنّية؛ وهي خطوة أثارت الاستياء في صفوفه [الجيش].

وُلد الدكتور إياد علاوي في العام ١٩٤٤ في عائلةٍ مثقّفة وميسورة في منطقة العامِرية في بغداد. وكان والده وأخوه التوأم طبيبين، فسار إياد على خطاهما وانضمّ إلى المهنة، دارساً الطبّ ومتدرّباً في طب الأمراضِ العصبية في بغداد. والتحق بصفوف حزب البعث في أوائل الستينيات، في حقبةٍ نادَت فيها الشعارات البعثية بالقومية

العربية ومحاربة الاستعمار، قبل بروز نجم صدّام حسين. ويصفه خصومه بأنه أعطى صورة الرجل القاسي في تلك الأيام، حين كان طالباً ناشطاً يحشد الدعم لحزب البعث في حرَم جامعته. وغادر علاوي العراق في العام ١٩٧٤ بعد شجارٍ مع الحكومة، لكنه عاد في العام ١٩٧٦ وبقيَ حوالى الشهر قبل أن يدرك أن خلافاته مع القيادة عنَت أن الخيار الأفضل له كان في التوجّه إلى لندن؛ العاصمة التي ظلَّ فيها ناشطاً في السياسة العراقية. إلا أنه لم يلبث أن انقلب على حزب البعث وقيادته الجديدة وشرع يعمل بحماسةٍ لإزالتهما. فما كان من صدّام حسين الغاضب إلا أن أرسل عملاءه إلى لندن في العام ١٩٧٨، فحاولوا اغتيال علاوي في منزله في لندن بسكاكين وفأس، وتركوه مُصاباً بجروح بالغة. وكانت هذه المحاولة الأولى من عشرات محاولات الاغتيال التي تعرَّض لها والمُستمرّة حتى يومنا هذا. ففي غضون عشرة أشهر بعد وصوله إلى سدَّة الحكم في نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤، نجا من خمس محاولات اغتيال على الأقل.

أسَّس علاوي مع صلاح عمر العلي-السفير العراقي السابق إلى الأمم المتّحدة منذ السبعينيات حتى العام ١٩٨٢- مجموعة المعارضة المعروفة بـ«الائتلاف الوطني العراقي» في العام ١٩٩١، لكن شراكتهم انهارت حين اتَّهم العلي علاوي بفتح قنوات سرّية مع الـ«سي.أي.إي»، من دون علمه. ولطالما واجه علاوي هذه التهمة بالقول إن التخلّص من صدّام كان هدفه الرئيس وإنه طلب مساعدة عدة أجهزة استخبارات، وليس الـ«سي.أي.إي» فحسب، لبلوغ ذلك الهدف.

بصفته رئيساً للائتلاف الوطني العراقي، يُعتبَر علاوي معتدلاً سياسياً

تحرُّريَّ الآراء. وقد حافظ على علاقات وثيقة مع الحكومتين الأميركية والبريطانية، وعُيِّن عضواً في مجلس الحكم، وأُلقيَت على كاهله مهمّة الإشراف على اللجنة الأمنية.

يظهر موقف علاوي في تناقضٍ ملحوظ مع خصمه السياسي، الدكتور أحمد الجلبي الذي ابتعد الأميركيون عنه بسبب نقده لمشاريع البيت الأبيض المتعلّقة بالعراق ومستقبله. فقد أصبح الجلبي أكثر صراحةً في شجبه معالجة بريمر للوضع في العراق، وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أغارت الشرطة العراقية مدعومةً بجنودٍ أميركيين، على منزله ومكاتبه في بغداد. فاستولى عناصرها على أجهزة كومبيوتر وملفّات وعشرات البنادق بعد أن زُعِمَ أنه مرَّر معلومات لمسؤول إيرانيّ تتعلّق بخرق الولايات المتّحدة شفرة الاتّصالات السرية لجهاز الاستخبارات الإيراني، كاشفاً بذلك عن أحد مصادر معلومات واشنطن الأثمن المتعلّقة بإيران(٦). ونفى الجلبي هذه المزاعم نفياً قاطعاً.

لكن البرودة التي سيطرت على العلاقة بين الجلبي والحكومة الأميركية زالت بعد انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في العراق، حين وجد الجلبي نفسه في منصب نائب رئيس الوزراء. فتلقّى اتّصالات تهنئة من نائب الرئيس ديك تشيني ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس على تعيينه في هذا المنصب، مما حمل عدداً كبيراً من المعلّقين في بغداد على إبداء ملاحظاتهم حول تطوّر الأحداث الغريب هذا.

من جهةٍ أخرى، ولَئن ظلّ علاوي دائماً على علاقةٍ جيّدة بواشنطن، إلا أنه أقام أيضاً علاقات طويلة العهد مع حكومات عربية أخرى، لا سيّما حكومات الدول المجاورة للعراق. فقام بزيارات منتظمة لمصر قبل سنوات من الإطاحة بصدّام. وبموافقة

الملك حسين، كانت مجموعته المعارِضة الوحيدة التي اتّخذت مقرّاً لها في الأردن.

بعد احتفال وجيز وسرّي أقامه بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي المنتهية ولايته، عُيِّن الدكتور علاوي البالغ من العمر ٥٩ سنة رئيس حكومة العراق الموقّتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. فركّز جهوده على تعزيز أجهزة البلاد الأمنية كالشرطة والجيش والمؤسسات الحكومية. وبعد فترةٍ قصيرة من تعيينه، نقلت صحيفة «سيدني مورننغ هيرالد» عن شهود ادّعوا أن الدكتور علاوي أعدم سجناء بوحشيّة في مركز العامرية الأمني، قبل بضعة أيام من تسليم واشنطن زمام السيطرة على البلاد لحكومته الموقّتة. ونفى الدكتور علاوي هذه المزاعم، واصفاً إياها بالشائعات التي اختلقها أعداء الحكومة الموقّتة التوّاقون إلى عدم رؤية العراق يسير قدماً نحو المستقبل. وقد واجه الدكتور علاوي تحدّيات في كل خطوةٍ خطاها. إذ استهدف المتمرّدون جيشه وشرطته اللذين أُنشئا حديثاً، وتصدَّر قتل رجال الشرطة والجيش الجماعيّ الأخبار بشكلٍ منتظم. وتمثّلت الأهداف المميَّزة في متطوّعين أغرار توجّهوا إلى معسكرات تدريبهم للمرّة الأولى والأخيرة، وذُبح عدد كبير منهم كالخراف. وقد أجريتُ مقابلة مع مجموعة من المسلّحين كانوا قد اعتُقلوا في بغداد في شباط/فبراير ٢٠٠٥. فأقرّ أحدهم البالغ من العمر عشرين سنة، أنه قتل خمسة رجال شرطة في الموصل، بمن فيهم بعض مقاتلي «البيشميركا». ووصف عمليات القتل وكأنه يتكلّم عن قطع رؤوس دجاج.

كان لإياد علاوي نظرة مثيرة للاهتمام لدوافع التمرّد. فبعد تصويته في قصر المؤتمرات في بداية فترة بعد ظهر اليوم الواقع فيه ٣٠

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تحدَّث إليّ في مكتبه الخاضع لحراسة مشدَّدة في «المنطقة الخضراء» في بغداد: «لا يرغب قادة المتمرّدين بمغادرة الأميركيين البلاد. لذا يستهدفون الشرطة والجيش». واعتبر علاوي أن إعلان حالة الطوارئ في البلاد، بعد فترةٍ قصيرة من تعيينه، كان ضرورياً لمنع انتشار العنف فيما كانت الهجمات اليومية المتعدّدة، بما فيها العمليات الانتحارية، تعوّق عملية إعادة بناء البلاد والسماح لمؤسساتها بالوقوف على رجليها. وقال: «يجب أن يعمل السنَّة والأكراد والشيعة يداً بيد لإعادة بناء هذا البلد وإعادته إلى الأيام التي عملت فيها كل الأحزاب في العراق مُتَّحدةً».

انتقد علاوي نقداً لاذعاً دعم آية الله العُظمى السيستاني للائتلاف بقيادة الشيعة وإصداره فتوى للناخبين الشيعة قبل الانتخابات. وقال لي علاوي إنه اعتبر تدخّل القيادة الدينية في السياسة بتلاعبها بالانتخابات بهذه الطريقة، خاطئاً، «لأنه يبدو أنها تدعم طرفاً معيّناً في الانتخابات». وقد زاد نقده حدّة لأن كبير أخصامه، الدكتور الجلبي، يستغل الائتلاف بقيادة الشيعة؛ وهذا الأخير بحسب أوساطه الداخلية، مستعدّ للقيام بأي شيء للحؤول دون بقاء علاوي في السلطة.

***

خلال الشهر الأول من الوجود الأميركي في الرمادي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم تُطلَق رصاصة واحدة في المثّلث السنّي. لكن الجوّ تغيّر بعد ذلك. وروى طبيب من المدينة، هو الدكتور عمر عطيّة، تجربةً بغيضة: «كنتُ أقود سيارتي، بعد خروجي من عيادتي في الرمادي لزيارة مريض حين توقفّتُ عند حاجز. وفيما كنت في انتظار دوري

لأُفتَّش، أخرجني جنديٌّ من سيارتي وأجبرني على الانبطاح أرضاً. ولما أوثق يديّ وراء ظهري، سألته عمّا فعلت، فوضع جزمته على عنقي، وما إن انتهى زميله من تفتيش سيارتي حتى صرخ في وجهي قائلاً: «إنها الأوامر». فتساءلت عن الجهة التي أصدرت تلك الأوامر وعن سبب ظهور هذا النوع من المواقف. وقد لعب هذا النوع من الأمور دوراً كبيراً في تغيير مواقف الناس من الاحتلال».

يعتقد السنَّة المُتشدِّدون أن الولايات المتحدّة لن تتمكن من البقاء في العراق كقوّة احتلال وأن هؤلاء الشيعة الذين يدعمون بقوة الوجود الأميركي في العراق يشكّلون أقل من مائة ألف نسمة من عدد سكان البلاد بأسره المُقدَّر بحوالى ٢٥ مليون نسمة.

يعتقد السنَّة أن الكأس المُقدَّمة لهم مُرَّةٌ. فـ٩٩٪ منهم يعارضون الاحتلال. هذا هو الاستنتاج الذي يتوصَّل إليه المرء بعد التجوال في البلاد - في المناطق المأهولة من السنَّة على وجه الخصوص - والتحدُّث إلى الناس، بمن فيهم المثقّفون وزعماء العشائر، الذين لم يدعموا كلهم نظام صدّام حسين. فبنظرهم، أساء كلٌّ من الاحتلال الأميركي وصدّام حسين معاملة العراقيين.

واتَّهم عطية الأميركيين بمحاولة إعطاء الانطباع بأن السنَّة أقلّية صغيرة في البلاد، وهذا أمر غير صحيح حسب قوله. «قم بجولةٍ في البلاد وسترى. تستند تقديرات عدد السكّان إلى بطاقات مُنحَت للمواطنين ليتلقوا مواد غذائية بأسعار مدعومة. يشكّل العرب السنّة ٤٥٪ من السكّان، وإذا أردنا إضافة الأكراد السنَّة، تتجاوز نسبة عدد السنَّة في العراق الـ٥٨٪ من السكّان. ولم تُجرَ قط إحصاءات رسمية تدعم الأرقام الأميركية التي تشير إلى أن الشيعة يشكّلون

الأكثرية، مع ذلك، يستطيع الشيعة احتلال أكثرية المقاعد في الحكومة والبرلمان على أساس الأرقام الأميركية».

كان صلاح عمر العلي الذي تشاجر مع إياد علاوي بسبب علاقات الأخير المزعومة بالـ«سي.أي.إي»، وزير الإعلام في حكومة صدّام حسين وعضواً في قيادة البعث المركزية. وهو على غرار صدّام، أتى من تكريت، وكسنّي، اجتنَب وحزبه الانتخابات لأنه شعر أن الاستعجال في إجرائها في المناخ السائد في تلك الحقبة كان محاولة لـ«تشريع الاحتلال»(٧).

تحدّث العلي إليّ خلال زيارة للندن آتياً من العراق، فقال: «في ما يتعلّق بالانتخابات، قاطعت أغلبية السنّة فيما شاركت أكثرية الشيعة في العملية السياسية، باستثناء شخصيات ملحوظة، بمن فيهم مقتدى الصدر. ومن الأهمية بمكان أن تفهم - وهذا شعورنا في حزبي- أننا نحن السنّة مسلمون، لكننا حين نعمل في حقل السياسة، لا يدخل إيماننا في ذلك. فنحن منظّمة وطنية مستعدّة للتعامل مع المسلمين والمسيحيين ومختلف المجموعات الدينية». وأضاف: «إن المنظّمتين السنيّتين هما هيئة علماء المسلمين والحزب الإسلامي. وقد خسر الحزب الإسلامي الذي تولّى حقيبتين وزاريتين في السابق، جزءاً كبيراً من شعبيته لأن رئيس الحزب الكرديّ، محسن عبد الحميد وافق على أن يكون عضواً في مجلس الحكم الذي شكّله السفير بريمر، بعكس هيئة علماء المسلمين، على الرغم من خضوعها لضغوط كثيرة للانضمام إلى المجلس. وقد قتل الأميركيون أعضاء كثيرين من هيئة علماء المسلمين، وهُدِّد آخرون إذا لم يستجيبوا لهذا الطلب. وزُجَّ عدد كبير منهم في السجن. وحاول سفراء غربيون، بمن فيهم مساعد السفير الأميركي نيغروبونتي أن يُقنعوا رئيس

حزبنا، حارث سليمان الضاري بأن يشارك في الحكومة، لكنه رفض. أصرّينا على موقفنا. إذا لم تتم جدولة الانسحاب الأميركي، فستكون هذه نهاية القصة»[٨].

***

إن الوضع في العراق قبل الإطاحة بصدّام وبعدها أظهر لي بوضوح أن المسألة الكردية ربما كانت الأكثر تفجّراً. فالأحزاب السياسية الكردية كلها تهدف بشكلٍ رئيس إلى ترسيخ نوعٍ من الحكم الذاتي في شمال البلاد الكرديّ؛ ويأمل البعض أن يكون ذلك منطلقاً لإقامة كردستان الكبرى.

أفسحت سبعة عقود من النضال الكردي، إضافةً إلى احتلال العراق، المجال أمام الأكراد لتحقيق هدفهم الوطنيّ. وتصف كل الأحزاب داخل العراق الأكراد بالرابحين الأساسيين والمجموعة الأكثر نفوذاً في تشكيل العراق الجديد. فقد نجحوا في إجبار الشيعة على القبول بوجهة نظرهم في ما يتعلّق بالفيديرالية والحقّ بنقض أي قانون يتضمنه الدستور الجديد بعد الانتخابات. كما نجحوا في الحصول على حصّة كبيرة من المناصب في حكومة إياد علاوي، بعد تسليم السلطة إلى العراقيين في أواخر حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

برز الاختبار الأول لنفوذ الأكراد حين أعلن الدكتور علاوي حلّ الميليشيات بعد الإصرار على تصدّر قضايا الأمن وإعادة فرض القانون والنظام جدول أعماله. فقوبلت هذه الخطوة بمعارضة شرسة من جانب الزعماء الأكراد الذين يقودون ميليشيات تراوح عددها بين ثمانين ومائة ألف مقاتل من «البيشميركا». يُذكَر أن

«البيشميركا» مجهّزون أفضل تجهيز ومدرّبون خير تدريب، وتتجاوز أعدادهم عدد جنود الجيش البريطاني الحالي في العراق.

واجهت حكومة علاوي عقبة أخرى خلال مناقشات مجلس الأمن في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، حين عارضَت القيادة الكردية مسوَّدة القرار التي فشلت في ذكر القانون الدستوري الموقَّت الذي يمنح الأكراد حقّ نقض أي قرار. مما حمل آية الله العُظمى الذي يقود الشيعة في العراق، السيّد السيستاني على كتابة رسالة إلى كوفي أنان، أمين عام الأمم المتّحدة، محذِّراً إياه من تداعيات هذه الخطوة. وأجبرت هذه المواجهة التي لم يسبق لها مثيل بين زعماء الأكراد والزعيم الروحي الشيعيّ، الدكتور علاوي على قطع وعودٍ جديدة للأكراد، يتعهد لهم بموجبها عدم تعديل نصوص الدستور التي تتعلق بحقوقهم.

شعرت القيادة الكردية بالقلق من معارضة الحكومة الأميركية لمطالبتهم بتسلّم اثنين من مراكز النفوذ الأكبر في العراق- الرئاسة التي رغب بها مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني ورئاسة الحكومة التي جعلها جلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، هدفه وقصده. وأدّى ذلك إلى انتقاد رئيس الوزراء الكردي، نوشيروان البارزاني للولايات المتحدة، محذّراً إياها من مغبّة التساهل مع مجموعات أخرى في العراق على حساب الأكراد. فقد ساوره القلق من أن يُجبر هذا التكتيك الذي اعتمدته الولايات المتّحدة الآخرين على اتّخاذ موقفٍ معارض لسياستها ويُلزم القيادة الكردية بالكشف عن بعض التعهّدات التي قدّمتها لهم القيادة الأميركية سرّاً. في النهاية، تغيَّرت السياسة الأميركية، وانتُخب رئيس كرديّ للمرّة الأولى في تاريخ العراق.

إن المساومة التي تلَت انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين القيادة الكردية والشيعة الذين كسبوا أكثرية المقاعد في هذه الانتخابات دفعتني وآخرين إلى التساؤل عن نوع الوعود الخفيّة التي قُطعَت للأكراد عشيّة الاجتياح الأميركي. فهل وعدوهم بإقامة وطنٍ مستقل أو إعلان الانفصال أو منحهم وضعاً فيديرالياً؟ ما زلنا لا نعرف.

يحاول الأكراد فرض شروط يعتقدون أنها ستحفظ لهم موقعهم القويّ من دون الخوف من خسارة حقوقهم أو هويّتهم. وسيكمن الاختبار الكبير في ما إذا كان السياسيون الجدد في العراق، لا سيّما الشيعة منهم، سيوافقون على هذه الشروط، خصوصاً في ما يتعلّق بالفيديرالية كما يفهمها الأكراد. إذ يريد الأكراد حصّةً من ثروة البلاد ومواردها وتدابير أمنية خاصة لتلك المناطق. والمثير للاهتمام هو أن الدكتور الجعفري، أول رئيس حكومة مُنتَخب الذي يمثّل الائتلاف الشيعي، تفادى بحرص استخدام كلمة «فيديرالية» في خطاب القَسَم، لما أدرك حساسية المسألة. لكنه أدخلها لاحقاً في خطابٍ تالٍ حين أعلن عن تشكيل حكومته التي ضمّت ٣٦ وزيراً في التاسع من أيار/مايو ٢٠٠٥، بعد صدور شكاوى غاضبة عن القيادة والبرلمانيين الأكراد.

يعيش الأكراد في المنطقة الجبلية المستقلّة في الشمال، على مساحة مساوية لمساحة سويسرا. وهم يُبعدون أنفسهم تدريجاً عن جذورهم العربية، لما كانت الكردية اللغة الوحيدة المحكية في المدارس والجامعات، بصرف النظر عن دروس الدين التي تُعطى باللغة العربية. وقد وُصفَت مدينة كركوك الكردية بـ«المدينة المبَنية على بحرٍ من الذهب الأسود». فستّون بالمائة من مخزون نفط العراق يقع

في المنطقة المحيطة بها. وباتت المدينة الآن تشكّل خطراً على وحدة العراق، إذ يعتبر الأكراد المدينة دُرَّة تاجهم التي يجب أن تصبح عاصمة كردستان، الوطن الذي يسكن أحلامهم. ويشهد الوضع تعقيداً إضافيّاً ناتجاً من تورّط المدينة في خلافٍ تاريخيّ مع تركيا. إذ تزعم هذه الأخيرة أنها أُجبرَت على تسليم كركوك للبريطانيين بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية إثر الحرب العالمية الأولى. وازدادت الأمور تعقيداً بسبب حدّة القتال الذي تشهده كركوك منذ انهيار نظام صدّام، والذي جعل المدينة مرادفة للخلاف المرير بين التركمان والعرب والأكراد والأشوريين.

كان مسعود البارزاني، الزعيم السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني، شخصيّة رئيسة في الحركة الكردية منذ أكثر من عقدين. وهو شخصيّة محافظة ذو ابتسامة خجولة. وتسيطر قواته على المنطقة الشمالية والشمالية الغربية من كردستان العراقية على طول الحدود مع سورية وتركيا وإيران. وقد عرفتُ مسعود منذ حوالي عقدين، وأجريتُ معه عدّة لقاءات مثيرة للاهتمام، في لندن وفي دياره ومقرّ حزبه العام في صلاح الدين وإربيل. في تلك المناسبات، أصرّ على أن الشرط الأساسيّ للسعي إلى التحالف مع أي حزب في العراق هو أن ترتكز هويّة العراق على نظامٍ فيديرالي، متعدّد الأحزاب وتناسبيّ التمثيل. وقد أدهشه تساؤل بعض العراقيين عن ضرورة تسلّم الأكراد أحد مراكز القيادة الرئيسة في البلاد، بما فيها رئاسة الجمهورية والبرلمان، شأنه شأن جلال طالباني قبل تعيينه الرئيس الكرديّ الأول لدولة العراق منذ قيام هذه الأخيرة. فهو يقول إن الأكراد جزء من العراق، ويعتبرون أنه يحقّ لهم احتلال أي منصب هم مهيأون لتولّيه.

مسعود هو ابن المُلاّ الراحل مصطفى البارزاني، الزعيم الوطني الكردي الأبرز في زمانه الذي طالما كنّ له شعبه إجلالاً كبيراً. وحين توفّي في الأول من آذار/مارس ١٩٧٩، بكاه مئات آلاف الأكراد. فقد كان القائد العسكري لجمهورية مَهاباد الكردية التي أُعلنَت في كردستان الإيرانية، ودعمها السوفيات. وحين سقطت الجمهورية في العام ١٩٤٧ بعد قتال شرس ضدّ قوات شاه إيران، حارَب المُلاّ مصطفى مع خمسمائة من مقاتلي «البيشميركا» وأنصاره الأوفياء له، مجتازين إيران والعراق وتركيا، ليلجأوا أخيراً إلى الاتّحاد السوفياتي. وبعد إحدى عشرة سنة، عاد مسعود مع بقية أفراد عائلته وآلافٍ من قبيلة البارزاني إلى العراق، ثم تبعه والده.

تأثّر مسعود تأثّراً عميقاً بشجاعة والده ومهاراته القيادية، وصُعق إلى حدٍّ ما حين علّق السفير الأميركي بول بريمر، خلال جولةٍ على المكاتب الحكومية المحلية في إربيل، على صورةٍ شهيرة للمُلاّ مصطفى، بدا فيها أبيّاً، إذ اعتمر عمامته التي عُرِفَ بها وثبّت حزاماً للرصاص فوق كتف واحدة. وقد سأل بريمر مُضيفه: «من هذا الرجل؟»[٩]. وتساءل مسعود عن قدرة بريمر على إدارة شؤون بلادٍ واسعة وغنية ثقافياً كالعراق إذا لم يتكبّد حتى عناء الاطّلاع على تاريخ الزعيم الروحيّ الأكثر شعبية في الحركة الكردية.

قال البارزاني إن غياب السنّة في انتخابات كانون الثاني/يناير يعود إلى الوضع الأمني أكثر منه إلى العملية السياسية بحدّ ذاتها. «صحيحٌ أن بعض منظّماتهم دعَت إلى المقاطعة، لكن مع ذلك، يجب ألّا يتجاهل أحد مشاركة السنّة في بناء العراق الجديد». وذكّرني البارزاني أنه نادى هو نفسه بعقد «مؤتمر مصالحة» ودعا البعثيين إلى المشاركة في العملية السياسية. وصمّم على «مواصلة

جهودي لإنجاح ذلك من دون تجاهل أصوات الذين انتقدوا آرائي. ومن الأهمية بمكان أن نفرّق بين الذين كانوا مجرّد ناشطين سياسيين ومن ارتكبوا جرائم بحق العرب وأكراد العراق».

يقول مسعود البارزاني إنه «وُلد في ظلّ العلم الكرديّ في مَهاباد» وإنه «مستعدٌّ لخدمة العلم نفسه والموت من أجله». وهو يتمتّع ببنية جسم مقاتل، ببزّته السروالية المعتادة الكاكيّة اللون، وكاد يبكي حين سألته إذا ما كان اعتلاء سياسيّ كرديّ كرسيّ الرئاسة يمثل نهاية الحلم الكرديّ بإقامة دولتهم المستقلّة. وردّ عليّ ردّاً شديد اللهجة قائلاً: «إن الدولة المستقلّة حقٌّ مشروع ورغبة ستقاتل الأمّة الكردية بضراوة لإقامتها. وليس لذلك المنصب الرئاسي في بغداد أي علاقة بذلك أو بحقوق الأكراد في تقرير مصيرهم». وأشار إلى الاستفتاء الذي أجريَ في كردستان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حين صوّتت أكثرية ساحقة من الأكراد للاستقلال، واصفاً هذا التصويت الشعبي بأنه «يعكس مزاج الشعب الكرديّ في هذا الجزء من العالم».

إن الخوف من اندلاع حربٍ أهلية أو طائفية في العراق «لا أساس له»، بحسب البارزاني. «تنتظرنا تحدّيات وثمة تنافس بين مختلف الأطراف، لكن في النهاية، هذا جزء من العملية الديموقراطية التي بدأنا نمارسها».

عُقدَت الجلسة الافتتاحية للبرلمان العراقي الأول المُنتَخب بحرية منذ نصف قرن في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥، ورافقتها انفجارات لم يكن بالإمكان تجنبها استهدفت المنطقة الخضراء المحصَّنة، التي استضاف قصر مؤتمراتها الأحدث ٢٧٥ نائباً. وفيما جلسوا في أماكنهم،

أظهر هذا الجَمع المنتخب من الرجال والنساء أنماط أزياء هذا المجتمع المُعقَّد المختلفة. إذ تحاور رجال في بدلات غربية مع نساء يرتدين الحجاب التقليدي؛ واحتكّت عباءات الشيعة السوداء وعماماتهم بالأكراد المعتزّين بأنفسهم ذوي السراويل الفضفاضة؛ كما تحدّثت نساء سافرات يرتدين أثواب عمل أنيقة إلى عرب يلبسون دشداشات رملية اللون ويعتمرون كوفيات بيضاء طوّقتها عِقالات سوداء. وهم توحّدوا جميعاً في تصميمهم على منع هجمات المتمرّدين من إخراج العملية السياسية عن مسارها. وانطلقوا في رحلةٍ بلغت ذروتها في اختيار حكومة ووضع دستور يشكّل كما أملوا، أساس حقبةٍ جديدة في تاريخ العراق الحديث. وأصغى المُشرّعون إلى آيات من القرآن فيما كانت الطوافات المقاتلة الأميركية تحوّم فوق رؤوسهم.

قبل أن يتوجّه النوّاب المُنتخَبون لحلف اليمين، أعرب القادة الأكراد - جلال طالباني وبُرهم صالح وهوشيار زيباري وفؤاد معصوم - عن سرورهم بالمشاركة في هذه المناسبة التاريخية، التي تزامنت، لسخرية القدر، مع ذكرى الهجوم الكيميائي الذي شنّته قوات صدّام حسين على مدينة حلبجة الكردية في العام ١٩٨٨.

شهد ذلك اليوم نقطة تحوّل حين قاطع أحد النوّاب الأكراد رئيس مجلس النواب لدى افتتاحه الجلسة بالعربية، مطالباً بترجمةٍ فورية إلى اللغة الكردية الرسمية. واستناداً إلى القانون الجديد، العراق عربيّ وكرديّ. فلُبّيَ الطلب على الرغم من أن المترجم الموجود لم يكن قادراً على إعطاء ترجمةٍ كاملة. مع ذلك، قُدِّم ملخّص لمحضر الجلسة كما ينبغي.

إن الخلافات في الرأي بين الأحزاب الرئيسة في هذا الائتلاف واضحة للغاية، لا سيما بين منظّمة الجعفري، حزب الدعوة وتنظيم الحكيم، أي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. ويصحّ هذا الأمر على ما بين هاتين المنظّمتين ومنظّمة الدكتور أحمد الجلبي.

فيما حافظ المجلس الأعلى على علاقةٍ وثيقة للغاية مع إيران، حافظ حزب الدعوة على استقلاليته الدينيّة. لكن تأثير المرجعية، أي الزعامة الدينية، لعب دوراً كبيراً في الحفاظ على وحدة هذا الحلف. فقد تدخَّل السيستاني بذاته لإقناع أعضاء الائتلاف بتقديم اسم مرشَّح لرئاسة الوزراء بعد أن فشلوا في الموافقة على اسم أحد المرشَّحين الثلاثة- الجلَبي والجعفري ومن اختاره الحكيم (عادل عبد المهدي، وزير المالية في حكومة إياد علاوي الموقّتة). وطلب السيستاني من المرشَّحين الشيعة الثلاثة أن يركّزوا على البرنامج أكثر منه على الشخص. فأجمع المرشَّحون الثلاثة أخيراً على الجعفري الذي زار السيستاني لاحقاً لنيْل بركته.

حين سنحَت الفرصة لأشرف قاضي، ممثّل الأمم المتّحدة في العراق، بلقاء السيد السيستاني في النَّجَف، أبدى إعجابه بالسيستاني الذي أظهر اهتماماً كبيراً برؤية الاستقرار يعود إلى العراق وبالسماح للشعب العراقي بممارسة حقوقه السياسية. وقال السيستاني لممثّل كوفي أنان إنه ليس رجل سياسة بل رجل دين، وإنه لا يتدخّل إلا في الأزمات. فكانت تلك إشارة واضحة إلى دوره في حلّ أزمة جيش المهدي، السنة الفائتة، من دون تدخّل القوات الأميركية أو الشرطة والجيش العراقيين مجتمعين، الذين كانوا من دون شك سيقتحمون مسجد الإمام علي ويدنّسونه. ويُذكَر أن هذا المسجد هو المقام الأقدس في العراق بالنسبة إلى الشيعة.

مع ذلك، يبدو أن السيستاني أدلى بتصريح خطير بالنسبة إلى العراقيين الآخرين ـ من سنَّة وأكراد ومسيحيين وتركمان. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٥، نُقل عنه قوله أنه يود أن يرى الإسلام أساساً للتشريع في العراق. في تلك الفترة، كنتُ في بغداد، وأثار كلامه دهشة الكثيرين؛ وشعر الناس أن مخاوفهم مُبرَّرة لما عرفوا نوايا الحزبين الدينيين الرئيسين ـ حزب الدعوة الإسلامي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. إلاّ أن هذا الهلع لم يدُم طويلاً حين نفى الدكتور الجعفري والسيّد عبد العزيز الحكيم التفكير بأي ثورةٍ مماثلة. وازداد الوضع هدوءاً حين صرّح السيّد حامد الكفّاف، الناطق باسم السيستاني، أن التقارير التي أُعدَّت في اليومين الأخيرين عن كلام السيّد السيستاني لم تكن مغلوطة فحسب، بل أن السيستاني لم يُدلِ حتى بتصريح أيضاً.

لدى وصولي إلى منزل الدكتور إبراهيم الجعفري في المنطقة الخضراء الشبيهة بالحصن، تساءلت عن ردّة الفعل التي يلقاها من زواره الدينيين حين تستقبلهم كلابه البوليسية الدائمة الحضور. فقد تسبَّب استخدام هذه الكلاب لدواعٍ أمنية باضطراب وأدّى إلى وقوع قتلى في بعض أنحاء البلاد. وبدا وجودها غير لائق البتّة لما ترأس الجعفري، رئيس الوزراء المُنتخَب الأول في العراق، حزب الدعوة أيضاً، وهو منظّمة شيعية متديّنة ومحافظة للغاية. وكانت المرّة الوحيدة التي شوهِد فيها يصافح امرأة، وهو أمر يتفاداه الأصوليون، إضافةً إلى النظر إلى الجنس اللطيف، حين زارت هيلاري كلينتون العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. بالتالي، شكّل تعيين الجعفري سبع نساء في حكومته، أربع منهنّ كرديات، مفاجأة.

كان الدكتور الجعفري الذي احتلّ منصب نائب الرئيس في

الحكومة الموقّتة بقيادة علاوي، المرشَّح الذي سمَّاه الائتلاف بقيادة الشيعة لرئاسة الحكومة الجديدة. فاضطر إلى إطلاق العنان لكل مهاراته الدبلوماسية والتفاوضية ليوزّع توزيعاً عادلاً المناصب على هذا النطاق الواسع من الحساسيات السياسية والدينية والعرقية المُعقَّدة.

حين سألته عن التوتّر الديني في العراق واحتمال اندلاع حرب أهلية أو طائفية في العراق، قال: «إن مزيج الأديان والثقافات والتقاليد الموجود في العراق، إضافةً إلى التجربة التي عاشتها معاً تلك المجموعات، سيُصعّب على أشخاص مثل الإرهابي أبي مصعب الزرقاوي المرتبط بالقاعدة، وأتباعه، زيادة الدعم الذي يتلقّونه. وهذا تحدٍّ من تحدّيات كثيرة يواجهها الشعب العراقي في الوقت الحاضر».

فيما يشهد صانعو التوابيت في العراق كعلي حسين محمّد تحسّناً مفاجئاً في حظّهم، سيكون وضع الأعمال مؤسفاً للغاية إذا كان مقاولو تجارة الموت الوحيدين الذين ازدهرت أعمالهم بعد سقوط صدّام حسين.

الهوامش

(١) وكالة فرانس برس، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٢) **ذي غارديان**، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٣) **الحياة**، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٤) **ميدل إيست أون لاين**، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٥) «الإخوان المسلمون» منظّمة دينية وسياسية مُعارِضة للنزعات العلمانية أُنشئت في مصر في العام ١٩٢٨ لتعزيز العودة إلى تعاليم القرآن الأصلية. وغالباً ما يُشار إلى الحركة السّلَفية بـ«الوهابية»، لما هدَف السّلَفيون إلى إعادة الإسلام إلى جذوره الأنقى.

(٦) **نيوزويك**، في الثاني من حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(٧) مناقشة حول طاولة مستديرة مع **الأهرام ويكلي**، برئاسة صلاح عمر العلي في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٨) صلاح عمر العلي، مقابلة مع الكاتب في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، في لندن.

(٩) مسعود البارزاني يروي للمؤلف في العاشر من شباط/فبراير ٢٠٠٥.

الفصل السابع

العراق وجيرانه

خلال سنوات حُكم صدّام، شكّل العراق خطراً على الدول المجاورة له وعلى استقرار المنطقة. وبرز ذلك في الحروب التي شنَّها صدّام على إيران والكويت واستهدافه المملكة العربية السعودية وإسرائيل بصواريخ «سكود» البعيدة المدى. واستخدمت الولايات المتّحدة هذه التهديدات كتبرير لشنّ حربها على نظام صدّام. ولسخرية القدر، بعد سقوط صدّام واحتلال الائتلاف بقيادة أميركا للبلاد لاحقاً، لا يزال العراق مصدر خطر على جيرانه. إذ تشعر سورية وإيران على وجه الخصوص أنهما عرضة للهجوم وتخشيان اجتياح الولايات المتّحدة. أما تركيا، وبسبب الأكراد، فلا يزال العراق شوكةً في خاصرتها، في حين تتخوف دولتا السعودية والكويت الخليجيّتان من تأثير الفراغ السياسي في العراق، لا سيّما انعدام القانون والفوضى

اللذين قد يتجاوزان حدودهما، ويهددان الأمن والاستقرار اللذين تمتّعت بهما هاتان الدولتان تقليدياً.

***

إن اكتشاف اختفاء ابنٍ من المنزل العائلي في المملكة العربية السعودية ليعبر الصحراء وصولاً إلى العراق بغية الانضمام إلى رفاقه الجهاديين، مسألة باتت تتبع نمطاً مألوفاً. إذ تعرف العائلة أولاً بمهمّة ابنها عبر اتّصالين هاتفيين؛ الأول الذي يجريه متّصل مجهول، يُطمئن الأهل إلى أن ابنهم في العراق وأنه بصحةٍ جيّدة. فيما يحدّد المتّصل الثاني هوية جماعته العسكرية ويبلغ الأهل أن ابنهم استُشهد في سبيل القضية وأنهم يجب أن يستعدّوا للاحتفال بانتقاله إلى الجنّة بصفته شهيداً.

أصبحت هذه القصّة مصدر قلقٍ شديد للأهالي السعوديين الذين ينتظرون بخشية ذلك الاتّصال الهاتفيّ الثاني لما ازداد عدد العمليات الانتحارية في العراق. ولا يمرّ أسبوع في المملكة العربية السعودية من دون أن تُبلغ عائلات هاتفياً بموت ابنٍ أو أخ، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية لمنع مواطنيها من دخول العراق عبر دولٍ مجاورة. وحسب خبراء محاربة الإرهاب في السعودية فإن عدد الشبّان السعوديين الذين شاركوا في «الجهاد» في العراق بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ تجاوز الـ٢٥٠٠ مقاتل. وقد قُتل خمسمائة من هؤلاء فيما ألقت السلطات العراقية القبض على زهاء مائة منهم.

ابتُكرَت عبارة «سعوديو العراق» لوصف هؤلاء الجهاديين، تماماً كما

أُطلق على العرب الذين حاربوا في أفغانستان اسم «الأفغان العرب». وقد حثّت هذه الظاهرة الجديدة بعض المحلّلين السياسيين في المملكة على التحذير من المخاطر التي قد يشكّلها «سعوديو العراق» هؤلاء على أمن البلاد في المستقبل؛ وهو خطر يمكن أن يتجاوز ذلك الذي شكّله الأفغان العرب لدى عودتهم من جولاتهم الجهادية في باكستان وأفغانستان. ولا يمكن التمييز بين مجموعة أبي مصعب الزرقاوي الأردني وشبكة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن المولود في السعودية، على الرغم من أن أنصار بن لادن في أوائل الثمانينيات لم يهاجموا سوى القوافل العسكرية السوفياتية في أفغانستان بينما يقتل المتمرّدون العراقيون مدنيين عراقيين.

يعمل الزعماء الروحيون السعوديون ليلاً ونهاراً بدعم من العائلة الحاكمة، لضبط عمليات غسل الدماغ التي يقوم بها قادة مجموعات دينية متطرّفة ولتوفير حيّز أكبر للزعماء الروحيين المعتدلين ليناوروا فيه ويلعبوا دوراً أكثر تأثيراً في إرشاد الشباب السعوديّ. وقد ذهب بعض علماء الدين المعروفين أبعد من ذلك فأصدروا فتاوى تحظّر الجهاد في العراق على السعوديين، مُعلنين عدم شرعيّته بحسب قوانين الشريعة الإسلامية.

إن عودة أخوين سعوديين تسلّلا إلى العراق عبر الحدود السورية ـ العراقية، بعد بضعة أيام من وصولهما إلى العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مثلٌ يُظهر نوع اللقاءات التي يصادفها بعض من هؤلاء المقاتلين الأجانب في طريقهم إلى الشهادة المُحتمَلة. فقد نجح الأخَوان اللذان تابعا نشاطات المتمرّدين على الإنترنت والمحطات الإخبارية العربية، في الاتّصال بمتمرّدين عراقيين على مقربة من الحدود مع سورية. وحين سأل الأخوان أمير إحدى الخلايا

الإسلامية التي تقاتل القوات الأميركية إذا كان بوسعهما أن يستقلّا سيارة للذهاب إلى الفلّوجة، رفض ذلك قائلاً إنها مهمّة محفوفة بالمخاطر في هذه الأيام. إلّا أن البديل الذي طرَحه لم يقنعهما. إذ قال لهما إن هناك سيارات مجهّزة بمتفجّرات وإنه يمكنهما أن يستقلّا واحدةً إذا أرادا. فصُعق الشابّان باستعداده لترحيلهما لملاقاة حتفهما. وقالا له: «بالكاد نعرف العراق. مع ذلك تريدنا أن نذهب لتنفيذ عمليةٍ انتحارية في الحال؟». فأجاب الأمير أن هذا عرضه، وإذا لم يُعجبهما ذلك، فالأفضل أن يبحثا عن ميليشيا أخرى ينضمّان إليها. وأذعن الأخوان اللذان رفضا الكشف عن هويتيهما للأمر وعبرا الصحراء للعودة إلى السعودية، متخليين عن فكرة الجهاد في العراق.

رحّب الحكّام السعوديون بالإطاحة بنظام صدّام حسين لكنهم لا يزالون يخشون عواقبها على استقرار المنطقة. إذ يعيش الكثير من الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في المملكة العربية السعودية، لكن النخبة السنّية تعاملهم بفوقيةٍ كبيرة. وقد شجّع بروز نجم الشيعة في العراق بعد سقوط صدّام حسين والانتخاب التالي لحكومةٍ بقيادة شيعية في العراق، شجّع ذلك شيعة السعودية على المطالبة بلعب دورٍ أكبر في مملكتهم. كما نبّه العائلة المالكة السعودية إلى ضرورة الانفتاح على الخارج في سياستها في المنطقة.

إلا أن القيادة السعودية عجزت عن منع مجموعات ناشطيها الإسلاميين من عبور الحدود السعودية-العراقية، بعد أن بات واضحاً أن المقاومة ذات القيادة السنّية في العراق أثبتت شعبيتها بين أفراد جيلهم الجديد. وولّد ذلك انقساماً بين الشبّان الوهّابيين والوهّابيين الأكبر سنّاً- أي العائلة المالكة الحاكِمة المعروفة بآل سعود[1].

تواجه القيادة السعودية تحدّيات جديدة نتيجة نشاط القاعدة المتزايد. فقد كان أحد عشر شخصاً من أصل واحد وعشرين من الخاطفين في عملية ١١ أيلول/سبتمبر سعوديي الجنسية، من دون أن ننسى أسامة بن لادن الذي وُلد في الرياض، عاصمة المملكة. ويكمن هدف في تهميش هذه العناصر المتطرّفة في المجتمع السعودي في الحؤول دون تحوّل البلاد إلى ساحة قتال أخرى، مع إطلاق عملية إصلاح في الوقت نفسه، تساعد في إعادة الاستقرار الذي نَعمَت به المملكة في الماضي. والأهم من ذلك هو أن على المملكة العربية السعودية أن تراجع علاقتها بالولايات المتّحدة التي تضرّرت الثقة فيها إثر الدور الذي لعبه السعوديون في كارثة ١١ أيلول/سبتمبر. فقد اتُّهم عدد كبير من السياسيين الأميركيين هذا البلد بالمساهمة في نشر التطرّف من خلال تمويله مجموعات إرهابية في أنحاء أخرى من العالم.

وتعكس الهجمات المتكرِّرة التي شنّها أنصار القاعدة في السعودية تأثير المنظّمة في المملكة بعد الإطاحة بنظام صدّام حسين البعثيّ. فالشبّان السعوديون يتسلّلون عبر الحدود السهلة الاختراق إلى العراق الذي يتلقون فيه تدريباً عسكرياً قبل عودتهم إلى المملكة للمشاركة في هجمات مشابهة لتلك التي شَهدَتها الخبَر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. والخُبَر من المراكز الرئيسة للصناعة النفطية في السعودية وهي تستخدم عدداً كبيراً من العمّال الغربيين. ففي ما لا يقلّ عن ثلاث هجمات شُنَّت على مدى يومين، قُتل فيها اثنان وعشرون شخصاً. وقد اختيرَت عن قصد أماكن ذات أهمية اقتصادية، من المعروف أن أعداداً ضخمة من الأجانب تعمل فيها، بهدف إخافة الغربيين وحملهم على الرحيل وهزّ استقرار الحكومة السعودية وإلحاق الأذى بالاقتصاد العالمي برفع أسعار النفط. وكان معظم القتلى من العمّال

الأجانب. وفي أحد الحوادث، حاول القَتَلة فصل المسلمين عن غير المسلمين بغية التشديد على أهدافهم المتوخّاة. وبعد أسبوع، أصدرت القاعدة بياناً عبر موقعين إسلاميين على الإنترنت نبّهت فيه المسلمين في السعودية إلى ضرورة الابتعاد عن الأميركيين والغربيين الآخرين لتفادي وقوعهم ضحايا هجماتها. «ستكون كل المُجمَّعات والقواعد ووسائل النقل، لا سيّما شركات الطيران الغربية والأميركية هدفاً مباشراً لعملياتنا المقبلة في المستقبل القريب». كما حذّر «قوى الأمن وحرس مجمّعات الصليبيين والقواعد الأميركية» و«الذين يحملون أسلحة بالنيابة عن الصليبيين وعملاء الحكومة السعودية السرّيين». لا بد من الإشارة إلى أن ٣٥ ألف أميركيّ يعيشون في المملكة العربية السعودية ويعملون فيها، موفّرين للإرهابيين هدفاً ضخماً وواضحاً.

سيكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى وتعيينهم في المملكة الحدث الأهم في السعودية. وعلى الرغم من عدم تحديد موعدٍ لذلك، يظنّ كثيرون أنه سيجري في القريب العاجل. وسيُنتَخَب نصف الأعضاء فيما سيُعيّن الملك النصف الآخر. ومن المُتوَقَّع أن يمنح إدخال قوانين جديدة مجلس الشورى سلطة التشريع بغية تحميل الوزراء أو المسؤولين الحكوميين مسؤولية ما يجري.

من المؤكد أن الحكومة السعودية لا تملك بديلاً آخر عن دعم الجهود الأميركية في العراق والمساعدة في استئصال الإرهاب من جذوره. وقد نجحت القوى الأمنية في المملكة في تطويق خلايا كثيرة واعتقال أعضاء ناشطين فيها، لكن على الصعيد العقائدي، تحتاج الحكومة إلى عدّة سنوات لإعادة برمجة العناصر التي خضعت لغسل دماغ والتي أفادت من المناخ المتديّن الذي يسود المملكة.

***

كنا في أواخر فترة بعد ظهر يوم انتخابات العام ٢٠٠٥، وكانت نقطة الاقتراع في قصر المؤتمرات داخل «المنطقة الخضراء» في بغداد توشك على الاستعداد لإحصاء الأصوات. وصادفتُ حازم الشعلان، وزير الدفاع في حكومة الدكتور إياد علاّوي الموقّتة، وطلبتُ أن أجري معه مقابلة. فدعاني إلى الانضمام إليه في مكتبه في وزارة الدفاع، بعد الاجتماع الذي كان قد رتَّبه مع الدكتور إبراهيم الجعفري، زعيم حزب الدعوة. وشرح لي الشعلان أن قواته كانت قد ألقت القبض ذلك اليوم على عددٍ كبير من الإيرانيين الذين شاركوا في نشاطات إرهابية وأنه سيُتيح لي فرصة إجراء مقابلةٍ معهم. وبدا الشعلان الذي أحس الكثيرون من مناصري إيران في العراق بالكراهية تجاهه لنقده الصريح لهذه الأخيرة، بدا في غاية الحماسة لأن ألبّي دعوته. وكان مُصرّاً على أن إيران كانت تتدخّل سرّاً في بلاده، بما في ذلك تمويل مجموعات شيعية أو إرسال فرقها الاستخباراتية. وتُقابَل تصريحات الشعلان هذه عادةً باستنكارٍ من جانب الحكومة الإيرانية، لكن الكثيرين في العاصمة العراقية وفي الخارج استخدموها كوسيلةٍ لتركيز الانتباه على النفوذ الذي تستخدمه إيران في العراق. وبعد فترةٍ قصيرة من اختتام الشعلان اجتماعه بإبراهيم الجعفري، لاقاني سكرتيره الخاص في قصر المؤتمرات ليبلغني أن المقابلة مع السجناء الإيرانيين أُلغيَت للتوّ. وبدا أن الدكتور الجعفري، الناطق باسم حزب الدعوة الشيعي الأصوليّ أجرى وساطة بين الشعلان والإيرانيين. وحين سألتُ الجعفري لاحقاً عن رأيه بتصريحات الشعلان في ما خصّ إيران، ردَّ قائلاً: «يحق لكل واحد أن يُبدي وجهات نظره. هذا هو العراق، إنه ديموقراطية جديدة».

بعد سقوط النظام العراقي، أصبح النفوذ الإيراني أكثر وضوحاً. ولم

تكن الحرب قد وضعت أوزارها حينما كنتُ في طريق العودة من تكريت إلى بغداد، برفقة صديق أخبرني أن كميّات كبيرة من أسلحة الجيش العراقي المُشتَّت كانت تُكدَّس لتُباع إلى الإيرانيين عبر مجموعات مسلَّحة. وأبلغني صديقي أن دبّابةً عراقية سوفياتية الصنع وحديثة من طراز «ت ـ ٧٢» بيعَت بخمسة آلاف دولار أميركي فحسب.

منذ نحو خمس وعشرين سنة، خشي العراق الانتشار المُعدي لثورة العام ١٩٧٩ الإيرانية حين شهد تحوّل جارته من ملَكية مُطلَقة وعلمانية في ظلّ محمّد رضا بهلوي، شاه إيران وصديق الولايات المتّحدة، إلى ثيوقراطية إسلامية حكمها آية الله العُظمى روح الله موسوي الخميني، المجاهر بعدائه للولايات المتّحدة. وكانت عقيدة آية الله الحاد الملامح: «لا مجال للّعب في الإسلام، فهو جديّ كلّ الجدّية بشأن كل شيء»[٢]. وقُسِّمَت الثورة إلى مرحلتين، شهدَت الأولى تحالف مجموعات ليبرالية ويسارية ودينية طردَت الشاه. فيما تميّزت المرحلة الثانية بالثورة الإسلامية التي أوصلَت رجال الدين الشيعة إلى الحكم، وهم لا يزالون اليوم فيه.

لما كان العراق جار إيران المباشر وكان ستون بالمائة من شعبه تقريباً من الشيعة، بدا مستعدّاً لتلقّي هذه الثورة الدينية ذات النمط الإيراني. وما كان لإدانة آية الله الخميني صدّام حسين كونه علمانياً وموالياً للغرب وأسوأ من ذلك، أن تلقى رضى الزعيم العراقي البتّة، لا سيّما أن الخميني أقام في الماضي في مدينة النَجَف الأشرف بعد أن أمره الشاه بمغادرة إيران في العام ١٩٧٨. وأعلن صدّام: «لقد أكلَ خبزاً عراقياً وشرب من مياه الفُرات، لكنه قام بخطوة تتسم

بالعقوق»[٣]. ومن المعروف أيضاً أن صدّام وصف ذات مرة آية الله بـ«الشاه صاحب العمامة»[٤]. في آخر الأمر، طرده صدّام من العراق، فاستقرّ آية الله غير المرغوب به في إحدى ضواحي باريس إلى أن انتهز اللحظة المؤاتية ليعود إلى بلاده. وقبل أن تتسنى لغبطة الثورة الإيرانية فرصة التلاشي، شنَّ صدّام هجومه على آية الله الخميني الذي أعلن: «ليست هذه حرباً من أجل الأرض. بل هي حرب بين الإسلام والتجديف»[٥].

إيران هي العدّو الأول، كما يستدل من أقوال وزير الدفاع العراقي السابق حازم الشعلان. «سيقتل تدخّلها الديموقراطية ويدعم الإرهاب، مشجّعاً أعداء العراق على عبور حدوده بعد السيطرة على مراكزه الحدودية. وسيسمح ذلك للعملاء بالتسلّل إلى الوزارات العراقية الجديدة وحتى إلى الحكومة المُعيَّنة حديثاً». وقد تطابقت تعليقاته مع حملةٍ أميركية اتّهمت إيران بمواصلة تطوير برنامجها النووي، متجاهلةً نصائح الوكالة النووية الدولية وتحذيراتها بضرورة الكفّ عن العمل على البرنامج والسماح للمراقبين الدوليين بمعاينة منشآت البلاد النووية. وستبذل الحكومة العراقية الموالية لأميركا والقوات الأميركية في العراق قصارى كل الجهود لمنع المجموعات الإسلامية الشيعية المعروفة بتعاطفها مع إيران من العمل ضد المصالح العراقية ـ لا سيّما في جنوب البلاد الذي تنتمي فيه أكثرية العراقيين إلى المذهب الشيعيّ.

خاض صدّام حسين حرباً طويلة ومُكلفة للحؤول دون امتداد النفوذ الإيراني عبر الحدود ولقطع أية صلات ممكنة بين الشيعة في العراق وإيران. وكما هي الحال في سورية، لم يكن النجاح الأميركي السريع في العراق لمصلحة النخبة الحاكمة في إيران. ففي إيران الآن

عناصر إصلاحية تؤثّر في السياسة. وقد سئم الكثير من الإيرانيين من تَبِعات عزلة بلادهم عن العالم، كما أن شرائح معتدلة من المجتمع مستاءة من بعض أجزاء النظام القمعيّ في البلاد. وهذا صحيح على الرغم من استمرار هيمنة مجلس الشورى المحافظ في إيران بقيادة آية الله الخميني، الذي تستند قراراته إلى الشريعة، متجاهلةً قرارات البرلمان الإيراني.

على الرغم من خلاف إيران مع واشنطن بسبب برنامجها النووي، إلا أنها اتّخذت موقفاً معتدلاً على ما يبدو. إذ أحجَمَت عن التعبير عن الاستياء من الوجود الأميركي على حدودها مع أفغانستان والعراق، ولعبت دور الوسيط بين الإدارة الأميركية والسيّد مُقتدى الصدر. فبطلبٍ من واشنطن، زار وفد دبلوماسيّ إيراني بغداد في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لوقف مقاومة الصدر المسلّحة للائتلاف بقيادة الأميركيين. وأوضح كمال خَرازي، وزير الخارجية الإيرانية أن الولايات المتّحدة طلبت مساعدة إيران في تهدئة الوضع المتفجّر. طلب واشنطن نُقل الى القيادة الإيرانية بواسطة دبلوماسيين سويسريين في طهران، يتولّون المصالح الأميركية في إيران منذ إغلاق السفارة الأميركية أبوابها بعد حصار الأسرى الذي دام ٤٤٤ يوماً في العام ١٩٨٠.

وفّرت الإطاحة بصدّام حسين واعتقاله اللاحق فرصةً ثمينة لإيران سمحت لها بالتمتّع بنفوذٍ أكبر في العراق. فلإيران علاقات وثيقة بالأكثرية الشيعية في العراق وبالأحزاب السياسية الشيعية الرئيسة. ومن السابق لأوانه توقع أن يسيطر شيعة العراق على الحكم في البلاد، الأمر الذي سيؤدّي إلى تشكيل تحالفات جديدة في المنطقة. فقد أثبتت إيران في الماضي أنها قادرة على الإفادة من تحالفات مع

مجموعات جديدة، كحزب الله في لبنان، من دون أن تعرّض دورها الدوليّ للخطر.

***

حتى قادة الدولة السورية الخطرة سياسياً ينجحون في التمتّع بحياةٍ اجتماعية طبيعية نسبياً. فالرئيس السوري بشّار الأسد يُشاهَد باستمرار برفقة أسماء، زوجته المولودة في لندن، في دور السينما أو يتمتّعان بوجبة طعام أو بشراب في أحد المطاعم والمقاهي الناشطة الكثيرة في دمشق، وإن في رعاية حرّاس شخصيين. وأخبرتني بارعة ياغي، وهي صحافية صديقة لي في دمشق، عن ذهابها إلى المسرح في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لمشاهدة مسرحية سياسية هجائية صُفِّق لها تصفيقاً كبيراً، تحت عنوان «حكم الرعيان». وكانت قد دفعت ثمن المقاعد الأفضل في الصفّ الأمامي من المسرح لتكتشف أن بشّاراً اختار، بعفوية، الليلة نفسها ليصطحب زوجته لحضور المسرحية. ومن الواضح أنه لم يحجز مقاعد لهما مسبقاً، فوجدت صديقتي أنه أعيد تخصيص مقعدها الباهظ الثمن في الصف الأمامي لبشّار وزوجته. وبعد جدال مع موظف شبّاك التذاكر، أعطيت مقعداً في الصفّ الثاني، إلى جانب أحد حرس بشّار ومباشرةً خلف القائد الشابّ وزوجته.

تضمنَت المسرحية، التي قُدِّمَت بلهجةٍ محلية، إشارات ساخرة متكررة إلى الحكم الاستبدادي، وشوهِد بشّار يحاول تفسير حبكة المسرحية لزوجته بترجمة اللغة العربية المحَكية لها. وقبل بداية المسرحية، كانت صديقتي بارعة قد فتحت حديثاً مع الحارس. وحين أُسدل الستار، تلقّى الحارس اتّصالاً على هاتفه الخلوي. وكان في الجانب الآخر من الخط والدة الرئيس التي طلبت أن يعود ابنها

إلى المنزل باكراً لأنها كانت قلقة على سلامته. في هذه الأثناء، كان بشّار وزوجته يختلطان بسرور مع روّاد المسرح ويتّخذان وضعيات لتُلتقط لهما الصور.

يعكس هذا الموقف المُسترخي نمط حياة رجلٍ اختار حياةً أكاديمية ومدنية، فأصبح اختصاصيّ عيون من دون أي نيّة لدخول عالم السياسة. لكن باسل، شقيق بشّار الأكبر الذي كان وريث الرئاسة، قُتل في حادث سيارة. لذا، إبّان وفاة والده، حافظ الأسد، بات الطبيب الشاب من دون خيار آخر غير أن يرث دوراً سياسياً معقّداً في زمنٍ كان فيه الصراع العربي–الإسرائيلي والوضع المتقلّب في لبنان وملابسات تغيير النظام في العراق في صلب أحداث الشرق الأوسط السياسية.

منذ اليوم الأول الذي تلا انهيار حزب البعث المُنافس في العراق، اتّهمت أميركا سورية بإيواء قادة رفيعي المستوى في البعث العراقي وغضّ النظر عن المسلحين الذين عبروا حدودها في طريقهم إلى العراق للمشاركة في المقاومة ضد القوات بقيادة أميركا والجيش والشرطة المُشكّلَيْن حديثاً. وبما أن الرئيس السوري لم يكن معنياً بأي لوم أطلقته القوة العظمى الأميركية، وصف في مقابلةٍ تلفزيونية المقاومة العراقية بـ«المشروعة». إذ ليس لدى سورية ما تكسبه من عراقٍ تسوسه حكومة موالية للولايات المتّحدة. ففي حال نجحت الخطة الأميركية في العراق، يخشى بشّار بأن يتكرّر نموذج تغيير النظام في أنحاء أخرى من المنطقة، مما سيُعرّض سورية للخطر. وكان دعم سورية الرسمي للمقاومة العراقية في مرحلةٍ من المراحل محاولةً لتهدئة غضب شعبه الداخلي، الذي تربّى على مجموعةٍ من الشعارات الوطنية والمشاعر الإسلامية.

أخبرني رئيس الحكومة إياد علاّوي ووزير الداخلية فَلاح النقيب في أوائل شباط/ فبراير ٢٠٠٥ أنهما يملكان أدلّة دامغة على مساندة سورية لنشاطات قتالية في العراق ضدّ قوات الائتلاف. وتأكّد ذلك حين شُمح لي بمقابلة ناشطين كانت الحكومة العراقية قد اعتقلتهم واعترفوا أنهم تلقّوا تدريباً ودعماً مادياً في سورية قبل انضمامهم إلى المجموعات المسلحة في العراق.

اعتُقل سبعاوي إبراهيم الحسن، الأخ غير الشقيق لصدّام حسين في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في الحسَكة، شمال شرق سورية، التي تبعد ثلاثين ميلاً عن الحدود العراقية، وسُلِّم إلى المسؤولين العراقيين. وكان الحسن من أوائل الرجال المطلوبين في العراق. وقد جعله دوره على رأس مديرية الأمن العام، يحمل الرقم ٣٦ على اللائحة الأميركية لأعضاء النظام المهزوم الخمسة والخمسين المطلوبين. وهو مُشتبَه بتمويل المتمرّدين وإدارتهم من منفاه في سورية. وأكّدت حكومة الدكتور علاّوي تسلّم الحسن مع ٢٩ عضواً آخرين في حزب البعث المُنهار التابع لصدّام، الذي تولّى فرعُه السوري الحكم في دمشق منذ العام ١٩٦٣. وتعتبَر هذه المبادرة السورية تجاه أميركا ردّاً على الضغوط العدائية المتزايدة التي مارستها الحكومتان الأميركية والعراقية؛ هاتان الحكومتان اللتان اتّهماها بإيواء زعماء متمرّدين أساسيين وأعضاء سابقين في النظام.

في الأيام الأولى بعد خلع صدّام، خشيت سورية أن يُستخدَم العراق كقاعدة، يُهاجَم نظامها انطلاقاً منها. بل وأسوأ من ذلك، أن يفكّر الأميركيون ربما باحتلال سورية. فقد نفّذت الولايات المتّحدة غارات كثيرة داخل البلاد، تمّت إحداها في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، حين عبرَت القوات الأميركية الحدود إلى سورية ووصلَت

إلى جُبّ الديب، على مسافة ٣٣ ميلاً من الحدود. واعتُقل جنود سوريون–اتُّهموا بالتغاضي عن مقاتلين أجانب عبروا الحدود العراقية أو معرفة هويّاتهم والأماكن التي قدِموا منها– واستُجوِب هؤلاء زهاء أسبوعين لتحديد ما إذا كانوا قد عملوا بصفةٍ رسمية ومعرفة مصدر أوامرهم. «حتى الآن، لم يُبد السوريون استعدادهم لترحيل فارّين إلا بعد حصولهم على أدلّةٍ لا تقبل الجدل تثبت أن مسؤولاً معيّناً مُنح لُجوءاً...». ويُعتبَر احتجاز الجنود السوريين المُعتقَلين لحوالى أسبوعين (لتلقّي «العلاج الطبّي» كما زُعم) مؤشّراً بالغ الأهمية على أن وزارة الدفاع الأميركية اعتبرت أن القوات السورية تعمّدت مساعدة الفارّين العراقيين على الهرب[٦]. وأحجمت سورية بحكمة عن استنكار هذه النشاطات علناً.

نتيجةً لذلك، أدلى وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد في اليوم التالي بتصريحٍ أثنى فيه على الحكومة السورية لعدم إلقائها الضوء على هذا الحادثِ ولتعاونها. ومنح جوّ الوداعة هذا مع الأميركيين القوة الدافعة لسورية لتعتمد سياسةً جديدة.

لم تكن سياسة عدم التدخّل التي اعتمدتها سورية حيال المقاتلين العرب الداخلين إلى العراق عبر حدودها، حتى قبل سقوط النظام، معروفةً جيداً.

تقتضي المصلحة السورية–الإيرانية المُشترَكة في العراق أن تستبق الدولتان الخطوة الأميركية التالية حيالهما. ففيما ركّزت إيران نشاطاتها على الشيعة بشكلٍ رئيس وعلى الأكراد جزئياً، ركّز السوريون اهتمامهم على المناطق السنّية، لا سيّما في المقاطعات الواقعة على طول حدودهم.

تأمل إيران أن يعيش العراق استقراراً سياسياً فيما تشعر سورية لسخرية القدر، بأمانٍ أكبر مع استمرار انعدام الاستقرار. وتبيّن أن هذه الحسابات جالبة للمصائب. إذ بدأ كثيرون في واشنطن بالتحدّث عن إقرار قوانين تتعلّق بسورية في الكونغرس، مشابهة لذلك الذي تبنّته الولايات المتّحدة ضدّ نظام صدّام حسين في العام ١٩٩٨؛ ومن شأن تلك الخطوة أن تفسح المجال لتمويل بعض الفئات السورية المعارضة المتزايدة. وقد عقدت الإدارة الأميركية اجتماعات مع شخصيّات سورية معارضة في واشنطن لمُناقشة مستقبل سورية.

شكّلت سورية مع مصر والمملكة العربية السعودية قوةً سياسية يُحسَب لها حساب في العالم العربي. لكن سورية خسرت مكانتها مؤخّراً حين بدأت دولٌ أخرى تُسيء الظنَّ فيها، مشككة بالسياسة السورية حيال لبنان وفلسطين.

على الرغم من الإشارات التي أرسلها النظام حول إجراء إصلاحات موعودَة في سورية، من الصعب رؤية ذلك يتحقّق في المستقبل القريب بسبب قبضة الأجهزة الأمنية الداخلية القوية التي تُمسك بشعبها. ولا يستطيع أحدٌ على الساحة السياسية أن يوفّر معارضة فعّالة للنظام في فترةٍ عصيبة من تاريخه، بعد عودة القوات السورية من لبنان والمضاعفات التي نجمت عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير وتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية على هذا الصعيد.

***

أجرى ملك الأردن الراحل حسين الاتّصال الأخير مع صدّام حسين في أواخر العام ١٩٩٠، خلال حرب الخليج، بعد مبادرةٍ بقيادة الفرنسيين تهدف لإقناع العراق بالانسحاب سلمياً من الكويت. وفي التاسع من آب/أغسطس ١٩٩٥، هرب حسين كامل، صهر صدّام إلى الأردن مع أخيه وزوجتيهما وهما ابنتا صدّام. في تلك الفترة، كانت قلّة من الأشخاص على علم بأن فرار ساعد صدّام الأيمن المُفاجىء دُبِّر سرّاً قبل بضعة أشهر. فقد أكّد لي مسؤولون أردنيون وعراقيون رفيعو المستوى أن حسين كامل سافر إلى الخارج لتلقّي العلاج الطبّي عن طريق عمّان، العاصمة الأردنية، قبل بضعة أشهر من فراره. وخلال وجوده في العاصمة الأردنية، عقد اجتماعاً سرّياً مع الملك حسين، حصل خلاله على موافقة الملك على فراره إلى الأردن في المستقبل القريب. وقد راقت فكرة مجيء كامل إلى الأردن في المستقبل للملك حسين، الذي أعربَ عن ذلك بوضوح في تصاريح أدلى بها خلال العام ١٩٩٦ حين ألمح إلى مصير صدّام حسين وإلى كون أيامه معدودة.

بدا أن الملك حسين غالى في تقدير النفوذ الذي كان يتمتع به حسين كامل في العراق. ففي الليلة التي سبقَت مغادرته عمّان، اتَّصل بي كامل. وأخبرني على الهاتف عن العهود التي قطعها له صدّام حسين بأنه إذا عاد إلى العراق، سيشارك في التغييرات التي كانت بغداد على وشك الشروع بها. وخلال حديثنا المسائي الذي دام ساعة، بدا كامل مُحبطاً لعدم أخذه على محمل الجدّ بعد ثورته على حماه الديكتاتور. إذ كان قد توقّع تلقّي معاملة بالغة الكياسة ودعم من الغرب الذي كان يبحث عن شخص من داخل النظام ليقود طليعة أي حركة تغيير للسلطة في العراق. لكن على ما يبدو، لم يكن كامل الشخص الذي كانوا مستعدّين لدعمه. وقد بدأ

إحباطه حين طلب زيارة واشنطن بعد إرساله موفَدين من قبله - مشعان الجبّوري وسعد البَزّاز- للقيام باتّصالات مع الإدارة الأميركية بشأن قيامه بزيارة في المستقبل. وأخبرني الجبّوري أن ردّ واشنطن كان جافاً إذ اقترح المسؤولون الأميركيون على حسين كامل، في حال امتلاكه أية أدلّة جديدة تتعلّق بقدرات العراق النووية أو الكيميائية، أن يتّصل بالسفارة الأميركية في عمّان ويناقش الأمر مع المسؤولين الدبلوماسيين فيها.

كذلك، حُمل كامل على الشعور بأنه شخص غير مرغوبٍ به حين حاول الاتّصال بدولتين مجاورتين هما سورية والكويت. فنصح الكويتيون الذين رفضوا دعوته بتهذيب، وسيطه بالاتّصال بخالد الدويسان، السفير الكويتي في لندن، إذا كانت لديه أي معلومات تتعلّق بسجناء كويتيين في العراق. كما صدّته دمشق، واكتفت بنقل رسالةٍ عبر اللواء وفيق السامرّائي، رئيس الاستخبارات العسكرية الذي كان قد هرب من بغداد منذ بضع سنوات، جاء فيها أن سورية ستتحدّث إليه شرط أن يقدّم لها معلومات عن أفراد أو منظّمات مُتَعاملة ضدّ سورية في العراق. وزاد في الطين بلّة، حين عرف كامل أنه سيُحاكَم في محكمة مدنية في الأردن لاستخدامه لغةً بذيئة مع صحافيّ أردني خلال حديثٍ هاتفي. كامل، الذي اعتقد أنه كان سيتمتّع بمعاملةٍ ملكية تتّسم باللين والهوادة في الأردن، شعر بالخوف حين سمع أن تاريخ محاكمته حُدِّد. بتعبيرٍ آخر، رأى أنه يلقى معاملة العامّة. وحين فاتح البلاط الملكيّ في عمّان للاحتجاج على المعاملة التي يلقاها، جاء الجواب بأنه لا يُمكن إسقاط أوامر المحكمة. هذه العوامل مجتمعةً لم تترك له سوى خيار واحد: فقرّر كامل العودة إلى بغداد التي لاقى فيها مصيره المحتوم، بعد بضعة أيام، في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦. انطلق

برفقة أخيه وزوجتيهما، فلاقاهم عُديّ حسين على الحدود الأردنية-العراقية. وأمر عُدي أختيه بالسفر معه، طالباً من زوجيهما اللحاق بهم. وقُتل الاثنان خلال معركة بالأسلحة النارية دامت ثلاث عشرة ساعة في منزلٍ آمن في بغداد، بعد أن اتّهمهما صدّام وعشيرته بالخيانة.

بعكس شقيقه الراحل، الملك حسين الذي اختار العمل لتغيير النظام في العراق من خلال خططٍ وُضعَت في عمّان، وجد الأمير حسن شريكاً أكثر فاعلية ليتآمر معه بعد وفاة شقيقه. فقرّر السفر إلى واشنطن التي عُقدَت فيها سلسلة من الاجتماعات السرّية. وقام الأمير حسن، ولي العهد الأردني السابق، والرئيس بوش ودونالد رامسفيلد بالتخطيط لدمج العراق مع الأردن بغية إقامة مملكةٍ هاشمية كبيرة واحدة.

ظهر ذلك بعد بضعة أسابيع خلال مؤتمرٍ غير عادي عُقد في دار بلدية كنسينغتون في لندن في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢، حَضَرَه ولي العهد الأمير حسن وضباط عسكريون عراقيون سابقون في المنفى ومجموعة كبيرة من أعضاء «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض، بقيادة أحمد الجلبي. واعتُبرَت مساهمة الأمير حسن في الحدث انعكاساً لخططه التوسُّعية لتكبير المملكة الهاشمية. لكن ابن أخيه، الملك عبد الله، لم يوافق عليها في عمّان. إذ خشي هذا الأخير أن يكون الأمير حسن طامحاً للاستيلاء على عرشه. لذا سرعان ما أُحبطَت هذه الخطة الجريئة التي أملت واشنطن بأن تجسّد السيناريو المثاليّ لإقامة عراق مستقرّ بعد الحرب .

بالنظر إلى الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق التي نجح الأردن

مؤخّراً في ضبطها، أظهرَت البلاد سيطرة كافية للحفاظ على الاستقرار داخل حدودها الحالية. فيما يطرح التسلّل عبر الحدود إلى الدول المجاورة ومنها، المزيد من التحدّيات بالنسبة إلى الملك عبد الله. فالأردن ليس معنياً بترسيخ الديموقراطية في العراق، لكنه يخشى فترةً طويلة من الفوضى وانعدام القانون فيما تقضّ المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية مضجعه.

كان الأردن الدولة العربية الأولى التي دعَت رئيس الحكومة العراقي، الدكتور إبراهيم الجعفري والرئيس جلال طالباني. وكان للأردن مصادر قلق كثيرة- كمَنَ أبرزها في احتمال استبعاد سنَّة العراق عن تشكيلة العراق الجديد. كما ساوره القلق ولا يزال قلقاً بشأن تنامي الإرهاب في الأردن نتيجة نشاطات ابن البلد، أبي مصعب الزرقاوي. ويعتقد عراقيون كثر أن الحكومة الأردنية وحتى الشعب الأردني يدعمان دعماً كاملاً فلول نظام صدّام القديم، بمن فيهم المتمرّدون، لكن الوقائع على الأرض تروي قصةً مختلفة.

إن طريقة إعادة السنَّة إلى «الكنف» هي شغل الأردن الشاغل. تمرّ الطرق المؤدّية إلى بغداد من عمّان في مدينتَي الفلّوجة والرمادي السنّيتين المتململتين. وقد مارس الأردن ضغوطاً على واشنطن لإقناع الإدارة وأصحاب القرار بأن حلّ الجيش العراقي كان أحد الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها الإدارة بقيادة الولايات المتّحدة وأنه يجب نقض ذلك. إذ لا إمكانية للتطبيع بين هذين البلدين فيما التمرّد ناشط والطرقات غير آمنة.

بُعثَ المذهب السلفيّ إلى الحياة في الفلّوجة في المثلّث السنّي من

خلال عمليات النقل بالشاحنات من الأردن والتي تمرّ بالمدينة في طريقها إلى بغداد. وهذا الشكل من الإسلام السنّي شبيه لاهوتياً بالحركة الوهابية السائدة في المملكة العربية السعودية. وقد استخدم السلَفيون العالِم ابن تيْمية الذي عاش في القرن العاشر كمرشدٍ لهم، وهم يكافحون لإعادة الإسلام إلى جذوره الأنقى ويتشبّهون بالنبيّ محمّد في كل نواحي الحياة. واكتسبت السلَفية شعبيةً في المدن الأردنية الصغيرة كمعان والزرقاء، مسقط رأس أبي مصعب الزرقاوي.

ظلَّ الأردن على اتّصال بكبار زعماء المعارضة العراقية خلال سنوات حكم صدّام. وكان شيعة العراق يكنوّن احتراماً فائقاً للملك حسين الأردني إلى حد أن الكثيرين منهم أملوا، قبل سقوط النظام، بأن تُعيد العائلة المالكة الهاشمية العرش إلى العراق لضمان بقاء البلاد موحّدةً. يُذكَر أن الهاشميين أو «بني هاشم» يتحدّرون مباشرةً من سلالة النبيّ محمّد عبر ابنته فاطمة وزوجها علي بن أبي طالب. ولدى وفاة الملك حسين في السابع من شباط/فبراير ١٩٩٩، انتقل العرش الهاشمي إلى ابنه الملك عبد الله بن الحسين.

فاجأ الملك عبد الله الكثيرين في العالم العربي بتعليقاته الصريحة أمام جمهورٍ مع جورج بوش في البيت الأبيض في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥. فقد حذّر من مخاطر ظهور «هلالٍ شيعيّ» يمتدّ من إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى لبنان وسورية. وشرح مُستشارون مقرَّبون من الملك عبد الله أن قلقه تفاقم بسبب دخول عشرات آلاف الإيرانيين إلى العراق، مُستغلّين الفوضى العارمة في البلاد. وفي هذا الإطار، عنى ضياع السجلاّت العامة، بما فيها بطاقات الهويّة، أن

أحداً لا يستطيع التشكيك في هوّيتهم. ومن المحتَّم أن يزيد هذا التدفّق من نفوذ الشيعة في العراق؛ ذلك النفوذ الذي تمارسه طهران على بعض المنظّمات والأحزاب الدينية العراقية.

يمكن تطبيق مَقولةٍ بالعربية تتعلّق بالطلاق بين شخصين على بلدين يعيشان جنباً إلى جنب: مهما ساءت الأمور بينهما، سيظلّ أحدهما بحاجة إلى الآخر. وأياً كانت حيثيات العلاقة بين الأردن والعراق، يعتقد كثيرون أن عليهما المحافظة على علاقةٍ جيّدة بينهما، لأسباب اقتصادية وجغرافية وديموغرافية. ويستعد الأردن لمواجهة التحدّيات التي تنتظره. ففي العام ٢٠٠٧، ينبغي على البلاد أن تسدّد ديونها المُستحقَّة لـ«منتدى باريس»، مجموعة الدائنين القانونيين الرسمية التي أُنشئت في العام ١٩٥٦ حين وافقت الأرجنتين على الاجتماع بدائنيها العامّين في باريس. ولم يعد الوقت يسمح بإعادة هيكلة ديون الأردن الذي لم تعد حاله تسمح له بتسديد فوائد ديونه. ويبلغ معدّل البطالة الرسمي في الأردن ١٥٪، لكن يُعتقَد أن المعدّل الفعليّ أكثر ارتفاعاً ويبلغ زهاء ٣٠٪. كذلك، فيما تتجاوز أسعار النفط الخمسين دولاراً أميركياً للبرميل، سيكفّ الأردن الذي سبق أن مُنح حسماً على سعر النفط من العراق، عن الاستفادة من هذا الامتياز؛ ومن المُتوقَّع أن تواجه البلاد فاتورة نفطية تُقدَّر بملياري دولار أميركي سنوياً. يُذكَر أن دين الأردن الخارجيّ بلغ ٧,٦٨٣ مليار دولار فيما بلغ الدين الداخلي ٢،٤٠ مليار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

أمل الأردن أن تُغيّر اتّفاقية سلام مع إسرائيل اقتصاده وتنعشه، موفّرةً المزيد من فرص العمل، لكن الواقع هو أن فرص حصول ذلك ضئيلة للغاية. ويزيد وضع العراق العسير من تعقيد حالة المملكة

الهاشمية المتقلقلة، مما يجعل الأردن نقطة انفجار محتمل في المستقبل القريب.

**

كانت دولة الكويت النفطية الصغيرة والثرية أولى دول الخليج التي منحت مواطناتها الإناث حقّ الانتخاب، بعد سنوات من المعارضة من جانب القيادة المحافظة والذكورية.

يعيش العراق خلافاً طويل العهد على الأرض مع الكويت، جارته الجنوبية، يعود إلى أيام الأمبراطورية الإنكليزية ـ العثمانية، حين اعتُبرَت الكويت منطقةً مستقلّة فيما كانت تنتمي جغرافياً إلى العراق العثماني. وعقب الحرب العالمية الأولى، خضعت الكويت للحكم البريطاني. وفي العام ١٩٦١، منحت بريطانيا البلاد استقلالها حين أصبحت ملَكية مستقلّة. ولم يقبل العراق قط بشرعية استقلال الكويت الحديث رغم أنه كان مَديناً للكويت لمساندتها إياه في حربه ضد إيران إثر الحرب العراقية – الإيرانية، التي أدّت إلى وقوع العراق تحت ديون تناهز الـ١٤ مليون دولار أميركي.

بعد أكثر من عشر سنوات على حرب الخليج، كانت الكويت لا تزال تمحو البصمة التي تركها اجتياح صدّام عليها. فولَّد ذلك مناخاً من الخوف لم يتبدد إلا بعد الإطاحة بصدّام. وبإزالة الندبة وبثقة مُتجدِّدة، بدأت الكويت حقبةً جديدة مع أحزاب سياسية مختلفة.

وقفت الكويت مادياً وراء عددٍ كبير من المجموعات المُعارضة لصدّام حسين قبل الحرب، وفتحت حدودها مرحِّبةً بالعراقيين الراغبين

بالعمل مع المجتمع المدني الكويتي وسياسييه. وفي القطاع الخاص العراقي مشاريع كثيرة يموّلها كويتيون- لا سيّما في المنظّمات الإعلامية والشركات النفطية ومشاريع البناء. وقد أُنفِقَت مبالغ مالية طائلة لتشجيع العراقيين على توسيع علاقاتهم التجارية بالكويت. كما أن الكثير من المشاريع الإضافية في طريقها إلى التنفيذ، بانتظار تعيين حكومة عراقية طويلة الأجل ستسمح للكويت بإبرام عقودٍ ملائمة. ويشارك كلٌّ من الأردن والسعودية الكويت قلقها الرئيس حيال تنامي النفوذ الشيعي في العراق- لا سيّما الأحزاب المرتبطة بإيران. إذ تشعر الكويت بخوفٍ تاريخيّ من النفوذ الإيراني، ويعتقد كثيرون أن هذا الخوف كان هو الباعث على تمويل الكويت لصدّام في حربه ضدّ إيران. كما أن الحكومة الكويتية قلقة من احتمال أن يناضل شيعة العراق لاكتساب نفوذ أكبر في البلاد، بعدما رأوا أن إخوتهم وأخواتهم الشيعة إلى الشمال قد مُنحوا سلطةً ونفوذاً.

يتمثّل السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى الكويتيين في طريقة إخضاع آلاف الجهاديين من الكويت والسعودية ودولٍ خليجية أخرى الذين سافروا إلى العراق ويستطيعون بسهولة أن يتسلّلوا عائدين إلى الكويت عبر الحدود الطويلة. فقد تعرّضت الكويت لهجمات شنّها هؤلاء العناصر استهدفت قواعد للقوات الأميركية في الكويت. كما حصلت مواجهات بين جهاديين كويتيين تأثّروا بن لادن والزرقاوي. وحين حاولت القوى الأمنية الكويتية اعتقالهم، جرى تبادلُ نيران. وحاولت الحكومة الكويتية وقف مدّ المسلحين الذين تسلّلوا عبر حدودها مع العراق، لكن هؤلاء الشبّان الكويتيين المُستعدّين للانضمام إلى صفوف القاعدة، يستخدمون كل السبُل المُتاحة للوصول إلى القادة العسكريين التابعين للزرقاوي في العراق، بما في ذلك السفر عبر سورية والأردن. وقد ألقت الحكومة السورية القبض

على بعض هؤلاء الكويتيين على الطريق فيما كانوا يقتربون من الحدود التي شهدَت المعارك الأشرس بين القوات الأميركية ومقاتلي الزرقاوي - خصوصاً في مدينة القائم العراقية، بالقرب من الحدود مع سورية.

***

علا زعيق الطائرات المقاتلة حول قاعدة حلف شمالي الأطلسي الجوية العسكرية في دياربكر، المدينة الأكبر في القسم الكردي من تركيا. ودقّق ضابط من دائرة الهجرة التركية جواز سفر مسافرٍ كردي وصل مؤخّراً من السليمانية في العراق وتبادلا بعض الكلمات بالكردية على مسمع رفاقه الجنود الأتراك. وكان الأكراد قد مُنعوا حتى الفترة الأخيرة من التعبير علناً عن هويتهم العرقية، سواء بالكلام أو بالأفعال. وإذا أُمسكوا خلال قيامهم بذلك، عاقبتهم الزمرة العسكرية التركية. وفي ربيع العام ٢٠٠٥ كانت المرّة الأولى التي استطاع فيها أكراد تركيا أن يحتفلوا علناً بعيد «نوروز»، الاحتفال القديم الذي يرمز إلى الموت والولادة الجديدة، للترحيب باليوم الأول من فصل الربيع.

بأزيائهم التقليدية الغنية بالألوان، رقصوا وغنّوا، ورافقهم الرقّ ومجموعة متنوّعة من الآلات الموسيقية. وامتلأت الشوارع بمسيرات شبيهة بمسيرات الكرنفالات، فيما راقبها رجال مسنّون من حانات الشوارع، وهم يشربون «الراكي»، أي شراب اليانسون التركي. عشيّة عيد «نوروز»، كنتُ أتنقّل في المناطق الكردية في شمال العراق. ولدى عبوري بسيارتي المدن والبلدات الواقعة على طول الحدود مع سورية وتركيا، لاحظتُ أن مئات المشاعل أنارت

السماء، واستطعت أن أحسّ بجوٍّ من الإثارة عشيّة العيد هذه.

بحضور مسؤولين أتراك، تجرّأ بعض الأشخاص على إحراق العلم التركي، ومع ذلك، لم يُلقَ القبض على أحد. إذ تخضع تركيا لضغوط هائلة من جانب أوروبا بسبب انتهاكها حقوق الإنسان وديموقراطيتها المشكوك بأمرها. وما إرخاء قبضتها الواضح عن الأكراد هذا سوى بداية رحلتها للانضمام إلى أوروبا كما تأمل.

كنتُ في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠٠٥، أحضُر القمّة الأوروبية التي خُصِّصت لمناقشة عضوية تركيا المستقبلية في الاتّحاد الأوروبي. ولما قاربت الجلسة نهايتها، بدا واضحاً من التصريحات التي أدلى بها سياسيون أوروبيون متعدّدون أن على تركيا تقديم تنازلات للأكراد ولأقلّيات أخرى والعمل حسب معايير حقوق الإنسان والديموقراطية التي وضعها الاتّحاد الأوروبي لكل الدول الأعضاء. وباستيفائها الشروط الضرورية لعضوية الاتّحاد الأوروبي، ستحصل تركيا على الفوائد الإضافية لتهدئة أي توتّر ضمنيّ يزبد في أعماق ما يُشكّل «التجمّع الكردي الأكبر» في المنطقة. وإذا مُنح الأكراد حقّ التعبير عن هويّتهم الخاصّة، بما في ذلك التحدّث بلغتهم، يجب أن يحصلوا أيضاً على مساعدة لوضع حدٍّ للحرمان في المناطق التي تسكنها أقليّاتهم.

قبل أسبوع واحد من بداية الحرب، في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، ترأس رَجب طيّب أردوغان، زعيم حزب العدالة والتنمية المحافظ، حكومة جديدة بقيادة إسلاميين. ورفض الانضمام إلى الائتلاف بقيادة الأميركيين في حربهم ضد العراق أو السماح باستخدام مجال تركيا الجوي أو قواعدها العسكرية في هذه الحرب.

وانعكست أيضاً السياسة الداخلية الأكثر مرونةً واسترخاءً التي اعتمدتها الحكومة التركية على شؤونها الخارجية. وبدا هذا واضحاً حين قام أردوغان بجولةٍ علنية من الزيارات الدبلوماسية المكّوكية إلى الدول المجاورة، بما فيها زيارة إلى سورية؛ الأمر الذي زاد من انزعاج الولايات المتّحدة، القوة العظمى، التي عاملتها تركيا بازدراء بعدم انضمامها إلى ائتلاف الحرب على العراق. فقد شعرت القيادة التركية أن إقامة علاقات جيّدة مع الجيران كان أهم من الإذعان للمطالب الأميركية ليتمكنوا من استيعاب أي تطوّرات في العراق.

إن الوضع الكردي في العراق هو شغل تركيا الشاغل. إذ تخشى الإدارة في البلاد أن تؤدي العلاقات القوية عبر الحدود التي نَمَت بين أكراد تركيا والعراق، إلى التشجيع على قيام وضع يطالب بموجبه الأكراد داخل تركيا أيضاً بالفيديرالية أو بدولة مستقلّة. وفيما تفضّل تركيا معالجة هذه المسألة الحسّاسة دبلوماسياً، يغيب عن بالها أيضاً مطالبتها التاريخية بمدينة الموصل وأجزاء أخرى من العراق. وتمارس تركيا ضغوطاً على مجموعات سياسية عراقية مختلفة، خاصّةً في ما يتعلّق بحقوق التركمان الذين تربطهم بها علاقة وثيقة، بغية تبرير تدخّلها في الشؤون العراقية.

دعمت أحزاب سياسية عراقية أخرى آراء نظرائها (الأحزاب) الكردية وتبنّتها لأنها شعرت أن تدخّل دولةٍ مجاورة كتركيا سيفسح المجال أمام دولٍ أخرى في المنطقة ـ لا سيّما تلك التي تتقاسم الحدود مع العراق ـ لتتدخّل. نتيجةً لذلك، تمّ التوصّل إلى تفاهم مع واشنطن يقضي بأن تتمكن الولايات المتّحدة من طلب المساعدة من أية قوة في العالم للمشاركة في جهود ائتلافها في العراق، باستثناء الدول المجاورة.

في العقد الأخير، لم تألُ تركيا جهداً لإقامة مركز استخبارات في شمال العراق لمراقبة الأكراد الأتراك الانفصاليين الذين لجأوا إلى المناطق الكردية في العراق. وقد ساندت هذه المجموعات تقليدياً عبدالله أوجلان، زعيم المنظّمة الانفصالية الكردية التركية المدعوة حزب العمّال الكردي. وأدركت تركيا أن أي تدخّل عسكري مباشر في شمال العراق لن يكون خطوةً حكيمة ولا مفيدة، فآثرت التنسيق مع الدول المجاورة، لا سيّما سورية وإيران. وكان تبديد قلقها بشأن المطامح الكردية هدف التنسيق الوحيد. فكان الخيار بعدم السماح بقيام دولة كردية مستقلّة لأنها ستهدّد استقرار الدول المعنية.

وطمأنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس المسؤولين الأتراك، خلال زيارتها الأولى إلى أنقرة في الخامس والسادس من شباط/فبراير ٢٠٠٥ بإبلاغهم أن واشنطن لن تدعم أي طموحات كردية بإقامة دولة مستقلّة في تركيا وأن الإدارة الأميركية ستشجّع دوماً الأكراد العراقيين على التكيّف مع فكرة أنهم سيحققون نجاحاً فائقاً بتشكيلهم جزءاً من العراق، في إطار دولة واحدة. ووصف مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، إحباط الأكراد العراقيين لمُراسلي الصحافة التركية والذين يدلون بتصريحات تتعلّق بشؤونهم السياسية في العراق: «إن موضوع كركوك شأن عراقيّ داخلي، وعلى تركيا أن تدعنا نعالجه مع شركائنا في هذه البلاد. وقد أجمعنا على اتّخاذ تدابير لحلّ هذه المشكلة في دستورنا، ووُضعَت فقرة خاصة تحمل الرقم ٥٨ تتناول هذا الأمر، لذا لا حاجة للتدخّل الأجنبي. ونحن مستعدّون لإقامة علاقات جيّدة وودّية مع تركيا ومع جيراننا الآخرين». وسيُحدث انكباب تركيا على الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي تغييراً في حياة الأكراد. إذ

يشعر الكثيرون منهم للمرّة الأولى، أن لديهم مستقبلاً في تركيا، وهم يخفّفون من طموحاتهم بتشكيل كيان واحد مع إخوانهم الأكراد في العراق وإيران وسورية.

الهوامش

(١) في القرن الثامن عشر، أنشأ محمّد بن عبد الوهاب الوهابية، وهي نسخة تقليدية عن الإسلام، لما شعر أن الإسلام فقد نقاوته، فأراد أن يفسّر القرآن ويمارس تعاليمه كما كُتبَ في القرن السابع، خلال حياة النبي. وألهمَت التعاليم التي وضعها المفكر الديني ابن تيميّة في القرن الرابع عشر الوهابيين الذين تحالفوا مع ابن سعود، العائلة الحاكمة في تلك الحقبة. ولا يزال آل سعود العائلة الحاكمة في السعودية اليوم.

(٢) خطاب في قُم، نقلته **التايمز**، في السابع من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.

(٣) اقتبس دايفيد ريد هذه العبارة في مقالته «الحرب غير المقدّسة بين إيران والعراق»، **ريدرز دايجست**، في آب/أغسطس ١٩٨٤، الصفحة ٣٩.

(٤) المقالة نفسها.

(٥) المقالة نفسها.

(٦) «هل تأوي سورية صدّام؟»، نشرة الاستخبارات المتعلّقة بالشرق الأوسط، المجلّد الخامس، رقم ٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٣). متوفّرة على الموقع التالي: www.meib.org/articles/0306-s.1htm.

الفصل الثامن

الرابِط الفلسطيني

بعد الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء الواقع فيه ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، كان نهار العمل في بغداد قد بدأ يدنو من نهايته. في ذلك الوقت كان «مقهى الإنترنت» الذي افتُتِح مؤخّراً في مقرّ عام الأمم المتّحدة، يستقبل زواره من العاملين في الجمعيات الأهلية في المدينة، بهدف الاستفادة من خدمات البريد الإلكتروني. وكان مؤتمر لأحد المسؤولين في الأمم المتّحدة قد انعقد للتوّ، للحديث عن جهود المنظّمة في تعطيل الألغام الأرضية الخطيرة المطمورة في أنحاء البلاد. وعند حوالي الساعة الخامسة إلا ربعاً، تقدّمت خلاّطة إسمنت على طول الدرب المؤدّية إلى شارع «قناة الجيش»، المعروف بـ«شارع القناة»، وانفجرت بعد اقتحامها جداراً إسمنتياً في ما كان سابقاً «فندق القناة». فتوفّي سيرجيو فييرا دي ميلو، مبعوث كوفي أنان الخاص، ذو المقامة المرموقة، متأثّراً بجروحه، إضافةً إلى عددٍ من الموظّفين التابعين لأنان وموظّفي البنك

الدولي الذين تقاسموا المبنى المؤلَّف من أربعة طوابق. كما دُمِّر «مقهى الإنترنت»، وأُبلغَ عن جرح أكثر من مائة شخص، أصيب بعضهم بجراح مروّعة، نتيجة انفجار القنبلة الضخمة التي بلغ وزنها ١٥٠٠ رطلٍ(١).

بعد عشرة أيام، انفجرت سيارتان مفخَّختان خارج مقام الإمام علي في النجَف، مما أدّى إلى مَقتل ١٢٥ شخصاً. وشَهد شهر تشرين الأول/أكتوبر المزيد من الهجمات على منظَّمات دولية ـ أولاً، السفارة التركية في بغداد ثم مكاتب الصليب الأحمر الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل عددٌ من الإيطاليين والعراقيين في هجومٍ انتحاري على مركز التدريب التابع للشرطة العسكرية الإيطالية في الناصرية.

أشارَت هذه التفجيرات الانتحارية إلى تغيّرٍ واضح في التكتيك الذي كانت تعتمده حركة المقاومة العراقية المتنامية. وإذ شعر الائتلاف بقيادة الولايات المتّحدة بالإحباط لعجزه عن السيطرة على الوضع، ألقى اللوم على متسلّلين أجانب، مشدِّداً على التشابه بين هذا التكتيك الجديد وذلك الذي استخدمته القاعدة ومجموعات مقاتلة أخرى في الشرق الأوسط. وبدا أن قلّةً أدركت أن هؤلاء العراقيين الذين خضعوا لتدريبٍ عسكري جيّد، تعلّموا من تجارب الآخرين ونفَّذوا تلك الهجمات بأنفسهم. فمن المعروف أن اجتماعات عُقدَت في العاصمة الأردنية بين عناصر من المقاومة العراقية وأعضاء رفيعي المستوى من حركة حَماس الفلسطينية. بالتالي، أفادت قوى المقاومة العراقية من الخبرة التي اكتسبها جناح حماس العسكري الشهير بهجماته الانتحارية على إسرائيل.

كذلك، سارَعت وسائل الإعلام إلى إلقاء اللوم بشكلٍ قاطع على المقاتلين الأجانب الذين وصلوا للقتال في العراق من دولٍ كالأردن وسورية والسعودية وفلسطين، مدَّعيةً أن استخدام هذه الطريقة التدميرية ليس من عادات الشعب العراقي. وفيما أثبتت التفجيرات الانتحارية أنها سلاح فعّال في تلك الدول، لا سيّما في فلسطين خلال انتفاضة البلاد الطويلة على إسرائيل، كان العراقيون في الواقع الرائدين في استخدام القنابل البشرية في الشرق الأوسط، ابتداءً من السبعينيات.

لجأ آلاف العراقيين الذين رُحِّلوا من العراق لمعارضتهم نظام صدّام حسين وحزب البعث إلى لبنان أو سورية، حيث انضمّوا إلى منظّمة التحرير الفلسطينية وحركاتها المتعدِّدة ليلعبوا دوراً ناشطاً في حملات عسكرية وسياسية. ولسخرية القدر، فيما رحَّلهم صدّام لمعارضتهم حكومته البعثية، ساندهم مساندة غير مباشرة من خلال الدعم المادّي والعسكري الذي قدَّمه لحلفائهم الجُدد في صفوف الفلسطينيين.

إن الهجمات الأولى التي شُنَّت على المستوطنات الإسرائيلية المتراصّة على طول الحدود الشمالية مع لبنان نفّذ معظمها عراقيون. وشُنَّ أحدها على مستوطنة معروفة باسم «كريات شمونة»، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٤. إذ عبرت ثلاث فرق كوماندوس من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامّة بقيادة عراقيّ باسم ياسين موسى هزاعة حدود لبنان الجنوبية وشقّت طريقها إلى منطقة الجولان الأعلى في إسرائيل تحت جنح الظلام. وعند الفجر، انزلقوا على المنحدر الذي يشكّل خلفيّة هذه المدينة الحدودية الجميلة في سهل الحولة ودخلوا مبنىً سكنياً، واحتجزوا ثمانية عشر فرداً من

سكّانه، بمن فيهم تسعة أطفال. واختبأوا في إحدى الشقق فيما طالبوا بإطلاق سراح فلسطينيين سُجنوا في إسرائيل. ثم فجّر أفراد فرق الكوماندوس عبواتهم الناسفة، مُردين أنفسهم وأسراهم خلال محاولة إنقاذ فاشلة قامت بها السلطات الإسرائيلية.

بعد شهرين، في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٤، شُنَّ هجومٌ انتحاريّ مماثل على مستوطنة تُعرَف بالعربية بـ«أم العقارب»، أو «كريات شامير» بالعبرية، يعيش فيها يهود روس. ومن منفذي الهجوم، كان هناك مهاجمان عراقيان من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، يُدعيان عامر باقر السّعدي وصلاح عبد الحميد مُظفَّر. وعلى هذه الخُطى، باشرت منظّمات فلسطينية أخرى شاركَت في حرب عصابات، بما فيها الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبَش، بمهمّات عبر الحدود، مهّدت حسب قول كثيرين إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٧٨.

ترعرعتُ في مخيّم للاّجئين الفلسطينيين في لبنان، وشكّل اكتشافي للمنظّمات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية المتعدّدة جزءاً من ثقافتي وتربيتي، الأمر الذي أفادني خلال السنوات الأولى من ممارسة الصحافة في منتصف السبعينيات. وحتى في ذلك الوقت، أدركتُ تنامي الصلة بين العراق وفلسطين، لكنني لم أفهم الأثر الشامل المستقبلي الذي ستخلّفه هذه الصلة.

أوكلَتني مجلّة فلسطينية بمهمّتي الصحافية الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨. فسافرتُ إلى بغداد لأغطّي القمّة العربية التي كان يجب أن يستضيفها العراق وبرز فيها صدّام حسين، كرئيس

فعليّ قبل تعيينه رسمياً رئيساً للجمهورية العراقية في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٩. وقاطعت مصر هذا الاجتماع بعد أن كانت قد وقّعت اتفاقات «كامب دايفيد» مع إسرائيل قبل شهرين[٢]. في تلك الفترة، عارَضت الدول العربية أي معاهدات سلام مع إسرائيل ما لم تعترف هذه بقراريْ الأمم المتّحدة ٢٤٢ و٣٣٨[٣].

أُقيمَت مأدبة العشاء للزوّار من رؤساء الدول في القصر الرئاسي، فتعرّفتُ للمرّة الأولى بالغنى والترف المُبالَغ بهما. وفي الوهج المُبهِر لثريّا منمَّقة، وجدتُ نفسي قُبالة صدّام. لكن لقاءنا لم يدُم أكثر من بضع دقائق، كرّر خلالها الزعيم العراقي الشهير موقف حكومته من الفلسطينيين، ومفاده أنه لن يتمّ الاعتراف بأي معاهدة سلام مع «الدولة العبرية» ما لم يحصل الفلسطينيون على حقوقهم استناداً إلى قرارات الأمم المتّحدة.

يعود تاريخ العلاقة بين العراق وفلسطين إلى الثلاثينيات، خلال ثورةٍ في فلسطين على الانتداب البريطاني باتت تُعرَف بـ«الثورة العربية الكبرى» وامتدّت بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩. فقد اتُّهم البريطانيون بالتغاضي عن تدفّق المهاجرين اليهود من كل أصقاع العالم، لا سيّما من ألمانيا وأوروبا الشرقية، الذين وصلوا إلى فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني في تلك الحقبة. وقامت علاقة وثيقة بين الحاج أمين الحُسيني، مفتي القدس الأكبر والدكتور رشيد عالي الكيلاني، رئيس الوزراء العراقي الصاخب في معارضته لبريطانيا. وترأس الحسيني ما سُمّيَ بـ«اللجنة العربية العُليا» التي كانت مسؤولة عن تنسيق الثورة العربية في فلسطين. وأُجبر المفتي الأكبر على الرحيل إلى المنفى بعد أن حظّرت الحكومة البريطانية اللجنة. فساهم وصوله إلى بغداد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩ بفتح فصل جديد من

فصول الوحدة العربية في العراق. ووفّر مع الكيلاني الزعامة والإلهام للقومية المُتشدِّدة التي كانت تتطوَّر خلال العقدين السابقين من الحكم البريطاني في العالم العربي. وفي هذا المناخ المُتَّسم بالقومية ومحاربة الاحتلال، ازداد الجيش العراقي قوةً. وقد تألَّف من ضبّاط اعتبروا أن قيام نظام بقيادة الجيش كان ضرورياً إذا أراد العراق السيطرة على كل العرب وتوحيدهم في حربهم ضدّ الإمبريالية.

استمرّت هذه الجبهة الموحَّدة مع فلسطين حين أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن غوريون قيام دولة إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨، مما أدّى إلى انفجار قتالٍ مرير بين إسرائيل والعرب. ووضع العراق نفسه في قلب المواجهة مع الدولة اليهودية الجديدة. وتقدم شواهد قبور مئات آلاف الجنود العراقيين في جنين ونابلس، أدلّة قاطعة على مدى استعداد العراقيين للموت في سبيل القضية الفلسطينية.

في بداية حرب الستة أيام في العام ١٩٦٧، حين شنَّت إسرائيل هجومها على مصر وسورية والأردن ـ الذي انتهى باحتلال صحراء سيناء في مصر والضفّة الغربية في الأردن ومرتفعات الجولان في سورية ـ قدّم الجيش العراقي المساعدة للأردن لمنع إسرائيل من غزو الضفّة الغربية. لكن حين استجمع الجيش العراقي قواه ووصل إلى وادي الأردن، كان الإسرائيليون قد استولوا على الضفّة الغربية وتمَّ التوصّل إلى وقف إطلاق نار بين البلدين. فانسحب الجيش العراقي الذي بات زائداً عن الحاجة وخاضعاً لإشرافٍ أردنيّ، من وادي الأردن، وأقام قواعد عسكرية له في الزرقاء والمفرق وأجزاء أخرى من الصحراء الأردنية.

استمرّ هذا الوجود العسكري العراقي خلال بدايات منظّمة التحرير

الفلسطينية التي بات وجودها أكثر أهميّة بعد حرب العام ١٩٦٧. وأقام قائد القوات العراقية في الأردن في تلك الفترة، الفريق حسن النقيب، علاقة عمل وأخرى شخصية مع مختلف الحركات الفلسطينية. وكان أكبرها «فتح» التي عملت تحت مظلّة منظمة التحرير الفلسطينية وأُطلقَت رسمياً في العام ١٩٦٥ بقيادة ياسر عرفات. ومن المعروف أن الفريق النقيب زوَّد هذه الجماعات الفلسطينية المتنوّعة بالأسلحة والدعم، تنفيذاً لأوامر بغداد. وحين بدأت المواجهات جدّياً بين الجيش الأردني والمجموعات الفلسطينية العسكرية في السبعينيات، أمل الفلسطينيون بأن يقوم العراق الذي باتوا يعتمدون على دعمه، بمساندتهم بوجوده العسكري القوي في الأردن، ومساعدتهم على الإطاحة بحكم الملك حسين. عدم حصول ذلك أدّى إلى تصدّع العلاقة الفلسطينية-العراقية. ولم يلتئم هذا الجرح إلا بمدّ العراق الفلسطينيين بالمزيد من الدعم المادّي والعسكري بعدما رُحِّلوا من الأردن وانتقلوا إلى قواعد جديدة في بيروت ودمشق.

في أوائل السبعينيات، اشتهر العراق بمواقفه المتشددة حيال إسرائيل. إذ عارضت بغداد الاعتراف بقراريْ الأمم المتّحدة ٢٤٢ و٣٣٨ لأنها اعتبرت أن القرارين يميلان لمصلحة إسرائيل، لا سيّما في وصفهما الرسمي لإسرائيل كدولةٍ في المنطقة، رغم أن ياسر عرفات، الذي كان قد أصبح الرئيس التنفيذي لمنظّمة التحرير الفلسطينية ومقرّها بيروت، قد وافق على هذين القرارين كأساسٍ للتوصّل إلى حلٍّ مع إسرائيل. وبغية التصدّي لذلك، بدأ العراق بالتودّد إلى الحركات اليسارية داخل التنظيمات الفلسطينية وتمويلها.

في اجتماعه السنوي الثاني عشر، توصَّل المجلس الوطني الفلسطيني

إلى اتّفاق مع منظّمة التحرير الفلسطينية لبلورة حلٍ سياسي بإنشاء سلطةٍ وطنية تسيطر على أي أراضٍ تنسحب منها إسرائيل. واعتُمدَت هذه «الخطّة المُنفَّذة على مراحل» في الثامن من حزيران/يونيو ١٩٧٤. وقضى موقف منظّمة التحرير الفلسطينية قبل ذلك الاجتماع بعدم قبول أي شيء أقلّ من تدمير إسرائيل الفوريّ. لذا، حين أعلنت منظّمة التحرير الفلسطينية عن استعدادها لحلّ الصراع مع الجانب الإسرائيلي والموافقة على القرار ٢٤٢ وعلى أي انسحابٍ إسرائيلي من أي قطعة أرض، جمع العراق الحركات الفلسطينية المختلفة المُعارضة لموقف عرفات المعتدل ودعاها إلى بغداد. وتمثّلَت تلك الحركات بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبَش، وجبهة النضال الشعبي برئاسة الدكتور سمير غوشَة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة التابعة لأحمد جبريل، وجبهة التحرير العربية العراقية بقيادة عبد الرحيم أحمد.

خلال اجتماعهم الأول مع صدّام حسين في مكتبه في القصر الرئاسي في بغداد، كما أخبرني خالد عبد المجيد، الناطق باسم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني حينذاك، وأحد الذين حضروا الاجتماع، أوضح صدّام ماهية طموحاته مستخدماً خريطةً كبيرة مؤطّرة خلف مكتبه. وألقت الخريطة الضوء على المنطقة المُتَنازع عليها بين إيران والعراق التي دعاها «عربستان» أو «الأهواز» أي «الأرض العربية». وتقع هذه المنطقة المُتَنازَع عليها التي يبلغ طولها ٢٦٣ ميلاً وعرضها ٢٣٨ ميلاً، جنوب غرب إيران وجنوب شرق العراق، ويحدّها من الشمال والشرق حاجز جبال زاغروس الطبيعي. ويغلب العرب على سكّان عربستان إذ يقارب عددهم الخمسة ملايين، لكنها الآن جزء من إيران لما منحها البريطانيون لبلاد فارس في العام ١٩٢٥. وقال صدّام لضيوفه المُجتمعين إن العراق قرر تحرير كل الأراضي العربية

الخاضعة للاحتلال. واشتملت هذه على عربستان وفلسطين ومرتفعات الجولان وسنجق إسكندرون، الأرض السورية التي ضمّتها تركيا في العام ١٩٣٩، مُطلقةً عليها اسم «هاتاي». (تتمسّك دمشق بالفكرة القائلة إن الأرض تعود لسورية، ولا تزال المحطات التلفزيونية السورية تُظهر الإسكندرونة كجزءٍ من سورية حين تتحدّث عن الأحوال الجويّة في المنطقة).

هدفت المنظمات الفلسطينية التي تودَّد إليها صدّام إلى معارضة جهود منظّمة التحرير الفلسطينية السلمية بقيادة «فتح» وزعيمها ياسر عرفات. فشكّلت مجموعةً شاملة ظلّلت التنظيمات الأخرى دُعيَت «جبهةَ الرفض» في بغداد في أواخر العام ١٩٧٥. وحظيَت بتمويل من الحكومة العراقية التي زوَّدتها أيضاً بالذخائر، وأطلقَت عمليةً إعلامية طَبعوا فيها عدّة منشورات. وخلال السنة الأولى من عملي كصحافيّ، عملتُ في صحيفةٍ دُعيَت «الصمود»، موَّلتها جبهة الرفض. وكانت تلك الصحيفة يومية تصدر من شارع الفاكهاني في بيروت، على بُعد بضعة ياردات من قيادة ياسر عرفات. وكانت الحرب الأهلية اللبنانية في ذروتها، وأذكر أنني صُعقتُ بالمبالغ المالية التي كانت تتدفّق على هذه الصحيفة الناطقة باسم جبهة الرفض، والتي كان الغرض الوحيد منها انتقاد سياسة عرفات. وكانت المبالغ المالية الضخمة التي أرسلتها الحكومة العراقية تزيد على تكاليف إدارة الجريدة، لذا أمكَنَ إيجاد عدّة أكياس منتفخة بالدولارات الأميركية وراء مكاتب كبار الموظّفين الإداريين.

حين تدخَّلت القوات السورية في لبنان في أيار/مايو ١٩٧٦ لوضع حدٍ للحرب الأهلية بين المسلمين والمسيحيين في البلاد، بدأ صدّام حسين الذي كان على خلافٍ مع سورية بمنح المزيد من المال

والأسلحة لدعم تلك المجموعات والحفاظ على تحالفها معه. ولم تضمّ هذه الأخيرة الفلسطينيين واللبنانيين فحسب بل المسيحيين أيضاً الذين عارضوا الوجود السوري لاحقاً. فكان الوضع ظاهرياً أشبه بمعادلةٍ غريبة: مثلّث من الأعداء يموّلهم المصدر نفسه فيما يحاربون بعضهم البعض في الحرب الأهلية التي دامت خمس عشرة سنة. وكان إضعاف سورية دافع صدّام الخفيّ.

كان الفريق حسن النقيب، الضابط الرفيع المستوى من سامرّاء، أحد زعماء المعارضة العراقيين الأوائل الذين تعرّفتُ بهم في بيروت في العام ١٩٧٩. وكان سبق أن تولّى قيادة القوات العراقية المُتمركزة في الأردن بعد حرب العام ١٩٦٧. وحين عاد إلى العراق في نيسان/أبريل ١٩٧٠، رُقّيَ إلى منصب نائب رئيس هيئة الأركان في الجيش العراقي. ثم نقله صدّام الذي ارتاب بولاء النقيب، إلى منصبٍ دبلوماسي فأرسله إلى مدريد كسفيرٍ للعراق. وفي العام ١٩٧٦، عُيِّن في ستوكهولم التي بقي فيها سنتين إلى أن فرّ ليصبح أحد المعارضين الأوائل لنظام صدّام حسين في أيامه الأولى في الحكم. فذهب أولاً إلى بيروت التي تعاون فيها تعاوناً وثيقاً مع الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بصفته مستشاره العسكري. وكان عرفات في تلك الفترة يشنّ حرباً كلامية على صدّام لاغتياله بعض ممثّلي منظّمة التحرير الفلسطينية المرموقين في أوروبا. وهم نعيم خضر ممثّل منظّمة التحرير في أمستردام، وعصام سَرطاوي مستشار عرفات في لشبونة، وعزّالدين القلق في باريس، وصلاح خَلَف وهايل عبد الحميد، عضوا لجنة فتح المركزية اللذان قُتلا في تونس.

التقى خالد عبد المجيد الذي صادف وجوده في بغداد حينئذٍ لعقد اجتماعات متعلّقة بجبهة الرفض الفلسطينية، بوزير الخارجية العراقية

طارق عزيز، في محاولةٍ للشكوى من التأثير السلبي لاغتيال فلسطينيين معتدلين ومثقّفين على يد مجموعة يدعمها العراق ويموّلها. وأخبرني عبد المجيد أنه حين أشار إلى مسؤول منظّمة التحرير الفلسطينية في باريس الذي كان قد اغتيل للتو، قال: «كان رجلاً طيّباً ومخلصاً كل الإخلاص للقضية، لمَ اغتيل؟». فأجاب طارق عزيز: «لسنا متورّطين في أمورٍ مماثلة. هذا موضوع يخصّكم أنتم الفلسطينيين».

اغتيل كل هؤلاء الرجال على يد صبري البنّا، الذي كان اسمه المستعار: أبو نضال، أسطورياً خلال تزعّمه للإرهاب الدولي الذي بلغ ذروته خلال السبعينيات والثمانينيات. وحمل أبو نضال بطاقة الإرهابي المطلوب الأول إلى جانب «كارلوس ابن الآوى» (The Jakal) وهو لقب يطلق على أي شخص يقوم بعمل حقير لحساب شخص آخر] الفنزويلي (إيليتش راميريز سانشيز) قبل ظهور أسامة بن لادن على الساحة. وكمنت مهمّة أبي نضال الأبرز في هندسة عملية اغتيال رياضيين إسرائيليين في مدرَّج ميونيخ الأولمبي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، التي نفّذتها منظّمة «أيلول الأسود». كما كان العقل المدبّر وراء اختطاف عدّة طائرات واغتيال سفراء، بما في ذلك محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن التي كانت من دوافع الاجتياح الإسرائيلي الثاني للبنان في العام ١٩٨٢. وقد ترأس أبو نضال تنظيم فتح-المجلس الثوري الفلسطيني، المجموعة المُنشقّة عن حركة فتح التي موّلها صدّام حسين ودعمها إلى جانب تنظيمات فلسطينية يسارية. وارتبطت فتح ـ المجلس الثوري بالإرهاب ارتباط القاعدة به اليوم. وكان هدف هذه المجموعة تغيير موقف عرفات المعتدل حيال إسرائيل. فكانت تلك استراتيجية غريبة أخرى ابتكرها صدّام ـ بمنحه ملء الدعم لأبي نضال وتنظيم فتح ـ المجلس الثوريّ

الذي تزعّمه فيما أبقى باباً خلفياً مفتوحاً لعرفات. ولما كانت آراء أبي نضال قتالية للغاية، ضمّت لائحته السوداء أسماء كل الفلسطينيين المعتدلين الذين كانوا برأيه، سيفتحون حواراً مع إسرائيل.

في صيف العام ٢٠٠٢، عبَرَ أبو نضال الحدود من إيران إلى العراق، مُستخدماً جواز سفرٍ يمنيّاً مزوَّراً. واستناداً إلى مصدر فلسطيني تحدّثتُ إليه، برز أبو نضال إلى العيان بقيامه بزيارة مفاجئة لبرزان التكريتي، أخ صدّام غير الشقيق. فدخل إلى مكتبه في مديريّة الاستخبارات في بغداد ليبلغ برزان بوجوده في المدينة. وفي ردّة فعلٍ مباشرة، لم يصدّق برزان أن رجلاً مطلوباً مثل أبي نضال نجح في دخول البلاد والبقاء في بغداد على مدى أسابيع، من دون أن يكتشف أحدٌ وجوده. وبعد فترةٍ وجيزة من مغادرة أبي نضال، اتّصل برزان بصدّام ليعلمه بالاجتماع الذي جرى للتو مع الضيف غير المرغوب به. فردّ صدّام فوراً بالطلب من أخيه التخلّص من أبي نضال بأي ثمن.

تنفيذاً لتعليمات برزان، وُضع أبو نضال في الإقامة الجبرية. وكان صدّام قد ساوره الشك لفترةٍ طويلة بأن هذا المتمرّس في فن قلب الولاءات، كان يتعاون مع حكومات عدوّة بغية الإطاحة به. في النهاية، اغتالت فرقة إعدام الديكتاتور أبا نضال حين حُسم أمر اعتباره بات يشكّل عقبةً. واخترع صدّام تغطيةً لموت أبي نضال، قائلاً إنه انتحر حين ووجِه بأدلّة أثبتت ارتكابه جرائمه المزعومة. إلا أن جثّة أبي نضال اكتُشفَت في شقّته في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٢، وقد ملأها الرصاص ثقوباً.

كان وديع حدّاد ـ العقل الموجّه وراء اختطاف الطائرات في

السبعينيات ـ الفلسطيني الآخر الذي لجأ إلى بغداد. وانتمى حدّاد إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واعتبر أن اختطاف طائرات في العواصم الغربية كان سبيلاً لافتاً للانتباه لإلقاء الضوء على قضيّته. وبعكس أبي نضال، أحبَّ فلسطينيون كثيرون وديع حدّاد ـ حتى الذين اعتبروا رؤيته ومنهجيته في الترويج لقضيّتهم متطرّفتين. وقضت طريقة عمله بجعل حياة الإسرائيليين صعبة كي يذيقهم معنى العذاب من دون أي رحمة. ولم ينفّذ مهمّات بالنيابة عن أية حكومات أخرى، سواء أكانت عراقية أم غيرها. وقد كُتب على راية منظّمته: «وراء العدو في كل مكان».

تمثّل أحد الهجومات الأجرأ التي عُزيَت إلى جناح وديع حدّاد في اختطاف أربع طائرات ركاب في يومٍ واحد ـ في السادس من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وحصل ذلك خلال شهرٍ شهدَ اختطاف طائرات وأسر أشخاص وأشعل شرارة قتال دمويّ بين المنظّمات الفلسطينية والجيش الأردني. وأدى إلى وقوع آلاف القتلى. وبات يشار عالمياً إلى هذه الفترة القاتمة في التاريخ العربي بـ«أيلول الأسود».

أُسرَ أكثر من أربعمائة راكبٍ على مدى عدّة أيام. وفُجّرت ثلاث من الطائرات في «دوسون فيلد»، مهبط الطائرات الذي كان تابعاً للسلاح الجوي الملكي في الصحراء الأردنية، فيما هبطت الرابعة في القاهرة وفُجّرَت بعد إطلاق سراح الركّاب والطاقم. ولم يكن الهدف قتل الناس ـ إذ كان أحد الخاطفين الضحيّة الوحيدة ـ لكن الأحداث كانت كافية لشلّ شركات الخطوط الجوية وزرع الذعر في نفوس الحكومات الأميركية والبريطانية والأردنية والإسرائيلية.

في العام ١٩٧٦، غادر وديع حدّاد لبنان بعد أن انفصل عن الجبهة

الشعبية لتحرير فلسطين حين اعتنقت الأخيرة العقيدة الماركسية، إذ تناقض ذلك مع كل ما آمن به وديع حداد أساساً حين انضمّ في البداية إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الحركة القومية الداعية إلى الوحدة العربية. فاختار بغداد قاعدةً له هندس منها اختصاصه المميَّز، ألا وهو اختطاف الطائرات.

وصفَ خالد عبد المجيد نوع صفقات الابتزاز التي استطاع وديع حدّاد إبرامها مع حكومات غربية في تلك الأيام. فقد اختطفت مجموعة حدّاد طائرة «لوفتهانزا» من طراز ٧٣٧، تحمل اسم «لاندشات»، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، كانت في طريقها إلى فرانكفورت في ألمانيا آتيةً من بالما دي مايوركا في إسبانيا. وطالب خاطفوها بإطلاق سراح عناصر مسجونة من عصابات فلسطينية وأخرى تابعة لـ«بادر ـ ماينهوف». وبعد عدّة أيام أُمِرَت خلالها الطائرة بالتوجُّه إلى إيطاليا وقبرص والبحرين ودُبي واليمَن الجنوبي، وقد رُبِطَ ركّابها المذعورون إلى مقاعدهم وغُطِّسوا بسوائل قابلة للاشتعال، وقُتل الطيّار في الطريق عندما اتُّهم بمحاولة طلب مساعدة، هبط مساعد الطيّار بالطائرة في مقديشو التي اقتحم فيها فريق من القوات الخاصة الألمانية الغربية الطائرة بقنابل مسبِّبة للشلل، مُحرِّرين الركّاب الستّة والثمانين ومُردين ثلاثة من الخاطفين. في ما بعد، أجرى الألمان مفاوضات مع وديع حدّاد وتوصّلوا إلى اتّفاق تعهّد بموجبه هذا الأخير ومجموعته بعدم استهداف شركة الخطوط الجوية الألمانية، لقاء مبلغٍ ماليّ كبير بلغ خمسة ملايين دولار حُوِّل إلى حسابٍ مصرفيّ في بيروت.

توفّيَ وديع حدّاد في ظروفٍ مُريبة في أحد مستشفيات برلين في العام ١٩٧٨. ففيما قيل إنه مات نتيجة إصابته بخللٍ خطير في

الدم أو بسرطان، سرت شائعات مفادها أن الموساد أو عملاء صدّام حسين قتلوه بالسُمّ.

تزعَّم محمّد أحمد فهد عبّاس/زيدان، الذي يُشار إليه عامَّةً باسم أبي العبّاس، جبهة التحرير الفلسطينية، وهو الذي ترعرع في مخيّم اللاجئين الفلسطينيين الأكبر في العالم العربي ـ اليرموك في دمشق، سورية. وقد اشتهرت مجموعته بالغارات البارعة التي شنّتها على إسرائيل، بما فيها عبور الحدود من لبنان بطائرات شراعية والنزول على شواطئ تل أبيب على متن زوارق مطّاطية صغيرة من دون أن يلاحظهم أحد. وفي الخامس من آذار/مارس ١٩٧٥، بعد عملية إنزال مماثلة على الشاطئ، دخل ثمانية مقاتلين فلسطينيين إلى فندق «سافوا» في تل أبيب وأسروا عشراتِ الأشخاص كرهائن مقابل إطلاق سراح رفاقهم الفلسطينيين المحتجَزين في سجون إسرائيلية. وبعد أن رفضت إسرائيل تلبية مطالبهم، فجّر الخاطفون أنفسهم، متسبّبين بمقتل كل أفراد مجموعتهم، باستثناء واحدٍ، إضافةً إلى ثمانية من الأسرى عندما اقتحمت فرق كومندوس تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية غرفة الفندق.

لعلّ الدور الأبرز الذي يذكِّر بأبي العبّاس كَمَنَ في التحريض على اختطاف السفينة السياحية الإيطالية «أكيلي لاورو» في البحر الأبيض المتوسّط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥. فقد اختطف أربعة فلسطينيين تابعين لجبهة التحرير الفلسطينية السفينة للمطالبة بإطلاق سراح خمسين سجيناً فلسطينياً في إسرائيل. في تلك الفترة، كان أبو العبّاس في تونس فطلب منه رئيس منظّمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات السفر إلى مصر حيث كانت السفينة راسية في بور سعيد، بغية المساعدة في إيصال المفاوضات إلى نهايةٍ سلمية. وبعد

يومين، وافق الخاطفون على الاستسلام مقابل توفير مخرجٍ آمن لهم.

افترض أبو العبّاس أن كل شيء على ما يرام، فغادر القاهرة إلى تونس على متن طائرةٍ تابعة لشركة مصر للطيران توجّهت من القاهرة إلى تونس، لكن هذه الأخيرة أُجبِرَت على الهبوط في صقلية بعد أن اعترضتها مقاتلات تابعة للبحرية الأميركية. وبحسب زوجته ريم النمر، حرصَت السلطات الإيطالية على عدم السماح للطائرة المدنية المصرية بالهبوط في قاعدةٍ جوية عسكرية أميركية مجاورة لكي تتمكن من الحؤول دون إلقاء القبض على أبو العبّاس. واستطاع أبو العبّاس أن يغادر إيطاليا مستخدماً اسماً مستعاراً، منتقلاً إلى بلغراد لقربها من روما وبسبب العلاقة القائمة بين القيادة الفلسطينية والزعيم اليوغوسلافي آنذاك سلوبودان ميلوسوفيتش.

عقب هذه الحادثة، اتّخذ أبو العبّاس بغداد مقر قيادة له، وعلى مدى السنوات السبع عشرة التالية، ظلّ بعيداً عن قبضة المسؤولين الأميركيين والإيطاليين. وأخبرتني زوجة أبو العبّاس، ريم النمر، ابنة مصرفيّ فلسطيني ثريّ، أنها وزوجها تمتّعا بعلاقةٍ مميَّزة للغاية بصدّام وزوجته ساجدة طِلفاح وأفراد عائلتهما، بمن فيهم ولداهما عُدي وقُصي.

قبل سقوط النظام، وصَفَت ريم النمر مدى صدق نوايا الحكومة العراقية حيال مأزق الفلسطينيين، إلى حد أنها اتّخذت التدابير اللازمة لنقل زوجها إلى منازل آمنة متعدّدة في المنطقة الكردية في شمال العراق لحمايته من العملاء الإسرائيليين، حين شعروا أن حياته كانت في خطر. حتى إن أبا العبّاس نفسه لم يكن يعرف المكان الذي خُبّىء فيه. وإذ كان على لائحة الإرهابيين المطلوبين من

الولايات المتّحدة بعد حادث الـ «أكيلي لاورو»، حاول الهرب من العراق بعد سقوط النظام.

خلال محاولته عبور الحدود السورية، أوقِف أبو العباس على الرغم من حيازته جواز سفر دبلوماسياً عراقياً. إذ كانت سورية حينئذٍ قد طمأنت أميركا إلى أنها لن تسمح لأي عراقي بعبور حدودها. وبعد يومين على الحدود حيث حاول أن يتفاوض مع مسؤولين سوريين رفيعي المستوى وزعماء فلسطينيين اتّخذوا مقرّاً لهم في دمشق، ظلّوا ثابتين على موقفهم. فاضطر أبو العبّاس إلى التخلّي عن فكرة الذهاب إلى سورية التي تربّى فيها وعاد قافلاً إلى بغداد. وبعد بضعة أسابيع، أُلقي القبض عليه في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بعد أن نجحت القوات الأميركية في تحديد موقعه من خلال استخدامه المنتظم لهاتف يعمل بواسطة الأقمار الصناعية ـ الثريّا.

استناداً إلى مسؤولين أميركيين، توفّي أبو العبّاس في زنزانةٍ في أحد سجون بغداد «لأسبابٍ طبيعية» أو إثر «نوبةٍ قلبية». وأخبرتني زوجته أن زوجها خسر الكثير من الوزن في الأسابيع الأخيرة من حياته، وأعرب عن شكّها في أن يكون قد تعرّض لسوء معاملة. وقررَت أن تقاضي الأميركيين الذين زعمَت أنهم كانوا مسؤولين عن موته، في الولايات المتّحدة.

كان صدّام حسين الذي برَع في استغلال القضيّة الفلسطينية لمصالحه، قد منح القيادة الفلسطينية الملاذ والحرية الضروريين لتنظيم الانتفاضة الثانية ضدّ إسرائيلٍ، من العراق. وكان خليل الوزير المعروف بأبي جهاد، الذي حلَّ في المرتبة الثانية في قيادة فتح وقاد الانتفاضة الأولى، من زوار بغداد المنتظمين. وكانت منظّمة

التحرير الفلسطينية قد اختارت تونس مقرّاً لها بعد جلائها عن لبنان في العام ١٩٨٢؛ ومع أن تونس استقبلتها، إلا أنها حصَرَت نشاطها بإجراء مفاوضات سياسية ودبلوماسية فحسب. أما صدّام حسين، فقد وفّر لأعضائها محطّةً استطاعوا انطلاقاً منها أن يخطّطوا عملياتهم العسكرية.

ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، تاريخ بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى، اتّصل بي أبو جهاد بانتظام من تونس أو بغداد ليطلعني على مُجريات عمليات الانتفاضة الأحدث في الأراضي المحتلّة. ولطالما أعرب عن ثقته بأن هذه الانتفاضة، وهي الأولى من نوعها في الصراع الفلسطيني ضدّ إسرائيل، لن تكلّ حتى إعلان دولةٍ فلسطينية. وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨، اتّصل بي أبو جهاد ليبلغني بأنه سيغادر صباح اليوم التالي إلى بغداد وأن باستطاعتي الاتّصال به على أرقام هاتفه العراقي إذا كان لديّ أية أسئلة عن الانتفاضة. وبعد بضع ساعات، اغتالته فرقة كومندوس إسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء السابق إيهود باراك الذي كان حينئذٍ مساعد قائد الجيش. وقد أشرف باراك على العملية من حاملة صواريخ تابعة للبحرية قبالة ساحل تونس. ونُقل أن جثّة أبي جهاد البالغ من العمر ٥٢ سنة والذي اعتاد العمل حتى ساعةٍ متأخّرة في مكان إقامته، قد أُصيبت باثنين وسبعين طلقاً نارياً. فقُتل في الساعات الصباحية الأولى من ١٦ نيسان/أبريل في ما زُعِمَ أنه كان هجوماً مُنسَّقاً بين الموساد وسلاح الجو والبحرية وفرقة كومندوس «سايريت ماتكال»(٤).

استغلّ بعض الإسلاميين والبعثيين على حدٍّ سواء الاضطهاد والعذاب اللذين عاشهما الفلسطينيون لشدّ أنصارٍ إلى قضيّتهما. فحين خطّط

صدّام حسين ونظامه لاجتياح الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، أصبحا أكثر انخراطاً في القضيّة الفلسطينية، آملين أن يُفيدا من التعاطف الذي يلقاه الفلسطينيون في العالم العربي وفي أماكن أخرى. إضافةً إلى ذلك، بدأ صدّام يُعيل ضحايا الردّ الإسرائيلي على الانتفاضة. فدفع حزب البعث مبالغ مالية للعائلات التي تأثّرت تأثّراً مباشراً بالنضال العسكري الفلسطيني. وتولّت جبهة التحرير العربية أمر الدفع؛ وهي الشقّ الفلسطيني لحزب البعث في العراق. وكان عدد أعضاء هذه المنظّمة ضئيلاً، لكن حين استهدفت صواريخ «سكود» القليلة التي أطلقها نظام صدّام حسين، تل أبيب ومدناً إسرائيلية أخرى، رحّب فلسطينيون كثيرون، لا سيّما في الأراضي المحتلّة، بهذا الدعم. وكان العراق الدولة العربية الأولى التي شنّت هجوماً على إسرائيل منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

اكتسب عراقيون كثيرون شاركوا في الكفاح الفلسطيني نفوذاً كبيراً. فقد كان محمّد رشيد، العراقي المعروف باسم خالد سَلام، كبير مستشاري عرفات الماليين ويعيش في غزّة، مسؤولاً عن الاستثمارات الفلسطينية. كما كان قيس السامرّائي، المعروف بأبي ليلى، مستشاراً آخر. وهو الرقم اثنين في جبهة التحرير الديموقراطية الفلسطينية ويقيم في رام الله في الضفّة الغربية. وقد حظي هؤلاء العراقيون، الذين أصبحوا جزءاً من النضال الفلسطيني، بالاحترام نفسه الذي يلاقيه فلسطينيو التنظيمات التابعة لمنظّمة التحرير الفلسطينية. فهم استطاعوا أن ينضمّوا إلى اتحاد الكتّاب والصحافيين ويقترعوا في الانتخابات ويشاركوا في كل حقول الحياة الفلسطينية ويُقبَلوا فيها. وحين زرتُ ياسر عرفات في العام ١٩٩٤ في مقرّه العام في تونس، قبل بضعة أسابيع من عودته المُعلَنَة إلى غزّة، كان منشغلاً بالتفاوض لاصطحاب هؤلاء العراقيين معه إلى غزّة والضفّة

الغربية. إذ كان الإسرائيليون، نتيجة اتّفاق أوسلو، مصمِّمين على منع عودة غير الفلسطينيين[٥]. وأخبرني عرفات أنه قرّر عدم العودة إلى موطنه إذا مُنع أبو ليلى وخالد سَلام من مرافقته.

قبل الانتخابات العراقية الأولى، تلقّى الرئيس جورج و. بوش ووزيرة خارجيته الجديدة كوندوليزا رايس طلبات من سياسيين عراقيين حثَّت الحكومة الأميركية على تركيز انتباهها على حلّ النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. وأخبرني رئيس الحكومة الموقّتة الأولى، الدكتور إياد علاّوي أنه كان أحد هؤلاء السياسيين، إلى جانب وزير خارجيته هوشيار زيباري ووزير داخليته فلاح النقيب. وقد وعد زيباري بتقديم دعمٍ لفلسطين في المستقبل، قائلاً: «يمكنني أن أطمئن جميع إخوتي»-ومنهم رئيس الدبلوماسية الفلسطينية، فاروق القدّومي والرئيس محمود عبّاس ومحمّد دحلان، وزير الشؤون المَدَنية في الحكومة الفلسطينية- «أن العراق سيدعم قضيّتهم دوماً». ومع أن تأكيدات زيباري كانت صادقة، إلا أنها لم تعكس آراء الأكثرية، اذ اعتبر بعض العراقيين أن العالم العربي، ومن ضمنه الفلسطينيون، لم يهتمّ بعذاباتهم والاضطهاد الذي تعرّضوا له من جانب النظام السابق.

أدرك السياسيون العراقيون أن تحقيق سلامٍ عادل للفلسطينيين سيُرضي العرب السنَّة والشيعة في العراق، وسيُقنعهم أن السياسة الأميركية لا تعمل لمساندة إسرائيل فحسب، بل أيضاً لتطبيق قرارات الأمم المتّحدة. فمعظم العراقيين مستاؤون لأن إيران تلقّت أمراً بتفكيك برنامجها النووي فيما يتمُّ التغاضي عن طاقات إسرائيل النووية في مصنع ديمونة في صحراء النّقَب؛ تلك الطاقات التي باح بسرّها الإسرائيلي موردخاي فانونو في العام ١٩٨٦[٦].

ويعكس تدفّق عشرات آلاف العراقيين إلى شوارع المدن العراقية، رافعين الرايات الفلسطينية، بعد أن اغتال الجيش الإسرائيلي زعيم حركة حماس، الشيخ أحمد ياسين في غزّة في آذار/مارس ٢٠٠٤، التعاطف العراقي مع الفلسطينيين. وكانوا يُطالبون بالثأر لمقتله في مناخ شابَهُ التوتّر، بسبب المواجهات الحامية بين قوات الائتلاف بقيادة أميركا ومجموعات المقاومة العراقية. وألقت حدّة هذه التظاهرات وسِعة نطاقها الضوء على مدى العطف الذي شعر به العراقيون حيال الفلسطينيين. وبعد سقوط صدّام، انقلب ميزان القوى بين إسرائيل والعالم العربي حين وجد الفلسطينيون أنهم خسروا دعماً مالياً أساسياً قدَّمه النظام السابق لضحايا الانتفاضة. ومن غير الممكن أن نتصوَّر أن الجماهير العراقية ستوافق على لعب الولايات المتّحدة دوراً أساسياً في عراق ما بعد صدّام ما لم تتبنّ أميركا مقاربةً أكثر إنصافاً في حلّ الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

ينحاز بعض مجموعات المقاومة الآن إلى منظّمات إسلامية كمنظّمة الإخوان المسلمين المصرية المنشأ. وقد عُقِدَت اجتماعات في العاصمة الأردنية عمّان بين أعضاء رفيعي المستوى في حركة حماس الفلسطينية ومجموعات المقاومة العراقية الساعية إلى الإفادة من خبرات جناح حماس العسكري والتكتيك الذي يُطبّقه في التفجيرات الانتحارية ضدّ أهداف إسرائيلية. وقد تعهَّد مقتدى الصدر أن يسير جيشه العراقي المدعو جيش المهدي على خطى حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين.

استغلّ صدّام حسين القضية الفلسطينية وأساء استعمالها. ففيما كان شعبه يعاني من العقوبات، أرسل مبالغ مالية طائلة إلى القيادة الفلسطينية لتوزع على ضحايا الاحتلال الإسرائيلي. كما أنشأ جيشاً

جديداً في العراق دعاه «جيش القدس»، استَخدَمه لأغراضٍ دعائية ولعرض قوّته، وأجبر العراقيين على التطوّع فيه. وقبل الاجتياح بقيادة أميركا، شاعَت وجهة نظر شعبية في صفوف عددٍ كبير من العرقيين مفادها أن القضية الفلسطينية كانت تحرف الأنظار عن ورطتهم بينما استخدمها صدّام حسين لزيادة شعبيته المُنحسرة في العالم العربي. وبعد سقوط النظام، استُهدف الفلسطينيون المُقيمون في بغداد وأُجليَت أعداد كبيرة منهم عن المنازل التي عاشوا فيها منذ وصولهم كلاجئين في العام ١٩٤٨ ليجدوا أنفسهم من جديد مقيمين في مخيَّماتٍ. وفي أوائل تموز/يوليو ٢٠٠٣، زرتُ أحد هذه المخيَّمات الذي أقيم على ملعب كرة القدم السابق للفريق الفلسطيني المدعو «نادي حيفا». فشكَت لي عدّة عائلات من المعاملة التي لقيتها والتي أجبرتها على الإقامة في خيَم زوَّدتها بها جمعيات غير حكومية، تماماً كما فعلَت منذ حوالى ستين سنة. وعجَّت العيادة الصغيرة التي أدارَها أطبّاء وممرِّضات من الهلال الأحمر الفلسطيني، بالمرضى؛ وقد عانى الكثير منهم من الحرّ الخانق الذي بلغ ذلك اليوم ١٤٠ درجة فهرنهايت. ولم يكن بحوزتهم وثائق سفر ولا مال أو جوازات، لذا كانوا «عالقين» بكل بساطة. واضطر الذين قرّروا الرحيل إلى الأردن إلى التخييم على الحدود بين البلدين لعدّة أشهر قبل أن يُسمَح لهم أخيراً بدخول الأردن إثر تدخّل منظّمات إعانة.

في العراق، يسود الاعتقاد بين الأكراد أن الفلسطينيين سرقوا الأضواء من نضالهم، وبشكلٍ عام لم يشعر هؤلاء قط بأي التزام سياسي أو معنوي تجاه الفلسطينيين. وكان الأكراد السبّاقين إلى الاتّصال بالدولة الإسرائيلية وفتح قنوات معها، بحسب محمود عثمان، السياسي العراقي المعروف والعضو السابق في مجلس الحكم العراقي، الذي

أجريتُ مقابلةً معه في منزله في لندن. يعود تاريخ العلاقة بين الأكراد والإسرائيليين إلى الستينيات، كما أخبرني عثمان الذي كان مقرَّباً للغاية من المُلا الراحل مصطفى البارزاني، السياسي الكردي المُحنَّك، حين أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول، في منتصف الستينيات، ديفيد كيمحي العضو السابق في الموساد، للقاء المُلا مصطفى. وبعد بضع سنوات، رافق عثمان المُلا مصطفى في زيارات سرّية إلى إسرائيل التي أعرب فيها الزعيم الكردي عن أمله أن يساعد الإسرائيليون الأكراد في فتح حوارٍ مع واشنطن. وأدلى كمران قراداغي، المعلّق السياسي الكردي العراقي بالملاحظة التالية: «يعتبر معظم الأكراد إسرائيل صديقةً لهم، وزيارة إسرائيل أمرٌ طبيعيّ. لا يعاني الأكراد من حساسية حيال الإسرائيليين»(٧).

على صعيدٍ دولي، يشعر الدبلوماسيون العراقيون أن المسألة الفلسطينية تحطّ من قدر قضيّتهم وأنها شدّدت الموقف السلبي الذي يُبديه البعض في العراق الجديد حيال الفلسطينيين. فهم يحتاجون إلى أن تركّز الإدارة الأميركية تركيزاً كاملاً على همومهم وإلى تلقّي المزيد من المساعدات من المجموعة الدولية. ويعتقد آخرون أن النفوذ الشيعي المُتنامي سيُقلل من أهمية الفلسطينيين بالنسبة إلى الدبلوماسية العراقية إلى حد أن بعض السياسيين العراقيين مستعدّون لفتح حوار مع إسرائيل والمساهمة معها على صعيد الأحزاب أو حتى في ما يتعلّق بتقاسم المعلومات. وهم يتوقّعون أن ترحّب واشنطن بحوارٍ من هذا النوع.

ويستطيع المرء أن يستنتج أن المسألة الفلسطينية لم تعد من مكوِّنات المفاوضات الدبلوماسية العراقية، على الرغم من أنها لا تزال تشكّل أولويةً هامّة لكل الحكومات العربية الأخرى.

الهوامش

(١) رقمٌ من تقدير وكالة الاستخبارات الأميركية (الأف.بي.أي).

(٢) عُقد اتّفاق السلام الأول بين إسرائيل ودولة عربية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ووقّعه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات والرئيس الأميركي جيمي كارتر.

(٣) قضَى القرار ٢٤٢ بأن تُعيد إسرائيل الأراضي المحتلّة مقابل تطبيع العلاقات مع الدول العربية المطالبة باسترجاع تلك الأراضي. وناشد القرار ٣٣٨ الأطراف أن توقف إطلاق النار وتُنهي كل النشاطات العسكرية فوراً، وليس بعد أكثر من ١٢ ساعة من تبنّي القرار.

(٤) **معاريف**، في الرابع من تموز/يوليو ١٩٩٧.

(٥) كان اتّفاق أوسلو إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي الموقّت. وقد وقّعه ياسر عرفات وإسحق رابين في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في واشنطن العاصمة، وشهدَت عليه الولايات المتّحدة والاتّحاد الفيديرالي الروسي.

(٦) كشف موردخاي فانونو قصّته لبيتر هونام، الصحافي في **صانداي تايمز** فنُشرَت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٧) **دايلي ستار**، لبنان، في الرابع من آب/أغسطس ٢٠٠٤.

الفصل التاسع

المستقبل

لم يكن برد بغداد قارساً حين فتح قصر المؤتمرات في المنطقة الخضراء المحميّة في بغداد أبوابه الخاضعة لحراسةٍ مشدَّدة، صباح يوم الثلاثين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ليستقبل المقترعين. كان الشيخ غازي عجيل الياور، الرئيس العراقي الموقَّت، أحد الزعماء الأوائل الذين أدلوا بأصواتهم. وتميَّز شيخ عشيرة شَمَّر الأكبر والأقوى في العراق، بمظهره اللافت، وتقدَّم نحو المدخل المخصَّص للشخصيات المهمّة بعباءته التقليدية، الطويلة السوداء الذهبية الأطراف والتي تُشير إلى منزلته العشائرية، وبكوفيته البيضاء بياضاً ناصعاً. وحذت زوجته الثالثة، نسرين مصطفى برواري، وزيرة البلديات والأشغال العامّة في حكومة إياد علاّوي حذو زوجها الرئيس الموقت في الاقتراع. وتعدّ عشيرة شَمَّر التي ينتمي إليها الياور مليوناً ونصف مليون نسمة في العراق (ويبلغ مجموع أفرادها خمسة ملايين، إذ لها فروعٌ في كل أنحاء شبه الجزيرة العربية، من

العراق شمالاً إلى اليمن جنوباً).

التدابير الأمنية كانت مشدَّدة، إذ اتّخذ عناصر الـ«سي.آي.إي» والشرطة العراقية وضبّاط الاستخبارات العراقيون مواقع القنّاصة التي أشرَفَت على مدخل المركز المؤلّف من طابقين. ومُدَّ شريط لتوجيه المقترعين وإيقافهم في صفٍّ واحد. كان خفقان مراوح الطوّافات العسكرية الأميركية المُتقطّع هو الصوت الوحيد الذي خرق هدوء صباح يوم الثلاثاء؛ ذلك الهدوء الذي باتَ مُخيفاً بسبب منع التجوّل لمدّة ٢٤ ساعة الذي فُرضَ على حركة السير غير الرسمية.

عند حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، وصل الدكتور إياد علاّوي مُحاطاً بطوقٍ من الحرّاس، إلى المدخل المُخصَّص للشخصيات . وأنارت أضواء آلات تصوير الصحافة العربية والعالمية وجه الدكتور علاّوي فيما شقَّ طريقه بين حشد الصحافيين للإدلاء بصوته التاريخيّ. وما إن رآني حتى مازحني قائلاً: «دعوني أصوّت لزكي شهاب ـ الصديق القديم لي وللعراق ـ قبل أن أصوّت لنفسي!». فشعرتُ بتأثرٍ غريب لأن رئيس الحكومة العراقية الموقّتة الأول ميَّزني من بين مجموعةٍ في ذلك اليوم البالغ الأهمية في تاريخ العراق.

سقط خمسون مواطناً عراقياً ذلك اليوم في عشرات الهجمات التي نُفِّذَت في كل أنحاء العراق إذ استهدف المتمرّدون مراكز اقتراع في محاولةٍ لعرقلة العملية السياسية. وفي بعض المناطق التي تردَّد الناخبون فيها في الاقتراع بسبب الخوف من هجمات مماثلة أو تهديدات أُطلقَت لمنعهم من التصويت، تدخّل رجال الدين الشيعة، مُنبّهين الناخبين الشيعة من أنهم «سيذهبون إلى الجحيم» إذا لم يُصوّتوا لقائمة الائتلاف الشيعي. وشعرت النساء غير المثقّفات

بضغطٍ كبير نتيجة التهديد بعد أن سرت شائعات بأنه سيحق لأزواجهنّ طلاقهنّ إذا لم يقترعنَ .

وكان للتمرّد الأثر الأشدّ على السنَّة، إذ تخلّفت أعدادٌ كبيرة منهم عن الاقتراع خوفاً من انتقام المتمرّدين، أو لتسجيل موقف ضدّ انتخابات كان من غير المُحتَمَل أن تمنحهم نفوذاً ودوراً كبيرين في تحديد مستقبل العراق. لكن ثمانية ملايين مواطنٍ أدلوا بأصواتهم في مراكز الانتخاب الخمسين ألفاً الموزَّعة في البلاد للاختيار من بين سبعة آلاف مرشَّح.

يوم الانتخابات، فاقت حياة العراقي العادي اليومية الخيال من حيث صعوبتها. إذ كان تزويد البيوت والمؤسسات بالكهرباء والمياه متقطّعاً، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى التساؤل: كيف يمكن لبلدٍ كالعراق يُطلَق عليه اسم «بلاد ما بين النهرين»، تيمّناً بنهري دجلة والفرات العظيمين اللذين يتدفّقان فيه، أن يصارع للحصول على ماء؟ وكيف يمكن لبلدٍ يمتلك الاحتياطي النفطي الأغنى في العالم أن يفتقد الكهرباء؟ حين أثار الناخبون هذه المسألة، ألقى المسؤولون الحكوميون اللوم على المتمرّدين لتسبّبهم بهذا النقص لتفجيرهم خطوط أنابيب النفط يومياً ومهاجمة ناقلات نفط خلال انتقالها من حقول النفط في كركوك شمالاً والبصرة جنوباً لتلتقي في بغداد. ومع ارتفاع أسعار النفط أكثر فأكثر ، نشط المهرّبون وزعماء المافيات، تحت جنح الظلام، في سرقة النفط لبيعه في السوق السوداء. وبات منظر الزوارق المُحمَّلة بالنفط المتنقّلة بين دلتا شطّ العرب وناقلات النفط الراسية في المياه الدولية ، متجاوزةً نقاط الجيش البريطاني لتُفرغ حمولتها المربحة، منظراً مألوفاً.

مع كل هذا العُسر واليُسر والتساؤل حول ما إذا كانت الانتخابات عمليةً ديموقراطية حقّاً، إلا أن الانتخابات أتاحت للعراقيين فرصتهم الأولى منذ أكثر من خمس وثلاثين سنة لاختيار ممثّليهم في البرلمان.

التشكيك بنزاهة الانتخابات لم يقتصر على المسلّحين المناهضين لقوات الاحتلال بل امتدّ إلى قطاعات وقيادات سنّية بارزة. فقد تذمّر الشريف علي بن الحسين، زعيم الحركة المَلَكية الدستورية العراقية الطامح إلى اعتلاء عرش العراق، من عددٍ كبير من الانتهاكات المزعومة، بما فيها نقل صناديق اقتراع من بعض مراكز الاقتراع قبل حلول الساعة الخامسة والنصف، موعد إقفال، الصناديق بفترةٍ طويلة. واتّصل أنصاره باللجنة الانتخابية العراقية ليبلغوها عن شكّهم بحصول تلاعب في الأصوات، لكن لم تُتَّخذ التدابير الضرورية للنظر في هذه التقارير، وهوجِمَ مندوبو حركة الشريف علي وتعرّضوا للضرب، وبحسب قوله لي، اختفَت صناديق الاقتراع لحوالى ثلاثة أيام في بَعقوبة التي تقع على بعد خمسة وثلاثين ميلاً شمال شرق بغداد: «ما زلنا لا نعرف ما إذا كانت صناديق الاقتراع المُستَرجعة هي الأصلية أو أنها استُبدلَت بأخرى تمَّ التلاعب بها».

ويتحدّر الشريف علي مباشرةً من السلالة الهاشمية، ولا يخفي رغبته بإعادة مُلكٍ إلى عرشٍ ظلَّ شاغراً منذ العام ١٩٥٨، حين اغتيل أجداده المَلَكيون، ولم ينَل حزبه مقعداً واحداً في البرلمان.

أسفرت النتائج عن تشكيل حكومة ائتلافية بقيادة رئيس الوزراء الشيعي الدكتور إبراهيم الجعفري (الناطق باسم حزب الدعوة)، إضافةً إلى الرئيس الكردي جلال طالباني (زعيم الاتحاد الوطني

الكردستاني) ونائبي الرئيس، السنّي والشيعي، وهما على التوالي الشيخ غازي الياور (قائمة عراقيون) والدكتور عادل عبد المهدي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق). فكانت هذه هي المرّة الأولى منذ قرون، التي تولّى فيها العرب الشيعة بشكلٍ رئيس زمام السلطة في العراق الجديد الغني بالنفط، في منطقةٍ حكمها السنّة تقليدياً.

بعد ثلاثة أشهر من إجراءٍ الانتخابات، كان الوقت ينفد بالنسبة إلى الدكتور الجعفري ليُشكّل حكومته الجديدة. وبعد أسابيع من المساومة والمشاحنات الشاقّة بين مختلف المجموعات العراقية ـ بشكلٍ رئيس بين الدكتور إياد علاّوي، زعيم (القائمة العراقية) وزعيم حركة الوفاق الوطني العراقي، والتحالف الكردي بقيادة مسعود البارزاني (الحزب الديموقراطي الكردستاني) وجلال طالباني (الاتّحاد الوطني الكردستاني)، بشأن تقاسم السلطة وشروط مشاركتهم في الحكومة. كادت الفوضى تسيطر على الوضع. وحُدّد السابع من أيار/مايو ٢٠٠٥ يوم الفصل؛ وإلا اعتُبِرَت حكومته باطلة وكأنها لم تكن. فوفقاً لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي وضع مسودّته زعماء عراقيون مُختارون كانوا أعضاء في مجلس الحكم وأشرفت عليه سلطة الاحتلال برئاسة السفير بول بريمر، كان الجعفري سيخسر منصبه بشكلٍ آليّ إذا لم يشكّل حكومته قبل ذلك التاريخ. وكان شهر نيسان/أبريل قد أشرف على النهاية ولم يظهر أي حلٍّ في الأفق.

راقبَت الولايات المتّحدة وبريطانيا التطوّرات السياسية في العراق بتوتّر. إذ كانت بريطانيا على وشك إجراء انتخاباتها العامّة. واعتمد رئيس الوزراء البريطاني بلير على نتيجةٍ إيجابية تأتي في الوقت

المناسب، تتعلّق بتشكيل الحكومة العراقية ليحسّن صورته لدى الناخبين، لا سيّما لدى القاعدة الليبرالية في حزبه، والتي أعرب عددٌ كبير من أفرادها عن شكوكهم حيال المشروع العراقي برمّته.

خلال زيارة مفاجئة لبغداد في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حذّر دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي الدكتور الجعفري والقيادة الكردية من التطهير السياسي والمحسوبية في تشكيل الحكومة. كما كرَّر القول أن الولايات المتَّحدة تعارض أية خطوة من شأنها تأخير البرنامج السياسي، بما فيه وضع مسوّدة دستورٍ جديد. وإذ قارب نيسان/أبريل نهايته من دون الإعلان عن تشكيل حكومة، ضاعف الرئيس جورج بوش وكوندوليزا رايس الضغوط على السياسيين العراقيين . وفي أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، باشرا بإجراء سلسلة اتّصالات هاتفية بالدكتور الجعفري والدكتور علاّوي والقيادة الكردية، حثّاهم فيها على وضع خلافاتهم جانباً وتشكيل حكومة بغية مساعدة رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الذي خاطر بحياته السياسية بتحالفه الوثيق مع واشنطن وتأييده لسياستها في العراق.

لم تبدِ الولايات المتّحدة اهتماماً خاصاً بالتدّخل في الاختيار الفعلي لوزراء حكومة المُستقبل، لكنها أصرّت على ضرورة تشكيل حكومة قبل الخامس من أيار/مايو.

كان قد بقي أربعة أيام على انتهاء المهلة النهائية لإعلان الجعفري تشكيلته الحكومية ، وقبل يومين من موعد إجراء الانتخابات العامّة البريطانية في الخامس من أيار/مايو ٢٠٠٥، أعلن الجعفري أنه أتمّ اختيار أعضاء حكومته وأن هذه الأخيرة شُكِّلَت. وسواء كان ذلك

صدفةً أم لا، تزامن الإعلان مع عيد ميلاد صدام حسين الثامن والستّين. وأخبرني بَختيار أمين، وزير حقوق الإنسان في تلك الفترة، في اتّصال من بغداد أنه لم يرغب بأن يفوّت على صدّام هذه المناسبة التاريخية التي صادف وقوعها، من بين كل الأيام، في عيد مولده، فأرسل جهاز تلفزيون إلى زنزانته في السجن القريب من مطار بغداد. واستناداً إلى مصادر أميركية في سجن مطار بغداد حيث احتُجز صدّام في حجرات اغتسال الجنود المُرمَّمة، شاهد هذا الأخير العرض، في امتيازٍ لم يُمنَح للسجناء الآخرين الرفيعي المستوى. ولم يذهب مصدري بعيداً ليصف لي ردّة فعله، لكن يستطيع المرء أن يتصوَّرها.

يصعب القول ما إذا كان هذا النشاط السياسي الأميركي قد ساعد بلير، لكن أُعيد انتخابه لولايةٍ ثالثة تاريخية بأكثريةٍ مُستنفَدَة للغاية، إذ لازم عددٌ كبير من ناخبي حزب العمّال التقليديين منازلهم أو انضمّوا إلى صفوف الحزب الليبرالي الديموقراطي، احتجاجاً على موقف بلير المؤيّد للحرب.

***

أخبرَتني صفيَّة السُهيل، الناشطة في مجال حقوق الإنسان المُستقرَّة في بغداد، عن المناورات السياسية المذهلة التي جرت في الكواليس وأدَّت إلى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة[1]. فقد استضافت أحمد الجلبي وإياد علاّوي في فيلَّتها في بغداد، ذلك المنزل الذي لم تكن تشعر فيه براحةٍ تامَّة. إذ كان صدّام قد وهبه لأحد مساعديه السابقين. في تلك الحقبة، صوَّرت الصحافة الجلبي وعلاّوي كخصمين لا يتبادلان الكلام. على الرغم من ذلك، التقيا

ثلاث مرّات في فيللّا صفيَّة لمناقشة تشكيل حكّومة الجعفري الائتلافية. وبدا واضحاً أن الجلبي وعلاّوي سيشكّلان الركيزة الأساس في تشكيل أية حكومة مستقبلية، وأدركا وجوب تسوية خلافاتهما للسماح بتشكيل حكومةٍ ائتلافية، مُستخدمَيْن الجعفري كرئيسٍ صُوَريّ لها. وكما يحصل غالباً في التاريخ، اتّفق الرجلان القويان، لأسباب عملية، على توحيد جهودهما وراء قائدٍ يحتاج إلى مساندتهما في المستقبل القريب؛ الأمر الذي ناسبهما أيضاً. ووافق الجلبي وعلاّوي بشكلٍ رئيس على تأجيل خلافهما إلى يومٍ آخر.

قد يبدو هذا تناقضاً بحد ذاته. فأثناء الأعمال التمهيدية للانتخابات، تحالف الجلبي الذي عُرِفَ بآرائه الليبرالية والعلمانية، مع ائتلاف المنظّمات الشيعية المُتديّنة. وكان قبل ذلك «الابن المدلَّل» لوزارة الدفاع الأميركية؛ وما إن أدخلَته هذه الأخيرة إلى العراق حتى اختلف مع مُسانديه هؤلاء وأعاد تصنيف نفسه: الوطني العراقي. وكان من الأعضاء المؤسِّسين للائتلاف الشيعي المتديِّن للغاية المسؤول أمام آية الله السيستاني. وقد استقبله هذا الأخير في عدّة مناسبات بصفته صديقه الحميم الجديد. بالتالي، فوجئتُ حين عرفت أنه في دوره الأخير كشخصيةٍ رئيسة في اللائحة الشيعية المتديّنة التي ساهمت في انتخابه نائب رئيس حكومة، اجتمع بالرجل الصامت في السياسة العراقية ـ الدكتور إياد علاّوي ـ الذي رغب بالحفاظ على نفوذه، بغضّ النظر عن الحكومة التي توَلّت زمام السلطة.

لكنني أدركتُ أن دهشتي لتغيير موقفه بالكامل يعني أن أنسى كل ما أعرفه عن الجلبي الذي بذل قصارى جهوده لطرد صدّام والذي كان السياسي المنفي الأنجح في أية قارّة، في المناورة مع الحكومة

الأميركية لتحقيق هدفه. فالجلبي يُتقن استخدام الأساليب الماكرة للتلاعب، وقد تفوَّق على ماكيافيلي في ذلك.

حذفت الحكومة الأميركية، ولا سيّما الـ«سي.آي.إي»، الجلبي من سجلِّها وقامت بكل ما بوسعها لإعاقة بروزه في الحكومة العراقية، لكن يبدو أن الأميركيين لم يعرفوا الجلبي حقّ المعرفة، مهما طالت معرفتهم بهذه الشخصية الماكرة. وعلى الرغم من الجهود الأميركية ضدّ رجلٍ باتوا يعتبرونه خائناً، عاد بلا مُبالاة [بذلك] ليحتلّ منصب نائب رئيس الوزراء القوي في الحكومة التي اعتبرها الأميركيون تابعة لهم. ويمكن تصوّر الاستياء السرّي واللعنات التي سرَت في أروقة واشنطن الداخلية. ويجب القول إن قسماً كبيراً من المرارة الأميركية حيال الجلبي - الواضحة في سياسة وزارة الخارجية الأميركية المعبّر عنها بـ«أ.ك.ب.ا»، أي «أيّاً كان باستثناء الجلبي»- متّصلٌ اتّصالاً وثيقاً بالغضب والإهانة؛ هذين الشعورين الناجمين عن كونِ منفيٍّ من دون أتباع معروفين وموارد قليلة، فاقَهم مكراً.

ما إن انتُخِبَ الجلبي على لائحة الائتلاف الشيعيّ حتى بات واضحاً أنه استخدم هذه الأخيرة للتغلّب على خصمه الرئيس وزميله الشيعي العلماني، الدكتور إياد علاّوي. لكن بدا جليّاً أيضاً أن الجلبي تنصّل من الالتزام تجاه الائتلاف الشيعي المُتديّن تماماً كما فعل مع الآخرين كل الآخرين. فقد استخدم الائتلاف والحكومة الأميركية كوسيلة لبلوغ مآربه. واستناداً إلى معرفتي بالجلبي، أدركتُ أنه كان سيبتعد لا محالة عن الائتلاف الديني ما إن يصل إلى الحكم ليبدأ بتشكيل تحالف أقرب إلى معتقداته وإلى ما سيسانده في الاقتراع التالي. إذ إن الجلبي يدرك، بعقله الماكر، أن

الانتخابات التالية أهم من تلك التي أُجريَت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فالانتخابات الأولى اختارت حكومةً موقّتة فيما الانتخابات التالية ستنتج الحكومة العراقية المُعترَف بها دولياً.

ظهرَت الأدلَّة التي أثبتت أن الأميركيين قبلوا بتردّدٍ فكرة عدم قدرتهم على إيقاف الجلبي، على الأقل في الوقت الحاضر، يوم انتخابه، على شكل اتّصالين هاتفيين للتهنئة أجراهما كلٌّ من ديك تشيني وكوندوليزا رايس. وقد يكون فصلٌ جديد على وشك أن يُفتَح في السياسة العراقية. فالأميركيون بحاجة ماسّة إلى نتيجةٍ إيجابية لمغامرتهم في العراق، وهم توّاقون إلى وضع الثأر جانباً والتعامل مع أي شخصٍ يمكن أن يعزّز مطامحهم بإقامة نظامٍ ديموقراطي. ويفي الجلبي وعلاّوي على حدٍّ سواء بالغرض.

يكمن الأمر الأكثر إثارةً للاهتمام في الحلف الذي أقامه الجلبي وعلاّوي في منتصف العام ٢٠٠٥ مع سماسرة السلطة الحقيقيين في العراق. فعلى مرّ السنين، أقام الجلبي على وجه الخصوص علاقات وثيقة مع الزعيميْن الكرديين الخصمين، مسعود البارزاني وجلال طالباني، إذ عرف حقّ المعرفة أن أي حكومة ستحكم عراقاً موحَّداً ستحتاج إلى برَكَة هذين الزعيمين الكرديين.

إن الانتخابات التي أُجريَت في كانون الثاني/يناير الماضي بدعمٍ إعلاني ودعائي كبير والتي نسّقها الأميركيون وأصرّوا عليها؛ هذه الانتخابات لن تحدِّد مستقبل العراق. فقد قبلت الشخصيات السياسية العراقية بمثل هذه المساعدة الأميركية لأنها لم تكن جاهزة للعمل بعد في هذا الجو المُزعزَع. أما مستقبل العراق، فسيُحدِّده تحالف جديد أعتقد أنه سيظهر نتيجة شراكةٍ بين الجلبي وعلاّوي

والزعيم السنّي الياور، إضافةً إلى القيادة الكردية؛ وهي شراكة ستهمّش الجماعات المُتديّنة وتُعيد ما يكفي من السنَّة الساخطين إلى الاتّجاه السائد بغية إضعاف التمرّد. وسيولّد ذلك حكومةً قوية ومعتدلة وواقعية التوجه، قد لا تُعجب الأميركيين، إذ إنها لن تكون دميةً بين أيديهم، لكنها ستكون أكثر قدرةً على حكم بلدٍ مشاكسٍ كالعراق.

من المؤكّد أن المسيرة التي تنتظر أي حكومة عراقية ستكون صعبة. فوضع دستورٍ دائم، وتحديد ما إذا كان يجب أن يكون العراق دولة علمانية أو دينية، ومنح حقوق للأقلّيات والنساء، والإجماع على أن يكون العراق دولة فيديرالية أو موحّدة، وحسم الدور المستقبلي للقوات الأجنبية والميليشيات الداخلية العراقية؛ كل هذه المواضيع تواجه الطبقة السياسية العراقية الجديدة. إذ إن هذه المسائل المعقَّدة والقابلة للاشتعال تهدّد برمي العراق في حالٍ من الفوضى المُستشرية، بوجود التمرّد أو من دونه.

عرَف العراق الحديث ستّة دساتير. وُضع الدستور الدائم الوحيد حتى يومنا هذا في العام ١٩٢٥، وتلته خمسة دساتير موقّتة. ففي فترة حكم صدّام، وُضِعَ الدستور لتحقيق أغراضه، وهو إما نفّذه أو تجاهله تجاهلاً فاضحاً حينما شاء. وتواجه الحكومة العراقية الغرّة تحدّي وضع إطارٍ تشريعيّ عصري وثابت يكون حسّاساً حيال مزيج الثقافات والأديان الواسع ويقود البلاد في اتّجاهٍ أكثر تناغماً.

في الثامن من آذار/مارس ٢٠٠٤، وضعت سلطة الائتلاف الموقّتة التابعة لبول بريمر التي حُلّت فيما بعد، ومجلس الحكم الانتقالي القانون الإداري الانتقالي - المعروف بالدستور الموقّت. وأُعدَّ هذا

الأخير لمساندة الحكومة الجديدة إلى أن تُنظّم استفتاءً حول دستورٍ دائم، حُدِّد موعده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ومع أن بعض نواحي قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية أثارت الجدل، إلا أنه نصَّ على شروطٍ لم يسبق لها مثيل تتعلّق بالنساء في البرلمان الجديد[٢]. فوجب أن يتألف ما لا يقلّ عن ٢٥٪ من الجمعية العمومية من النساء، وفُرِض ذلك على كل الأحزاب. ومارست ناشطات كثيرات ضغوطاً داخل العراق وخارجه لإقناع زعماء العشائر ورؤساء الأحزاب السياسية والحاكم الأميركي بول بريمر بإيلاء النساء العراقيات دوراً أكبر في السياسة. وكانت صفيّة السُّهيْل قد دعتني إلى عشاءٍ باكر في منزل عمّها في بغداد. وصفيّة ابنة الشيخ طالب، زعيم عشيرة بني تَميم النافِذة الذي اغتاله عملاءُ عراقيون في بيروت في العام ١٩٩٤[٣]. كما أن زوجها الكردي، السيد بختيار أمين، معروفٌ عالمياً بعمله في مجال حقوق الإنسان وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. وكان الزوجان قد عادا مؤخَّراً للإقامة في بغداد بعد أن عاشا في واشنطن بضع سنوات، بغية تحقيق طموحاتهما السياسية. فدعا السيد بختيار، وزير حقوق الإنسان في حكومة الدكتور إياد علاّوي الموقّتة، كما دعت زوجته شخصيات رفيعة المستوى في سلطة الائتلاف الموقّتة وعدداً كبيراً من رؤساء الأحزاب السياسية، بمن فيهم جلال طالباني. فكانت هذه مثال المناسبات العراقية ـ إذ كانت المأدبة الأولى التي أُقيمَت للاحتفال بعودة صفيَّة. بالتالي، أتى كل من كان لديه صلة بها وتناول ورق العنب المحشو ولحم الحمل والأرزّ والسلَطة والحلويات والمشروبات الغازية والفاكهة.

جلستُ بالقرب من صفيّة وابن عمّها غالب التَّميمي، وفوجئت بسماعه يقول لها إنها يجب أن تمارس مسؤولياتها كزعيمةٍ

لعشيرتها، الآن وقد استقرّت في بغداد. وأدهشني ذلك لأن عرض دور الزعامة العشائرية على امرأة يكاد يكون سابِقَة. لكن صفيَّة ليست امرأةً عادية. فهي تتمتّع بشكلٍ مهيب وشخصية قوية، كما أنها معروفة بذوقها الرفيع وشعرها السميك المُحَنّى. وكانت قد التقت مرّتين بجورج و. بوش وزوجته لورا إضافةً إلى لقاء ضمّها ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير وزوجته تشيري في مقرّهما في ١٠ شارع داوننغ، حين ترأسَت وفد نساءٍ عراقيات قبل بضعة أشهر من سقوط النظام العراقي. واقترح ابن عمها أن تحذو حذو ليلى شَرَف، اللبنانية التي أصبحت الوزيرة الأولى في الأردن، حين تولّت حقيبة الثقافة والإعلام في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥.

في النهاية، وافقت صفيّة على تولّي منصب سفيرة العراق إلى مصر، وهو أحد المراكز العربية الأهم، وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بعد الإدلاء بصوتها، أعلنت عن طموحها بأن تصبح ذات يوم رئيسة العراق الأولى.

فيما ارتقت عراقيات كثيرات إلى أعلى السلّم المِهَني في العراق، يدفع عددٌ كبير من اللواتي شاركنَ في الحياة السياسية الثمن الأقصى. فالدكتورة عَقيلة الهاشمي، العضو في مجلس الحكم العراقي المُنحَل، حائزة شهادة دكتوراه في الأدب الفرنسي وسبِق لها أن عملت في وزارة الخارجية، خلال حكم صدّام حسين، أُصيبَت في معدتها وكتفها ورجلها حين نصب ستة رجال في شاحنةٍ صغيرة مقفلة كميناً لموكبها الذي ضمَّ سائقها وأخاها، بالقرب من منزلها، غرب بغداد. وكانت عقيلة في منتصف الأربعينيات من العمر، واعتُبِرَت بطلة القضايا النسائية ولُقِّبَت بـ«إلهة القمر البابلية». وتوفِّيَت بعد خمسة أيام من حادث اطلاق النار، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

خسرت الدكتورة سوْسن الشَّريفي، وزيرة الزراعة، اثنين من أفراد عائلتها استهدفهما مسلّحون أرادوا إجبارها على التخلّي عن منصبها. واغتيل ابن عمّها طالب خلال توجُّهه بسيارته إلى السوق في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، وتلاه بعد ثلاثة أيام أخوها أحمد الذي قُتل في مقهاه. ونجَت الدكتورة الشّريفي من هجومٍ انتحاري شُنَّ على وزارتها في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ووجدتُ الشريفي تبكي فقيداً آخر أيضاً حين تحدَّثتُ إليها بعد بضعة أسابيع من افتتاح جلسة البرلمان المُنتَخَب الأول. وكانت قد أمضت النهار في البرلمان مع صديقتها وزميلتها النائبة لميعة عبد خَضوري، العضو في لائحة رئيس الحكومة الموقّتة المُنتهية ولايته، الدكتور إياد علاّوي. وتعرّضت لميعة لإطلاق نارٍ لاحقاً ذلك اليوم، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بعد عودتها إلى منزلها. قتلها متمرّدون على عتبة منزلها حين فتحت باب بيتها في شرق بغداد. فكانت النائبة العراقية الأولى التي تُقتل غيلةً.

بالنظرِ إلى الطبيعة البطريركية لهذا المجتمع وأي مجتمعٍ عربيّ آخر، من المحتمل أن تواجه النساء العاملات في السياسة مصاعب جمّة. وهنّ لن ينتصرنَ إلا بفضل قوتهنّ ومستواهنّ الثقافي العالي. فلطالما لعبت النساء العراقيات دوراً واضحاً في العراق. لكن معارك أخرى آتية ستكون أصعب بكثير وسيكون التنبؤ بالنتيجة أصعب أيضاً. وسيضطر واضعو إطار الدستور العراقي الجديد إلى معالجة مسائل أساسية في العراق الجديد.

ينصّ القانون الإداري الانتقالي على أن الإسلام دين الدولة العراقية الرسمي، لكنه يضمن للمواطنين حريّة ممارسة ديانات أخرى. كما

يحدّد القانون الإداري الانتقالي أن الشريعة الإسلامية «مصدر» القوانين لكنها ليست المصدر الرئيس[٤].

بالنسبة إلى العراق، يجب أن تأخذ أية مناقشات حول دور الإسلام خلفيّة الشعب العراقي بالاعتبار. ففيما أكثرية سكّان البلاد من المسلمين، ما يجمع كل العراقيين معاً هو تاريخهم الذي يعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، إلى «بلاد ما بين النهرين»، الحضارة الأقدم أبداً وأرض «حديقة عدَن» الأسطورية.

حتى في ظلّ نظام صدّام الديكتاتوري، غَلَب التسامح على العلاقة بين مختلف الطوائف الإسلامية. فاستطاع الشيعة في بغداد أن يقترنوا بكل حريّة بسنّة من دون إثارة أية دهشة. وتناول العائلات العراقية المُتقيّدة بفرائض الدين العشاء إلى جانب رجال أمضوا فترة بعد الظهر في مُعاقرة الخمرة.

على الرغم من أن المجتمع العراقي متديّنٌ للغاية، إلا أنه مجتمعٌ علمانيّ أيضاً. فقد أعربت الجماعات المتديّنة والليبراليون والمثقّفون جميعهم عن تصميمهم على عدم السماح بنشوب أي نزاع حول الشريعة، وهي النظام القانوني المُعتمَد في إيران المجاورة. وأعطتني رحلاتي المتعدّدة إلى العراق الانطباع بأن العراقي العادي يريد بكل بساطة أن يعيش حياته، فيعمل لإعالة عائلته ويذهب إلى المسجد بملء إرادته وليس تنفيذاً لأمرٍ. ويبدو أن معظم العراقيين يدركون أن فرض هذه النسخة المتزمّتة من الإسلام سيعني نهاية العراق المُتماسك والموحّد.

تحدّث الدكتور عبد الحسين شعبان، الناشط العراقي في مجال

حقوق الإنسان والمحلِّل السياسي من مدينة النَّجَف الأشرف، عن مخاوفه من تحوُّل العراق إلى إيران أخرى، فقال: «يجب أن يرمز الإسلام إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان. ما معنى الشريعة؟ لا أحد يعرف. ولا أحد يستطيع أن يمنح رجل الدين أو آية الله سلطةً لإصدار فتاوى أو يجب أن يُدير الشريعة. هذه عقبة كبيرة». وتجدر الإشارة إلى أن الإيرانيين أنفسهم، بعد أقل من ثلاثين سنة من ثورتهم الإسلامية وتوسُّل الشريعة الإسلامية لحكم البلاد، يكافحون ليجدوا سبيلاً للتحرّر من نظام احتجزوا أنفسهم فيه. لهذا السبب، حاول عدد كبير من العراقيين الشيعة في الائتلاف الشيعي أن يُقصوا أنفسهم عن هذه المسألة، بما في ذلك القيام بعدّة رحلات إلى واشنطن للتأكيد بأن اعتماد الإسلام كمصدرٍ وحيد للتشريع هي فكرة أقلّيةٍ؛ وهو أمر لا تروّج له سوى التنظيمات المتديّنة للغاية ولن يُنفَّذ.

من المحتَمَل أن يقاوم الأكراد على وجه الخصوص قيام دولةٍ إسلامية. فقد سمعتُ مسعود البارزاني وجلال طالباني، كلٌّ في مكتبه ومنزله، يعارضان قيام دولةٍ دينية. وهما مهتمّان بأمرين: (١) الحرص على أن يُمنَح كل العراقيين، أياً كان الدين الذي ينتمون إليه، حرّية ممارسة واجباتهم الدينية؛ و(٢) والتأكّد من أن العراق سيحافظ دائماً على المزيج المميّز الذي تمثله خلفيّات شعبه الدينية والعِرقية المختلفة.

أما رأي الشيعة ـ وأعني بذلك الزعماء الدينيين كآية الله العظمى السيستاني ـ فمختلف. فهم سيبذلون قصارى جهودهم لجعل الإسلام مصدر التشريع الوحيد على الرغم من تطمينات معاكسة لشخصيات نافذة في الائتلاف الشيعي كالدكتور الجعفري وعبد المهدي. ويعتقد عددٌ كبير من العراقيين أن الزعماء الروحيين الشيعة

لن ينجحوا، ويتنبؤون بـ«حصول إجماع على أن الإسلام لن يكون مصدر التشريع بل أحد المصادر».

كمنَت إحدى مشاكل الشيعة الرئيسة في عدم قدرتهم البتّة على التحدّث عن شكاواهم كشيعة. فهم لم يملكوا هويّةً شيعية ظاهرية. وكان ذلك شعوراً ضمروه دوماً في باطنهم. وخافوا من حرّية التعبير، لأنهم كانوا أقلّيةً في العالم الإسلامي الواسع. وفي العراق خلال فترة حكم صدّام، عومِلوا معاملة غير عادلة واغتيل منها كثيرون بسبب طائفية النظام الديكتاتوري الموجَّهة. وبُغية حماية أنفسهم، استعادوا مفهوماً دينياً خاصاً بهم «التّقيّة»، لا يدعو إلى الكذب بالتحديد بل إلى إخفاء المشاعر الحقيقية لتفادي الاضطهاد. وأخيراً، بعد سنتين من المناقشات والمشاورات، نشر الشيعة «إعلان شيعة العراق» في حزيران/يونيو ٢٠٠٢[٥]. ووقَّعه في لندن أربعمائة رجل وامرأة يعملون في كافة حقول الحياة: من كتّاب وعلماء ورجال أعمال وزعماء روحيين وفعاليّات اجتماعية وعسكريين وزعماء عشائريين من الجالية العراقية الشيعية في أميركا وأوروبا. وفصَّلت الوثيقة المؤلَّفة من عشرين صفحة مطالبهم الداعية إلى إبطال الديكتاتورية واستبدالها بالديموقراطية، وإبطال التمييز العِرقي واستبداله بهيكلية فيديرالية لكردستان، وإبطال سياسة التمييز التي مورِسَت بحقّ الشيعة. فسمح لهم هذا الإعلان العام بالتحدّث عن هويّةٍ شيعية للمرّة الأولى.

ينتمي معظم مسيحيي العراق إلى الإثنية الأشورية ويدّعون أنهم الأمّة المسيحية الأولى في التاريخ، إذ إن عدداً كبيراً منهم لا يزال يتكلّم بالآرامية، لغة المسيح. وقد استقرّت المجموعة التي تضمّ مليون نسمة في المدن الشمالية في الغالب، أي في الموصل وقلعة الشّرقاط

وخُرساباد ونمرود، العواصم القديمة الأربع للأمبراطورية الأشورية السابقة[٦].

بعد فترةٍ قصيرة من الإطاحة بالنظام البعثيّ، بدأت العائلات الأشورية في كل أنحاء البلاد تتلقى رسائل تهديد تضمّنت تعليمات عرَّضتها، إذا ما عصتها، «للقتل والاختطاف وإحراق المنزل بسكّانه أو تفجيره». وصيغَت الرسائل التي حملَت إحداها التوقيع التالي «من قيادة قوات (بدر) الإسلامية» بطريقة متشابهة، إذ جاء في مطلعها: «إلى هذه العائلة الكريمة، نأمل أن يتعاون ربّ هذه العائلة مع جماعة (الإخوان المسلمين) في اتّباع القواعد الإسلامية الأساسية من ارتداء الحجاب واقتناء تعاليم الإسلام الشريفة؛ تلك القواعد التي استمرّ المسلمون بالتقيّد بها منذ غابر الزمان». وتابعت مهدِّدةً: «إذا لم تفعلوا، سنتصرَّف»[٧].

أُرسِلتَ رسالة تحذيرٍ أخرى إلى صاحب متجر بيع كحولٍ مسيحيّ، حملت توقيع: (حرَكة أنصار الإسلام): «إننا نحذّركم، أنتم أعداء الله والإسلام، من مغبّة بيع الكحول مجدَّداً، وإذا لم تكفّوا عن ذلك، سنقتلكم ونرسلكم إلى الجحيم الذي ستلاقون فيه مصيراً أسوأ». في منزل صاحب المتجر، كان ابنه عزيز يتمتّع بشرب كوب حليب فيما كانت أخته رنين البالغة من العمر أربعة عشر عاماً تجرّب ثوباً جديداً. ولما اقتربت سيارة، ظنّت رنين أن والدها عاد إلى البيت من متجره ففتحت النوافذ لترحّب به. فأطلق أربعة رجال النار عليها وعلى أخيها الصغير وأردوهما[٨].

مع تكرار الهجمات على الكنائس وظهور رجال الدين المسلمين المتطرّفين، أصبح الوضع خطيراً. فشهدت هذه المجموعات المسيحية

المحلية الكبيرة هجرةً دراماتيكية. ويقدّر المسؤولون في الكنيسة أعداد المهاجرين بحوالى مليونين ونصف مليون مسيحي أشوريّ. أما العدد الحقيقي، فيُعتقَد أنه يقارب ثلث ذلك.

كانت القوانين المتعلّقة بالكحول التي أصدرها صدّام حسين مَرِنَة حين كان يطبّقها على نفسه، لكنها طُبِّقَت بشكلٍ صارم على شعبه. ولم يُسمَح إلا للعراقيين المسيحيين ببيع الخمرة في الشارع، مع أنه سُمحَ للمسلمين بشرائها من متاجرهم. وقد تمتّعت متاجر بيع الكحول هذه بزبائن دائمين لطالما أتوا في النهار من الكويت المجاورة حيث الحظر فيها كامل على الكحول. وفي البصرة، كان من الشائع رؤية كويتيين فاقدي الوعي في ردهات الفنادق، بعد إسرافهم في معاقرة الخمرة. وبعد صحوتهم من السَّكرة، يعودون في اليوم التالي إلى ديارهم في الكويت، عابرين الحدود.

منذ اندلاع الحرب، ازدادت صراحة رجال الدين الشيعة في معارضتهم هذه التجارة. وقُتل بائعا خمور مسيحيان في مدينة البصرة العراقية الجنوبية في أيار/مايو ٢٠٠٣، كما أُحرق أكثر من مائة متجر بيع كحول. وحتى الحلاّقون تلقّى بعضهم تهديدات بالقتل، وقُتل عددٌ منهم لأن متاجرهم قدّمت خدمات «غير إسلامية» كتشذيب اللحى وقص الشعر وقصّاتٍ غربية، لا سيّما قصّة شعر مشاة البحرية الأميركية. فالمسلمون الأصوليون يعتقدون أن على الرجال أن يتقيّدوا بما روي عن لسان النبي في ما يتعلّق بهذا الموضوع: «مِنْ فِطَر الإسلام جزّ الشوارب وإرخاء اللِحى لأن المَجوس يرخون شواربهم ويجزّون لحاهم فخالفوهم بجزّ شواربكم وإرخاء لحاكم».

خلال السبعينيات والثمانينيات، كان العراق من الأماكن القليلة في العالم العربي التي كانت فيها معاقرة الخمرة جزءاً لا يتجزّأ من إثبات رجولة المرء. وحين كنتُ أخرج للشرب مع أصدقائي العراقيين خلال رحلاتي إلى بغداد، أذهلتني قدرتهم على شرب البيرة. فمع دنوّ الأمسية من نهايتها، كانت تختفي طاولتنا تدريجاً تحت ركام زجاجات البيرة الفارغة وأعقاب السجائر والكؤوس الفارغة. ولطالما تاق الساقي إلى استرجاع كؤوسه، لكنه كان يبتعد دوماً، كون عدد الزجاجات والكؤوس التي غطّت الطاولة دليلاً واضحاً على رجولية الشارِب. ومن المعروف أن صدّام حسين كان مولعاً ولعاً شديداً بالويسكي في تلك الفترة. وكانت «سيلفر لايبل» ماركته المفضّلة التي لم يقدر أي شخص آخر أن يشتريها.

وفّر «شارع النِضال»، الشارع الخلفي في حيّ الوحدة في بغداد، الجوّ الليلي لما كانت عليه بغداد حقاً في تلك الأيام. وقامت فيه حانة تردّد عليها زبائن كثر دُعيَت «الغَريب»، تمتّعتُ بارتيادها إذ طالما احتشد فيها الشعراء والفنّانون والموسيقيون ليعرضوا مواهبهم للزبائن بتباهٍ.

تلك كانت بغداد قبل أن يقدّم صدّام نفسه كزعيم إسلاميّ متجدّد في بداية التسعينيات، مُعتلياً موجة اليقظة الإسلاميّة ومُضيفاً عبارة «الله أكبر» إلى العلَم الوطني. ولم يكن ذلك ما أراده العراق بل ما أراده صدّام حسين. فحُظِّرَت الحانات فجأةً وقد أصبح صدّام متجدّداً، متحوِّلاً إلى رجل دينٍ زائف، إلا في قصوره التي استمرَّ فيها بتلقّي (واستهلاك) كميات فاحشة من الويسكي من ماركة «سيلفر لايبل» و«جوني ووكر بلاك لايبل»، في زمن فُرضَت فيه عقوبات اقتصادية صارمة على بلاده. وخلال حديثٍ مُختَصَر مع

بيتر هاين، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومونولث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أوردَ لي أرقاماً مذهلة وفَّرها مجلس أمن الأمم المتّحدة. وأظهرت الأرقام التي حُسِبَت خلال فترة ستة أشهر، أن صدّام «هرَّب إلى البلاد شهرياً ٣٨٠٠٠ زجاجة ويسكي و١١٥٠٠٠٠ ليتر بيرة و٤٠٠٠٠ ليتر فودكا وحوالى ١٩٠٠٠ زجاجة نبيذ» عبر مراكز حدودية متعدّدة[٩].

في بداية «عملية عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩٠، هرب عددٌ كبير من أهل بغداد من عاصمتهم وسط شائعات قالت إن الأميركيين استخدموا «قنابل ذكية»، أي الذخائر الدقيقة التوجيه المُصمَّمة لتوجُّه باللايزر ولتكون بالغة الدقّة. وكانت هذه المرّة الأولى التي سمع فيها العراقيون بهذه القنابل، لكن حين سرَت أخبار مفادها أن القنابل انعطفت حقاً عند زاوية الشارع لتُصيب إصابةً مباشرة هدفها المُبَرمَج سابقاً ـ كوزارة الدفاع على سبيل المثال ـ متفاديةً منازلهم، قبلوا فكرة ذكاء القنابل كما ادَّعى الأميركيون. ولما اطمأنّوا، عادوا إلى ديارهم في بغداد وتابعوا في الشارع، اتجارهم غير المشروع بويسكي «جوني ووكر بلاك لايبل» وسجائر «مارلبورو الأحمر». كان ذلك في ما مضى.

في رحلاتي التالية إلى بغداد إثر سقوط نظام صدّام، رأيتُ الجوّ يصبح متشدداً أكثر فأكثر. فقد سُحب الحلاّق محمّد صرّاف مؤخّراً من متجر حلاقته في ضاحية الجادرية في بغداد، صارخاً: «لا! لا أقصّ قصّات شعر غربية! لا أقصّ الشعر على نمط مشاة البحرية الأميركية! لا أجزّ اللِحى!». وعلى الرغم من احتجاجاته، جُرَّ على السلالم من متجر حلاقته ودُفعَ إلى داخل سيارة. ولم يُشاهَد قط من جديد. حين سمعتُ القصّة في المرّة الأولى من

سائقي، صُعقت. إذ كان ذلك مؤشّراً على الاتّجاه الذي قد يسلكه العراق ما لم يوحّد العراقيون المعتدلون جهودهم ويطلقوا النفير في مواجهة الخطر الأكبر المُحدق ببلادهم ـ وهو خطر يمكن أن يعيدهم إلى مكانٍ بظلام ذلك الذي خرج منه العراق مؤخّراً.

على الرغم من ذلك، يُجمع عراقيون من كل الخلفيات إجماعاً مُشجّعاً على منع مسألة الإسلام من تقسيم البلاد. فقد تخرّج هوشيار زيباري من الجامعة الأردنية وعاش في المنفى في لندن التي انطلق منها إلى كل أصقاع العالم، مدافعاً عن قضيّته. وكان المُفاوض الرئيس للحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني، للمساعدة في تسوية الخلافات بين المعارضة العراقية في المنفى والحكومات الأجنبية. وخلال مقابلة أجريتها معه في مكتبه في بغداد بعد أسبوع من الانتخابات، تطرّقتُ إلى موضوع الهويّة العراقية الشائك. فأجاب زيباري أنه لم يعارض قط فكرة أن يكون للعراق هويّة إسلامية: «العراق عضوٌ مؤسّس في الجامعة العربية ولا أنوي الانسحاب من عصبة الدول الإسلامية هذه»، وأضاف: «لكن العراق دولة ليبرالية ويجب أن يبقى كذلك في المستقبل. لن نشجّع قيام نظام دينيّ في دستورنا، كما أنه سيكون للشعب العراقي رأي في هذه المسألة».

لدى تعيين إبراهيم بحر العلوم وزيراً للنفط في أيار/مايو ٢٠٠٥، تعهّد بزيادة إنتاج النفط في العراق ليبلغ ١,٧٥ مليون برميل في اليوم، وقال إن الوزارة سترفع شعار «محاربة الفساد وزيادة الإنتاج»[١٠]. وتقع المحافظات العراقية الغنية بالنفط بشكلٍ رئيس بالقرب من البصرة، إلى الجنوب، وتشتمل على أكثر من ٨٠٪ من احتياطي النفط المُكتشَف في البلاد فيما يقع النفط المُتبقّي بالقرب

من كركوك في الشمال الكرديّ. وتكافح هذه المحافظات كفاحاً شرساً للحصول على الحكم الذاتي. وتوفّر لنا منظاراً لنشاهد مسألة البنية السياسية المستقبلية في العراق ـ أي مسألة الفيديرالية والحكم الذاتي. فإذا مُنح الأكراد الحق بالحكم الذاتي، يعني ذلك أنهم سيشكّلون اتحاد محافظات فيديرالياً إلى الشمال، يضمّ كركوك والسُّليمانية وإربيل، عاصمة المحافظة الحالية، إضافةً إلى اتّحادٍ فيديرالي جنوبي يضمّ محافظات البصرة وميسان وذي قار الشيعية.

استخدم صدّام السنوات التي تولّى فيها زمام السلطة لتعريب ما يعرف بـ«المناطق الكردية» بغية إعادة التوازن لصالح العرب في الشمال؛ لذا تكتسب مسألة الفيديرالية أهميةً بالغة بالنسبة إلى الأكراد. فقد عانوا سنوات طويلة بعد أن طردتهم قوّات صدّام من قُراهم، دافعةً بهم إلى المنطقة الجبَلية شبه المُستقلّة. وفيما ظلّت منطقة نفوذٍ كردية قوية تحت سيطرة الزعيم البعثي رسمياً، إلا أنها نمَت بعيداً عن تدخّل صدّام المباشر ومنحتهم خمس عشرة سنة من الخبرة، اعتادوا خلالها على إدارة شؤونهم.

في ما يتعلّق بظهور دولةٍ كردية في المستقبل، لم يؤثّر انتخاب كرديٍّ رئيساً للعراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ تأثيراً مباشراً على الحلم الكردي بإقامة دولةٍ، بطريقةٍ أو بأخرى. فالأحلام تظلّ أحلاماً. وحتى قبل أن تتوضّح مسألة تولّي كرديٍ الرئاسة، صوّتَت أكثرية كردية ساحقة رسمياً لتحصل على الحق بتقرير مصيرها. وثمّة طريقتان للنظر إلى معنى ذلك. الأولى هي أنه بانتخاب كرديٍّ رئيساً للبلاد، قد تضعف التطلّعات الكردية إلى إقامة دولةٍ مستقلّة لأن الأكراد سيكونون عندئذٍ بالغي الانشغال بإدارة البلاد ككلّ. لكن يمكن أيضاً أن يعزّز الرئيس الكردي المستقرّ في بغداد التطلّعات

الكردية ومطالبتهم بدولةٍ فيديرالية داخل العراق، مغذّياً في الوقت نفسه أحلام الناس بدولةٍ منفصلة.

تشكّل كركوك جغرافياً جزءاً من كردستان العراق، لكنها ليست محافظة كردية بالكامل. ومع أن الأكراد يشكّلون فيها أكثرية السكّان، إلاّ أن وجود التُّركمان والمسيحيين والعرب يزيد الوضع تعقيداً.

ولطالما أصرَّ طالباني على أن الأكراد لم يتذمّروا من التفاوض مع الائتلاف الشيعي حول الرغبة المشتركة بإقامة دولةٍ فيديرالية. ووافق على أن الحلم الكردي بإقامة دولتهم المنفصلة قائم، لكن في الوقت نفسه، أصبح الأكراد أكثر نضجاً وواقعيةً بشأن احتمال عدم تحقيق هذا الحلم على المدى القصير، لأن المناخين الإقليمي والدولي لا يساعدان على ذلك. وأعلن طالباني بكل فخر: «أنا عراقي ديموقراطي أؤمن بعراق فيديرالي لكن موحّد، داخل الحكومة وخارجها».

ولا يسعى الشيعة بدورهم إلى الفيديرالية حسب المقاييس الإثنية - فهم بغالبيتهم عرب. بل يرغبون ببنيةٍ فيديرالية قائمة على معايير إدارية وديموغرافية. ووفقاً لـ«إعلان شيعة العراق»، «سيمنح نظامهم الفيديرالي المُقترَح سلطات كبيرة للمناطق، بما فيها سلطات تشريعية ومالية وقضائية وتنفيذية، مُبعداً بالتالي احتمال خضوع المركز لمجموعةٍ مهيمنة تُسيطر على البلاد بأسرها»[١١]. لكن الأكراد يعارضون ذلك، ويحاولون أن يثبتوا أنهم **مختلفون حقاً** وأن الفيديرالية يجب أن تقوم على العِرقية والجغرافيا.

غير أن التواصل الضعيف بين مختلَف الطوائف والمجموعات في العراق يعني أنه يجب قضاء المزيد من الوقت في شرح وجهة نظر كل طرف للآخر. على سبيل المثال، على الأكراد أن يشرحوا للعرب العراقيين سبب حاجتهم إلى «البيشميركا» والفيديرالية، ولمَ يجب أن تصبح كركوك عاصمة كردستان. ولا يفهم عراقيون آخرون بالضرورة سبب تمسّك الأكراد بهذه الأمور. فالأكراد يربطون بين الجيش العراقي ودمار الريف واستخدام الأسلحة الكيميائية ويُبدون ردّة فعل تكاد تكون مثيرة للحساسية حين يرون عناصره في الشوارع. وينطبق الأمر نفسه على رجال الشرطة الذين يقومون حالياً بدوريّات، مرتدين البزّات الكاكية اللون نفسها التي كانوا يرتدونها في حقبة صدّام. وقال محمّد حميد صالح من السليمانية: «يُذكّرني هذا اللون بالظلم الذي لَحق بالأكراد. إنه يذكّرني بالمقابر الجماعية». ووافقه محمّد علي، صاحب متجر الحبوب في المدينة نفسها، الرأي قائلاً: «إنها بزّة حزب البعث وصدّام حسين. إننا نكره صدّام ولا نريد أي شيء يذكّرنا به»[١٢].

أنشأ الزعيم الكردي التاريخي المقاتل مصطفى البارزاني ميليشيا «البيشميركا» الكردية في العام ١٩٤٦، فاحتلت موقعاً شبه خرافيّ في النفسية الكردية. وتعدّ هذه الميليشيا حوالى مائة ألف مقاتل، بمن فيهم قوة نسائية كبيرة. فالنساء الكرديات يتبعنَ تقليداً قديماً في القتال إلى جانب رجالهنَّ، وقد أكسبتهنّ صلابتهنّ واستقلاليتهنَّ اللتان شحذتهما سنوات من الضيق في سلسلة جبال زاغروس، الاحترام بالتساوي مع رفاقهنّ المقاتلين الذكور. وفي كلّيةٍ في السليمانية يديرها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني دُرِّبت النساء على فنّ القتال باستخدام أسلحة من الحقبة السوفياتية. وعلى الرغم من أن المحاربين القدامى لا يزالون يقتدون بمؤسّسهم في السلاح

والأزياء، فيرتدون سراويل كردية فضفاضة ويعتمرون عمامات ويتسلّحون برشّاشات قديمة من طراز «كلاشنيكوف» و«أي. كي - ٤٧»، جُهِّز فريقٌ نخبوي من الجنود الشبّان الأصحّاء، دُعيَ «القوات الخاصّة الكردية» ببذلات قتال أنيقة وقبّعات مستدقّة الرؤوس وأسلحة أوتوماتيكية، وعمل هذا الفريق مع «القوات الخاصّة» الأميركية في المنطقة.

من بين كل الناس في العراق، الأكراد هم الأكثر تردُّداً في السماح بعودة جيشٍ وشرطةٍ وطنيين إلى مناطقهم. وتعود أهمية «البيشميركا» البالغة بالنسبة إلى الأكراد إلى سببين. أولهما عملانيّ صرف والآخر نفسيّ. ففي النفسيّة الكردية، لم يتمكنوا من الحفاظ على استمرارية حركتهم إلا بمساندة «البيشميركا». وتعني هذه الأخيرة باللغة الكردية، الذين يواجهون الموت في الحرب ضدّ «الأشرار» - والأشرار هم الجيش العراقي والعرب والإيرانيون أو الأتراك. وفي مجموعة الأشرار هذه، الأشرار الأشرار هم عناصر الجيش النظامي العراقي. لذا من الأهمية بمكان بالنسبة إلى الأكراد أن يحافظوا على «البيشميركا» القابلة للحياة والمُنظَّمة. وهم لا يحتاجون إليهم لحمايتهم فحسب، بل أيضاً كأداةٍ قويّة يستطيعون بفضلها عقد صفقات مع جماعات عراقية أخرى.

إذ ستضطر تلك الجماعات إلى الجلوس والتحدُّث إلى الأكراد الذين يدعم جيشهم مطالبهم السياسية، بالإضافة إلى مساعدتهم في تعزيز نفوذهم السياسي في عاصمة الدولة المركزية.

زرتُ كركوك للمرّة الأولى بعد أقلّ من بضع ساعات من سقوط المدينة، وعلى الرغم من اعتبارها من الأجزاء الأغنى في البلاد،

بدأت آلاف العائلات، التي أجبرتها عملية التعريب التي نفّذها صدّام حسين على المغادرة، بالعودة لتجد أنه تمَّ الاستيلاء على عددٍ كبيرٍ من منازلها؛ الأمر الذي جعلها لاجئةً في مدينتها.

عائلة مسيحية التقيتُ بها في المدينة دعتني وسائقي لتناول فنجان شاي. أبو بشّار وابنه تاجران عاشا طوال حياتهما في كركوك، وإذ أبديت اهتمامي بالتحدّث إلى زعماء المدينة ومثقّفيها، اقترحا أن ألتقي شخصيات تُمثّل السنَّة والشيعة والأكراد والتركمان والكلدان والأشوريين. رافقنا أبو بشّار وابنه في جولتنا على كركوك للقاء بعضهم، فشجّعني الاحترام الذي كان يبديه كل من التقينا بهم لهما. وخلال رحلتي الثانية إلى كركوك، بعد أقل من أسبوع، عدتُ لزيارة أبي بشّار. فرحّب بنا وأصرَّ هذه المرّة على بقائي وسائقي لتناول الغداء في بيته. وبعد أن قبلنا ضيافته، لاحظتُ أن علامات أوّلية على التعاسة الأولى الناجمة عن سوء سير الأمور بدأت ترتسم على وجهه. أخبرني أن الوضع لم يكن واعداً وأن خلافات عِرقية اندلعت. وكانت موجات استياء قد بدأت تستفحل في ذلك الأسبوع الأول بعد سقوط كركوك، حين كانت المدينة لا تزال مضطربة والملكيات تتعرَّض للنهب. فقد قتلت ميليشيا «البيشميركا» الكردية التابعة لطالباني تركمانياً بشكلٍ عشوائي، فأصرّ أفراد عائلته وأصدقاؤه، عملاً بالعادة التركمانية السائدة، أن يُبقوه في المنزل إلى أن يتمكنوا من الثأر من قاتله. وبُذلَت جهود جماعية كثيرة لمحاولة إقناع العائلة بنقل جثّة الرجل إلى قريته لدفنه فيها، فلم توافق العائلة إلا بعد تدخّل أحد الزعماء. فكان ذلك الحادث الأول الذي أشعل فتيل سلسلةٍ من الصدامات العِرقية منذ تحرير العراق من حكم صدّام حسين.

بحماسة ولهفة راح أبو بشّار يشرح طريقة إدارة كركوك: فقد وزّع الحزبان الرئيسان بقيادة مسعود البارزاني وجلال طالباني مقاعد مجلس المدينة على السنّة والشيعة والأكراد، مُتجاهليْن تماماً المسيحيين الذين أقاموا في كركوك منذ قرون.

وعدتُ إلى إربيل التي استقريتُ فيها لبعض الوقت، وكانت مدينةً غريبة شبيهة بالهضبة، بُنيَت على إحدى القرى الصغيرة الأقدم في العالم، على سفوح الجبال. وأثار اهتمامي بها أكثر، معرفتي أن إربيل كانت في العهود الأشورية، مركزاً دينياً لعبادة كبيرة الآلهة، عشتار، إلهة الصيد والحرب.

أخذتُ موعداً من مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني، في مكتبه في مدينة صلاح الدين الواقعة على قمّة جبلٍ مجاور، وهذه المدينة مصيَفٌ ممتع يقطن فيه السياسيون الأكراد الأثرياء. وفيما شرح البارزاني بكل ثقة الجهود التي كان يبذلها للسيطرة على المدينة، وصف مجلسه المشترك الذي يدير شؤون كركوك بأنه «يمثّل كل السكّان». وحين أخبرته عن لقاءاتي الأخيرة في المدينة والشكاوى التي أطلقها المسيحيون غير المُمثَّلين في مجلسه، بدا مندهشاً وأكّد لي أنه سينظر شخصياً في الوضع. وفي زيارتي الثالثة إلى كركوك، وجدتُ أبا بشّار أكثر سعادة. لكن مصير كركوك على الأمد الطويل غير محسوم حتى الآن. ويتنبأ كثيرون أن تتمتّع كركوك بوضعٍ خاص نوعاً ما، أي أنها ستكون مرتبطة بإربيل وبغداد على حدٍّ سواء.

إن وضع كركوك كعاصمة إدارية ومالية مرتبطة في الوقت نفسه بإربيل وبغداد سيشكّل أحجية مثيرة للاهتمام، يجب أن تحلّها

الحكومة. فقد صرّح مسعود البارزاني مؤخّراً: «يجب أن تشكّل كركوك جزءاً من كردستان لكنها لن تكون العاصمة ـ ستكون إربيل العاصمة». إلا أن المسائل العرقية ليست همّ المدينة الأوحد، بل يجب إضافة المسائل الاقتصادية إليها أيضاً. فكركوك قائمة على النفط. ويزعم الأكراد أنهم يجب أن يأخذوا حصّة الأسد في التوزيع المالي لمواردهم الطبيعية. ويعتبرون أنهم يجب أن يتلقّوا نسبةً مئوية من الواردات النفطية أو يتولّوا مسؤولية إدارتها، لأن النفط في أرضهم. وفي الكواليس، يطالب الأكراد بأخذ نسبةٍ مئوية من العائدات النفطية على العراق ككل، تتناسب وعددهم. وسيتجاوز ذلك عائدات كركوك النفطية حتى، لأن النفط المُستَخرَج في الجنوب سيُقلّل من شأن إنتاجها.

ومن المسائل الهامّة الأخرى التي تتعلّق بكركوك مسألةُ ترحيل التركمان. فخلال سياسة التعريب التي نفّذها الرئيس المخلوع في العام ١٩٩١، أُجبر عددٌ كبير منهم على مغادرة مدنهم وقراهم. فذهب التركمان إلى تركيا أو بغداد اللتين أصبحوا فيهما مهَنيين متمدِّنين.

ينحدر تركمان العراق من قبائل الغُزّ الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، وهم يشكّلون المجموعة العِرقية الثالثة من حيث العدد بعد العرب والأكراد. ويُعتقَد أن عددهم يناهز ٢,٥ مليون نسمة في العراق، وتتقاسم أكثرية التركمان مدينة كركوك الشمالية مع الأكراد. وعلى الرغم من أنهم يعتبرون كركوك عاصمتهم ويطمحون إلى إقامة منطقةٍ تركمانية مستقلّة في كركوك فيديرالية، إلا أن الأكراد يترددون في القبول بكركوك كمدينة تركمانية. وفي الخمس والثلاثين سنةً الماضية من الحكم البعثيّ وسياسات التعريب

التي اعتمدها صدّام، تعرّضت العلاقة بين التركمان والأشوريين والأكراد والعرب لاختبارات قاسية وللاهتزاز. فالمدينة العائمة على بحيرة من النفط، يصفها كثيرون بـ«بوتقة» المجموعات المُتنافسة التي تعكس تركيبة العراق المضطربة بشكلٍ مُصغَّر، وهذا ما سيُخضِع أي حكومة تناقش مستقبلها لاختبار صعب، إذ ستحتاج هذه الأخيرة إلى تعزيز العلاقة بين هذه المجموعات والاعتراف بحقوقها ووضع إطارٍ لها في الدستور، متحاشيةً الإشارة إليها بعبارة «أقلّيات».

لم يحظَ التركمان بالحجم الذي توقّعوه في الانتخابات، فكانت النتيجة نكسةً هائلة بالنسبة إليهم. وراهنت العاصمة التركية، أنقرة على كسب حلفائهم العراقيين عدّة مقاعد، لكن «الجبهة التركمانية» لم تكسب سوى ثلاثة مقاعد، على الرغم من وجود أربعة عشر تركمانياً في أول برلمان مُنتخَب فيما شكّل التركمان الأحد عشر المتبقّون أجزاء من لوائح أحزاب سياسية أخرى.

مصادر دبلوماسية في أنقرة وقادة أكراد، أبلغوني أن خطةً مشتركة لإدارة كركوك نوقِشَت في تركيا بين جلال طالباني ومسؤولين أتراك، قبل تعيينه رئيساً. وتدعو الخطّة كما كُشِفَت لي، إلى إدارة كركوك إدارةً مستقلّة على أساس التمثيل المتساوي للأكراد والتركمان، فيما يتكافأ التمثيل العربي والأشوري المتناسب وأعدادهما في المدينة، مع ذلك التمثيل. كما بُحِثَت أفكارٌ أخرى، كفصل مناطق كردية كبيرة وأخرى صغيرة مُلحَقَة حالياً بكركوك وإعادة ضمّها إلى السليمانية أو إربيل. يُذكَر أن أكثرية سكانٍ هذه المناطق من الأكراد، لكن كل العلامات تُشير إلى اعتماد حلٍّ على غرار ذلك المعتَمد في بروكسل. فيتمكن الأكراد والتركمان والعرب والأشوريون من العيش والحُكم معاً في كركوك تماماً كما يحصل

في بروكسل الثنائية اللغة التي تضمّ متحدّثين باللغتين الفرنسية والفَلَمنكية على حدٍّ سواء.

إن الزيجات المُختلطة وأماكن العمل المختلفة والنشاطات الكثيرة التي تمتّع بها العراقيون معاً على مرّ السنين قرَّبتهم من بعضهم البعض. لكن الخلافات السياسية والآراء المُتضاربة بشأن الاحتلال بقيادة أميركا وتوزيع السلطة بعد سقوط النظام تؤثّر على هذه الوحدة. وقد استند اقتراع الناس إلى خلفيّتهم الدينية والعِرقية أكثر منه إلى مسائل وطنية وآراء تتعلّق بمستقبل البلاد.

حتى الحرب الإيرانية ـ العراقية في الثمانينيات التي خاضها العرب الشيعة والسنّة ضد قوةٍ فارسية شيعية أكّدت وحدة العراقيين كعرب بدلاً من التشديد على الانقسامات الناجمة عن الخلافات الدينية بين السنّة والشيعة.

تُعتبَر جدوَلَة انسحاب قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة في المستقبل المَنظور أولوية السنَّة القصوى في العراق الجديد. ففي ظلّ حكم صدّام حسين، شكّل السنّة النخبة المُطلَقَة. وكوفيء أعضاء العشائر السنّية الأكثر نفوذاً بمناصب رفيعة في المؤسسات العسكرية والحكومية والتجارية. لكنهم الآن مضطرون إلى التنافس ـ كغيرهم ـ للحصول على منصبٍ، مع كل المجموعات العِرقية والدينية والسياسية والعلمانية، والوقوف على مساحةٍ واحدة بعد الفراغ الذي خلَّفه الرحيل القسري للدولة البعثية الأُحادية الحزب.

حين طلبتُ إلى الرئيس الكردي جلال طالباني أن يصف لي قطعة الكعكة التي سيتمتّع بها السنَّة في الحكومة الجديدة، ذكَّرني بالفكرة

الخاطئة الشائعة التي تقول إن الأكراد ليسوا من السنّة ولا من الشيعة: «نحن الأكراد سُنَّة أيضاً، لذا يمكنك أن تقول إن السنّة يحتلّون منصبي رئاستيْ الجمهورية والبرلمان. لكن إذا كنتَ تقصد العرب السنَّة، فعليهم أن يلعبوا دوراً مفيداً وتاريخياً على حدٍّ سواء». ووصف العرب السنَّة والأكراد السنَّة بـ«القوة الهامة التي يجب أن يُحسَب لها حساب». وقال بشكلٍ حاسم: «لن نتجاهل العرب السنَّة. ناصرنا الشيعة حين تجاهلهم نظام صدّام حسين، والآن- أكرّر- لن أسمح بتجاهل العرب السنَّة أو تهميشهم، وإذا اقتضى الأمر، فسندافع عنهم كأكراد».

المشكلة بالنسبة إلى السنَّة هي أنهم ارتبطوا على مدى ستين سنة، بحكومةٍ مركزية مدعومة سُنّياً، ولم تكن إقامة منظَّمات لامركزية ضروريةً لهم. الآن، مع أن العرب السنَّة يعيشون بغالبيتهم في مناطق يمكن تحديدها بشكلٍ مُبهَم بوسط العراق، إلا أنهم جُرّوا إلى عالمٍ جديد، هو بنظرهم مخيف وحديث، ينبغي عليهم أن ينظّموا فيه صفوفهم ويعملوا كأي طرفٍ عراقيٍّ آخر. ولم يعد باستطاعتهم أن يتوقَّعوا ضمان حصولهم على الوظائف الأهم لأنهم سنَّة أو حتى الحصول على الطاولة الأفضل في أحد مطاعم بغداد.

إن جمعَ تشكيلة الشعب العراقي المتعدّد المذاهب والأعراق في رزمةٍ منسّقة واحدة أمر مستحيل وغير حكيم. إذ يشكّل العرب في العراق ٨٠٪ من الشعب. ويؤلّف الأكراد والتركمان والأشوريون والكلدان الـ ٢٠٪ المتبقّية. وإذا قُسّم الشعب حسب معايير دينية، نجد أن ٩٥٪ منه مسلمون و٥٪ منه مزيج من المسيحيين واليهود واليزيديين والصابئة. وينتمي المسلمون إما إلى المذهب الشيعي أو السنّي، وفي صفوف هؤلاء، يمكن أن يكون المسلمون الشيعة في

العراق عرباً أو أكراداً أو تركماناً. كذلك، المسلمون السنّة في البلاد عرب أو أكراد أو تركمان. وتناصر هويّة العراق التاريخية الشاملة حركة الوحدة العربية والعالم الإسلامي بشكلٍ عام. بتعبيرٍ آخر، لا يمكن تحديد هويّة العراق بمبادئ عامّة دينية أو عرقية أو عشائرية صرف: فالعراق هو العراق.

إن الجنسيّة المزدوجة موضوعٌ آخر سيطفو على السطح في المستقبل. إذ يحمل حوالى مليوني عراقي جنسيّة ثانية. ومنذ تحرير العراق من هيمنة صدّام، أحييَت آمال بمنح تعويضات لليهود ومجموعات أخرى كالأكراد والأشوريين والشيعة الذين ظُلِموا بحرمانهم من أملاكهم وجنسيّتهم أو من الاثنين معاً خلال حكم الأنظمة البعثية المُتعاقبة.

فقد أُجبِرَ عشرات الآلاف من أبناء الجاليَة اليهودية في العراق على الرحيل أو طُردُوا من البلاد بعد تنامي اللاسامية على مدى سنتين نتيجة إقامة دولة إسرائيل وطرد مئات آلاف الفلسطينيين من ديارهم. وفي العام ١٩٤٨، عدَّل العراق قانونه الجزائي، معتبراً الصهيونية جريمةً يُعاقَب عليها بالاعتقال، مما عنى عملياً التعذيب والحكم بالسجن لفترةٍ طويلة. ويتحدّث الكبار بما فيه الكفاية مستعيدين عمليات شنق يهود في «ساحة الاستقلال» في بغداد في العام ١٩٤٨. كما طُرِدَ اليهود من المناصب الحكومية. فلاذت أعدادٌ كبيرة منهم بالفرار، مهرِّبةً المال والمُقتنيات حيثما استطاعت، لكن الكثيرين منهم خُدِعوا، إما بسبب ممارسات السلطة العراقية حيالهم أو لأن المنظّمات اليهودية التي كانت ناشطة حينئذٍ شجّعتهم على الهجرة إلى إسرائيل وترك موجوداتهم مجمَّدة في البلاد. في الوقت نفسه، أبطل العراق مواطنيّتهم. وكان يهود العراق الأغنى والأعلى

ثقافةً في العالم العربي. وفي انقلابٍ مثير للسخرية بما يتعلق بهذا النزوح، لعبت دولة إسرائيل الغرّة التي كانت بحاجةٍ ماسّة إلى هؤلاء الأشخاص المثقّفين والبارعين في التجارة، دوراً مساعداً في الحثّ على فرارهم إلى بلدهم الجديد. ففي ما دُعيَ بـ«عملية عزرا ونيهيميا»، نُقل زهاء ١٢٠,٠٠٠ يهوديّ إلى إسرائيل في فترة سنتين. وكما ادَّعى بيني موريس المؤرّخ الإسرائيلي، في عمله الغني والمُبتَكَر المستند إلى محفوظات الحكومات الإسرائيلية الأولى، زرع عملاء إسرائيليون أرسلتهم حكومتهم، سلسلةً من القنابل في بغداد خلال العام ١٩٥١، شكّلت القوة الدافعة إلى هذا النزوح الجماعيّ[١٣].

عاش اليهود في المنطقة على مدى ٢٦٠٠ سنة، منذ استولى الملك نبوخذنصّر الذي بنى حدائق بابل المعلّقة، على القدس في القرن السابع ق.م. واستقدم سكّانها اليهود مكبّلين بالسلاسل إلى بابل. وقد تضاءل عددهم من حوالى ١٥٠,٠٠٠ في العام ١٩٤٨ إلى أقل من أربعين شخصاً اليوم[١٤]. وحين زرتُ الكنيس المتداعي للسقوط الآن في شارعٍ خلفيّ في بغداد، لم أجد سوى بضعة يهود مسنّين لا يزالون يقيمون صلاة السبت. ولم يكن للأحفاد منهم أي أمل بمستقبل المجموعة لسببٍ بسيط واحد، بحسب أحد المسنّين: فقد احتُفل بالعرس اليهوديّ الأخير منذ خمس وعشرين سنة، ولم يبقَ أي امرأة للزواج بها.

ومنذ العام ٢٠٠٣، شاعَت روايات كثيرة في بغداد عن عودة عراقيين يهود إلى المدينة لمحاولة إيجاد منازلهم السابقة. فأتى البعض برفقة عراقيين صاحبوهم في المنفى، فيما وصل آخرون مع أصدقائهم من الجنود الأميركيين الذين هم من أصلٍ عراقي - يهودي. وقد حيّر

تدفّق اليهود الهزيل هذا، العراقيين الذين قالوا إن القوات الأميركية كانت تشجّع على أمور خارج نطاق واجباتها. كما أفادت شائعات أخرىَ أن اليهود يسعون لاسترجاع منازلهم السابقة المأهولة من عراقيين الآن، مما ولّد بلبلةً.

كنتُ في مكتبي في «فندق فلسطين» في بغداد في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ حين تلقّيتُ بياناً تسلمته باليد من مجموعةٍ غير معروفة، هدَّد بتفجير «فندق بغداد» المجاور. وكان سبب هذا التهديد المُعلَن أن الفندق استُخدم لإيواء عملاء من الموساد وعراقيين يهود عادوا إلى البلاد. (لم أستطع تأكيد وجود عناصر من الموساد إذ أخضعت القوات الأميركية «فندق بغداد» لتدابير أمنية مشدَّدة). بعد بضعة أسابيع، هاجم انتحاريٌّ الفندق، لكنني أجهل ما إذا كان بداخله عملاء استخبارات إسرائيلية أو عائدون يهود. بيد أنه من الشائع أن الموساد أقامت مكاتب سرّية في المدن الرئيسة في كردستان. فمنذ صيف العام ٢٠٠٣، أبلغ سماسرةٌ عقاريون عن بيع أملاك لإسرائيليين من أصلٍ عراقي، لا سيّما في الشمال الذي كان فيه الوضع الأمني أكثر أماناً. ونتيجة إذنٍ عام وقّعه وزير المالية الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سمحَ بالاتجار بين إسرائيل والعراق، تستطيع بموجبه الشركات الإسرائيلية أن تمارس نشاطاً تجارياً في العراق وتستثمر فيه من دون مواجهة تعرّضها لأي عقوبة من جانب الحكومة(١٥). بالتالي، أخذ رجال الأعمال الإسرائيليون يدرسون الأسواق العراقية، حاصلين على تراخيص عمل في كردستان العراق ومُستثمرين في مؤسسات عامّة كشركات الهاتف والماء.

ومن السابق لأوانه التكهّن بما إذا كانت إسرائيل ستنجح في تعزيز نشاطها في العراق بشكلٍ أكبر. إذ لا تزال الكثير من العقبات

تعترض ذلك، فتجربة السياسي العراقي الأول الذي زار إسرائيل علانيةً، داعياً إلى السلام لا تزال راسخةً في أذهان كثيرين «كنتُ أدعو إلى السلام، وسأستمرّ بالدعوة إلى السلام-حتى السلام مع إسرائيل... فليسمع العالم بأسره أن لا حرب إذا لم يرغب الفلسطينيون والسوريون والمصريون والأردنيون بالحرب. لستُ مستعدّاً للسماح بتحويل العراقيين إلى وقودٍ للَهب الإرهابيين وأشباح الموت»(١٦).

هذا السياسي هو مِثال الألوسي، مؤسّس حزب الأمّة العراقي وأمينه العام الذي انشقَّ عن المؤتمر الوطني العراقي بقيادة الجلبي. وقد طُرد الألوسي من المؤتمر الوطني العراقي بعد أن زار إسرائيل ولعب دوراً هامّاً في سياسة التطهير من البعث التي نفّذها مجلس الحكم الانتقالي. ولبّى الألوسي دعوة لحضور مؤتمرٍ حول تأثير الإرهاب العالمي عُقد في هرتزليا في إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ولدى عودته إلى العراق، اكتشف أنه اتُّهم بانتهاك قانون وضعه صدّام في العام ١٩٦٨ اعتبر زيارة «الكيانِ الصهيوني» جريمةً. فعلى الرغم من أن الديكتاتور السابق يذوى في السجن، كان لا يزال من الممكن تنفيذ قوانينه! وتعرّض الألوسي لعدّة محاولات اغتيال، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، نجا من هجومٍ تسبَّب بمقتل ابنيْه، أيمن وجمال، إضافةً إلى أحد حرّاسه. وعلى الرغم من هذه المأساة الشخصية، أعلن بكل شجاعة: «إن السلام مع إسرائيل هو الخيار الوحيد للعراق؛ السلام مع الجميع إلا مع الإرهابيين»(١٧).

وإذا سمحت الحكومة العراقية الجديدة لليهود باستعادة جنسيّتهم ومنحتهم حقّ العودة، فمن شبه المؤكّد أن شروطاً ستُفرض على ذلك. على سبيل المثال، يجب ألا يكونوا قد عملوا في الجيش

الإسرائيلي أو في جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) أو «الشين بت». وسيطرح ذلك مشكلة لأن الإسرائيليين خاضعون للتجنيد الإجباري الوطني، وعلى كل رجلٍ وامرأة أن يخدم في الجيش، باستثناء الأصوليين منهم. وقد طرح صلاح الدين محمّد بهاء الدين، العضو السابق في مجلس الحكم، حين كان يفكّر ملياً بهذه المسألة السؤال التالي: «إن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق في حكومة أرييل شارون، بنيامين بن أليعازر يهودي عراقيّ، يفضّل أن يناديه أصدقاؤه اليهود العراقيون باسم «فؤاد». فهل يجب أن نسمح له بالعودة؟»(١٨).

تحتاج مسألتا الهويّة العراقية ودور الدين إلى سنوات لتُحلاّ. لكن بالنسبة إلى معظم العراقيين، يجب أن تعالج الحكومة قبل كل شيء المسألة الأكثر أثراً في حياتهم اليومية، ألا وهي الأمن. فهم ربما عانوا من القمع خلال فترة حكم صدّام، لكن كانت الجرائم شبه معدومة ـ فالسرقات كانت نادرة ولم يُسمَع بحصول عمليات اختطاف. وفيما تشغل عمليات الاختطاف ذات الخلفية السياسية والعمليات الانتحارية التي ينفّذها الجهاديّ الأردني أبو مصعب الزرقاوي بال الأميركيين، يُبدي العراقيون العاديون قلقاً أكبر بشأن تفشّي الجرائم في الداخل وانعدام الأمن.

وفي مقابلةٍ أجريتها مع رئيس الوزراء، الدكتور إبراهيم الجعفري، اعترف بتدهور الحالة الأمنية وأقرّ بأن ذلك يعود إلى العناصر المُفرِّقَة الداخلية فضلاً عن الأجانب. وقال: «يجب أن نجعل الحالة الأمنية مرشداً لنا إلى الطريقة التي نخطّط بها لبناء عراقنا، ومن الأهمية بمكان أن نُشرك الجميع ـ من مدنيين وعسكريين في الجيش والشرطة والحكومة – لمساعدتنا في التضييق على هؤلاء الإرهابيين الذين

يحاولون تدمير الإنجازات التي حققناها منذ سقوط النظام».

أكّد الجعفري أن أولوياته تتمثل في «حماية حدود العراق مع الدول المجاورة بتجنيد المزيد من الأشخاص في الشرطة والجيش، وإقامة أنظمة اتّصالات أفضل ومحاربة البطالة والسماح بازدهار ثقافة تسامحٍ وتعاون بين العراقيين». إلا أنه استبعد اندلاع حربٍ طائفية في المستقبل في العراق قائلاً إنه قرر الاعتماد على تجربة حزبه في المعارضة حين تبنّى أعضاؤه ممارسات لضمان الحفاظ على وحدة العراقيين. وأضاف بلهجةٍ تشجيعية، أن الصلة التي تجمع السنّة والشيعة أوثق مما تصوّرها الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي. «في العراق عشائر كبيرة ذات فروع سنّية وشيعية، والزيجات المختلَطة بين هذه العشائر كثيرة، بالإضافة إلى الإيمان المُشترك الذي يجعل توحيدهم أمراً ممكناً. ونحن كعراقيين نتمتّع بالحكمة الضرورية لكي لا نُجَرّ إلى حربٍ طائفية. ففي البلاد مناطق واسعة يعيش فيها السنَّة والشيعة معاً بتناغم أو يتشاطرون الحيّ نفسه. وحتى خطط صدّام حسين الشرّيرة لافتعال انقسامٍ طائفي فشلت بسبب ذكاء شعبه وإدراكه نواياه. صحيحٌ أن الإرهابيين يحاولون جرّ البلاد إلى صراعٍ طائفي، لكنني أستطيع أن اؤكّد لك أنهم لن ينجحوا».

ارتكب الاحتلال الأميركي أحد أخطائه الأفدح بدعوته سنَّةً اختيروا استثنائياً للعودة من المنفى وفَرضه هؤلاء الممثِّلين، المُختارين بعناية، على الجماعة السنّية عامّةً ـ على سبيل المثال، أشخاص مثل الدكتور عدنان الباجه جي، وزير الخارجية العراقية الأسبق (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) الذي كان قد استقرّ بين لندن ودُبيْ. فقد فشل الباجه جي في كسب ولو مقعداً واحداً في الانتخابات الأولى بعد سقوط النظام، على الرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي قدّمته له الإدارة

الأميركية، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، كان الباجه جي خيار أميركا الأول ليتولّى رئاسة العراق الجديدة، لكنه واجه معارضةً قوية من جانب المنظّمات والأحزاب السياسية الشيعية. فانتقل المنصب إلى غازي الياور. وأعتقد أن هذا الدعم الذي قدّمه الأميركيون للباجه جي أعطى المتمرّدين والمقاومة الانطباع الخاطىء ووفّر للتنظيمات المتطرّفة «سبباً لتنمو، الأمر الذي حوّل البلاد بأسرها إلى جحيم».

خلال صيف العام ٢٠٠٣، أخبرني الشريف علي، الراغب في أن يعتلي عرش العراق، أنه التقى شخصياً بالسفير بريمر وقائد القوات الأميركية في العراق، ريكاردو سانشيز، في عدّة مناسبات. واستُخدِم الشريف علي في محاولةٍ للقيام بوساطة بين زعماء المقاومة العراقية والائتلاف بقيادة الأميركيين بغية التوصّل إلى اتّفاقٍ بينهم. وفي هذا يقول: «ألمح بريمر الذي كان على علم بجهودي وأبلغَ بها، إلى أنني يجب أن أعالج هذه المسألة مع قائد القوات الأميركية في العراق، ريكاردو سانشيز». لكن الحالة تدهورَت لما رفض الأميركيون الشروط التي وضعها زعماء المقاومة في الرمادي والفلّوجة والموصل وأجزاء أخرى من العراق، علماً أن هذه الشروط لم تكن بالإجمال غير معقولة. فقد تحدَّث البعض عن انسحابٍ أميركي من المناطق المأهولة في العراق في مرحلةٍ أولى فيما أصرَّ آخرون على جدولة انسحاب القوات الأميركية مقابل تقليص الهجمات التي تستهدفها.

ويرغب معظم العراقيين برحيل الأميركيين، باستثناء الأكراد الذين يشعرون أن الوجود العسكري الأميركي سيحميهم من أي تدخّلٍ أو تهديدات أجنبية، لا سيّما من جانب تركيا وإيران. وعلى المدى

البعيد، أتوقَّع أن يناور الأميركيون للحفاظ على نوعٍ من أنواع الوجود الدائم في البلاد.

لكن القوات الأجنبية لن تكون على الرحب والسعة إلى الأبد. فالسيستاني نفسه لم يعطِ قط الاحتلال ضوءاً أخضر للبقاء في البلاد إلى ما لا نهاية. وأصرَّ على أن تلعب الأمم المتّحدة دوراً مُساعداً في وضع إطارٍ لمستقبل العراق بإملائها الشروط المتعلّقة بفترة بقاء القوات الأجنبية في العراق، معترفاً بالحاجة إلى إعادة النظر في وجودها: «نشعر أن الأجهزة الأمنية العراقية قادرة على حماية البلاد، وتساند قرارات الأمم المتّحدة طريقة تطوّر الأمور». لكن مما لا شك فيه أن طريقة حكم البلاد في المستقبل ستُلقى على عاتق العراقيين. وليس بقاء القوات الأجنبية في دولتنا السيّدة الجديدة لمصلحتهم ولا لمصلحتنا. «لقد أحرزنا تقدّماً كبيراً وعلى أجهزة الأمن العراقية أن تتولّى المسؤولية الآن».

وفيما يشعر العراقيون بقلقٍ كبير من أن يستخدم الأميركيون بلادهم كاختبار للسيطرة على النفط بغية التأثير على المنطقة بأسرها، يعتبرون أن المعركة من أجل العراق جزءٌ من استراتيجية دولية أوسع بالنسبة إلى واشنطن، وأن نجاحها في ذلك يعني إبادة التمرّد في خطوةٍ أولى، إضافةً إلى ظهور دولةٍ ديموقراطية أقوى وأكثر وحدةً، تأمل بأن تميل نحو الغرب. وهم يأملون بأن يكون لإقامة عراقٍ جديد أثرٌ مُعدٍ في كل أنحاء الشرق الأوسط، فتشجّع عملية التحوّل إلى الديموقراطية في منطقةٍ يحكمها بالغالب ديكتاتوريون وحكّامٌ مُطلَقون. إلا أن هذا لا يتمّ بدافع طيبتهم أو حبّهم الحقيقي للعراقيين. إذ يعتبر واضعو السياسة الحكوميون أن عدداً كبيراً من التنظيمات الإسلامية الأكثر تطرّفاً التي هاجمتهم جمعت أعضاءها

من بين الذين أُجبروا على مغادرة بلدانهم لما لم تُتَح لهم أية فرصة للعب أي دور في حكومات لم تتحمّل أية معارضة. وبالنسبة إلى المتمرّدين والأميركيين، لم تُخَض معركة العراق من أجل العراق نفسه بل كجزءٍ من حربٍ دولية جارية. وسيعني نجاح الأميركيين سيطرتهم على العالم، فيما الفشل سيُتيح للعالم فرصة إجبار الولايات المتّحدة أخيراً على مُراجعة سياساتها الخارجية.

ويريد العراقيون أمراً بسيطاً واحداً من الأميركيين–وهو استرجاع استقلالهم. وهم لا يريدون محاربة الولايات المتّحدة أو أي بلدٍ آخر كذلك. فقد خاضوا حروباً كثيرة وشاهدوا بلادهم مدمّرة وشعبهم جائعاً. ويجب إعادة بناء العراق ليتمكن شعبه من تولّي زمام الأمور. لكنهم يحتاجون في البدء إلى التكنولوجيا والكثير من المساعدة، وفي الوقت الحاضر، تشكّل الولايات المتّحدة وسيلةً تمكّنهم من تحقيق ذلك. ولما كنتُ مطّلعاً على تاريخ العراق وتجربة الولايات المتّحدة السابقة في المنطقة، أعتقد أن القوات العسكرية الأميركية ستبقى في العراق لفترةٍ لا تقلّ عن خمس سنوات، إن لم يكن لمدّةٍ أطول. ويعرف العراقيون حقّ المعرفة أن مناورتهم السياسية ليست ممكنة إلا بوجودٍ عسكري قويّ للحفاظ على الأمن في البلاد. والقوات العراقية عاجزة عن القيام بذلك. وعلى الرغم من أن الدستور الجديد سيمنح الحكومة العراقية حقّ رفض وجود أية قوّةٍ أجنبية، أعتقد أن استعادة العراق عافيته ستستلزم فترةً أطول مما تتصوّر واشنطن. لكن العراقيين ـ الذين يدعوهم العرب «بروسيي الشرق الأوسط» ـ سيحققون ذلك على الرغم من الأميركيين وليس بسببهم.

وتُظهر الحكومة الأميركية مؤشّرات تدلّ على أنها أدركت أنها

ستُضطر إلى المُساومة في حال وجود أي أملٍ بسحب قواتها، مخلّفةً وراءها حكومة عراقية ناشطة. فهي لا تريد أن يتكرَّر ما حصل في فييتنام حين سقطت تلك الحكومة ما إن سُحِبَ الدعم الأميركي من تحتها. وليس هذا تقييماً متفائلاً، لكنه أتى في ضوء مقاربةٍ عملانية جديدة في واشنطن وبغداد.

إذ يتكبّد الأميركيون خسائر في العراق تتجاوز تلك التي تكبّدوها في غزواتهم السابقة، كما حصل في العام ١٩٨٢ في لبنان حيث أجبِروا على الرحيل من دون إتمام مهمّتهم المُعلَنَة. لكن الرهانات أكبر بكثير الآن، لذا أعتقد أنهم سيصمدون حتى النهاية هذه المرّة وإلا خسروا كل شيء.

وقد طلب وزير الخارجية هوشيار زيباري من الأمم المتّحدة أن تلعب دوراً أكثر تأثيراً في مستقبل العراق رغم أنه يعتقد أن الولايات المتّحدة ستظلّ قوّةً يُحسَب لها حساب، نظراً إلى عدد جنودها الكبير في المنطقة. «سبق أن ساعدَنا الأميركيون في الإطاحة بالديكتاتور وفي مؤازرتنا في التوجّه إلى صناديق الاقتراع. بالمقابل، أنا واثق أنهم سيقولون «ساعدناكم في اجتياز كل هذه التجارب بسبب الشجاعة التي أبديتموها، ويعود لكم أن تقرّروا ما تريدون في المستقبل». ولا يعني هذا الكلام أن تأثيرهم على الأحداث هنا انتهى. إذ يُنبئني حدسي أنهم سيتدخّلون كما فعلوا دائماً في الماضي».

قد يقوم آخرون بمقاربةٍ أقلّ تفاؤلاً. على سبيل المثال، يتعاطف كثيرون مع المقاومة العراقية وترتفع أصوات كثيرة من المعسكر السنّي تحاول أن تثبت أن الولايات المتّحدة كانت لتنجح في

السيطرة على كل شيء لولا المقاومة. وقد سلّم القادة الأميركيون في العراق بأن عناصر الجيش العراقي وقوات الأمن بشكلٍ عامّ لا يزالون يحتاجون إلى سلسلة قيادةٍ قوية، وثقةٍ أكبر بالنفس، وموقفٍ مختلف في تعاملهم مع الشعب العراقي. وما صورة عناصر الشرطة العراقية وهم يقومون بدوريات في شوارع بغداد، وحتى خارج العاصمة، معتمرين الأقنعة لإخفاء هويتهم، سوى انعكاس لحالة الخوف والقلق التي تلازمهم. وهذا النوع من ضبط الأمن يعوق أيضاً بلوغ الهدف المرجوّ؛ إذ يُحتمَل أن يشعر المواطنون بالمزيد من القلق لدى رؤيتهم رجال الشرطة والجنود وقد غطّوا وجوههم لينجوا من الخطر. لكن قوات الأمن تواجه مأزقاً لا يمكن الخروج منه. إذ تمّت الوشاية بعددٍ كبير منهم للمتمرّدين، لدى التعرّف عليهم في الأحياء التي يقطنون فيها، وقُتلوا.

وتَظهر شراسة الهجمات على الشرطة والجيش العراقيين في سلوك أفرادها المذعور على الحواجز، حيث يمكن أن تؤدّي أية حركة أو إشارة توتّر خفيفة باتّجاههم إلى إطلاق النار في الهواء أو على مارَّة أو سيارات حولهم.

إن مقتل نيكولا كاليباري، أحد عناصر فرقة كومندوس إيطالية، إثر إطلاق سراح الصحافية الإيطالية جوليانا سيغرينا البالغة من العمر ٥٦ سنة والعاملة في صحيفة «إيل مانيفستو» الشيوعية، يُظهر حقيقة التكتيك الذي اعتمده الأميركيون والشرطة العراقية لردع الراغبين بشنّ هجمات انتحارية. فبعد ثمانية وعشرين يوماً في الأسر، أُطلق سراح سيغرينا عند الحاجز الأميركي الرئيس الذي يبعد حوالى ميل واحد عن مطار بغداد الدولي، في الرابع من آذار/مارس ٢٠٠٥. ولا يختلف هذا الحادث عمّا يواجهه العراقيون خلال قيامهم

بأعمالهم اليومية منذ سقوط النظام. لكن الاهتمام الدولي بقصّة سيغرينا ازداد نتيجة موت الإيطالي كاليباري الذي كان يرافقها بعد أن تفاوض مع الخاطفين في مسألة إطلاقها من الأسر، وأيضاً لأن بلد سيغرينا من الدعامات الرئيسة في الائتلاف بقيادة أميركا في العراق.

انقسم الإيطاليون إلى مُعسكريْن، دعمَ أحدهما وجهات نظر الحكومة حيال الحرب في العراق فيما نظّم الآخر ـ قدّرت استطلاعات الرأي نسبتهم بـ٧٠٪ من الشعب ـ تظاهرات ساخطة، ضدّ الحرب، في شوارع روما ومدنٍ رئيسة أخرى في إيطاليا. وأثيرَت شكوكٌ كثيرة حول عملية إطلاق النار مساء الجمعة الماطر ذاك، التي تسبَّبت بجرح الأسيرَة التي تم إنقاذها وقتل منقذها برصاصةٍ واحدة في رأسه. وكان كاليباري أحد عملاء الاستخبارات الإيطالية الأكثر مهارةً، وتمتّع بسجلٍّ يدعو إلى الفخر في مجال التفاوض لإتمام مهمّات معقّدة، بما في ذلك إطلاق سراح خمسة أسرى إيطاليين سابقين في العراق. وقد ادّعى مسؤولون عسكريون أميركيون في بغداد أن سيارته سارَت بسرعةٍ فاقت التسعين ميلاً في الساعة. كما لاحظ عناصر «فوج المُشاة الـ٦٩» في حرس نيويورك الوطني التابع للكتيبة الأولى أن السيطرة على السيارة فُقدَت عدّة مرات قبل إطلاق النار. وزعموا أن جهوداً بُذِلَت لتنبيه ركّاب السيارة إلى ضرورة التمهّل، باستخدام المشاعل الكهربائية والتلويح باليدين وإطلاق نيرانٍ تحذيريّة. لكن الحكومة الإيطالية أعطت روايةً مختلفة للأحداث[١٩]. إذ زعم جيانفرانكو فيني، وزير الخارجية في حكومة سيلفيو برلوسكوني في تلك الفترة، أنه لم توضَع متاريس على الطريق ولم تُطلَق أية تحذيرات، وأضاف أن سرعة السيارة لم تتجاوز الـ٢٥ ميلاً في الساعة. كما أشار فيني إلى

أن العميل الإيطالي كان قد اتّخذ كل الترتيبات الضرورية في بغداد قبل التوجّه إلى مطار بغداد لإعادة الأسيرة السابقة إلى روما. واستندت مزاعم فيني إلى تصريحات أدلى بها عميلٌ إيطاليّ ناجٍ كان يقود السيارة. وبحسب تقرير لشبكة الـ«سي.بي.أس»، «أظهرت معلومات أقمار صناعية عسكرية بوضوح أن السيارة تقدّمت نحو الحاجز بسرعة تجاوزت الستين ميلاً في الساعة من دون أن تتمهّل البتّة، مثيرةً الردّ الدفاعيّ من جانب الجنود الأميركيين»[٢٠]. وسيغرينا نفسها، الصحافية المتمرّسة في مناطق ساخنة كثيرة كأفغانستان والجزائر، والتي قامت بسبع رحلات إلى العراق رفضت الادّعاءات القائلة إنهم كانوا مُسرعين على الطريق الأخطر في العراق: «فيما انعطفت السيارة بسرعةٍ لم تتجاوز الثلاثين ميلاً في الساعة، سمعنا إطلاق نارٍ كثيفاً وفي الوقت نفسه رأينا ضوءاً مُبهراً (كما ورد في أقوالها). فدفعني [كاليباري] إلى الأسفل، وغطّاني بجسمه...أدركتُ أن نيكولا مات، من دون أن يقول أي شيء البتّة»[٢١]. وفي مقابلة متلفزة تالية، رفضت الادّعاءات القائلة بحصول إطلاق نارٍ تحذيريّ وتلويح تنبيهيّ بالأيدي، معتبرةً إياها «أكاذيب»[٢٢].

التقيتُ سيغرينا للمرّة الأولى في قصر المؤتمرات في «المنطقة الخضراء» في وسط بغداد، بعد ظهر اليوم الواقع فيه ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، خلال اصطفافنا لإجراء مقابلة مع السيّد جواد المالكي، العضو الرفيع المستوى في حزب الدعوة. وسألتني سيغرينا الواقفة خلفي ما إذا كنتُ أمانع في أن تسبقني وتجري مقابلة معه لخمس دقائق، فوافقت. كنتُ في حيّ الجادرية في الرابع من شباط/فبراير ٢٠٠٥، للقاء فاتح بابان، المستشار الرفيع الشأن للشريف علي، زعيم الحركة الملكية. ولدى عودتي إلى مكتب

تلفزيون «الحياة–أل.بي.سي» القريب من جامعة بغداد، حيث شوهِدَت سيغرينا للمرة الأخيرة، كان زملائي يناقشون عملية الاختطاف الأخيرة هذه. وكان بعضهم قد سمع بضع طلقات نارية أطلقها خاطفوها في الهواء قبل أن ينطلقوا مسرعين، وعلّقوا على ذلك قائلين إن زيارة سيغرينا إلى الجامعة كانت خطوةً غير حكيمة من جانب صحافية غربية. إذ لم يكن العراقيون ليجرؤوا حتى على التجوّل في العاصمة ما لم يكن ذلك ضرورياً للغاية لما أصبح الخطف تجارةً مربحة.

ويمكن أن تسلّم عصابة ما أسراها لعصابات خطف أخطر وأكبر، لقاء مبلغٍ مالي صغير نسبياً. وإذا كان الأسير غربيّ الجنسية، يمكن أن تستخدمه الجماعات المقاتلة المتعدّدة كبيدق سياسي، إضافةً إلى إمكانية حصولها على فديةٍ ضخمة. وأخبرني محمّد قبّاني، مراسل تلفزيون الـ«إل.بي.سي» في بغداد، أن سيغرينا كانت الصحافية الثالثة على الأقل التي اختُطفَت من المنطقة المُحيطَة بجامعة بغداد. إذ كان قد سبق لصحافيين أجانب أن زاروا الكلّيات التي تأوي لاجئين من الفلّوجة قطنوا في تلك الأماكن مذ شنّ الأميركيين هجومهم الأول على مدينتهم لطرد المتمرّدين. وفُهِمَ أن بعض العناصر من اللاجئين أخطروا زملاءهم خارج الجامعة بوجود أسرى قيِّمين محتملين في المجمَّع الجامعيّ.

مازَحني عراقيون كثيرون بشأن تَسعيرات الأسرى المختلفة. إذ يمكن أن تراوح قيمة أسيرٍ عراقي بين ألفٍ وخمسين ألف دولار، حسب ثروة عائلته أو عائلتها أو مهنتهما. ويمكن أن يعود عربيٌّ على الخاطفين بمبالغ مماثلة أو حتى أكثر، بحسب حقل عمله والشركة التي تستخدمه. لكن الغربي هو الجائزة الكُبرى، إذ يمكن استبداله

بملايين الدولارات إذا كانت الدولة التي ينتمي إليها مشاركة في قوات الائتلاف. يُذكَر أن إيطاليا أرسلت ثلاثة آلاف جنديّ إلى العراق، ويُقال أن ستة ملايين دولار دُفعَت كفديةٍ لإطلاق سراح جوليانا سيغرينا.

وقعتُ في ورطةٍ أقلّ خطورة حين وجدتُ نفسي في مواجهة بنادق ذات يوم في شباط/فبراير ٢٠٠٥، خلال انتقالي بالسيارة من ساحة الفردوس إلى حيّ القادسية في بغداد. فلما دنونا من رصيفٍ للمارّة في وسط الشارع، اندفعت دوريةٌ للشرطة نحونا، مطلقةً صفّارة إنذارها وأجبرتنا على التوقّف. ووجّه أحد رجال الشرطة ماسورة بندقيته من طراز «كلاشنيكوف» نحو صدري، طالباً من السائق الابتعاد. وكان سائقي السريع الغضب متلهّفاً إلى الردّ فقام بحركةٍ ليستلّ المسدّس الذي كان بحوزته. لحسن الحظ، استطعتُ أن أهدّئ من روعه، وأعيدت بندقية «الكلاشنيكوف» إلى موضعٍ أكثر أماناً.

يُجمع عراقيون كثيرون أن الوجودِ العسكري الأميركي في العراق سيستمرّ بطريقةٍ أو بأخرى. ويكثر الحديث عن معاهدات بين العراق والولايات المتّحدة ستمنح هذه الأخيرة قواعد عسكرية. واستناداً إلى مصادر عراقية وأميركية، سيتم الحفاظ على أربع قواعد: إحداها قريبة من مطار بغداد الدولي؛ والثانية في ضواحي الناصرية، في قاعدة التَّليل الجوية؛ والثالثة في الصحراء الغربية، بالقرب من الحدود مع الأردن وسورية؛ والأخيرة في باشور، في المناطق الشمالية الخاضعة للسيطرة الكردية. وفي قاعدة التليل الجوية الواقعة في صحراء رملية تبعد ١٨٦ ميلاً جنوب شرق بغداد، نجد الآن مطعميْ «برغر كنغ» و«بيتزا هات» يقدّمان الطعام للجنود والجنديات الجائعين. وهذان

المطعمان يثيران حفيظة البعض إذ إن موقعهما يتعارض مع الموقع الأثري الأشهر في العراق-وأعني «أور» المجاورة، المدينة الأقدم في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن مدرج مطار «باشور» الذي يبلغ طوله سبعة آلاف قدم ويشقّ طريقه مندفعاً عبر وادٍ أخضر في طرف البلاد الشمالي، يقع على مقربةٍ استراتيجية من الحدود الإيرانية والتركية والحقول النفطية الرئيسة في الموصل وكركوك.

لما انتقلتُ إلى العراق عبر حدوده مع سورية والأردن وإيران، شاهدتُ بأمّ العين كم كانت الحواجز والقواعد التي أقامتها القوات الأميركية قريبة من تلك الحدود. ومن المحتّم أن يمارس الوجود الأميركي هنا المزيد من الضغوط على سورية وإيران. ويتوقّع المسؤولون الأميركيون علاقةً دفاعية طويلة الأمد مع العراق ستعزّز الوجود الأميركي في الشرق الأوسط بغية التعويض عن احتمال تقليص وجودهم في المملكة العربية السعودية. ويمكن أن يجذب ذلك بالطبع المزيد من الهجمات الإرهابية.

يتحدّث جلال طالباني عن هذه المسألة بتفاؤل قائلاً: «لولا القوات الأميركية التي أطاحت بصدّام حسين، لكان شعبنا لا يزال يعاني من حكمه الديكتاتوري اليوم. ويجب أن تعتمد العلاقة الأميركية-العراقية على ترسيخ عصرنة بلادنا ومصالحنا المشتركة والحفاظ عليها. ويمكننا التعاون في ميادين كثيرة تُفيد الشعبين العراقي والأميركي. فالولايات المتّحدة قوة صناعية متقدّمة للغاية ولديها تأثير كبير في المنطقة. وأشعر أن شعبنا لا يزال بحاجة إلى مساعدة أميركا لكسب استقلالنا، وأشعر أننا لا نزال نحتاج إلى القوات الأميركية في بلادنا إلى أن يحين الوقت الذي نستطيع فيه أن نعتمد على قوات أمننا».

الهوامش

(١) صفيّة السُهيل، في حديثٍ مع الكاتب، في الخامس من أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٢) البند ٣٠، الفصل الرابع، «السلطة التشريعية الانتقالية»، قانون الإدارة الانتقالي، في الثامن من آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٣) راجع الفصل الثالث.

(٤) البند السابع، الفصل الأول، «المبادئ الأساسية»، قانون الإدارة الانتقالي، في الثامن من آذار/مارس، ٢٠٠٤.

(٥) «إعلان شيعة العراق»، الدكتور موفّق الرُبيعي، الدكتور علي علاّوي والدكتور صاحب الحكيم، لندن، في حزيران/يونيو ٢٠٠٢. متوفّر على الموقع التالي: http://www.defenddemocracy.org/publications/publications-show.htm?doc-id = 258915

(٦) فريديريك ا. ابريم، **Assyrians: The Continuous Saga** (نشره في دار نشره، ٢٠٠٤).

(٧) غلين تشانسي، "Christians in Iraq" المسيحيون في العراق»، الملخَّص القبطيّ، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. متوفّر على الموقع التالي: http: // www.copts.net/detail.asp?id = 472

(٨) Christian Science Monitor، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٩) «البيان البريطاني الموجَز عن العراق»، وزارة الخارجية والكومونولث، المملكة المتّحدة، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(١٠) وكالة أخبار رويترز، في التاسع من أيار/مايو ٢٠٠٥.

(١١) «إعلان شيعة العراق».

(١٢) معهد التقارير حول الحرب والسلام، تقرير حول الأزمة العراقية رقم ٨٥، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٣) بيني موريس، **Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict 1881-2001** (نيويورك: فينتاج، ٢٠٠١).

(١٤) Banking on Baghdad: Inside Iraq's 7.000 -Year of War Profit and Conflict، إدوين بلاك (هوبوكن، نيو جرسي: وايلي، ٢٠٠٤).

(١٥) نُسّق هذا التدبير في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ مع وزير الخارجية سيلفان شالوم.

(١٦) مِثال الألوسي، «مسؤول عراقي يبكي ابنيْه ويتعهّد بمحاربة «أشباح الموت»»، إذاعة العراق الحرّ، في الثامن من شباط/فبراير ٢٠٠٥. النسخة المحرّرة متوفّرة على الموقع التالي: http://www.rferl.org/featuresarticle/2005/02/70bb0174-012b-483d-a708-467530aaa9cahtml.

(١٧) **صوت العراق**، شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(١٨) **نيويورك تايمز**، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٩) شبكة أخبار «أي.بي.سي»، في الثامن من آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٢٠) شبكة «سي.بي.أس»، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٢١) سيغرينا في حديثٍ إلى سكوت بيلي في برنامج 60 Minutes في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٢٢) المصدر نفسه.

الحوار المفقود

تابعتُ السياسة العراقية لأكثر من ربع قرن، مذ أخذتني مهمّتي الصحافية في بداياتي إلى بغداد لتغطية القمّة العربية التي عُقدَت فيها في العام ١٩٧٨، عقب زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس؛ تلك الزيارة التي حثّت العواصم العربية على اتّخاذ قرار مقاطعة القاهرة. (في آخر الأمر، اغتال نشطاء إسلاميون السادات في السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، فيما كان يحيّي القوّات المسلّحة خلال استعراضٍ عسكري سنوي، بعد حوالى ثلاث سنوات من توقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل. وخَلَفه حسني مبارك الذي لا يزال الرئيس اليوم). منذ ذلك الوقت، بقيتُ على اتّصال مع اللاعبين المختلفين في الجانبيْن ـ الأعضاء في نظام صدّام حسين والمعارضة العراقية في المنفى. ولما تنقّلت في كل أنحاء البلاد واجتمعتُ بمختلف الفصائل، بدا لي واضحاً أن علاقة العراق الحالية والمستقبلية بأميركا ستُحدِّد سياسته الإقليمية والدولية. وما إن يصبح

العراقيون واثقين من أنفسهم بما فيه الكفاية ليُديروا شؤونهم حتى يؤدّي بهم ذلك بشكلٍ محتّم إلى المطالبة بانسحاب الأميركيين. لكن حتى ذلك الوقت، وبغية تعزيز أجهزة البلاد الأمنية، سيظلّون يطالبون ببقاء القوات الأميركية لتُخضع الجيش والشرطة العراقيين للمزيد من التدريبات ولتحسّن الوضع الأمني على الحدود الطويلة المشتركة بينهم وبين جيرانهم غير الودّيين على الدوام. ففيما لا تزال بغداد تفتقر إلى وجود جيشٍ قوي، تمتلك جاراتها القريبة كلها تنظيمات عسكرية ضخمة ومجهّزة أفضل تجهيز.

تتعلّق مسألةٌ أمنية أخرى بالميليشيات وإمكانية دمجها في هذه البنية العسكرية الجديدة. فإذا دُمجت ميليشيا «البيشميركا» الكردية والمتمرّدون المدعومون من السنّة والميليشيتان الشيعيتان ـ جيش المهدي وقوات بدر التابعة للحكيم ـ فيها، يعتقد كثيرون أنهم سيحمون ولاءاتهم في المقام الأول في أي نزاعات يمكن أن تنشب. ولا يمكن مقارنة روح تضامن بعض هذه الجماعات بتلك التي يتمتّع بها جيشٌ منضبط ومُدرَّب، ومن الصعب أن نتصوّر كيف يمكن أن ينجح جيش مندمج في العمل باستخدامه هذه الميليشيات المُتباينة.

إن العرب السنّة من العناصر الأساسية في العراق، ولا تستطيع البلاد استعادة وضعها الطبيعي ما لم يُدمَجوا في العملية السياسية. فالمشاركة السنّية حيوية في المساعدة على تقويم كفّة الميزان داخل العراق نفسه. كما أن مشاركتهم ستُفيد علاقة العراق ببقيّة العالم العربي، السنّي بشكلٍ رئيس. وسيكون للسعودية ومصر بشكلٍ خاص داعٍ للقلق إذا أقامت الحكومة في العراق تحالفاً أعمق مع إيران، إذ إن مثل هذا التحالف سيزيد من زعزعة منطقةٍ غير مُستقرّة.

ارتكب الأميركيون غلطةً مميتة واحدة كَمَنت في حلّ الجيش العراقي وحزب البعث ذي الغالبية السنّية. ولم تؤخّذ بالاعتبار قوّة الجذور العشائرية التي تجعل حزب البعث متماسكاً ولا الأضرار التي ستلحق بالبلاد إذا ما اقتُلع من جذوره. بالتالي ضاعَت إمكانية قيام حوار بين الأميركيين والعرب السنَّة. وقد أكَّدت هذه الغلطة الشكوك بعدم امتلاك الولايات المتّحدة خطّةً بديلة للنظام البعثي، مما أدّى إلى الفراغ في السلطة الذي ملأه الشيعة. وشجّع هذا الأمر أبا مصعب الزرقاوي ومقاتليه من الأجانب والعراقيين على دفع السنَّة باتّجاه المزيد من التطرّف والقتال، مستفيداً من شعور السنّة بالغبن. ولا تتوقّف إعادتهم للعب دور في بناء العراق الجديد على الأميركيين فحسب بل أيضاً على إرادة الشيعة بتقبّلهم وإفساح المجال لإتمام مصالحةٍ وطنية حيوية بالنسبة إلى استقرار العراق .

وخلال الزيارة الموجَزة التي قامَت بها كوندوليزا رايس إلى العراق في أيار/مايو ٢٠٠٥، حثَّت زعماء العراق الجدد على ضرورة إشراك السنّة في أي قرارات يتّخذونها وتتعلّق بولادة العراق الجديد، ومؤكّدةً على أهمية مراعاة الدستور الجديد لذلك. وشدَّدت رايس خلال زيارتها الأولى إلى العراق على أن القوّة وحدها لن تحلّ مشكلة الوضع الأمني المتقلّب في العراق، بل يجب استخدام وسائل أخرى. فكان ذلك المؤشّر الأول على أن واشنطن بدأت تعيد النظر جدّياً في طريقة التعامل مع التمرّد في العراق الذي يحصد أرواحاً أميركية يومياً.

ورغم أن تصريح رايس لم يصل إلى مستوى اقتراح إجراء مفاوضات مع المتمرّدين المستعدّين للتباحث، أو مع زعماء العشائر الذين يسمح لهم موقعهم بالتأثير على المتمرّدين لدفعهم إلى وضع

أسلحتهم جانباً والمشاركة في النهضة السياسية، إلا أن ذلك زاد من فرص التوصّل إلى حلٍّ سياسي ورؤية العراق يعود إلى الطريق الصحيح.

ولم يُبدِ الكثير من الزعماء الذين التقيت بهم في عدّة مناسبات في أجزاء مختلفة من البلاد، وبشكلٍ رئيس في المناطق السنية في وسط العراق، سوى التعاطف مع المقاومة. فإذا لم يدعموها ماديّاً، تعاطفوا معها، لما شعروا بالإهانة للمعاملة التي لقوها من الاحتلال بقيادة أميركا.

ناهض عددٌ كبير من زعماء العشائر النظام البعثي مناهضةً قوية، ولم تدفع عائلاتهم فحسب ثمناً باهظاً لذلك بل أيضاً عشائرهم عامّةً. وكنتُ حاضراً حين اجتمعت مجموعة من زعماء العشائر السنّية لمناقشة الوضع الأمني في محافظة صلاح الدين. فدعوا قائد القوات الأميركية في منطقتهم لحضور الاجتماع، لكنّه رفض دعوتهم. وتساءل البعض ما إذا كان بول بريمر يتوقّع منهم أن يذهبوا ويصطفّوا أمام بوّابات القصر في بغداد، راجين إياه أن يحلّ مشاكلهم.

في بداية صيف العام ٢٠٠٥ ، تحدّثت التقارير عن اتّصالات جرت بين مسؤولين أميركيين ومسؤولين في المقاومة العراقية. لكن هذه الاتّصالات لم تكن الأولى من نوعها، وأمل الكثيرون أن يؤخَذ هذا النوع من الدبلوماسية على محمل الجدّ لتهميش العناصر المتمرّدة المتطرّفة الداخلية والأجنبية، ولإقناع السنّة بشكلٍ عام بأن مشاركتهم في العملية السياسية حيوية.

إن التمرّد ينمو ويكبر ويسيطر على أخبار العراق بطريقةٍ تجعل تأثيره يفوق أعداد المتمردين أهميةً. ولن يتمكن العراق من التقدّم بطريقةٍ طبيعية ما لم تتمّ السيطرة على هذا التمرّد. فالزرقاوي ومقاتلوه الأجانب ليسوا عراقيين، وهم غير مرحَّبٍ بهم على نطاقٍ واسع في صفوف الشيعة والأكراد، لكنهم يُفيدون من الغضب والإحباط اللذين يشعر بهما العرب السنّة في العراق. ولن يُقهَر الزرقاوي وآخرون أمثاله إلا بعد أن يقلب السكّان المحليون والحكومة الطاولة على تلك الجماعات الغريبة عن العراق ويفتحوا حواراً مع المقاومين السنَّة على المستوى السياسي بدلاً من اللجوء إلى إخضاعهم عسكرياً.

صحيحٌ أن الأميركيين قادرون على محاربة التمرّد بفاعليّة أكبر من فاعليّة قوات الأمن العراقية الحالية، لكن كما يثبت التاريخ، لا تستطيع قوة عسكرية نظامية إلحاق الهزيمة بقوات تخوض حرب عصابات من دون مساندة السكّان المحليين.

المؤلف

زكي شهاب من مواليد صور عام ١٩٥٦، وهو الابن الأكبر لأسرة فلسطينية عاشت في مخيم للاجئين في جنوب لبنان.

- تولى تغطية معظم الحروب والنزاعات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدى خمسة وعشرين عاماً ومنها الحرب اللبنانية، الغزو الإسرائيلي للبنان، الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حرب الصومال، حرب اليمن في العام ١٩٩٤، الوضع في أفغانستان. كما كان الصحافي الأول الذي نشر صوراً للجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر في العام ١٩٩٣.

- عمل في لبنان لعدد من الصحف والمجلات اللبنانية والفلسطينية من بينها «الكفاح العربي» و«إلى الأمام» و«الحرية»، و«الجمهور» و«الحوادث»، قبل أن ينتقل إلى لندن في العام ١٩٨٥ للعمل في

صحف ومجلات عربية من بينها مجلة «المجلة» و«الحوادث» و«الوسط» وصحيفتا «الشرق الأوسط» و«الحياة».

ـ بعد أحداث أيلول عام ٢٠٠١، انتقل إلى باكستان وأفغانستان، وبدأ العمل لصالح محطات تلفزيونية عدة كمعلق على الأحداث. من بين هذه المحطات «أوربيت»، «الجزيرة»، «أبو ظبي» و«الـ.بي. سي»، قبل أن ينضم للعمل بشكل كامل لصالح «الـ بي. سي» في نهاية العام ٢٠٠١، ويعين مديراً لمكتب «الحياة ـ الـ. بي. سي» في العاصمة البريطانية.

ـ كان أول صحافي في العالم يتولى بث وإجراء مقابلات مع رجال المقاومة العراقية مطلع حزيران/يونيو العام ٢٠٠٣. كما ظهر في العديد من المقابلات التلفزيونية في شبكات عالمية مثل «السي. أن. أن»، و«البي. بي. سي» و«القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني» وغيرهما من المحطات العالمية للتعليق على الوضع في العراق والشرق الأوسط.

فهرس الأعلام

أ

آل سعود ٢٣٨
الإبراهيمي، الأخضر ١٣٩، ١٤١، ١٤٢
ابن عبد العزيز، علي ٦٨
أبو جهاد ٢٨١
أبو نضال ٢٧٦
أحمد، عبد الرحيم ٢٧٢
أردوغان ٢٦٠
أزرايل، جون ١٦٢
الأسد، أسماء ٢٤٥
الأسد، باسل ٢٤٦
الأسد، بشار ٢٤٥، ٢٤٦
أشكول، ليفي ٢٨٧
الأعظمي، وليد ٢٠٣
إلياور، غازي ٢٩٣
أمين، بختيار ٣٠٠
أنان، كوفي ١٤١، ٢٣٠، ٢٦٥
أوغلو، كريم صادق ٩٣
الأيوبي، صلاح الدين ٤٠

ب

باتلز، مايكل ١٣٣، ١٣٤
باجه جي، عدنان ١٢٦، ٣٢٦، ٣٢٧
باراك، إيهودا ٢٨٢
بارتلام، غازي ١٦٧
البارزاني، مسعود ١٠٦، ١١٧، ١٢٦، ١٨٥، ١٨٦، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣١٦، ٣١٧
البارزاني، مصطفى ٢٢٧، ٢٨٧، ٣١٣
البارزاني، نوشيروان ٢٢٤
الباهر، ياسين ٨١
باول، كولن ٧٦، ١٢١، ١٢٧، ١٣٩، ١٦٣
بحر العلوم، إبراهيم ٣١

بدر (الشيخ) ١٨٩
بدرخان، عبد الوهاب ١٦٩، ١٧٠
البرقاوي، عصام ٧٦
برلوسكوني، سيلفيو ٣٣٢
برواري، نسرين مصطفى ٢٨٩
بريمر، بول ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١١٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٩١، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٩٣، ٣٢٧، ٣٤٢
بلير، طوني ١٥٣، ١٦٨، ٢٠٨، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠١
بليكس، هانس ١١٠، ١٢٤
بن غوريون، ديفيد ٢٧٠
بن لادن، أسامة ٢٥، ٦٣، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٧، ٨٢، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٢١١، ٢٣٧، ٢٣٩
البنا، رعد ٨٣
البنا، صبري ٢٧٥
بهاء الدين، صلاح الدين محمد ٣٢٥
بهلوي، محمد رضا (الشاه) ٢٤٢
بوش، جورج. و ٢٧، ٢٨، ٦١، ٧٢، ٩٧، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٤، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٨٤، ٣٠١
بيرل، ريتشارد ١١٠، ١١٤
بيغلي، كينيث ٩٦
بينوش، جوليات ٥٩

ت

تاغوبا (الجنرال) ١٦١
ترختيان، جورج ١٠٤
تشيني، ديك ١١٠، ١١١، ٢٩٨
التكريتي، برزان ٢٧٦

ج

جبر، سعد صالح ١٠١
جبريل، أحمد ٢٦٨
الجبوري، غاني ٥٣، ٥٤، ٢٠٣
الجبوري، مشعان ٢٥١
الجبوري، رافدة شلال ١٥٢
الجراح، زياد ٥٩، ٦٠، ٦٢
الجعفري، إبراهيم ١٨٤، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٢٥، ٣٢٦
الجلبي، أحمد ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٨، ١٤٣، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨
جونسون، دوغلاس أ. ١٦٥

ح

حداد، وديع ٢٧٧، ٢٧٨
الحريري، رفيق ٥٩، ٦٠، ٢٤٩
الحامي، صالح ٧٧
حسن (الأمير) ١١٥، ٢٥٢
الحسن، سبعاوي إبراهيم ٢٤٧
حسن، عبد الباسط ١٦٤
حسين، صدام ١٧، ٢٠، ٢٤، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٧٥، ٨٢، ٩٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧،

٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٣٩
حسين، عدي صدام ٥٣، ١١٧، ٢٥٢
حسين (الملك) ١٠٤، ١١٦، ٢١٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٧١
الحكيم، عبد العزيز ٢٣١
الحكيم، محمد باقر ٧٤، ١١٧، ١٢٦
حمود، هاني ٥٩، ٦٠

خ

خان، أيرين ١٦٨
خرازي، كمال ٢٤٤
خضوري، لميعة عبد ٣٠٢
الخفاجي، ياسين ٢٠٥
خلف، صلاح ٢٧٤
خميس، إيمان ١٥١
الخميني، روح الله الموسوي ١١٣، ٢٤٢، ٢٤٣
الخوئي، عبد المجيد ١٢٨، ١٢٩
الخوئي، ماجد ١٩٤
الخوستي، أبو المعاد ٧٧

د

داربي، جوزيف ١٥٩، ١٦٠
داود، قاسم ٩١، ١٣٠
داوننغ، واين ١٢٠
دحلان، محمد ٢٨٤
درويش، عمر ٨٠
الدليمي، محمد مظلوم ١٠٦
الدوري، إبراهيم ٢٠٢
دي ميلو، سيرجيو فييرا ٢٦٥
ديب، جوني ٥٩

ر

رامسفيلد، دونالد ٧٦، ١١٠، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢،١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٦٣، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٩٤
رايس، كوندوليزا ١٢١، ١٦٣، ٢١٨، ٢٦١، ٢٨٤، ٢٩٨
ربّاني، برهان الدين ٧١
الربيعي، موفق ١٣٠
رشيد، محمد ٢٨٣
الرفاعي، بدر ١٨٩

ز

الزرقاوي، أبو مصعب ٢٥، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٦، ١٤٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٣٢، ٢٥٤، ٣٤٣
زيباري، هوشيار ١٨٤، ١٨٥، ٢٢٩، ٢٨٤، ٣١٠، ٣٣٠
زيدان، محمد أحمد فهد عباس ٢٧٩
الزيدان، نواف ٤٨

س

السادات، أنور ٣٣٩
سادلر، برينت ٦٠
السامرائي، حازم ٣٢
السامرائي، قيس ٢٨٣
السامرائي، وفيق جاسم ١٨٧، ٢٥١

سانشيز، إيليتش راميريز ٢٧٥
سانشيز، ريكاردو ١٣٤، ١٣٥، ٣٢٧
ستافانوفيتش، ستيفن ١٦٢
سترو، جاك ١٣٩
سرطاوي، عصام ٢٧٤
السعدي، عامر باقر ٢٦٨
السلطي، أبو حارث ٧٧
السهيل، طالب ١٠١، ١٠٤، ١٠٥
السيد (الدكتور) ١٧٧، ١٧٨
السيستاني، آية الله العظمى ١٣٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٩٦
السيستاني، محمد رضا ٢٠٩

ش

شاترجي، براتاب ٣٤
الشافعي، أبو عبد الله ٦٦
شاكر، نبيل ١٥٦
شرف، ليلى ٣٠١
الشريفي، سوسن ٣٠٢
شعبان، عبد الحسين ٣٠٣
الشعلان، حازم ٢٤٣
شقير، شوكت ٦٨، ٧١
شكور، جمال ٣٧
الشيخ، فتاح ١٧٨، ١٧٩
شينشيكي، إيريك ك. ١٣٨

ص

صالح، برهان ٧٨، ٢٢٩
الصدر، محمد صادق ١٩٣، ٢١١
الصدر، مقتدى ١٩٣، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٢، ٢٤٤، ٢٨٥
الصلح، منح ١٦٤

ض

الضاري، حارث سليمان ٢٢٣
الضاري، مثنى حارث ١٥٢

ط

طالب، بشير ١٠٣
طالباني، جلال ٦٤، ٦٥، ٦٨، ١٠٦، ١١٦، ١٢٦، ١٨٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٨، ٣٣٦
الطحان، حسين ٢٠٥

ع

عارف، عبد الرحمن ٢١٤
عباس، محمود ٢٨٤
عبد الله بن الحسين (الملك) ٧٧، ٢٥٤، ٢٥٥
عبد الحميد، محسن ٢١٤، ٢٢٢
عبد الحميد، هايل ٢٧٤
عبد المجيد، خالد ٢٧٢، ٢٧٨
عبد المهدي، عادل ٢٣٠، ٢٩٣
عثمان، محمود ٢٨٦، ٢٨٧
عرفات، ياسر ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٤
العزاوي، ناجي ٢٠٤
عزيز، طارق ٢٧٥
عطية، عمر ٢٢٠
علاوي، أياد ٧٨، ٨٩، ٩٧، ١٣٠، ٢٤١، ٤٨١، ١٩٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٢
علي بن الحسين (الشريف) ٢١٦، ٢٩٢

العلي، صلاح عمر ٣٩، ٤٣، ٤٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٢
عمر، محمد (الملا) ٦٣
العوفي، صالح ٧٩

غ

غارنر، جاي ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦٥، ١٢٨
غرانر، تشارلز ١٥٨، ١٥٩
الغريري، سفيان صالح ١٠٢، ١٠٣
غرينستوك، جيريمي ١٣٩، ١٤٠
غرينهاوس، بوناتين ١٣٢
غوشة، سمير ٢٧٢
غونزاليس، ألبرتو ١٦٩
غيث، فادي ٨٠

ف

فانونو، موردخاي ٢٨٤
فاين، مايكل ١٦٢
فرج، حميد ١٤٨
فيث، دوغ ١٢٠، ١٢٤

ق

قاسم، كامل ١٩٥
القاضي، إبراهيم ٢١٣
قصير، سمير ٩
القلق، عز الدين ٢٧٤

ك

كاربينسكي، جاتيس ١٦٠، ١٦١
كاليياري، نيكولا ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣
كامل، حسين ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢
كرازي، حامد ٨٧
الكفاف، حامد ٢٣١
كلويد، آن ١٥٣
كلينتون، بيل ١٠٦، ١١٦، ١١٧
كلينتون، هيلاري ٢٣١
كون، ستيفن ١٣٢
الكيلاني، رشيد عالي ٢٦٩
كيلينبرغر، جاكوب ١٦٢
كيندي، بات ١٣٤

ل

لحود، إميل ٦٠
ليك، أنطوني ١٠٦، ١١٦

م

ماكوتر، لاين ١٥٠
مبارك، حسني ٣٣٩
مجيد، حسن ٥٣
محمد، علي حسين ١٩٨، ٢٣٢
مخلص، جاسم ١٠١، ١٠٣، ١٠٤
مخيبر، عمر صادق ١٨
مسعود، أحمد شاه ٧١
مشرف، برويز ٨٧
مظفر، صلاح عبد الحميد ٢٦٨
معصوم، فؤاد ٢٢٩
المقدسي، أبو محمد ٧٦

ن

نتياهو، بنيامين ١١٠، ٣٢٣
النداء، محمود ٤٧
النصراوي، صلاح ١٤٦
النعيمي، هدى ١٥١، ١٥٢

النقيب، حسن ١٨٧، ٢٧١، ٢٧٤
النقيب، فلاح ٨٨، ٨٩، ٩١، ٢٠٦، ٢٤٧، ٢٨٤
النمر، ريم ٢٨٠
نيغروبونتي ٢٢٢

هـ

الهاشمي، عقيلة ٣٠١
الهليل، صالح ٨٢
الهليل، محمد ٨١
هيرش، سيمور ١٥٣

و

واريك، توم ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨
وورمر، ديفيد ١١١
وولزي، جايمز ٢٠١، ٢٠٢
وولفوفيتز، بول ١١٠، ١١١، ١٦٣
ويستر، ويليام ١٨٠
ويليس، فرانكلين ١٣٣، ١٣٤

ي

ياسين، أحمد ٢١٠، ٢٨٥
ياغي، بارعة ٢٤٥، ٢٤٦

فهرس الأماكن

أ

آسيا الوسطى ٣٦٧
الاتحاد السوفياتي ٣١
أتلانتا ٦٠
إربيل ١٨٢، ١٨٦، ٢٢٦، ٢٢٧، ٣١١
الأرجنتين ٢٥٥
الأردن ١١، ٢٦، ٣٥، ٦٢، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٩، ٨٣، ٩٣، ١٠١، ١٠٢، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١٣٣، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٥٧، ٣٣٥، ٣٣٦
إسبانيا ١٨٧، ٢٧٨
إسرائيل ٧٣، ٧٨، ٩٤، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٦٢، ٢١٠، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٩
الإسكندرونة ٢٧٣
إسلام إباد ٥٧
الأعظمية ١٥٢
أفغانستان ٣١، ٣٥، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٧، ١٣٤، ٣٣٣
ألمانيا ٥٧، ٥٩، ١٦٢، ٢٧٨
الإمارات العربية المتحدة ١٦١
أمستردام ٢٧٤
الأنبار ٢٥، ٣٥، ٩١، ١٥١، ٢١٢
إنديانا ١٣٨
الأهواز ٢٧٢
أوروبا ١١٩، ٢٥٩، ٢٧٤، ٣٠٥
إيران ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٨، ٨٠، ١٠٧، ١١٤، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٢، ٢٧٦، ٣٠٣، ٣٢٧،

٣٣٦، ٣٤٠
إيطاليا ٣٣٥

ب

بابل ٢٠٥
باريس ٢٤٣، ٢٥٥
باكستان ٥٧، ٧٣، ٨٧
بروكسل، ٢٥٩، ٣١٩
بريطانيا ١٣٩، ٢٦٩، ٢٩٣
البصرة ١١٧، ٢٩١، ٣٠٧، ٣١١
بغداد ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٦١، ٦٢، ٧٥، ٧٩، ٨٤، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٠٢، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٦، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥
بلاد فارس ٢٧٢
بنسلفانيا ٦١
البوسنة ٧٨، ٨١
بيروت ١١، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٨٢، ٩٣، ١٠٤، ٢٧١، ٢٧٨

ت

تركيا ١١٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣١٧، ٣٢٧
تكريت ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٩٢، ١٠١، ١٦٦، ١٨٧، ١٨٩، ٢٢٢
تل أبيب ٢٧٩
تونس ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢

ج

جبال بيارا ٧٩
جبال زاغروس ٢٧٢، ٣١٣
الجزائر ١٦٤، ٣٣٣
الجولان ٢٧٣

ح

حرير ١٨٢

خ

خليج غوانتانامو ١٥٥
الخليج الفارسي ٦٦

د

الدمام ٨٠
دمشق ٥٨، ٩٢، ٢٤٥
الدوحة ٦٩

ر

رام الله ٢٨٣
الرمادي ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٩١، ١٨٧، ١٩٤، ٢١٦، ٢٢٠
روما ٢٨٠
الرياض ٨٢، ٢٣٩

ز

الزرقاء ٧٣، ٧٤، ٢٧٠

س

سامراء ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٨٠، ١٥٤

سان فرانسيسكو ١٦١

ستوكهولم ٢٧٤

السعودية ٢٦، ٥٩، ٦٢، ٦، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٩٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٧، ٣٣٦، ٣٤٠

سلمان باك ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥

السليمانية ٦٤، ٧٨، ١٨٢، ١٨٦، ٣١١

السودان ٢٦، ٧٨

سورية ٢٦، ٩٧، ١١١، ١١٦، ١٦٤، ٢٢٦، ٣٦٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٣٥، ٣٣٦

السويد ١٨٧

ش

الشرق الأوسط ٧٦، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٣٠، ١٣١، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٠، ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٣٦

الشيشان ٧٨

ص

الصحراء الغربية ٣٣٥

ض

الضفة الغربية ١٢١، ٢٨٣

ع

العالم الإسلامي ٧٦، ٨٦، ٢٠٧، ٢١٤، ٣٠٥

العالم العربي ١٠٨، ١١٤، ١٦٤، ١٨٤، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٢٢

العالم الغربي ٦٢

العراق ٩، ١١، ١٣، ١٥، ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٣.، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٨، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣

عربستان ٢٧٢، ٢٧٣

عمّان ٧٧، ٨٣، ٩٢، ١٠٢، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣

غ

غزة ٧٩، ٢٨٣، ٢٨٥

ف

فرانكفورت ٢٧٨
فلسطين ٩، ٢٦، ٤٩، ٥١، ٩٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٥
الفلوجة ١٣، ١٤، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٨٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٨٧، ١٩٤، ٢١٣، ٢١٦، ٢٥٣، ٢٥٤
فلوريدا ٦١
فيرجينيا ١٣٤، ١٣٨
فيتنام ٨٥

ق

القاهرة ٢٨٠، ٣٣٩
القدس ٣٣٩
قطاع غزة ٦٢، ١٢١

ك

كابول ٧٧
كارولينا الشمالية ١٦٢
الكاظمية ٢٠٧
كاليفورنيا ١٥٩
كربلاء ٢٠٥، ٢٠٧
كردستان ٦٣، ٦٦، ١١٧، ٢٢٦، ٣١٢، ٣٢٣
كركوك ٦٧، ١١٧، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٦١، ٢٩١، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٦
كريات شمونة ٢٦٧
كولورادو ٢٠
الكويت ٩٧، ١٠٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٣٥، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٠٧

ل

لبنان ١٣، ١٤، ٦٢، ٨٠، ٩٤، ١١١، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٥
لشبونة ٢٧٤
لندن، ٣٢، ٥٣، ٥٧، ٦٧، ١٠١، ١٢٩، ٢٢٢، ٢٨٧، ٣٠١، ٣٢٦
مانهاتن ٢٠١
مصر ١٦٤، ٢٤٩، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٩، ٣٤٠
مكة المكرمة ٨١
الموصل ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٦٤، ٩٢، ١١٧، ١٨٢، ١٨٨، ٢١٦، ٣٠٥، ٣٣٦

ن

الناصرية، ٧٩، ١٥٨
النجف ١٢٩، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٠٤
نهر دجلة ٣٣، ٤٣، ٤٨، ٥٠، ١٣٥
نهر الفرات ٢٩
نيويورك ٨٣

و

هامبورغ ٥٧

و

واشنطن ٦٣، ١٠٩، ١١٥، ١١٩، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٩، ١٦٢، ٢١٨، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٨٧، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٤١

الولايات المتحدة الأميركية ١٨، ٤٨، ٥٢، ٦٦، ٧٣، ٨٤، ٧٨٥ ٨٦، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٦، ١٤٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٥، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٨٢١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤١

ي

اليمن ٢٦، ٦٢، ٧٨

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي

زكي شهاب

العراق يحترق

شهادات من قلب المقاومة

يضع الصحافي زكي شهاب - مؤلف هذا الكتاب - العراق تحت مجهر صحافي وسياسي وأدبي ليرينا لوحات حيّة من المشاهد العراقية المتحولة إلى فسيفساء متناثرة تقربها مباشرة من مناخ الجحيم.

هنا الاحتلال عارياً، والمقاومة تصليه النار. الأميركيون في وضع حرج وثمة دناءة أخلاقية. كذلك ماذا عن الشيعة والسنّة والأكراد وأدوار القيادة الدينية؟ وعن دول الجوار من سورية إلى الأردن، ومن المملكة العربية السعودية إلى إيران والكويت وتركيا؟

كل ذلك في كتاب شيّق وأسلوب يحبس الأنفاس.

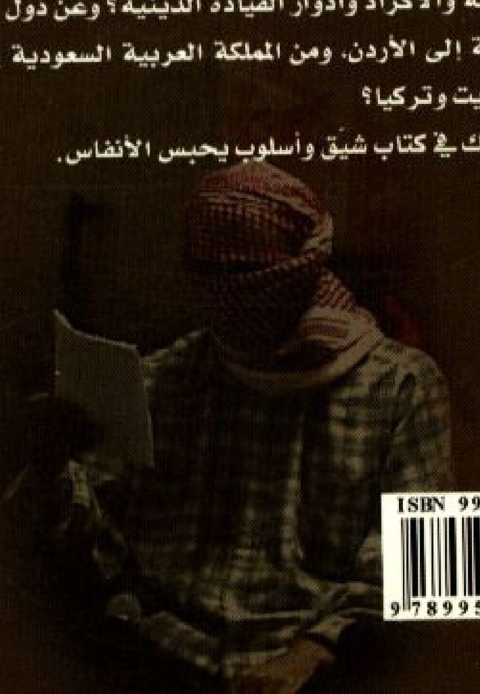

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

ISBN 9953-21-239-2
9789953212395